

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع الديني

روح المقاوم والتنمية المستدامة بالجزائر

"دراسة لعينة من المقاومين بالجزائر العاصمة"

تحت إشراف الأستاذ الدكتور

رشيد بوسعادة

من إعداد الطالبة

فتيحة نشنش

السنة الجامعية: 2021-2022

كلمة شكر و عرفان

كلمة شكر و عرفان

الشكر كل الشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقني لإنجاز هذا العمل، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذتي ومعلمي الأفاضل السابقين وعلى رأسهم الأستاذ المشرف الدكتور رشيد بوسعادة الذي شملني برعايته تعليماً وتوجيهاً ولم يبخل علي بنصائحه القيمة فهم بحق صاحب فضل لن ينسى.

والشكر موصول للأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذا العمل الذي سيرثونه حتماً بملاحظاتهم وتوجيهاتهم.

كما لا يفوتني أن أوجه عبارات الشكر والعرفان لمن ساهم ولو بالدعاء بظهور الغيب لحسن إنجاز هذا العمل.

الطالبة فتية نشيش

فهرس المحتويات

الصفحة	العناصر
	كلمة شكر وعرفان
ا	فهرس المحتويات
أ	مقدمة
	الباب الأول: الإطار المنهجي و النظري للبحث و الدراسات السابقة
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1	تمهيد الفصل الأول
2	المبحث الأول: الجانب المنهجي
2	المطلب الأول: أسباب اختيار موضوع الدراسة
2	1- الأسباب الذاتية
2	2- الأسباب الموضوعية
3	3- الأسباب المنهجية
3	4- أهمية الدراسة
3	5- أهداف الدراسة
4	المطلب الثاني: إشكالية البحث
7	1- الفرضية الأصلية
7	2- الفرضيات الجزئية أو الفرعية
12	المطلب الثالث: المقاربة المنهجية
12	منهج الدراسة والتقنيات المستخدمة
12	1- منهج الدراسة
13	2- التقنيات المستخدمة
15	المبحث الثاني: المقاربة النظرية والمنهجية
15	المطلب الأول: المقاربة النظرية
15	1- نظرية ماكس فيبر
17	المبحث الثالث: تحديد المفاهيم
17	المطلب الأول: المفاهيم المتعلقة بالمتغير المستقل
17	1- المقال

17	1-1- تعريف المقاول
19	1-2- التعريف الإجرائي للمقاول
19	2- روح المقاول
20	1-2- التعريف الإجرائي لروح المقاول
21	3- المسؤولية الاجتماعية
21	1-3- تعريف المسؤولية الاجتماعية
23	2-3- التعريف الإجرائي للمسؤولية الاجتماعية
23	4- الدين والالتزام الديني
23	1-4- تعريف الدين
25	2-4- تعريف الالتزام الديني
25	3-4- تعريف الالتزام الديني (التدين) في التنظير السوسولوجي
26	4-4- التعريف الاجرائي للدين والالتزام الديني
26	5- مفهوم البيئة
26	1-5- تعريف البيئة لغة
27	2-5- تعريف البيئة اصطلاحا
27	3-5- التعريف الإجرائي للبيئة
28	المطلب الثاني: المفاهيم المتعلقة بالمتغير التابع (التنمية المستدامة)
28	1- التنمية
28	1-1- مفهوم التنمية
30	2- التنمية المستدامة
30	1-2- مفهوم التنمية المستدامة
31	2-2- التعريف الإجرائي للتنمية المستدامة
32	خلاصة الفصل الأول
33	الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث
33	المبحث الأول: الدراسات السابقة المتناولة لمتغير واحد من الدراسة
34	المطلب الأول: الدراسات السابقة حول المتغير الأول (روح المقاول)

43	المطلب الثاني: الدراسات السابقة حول المتغير الثاني (التنمية المستدامة)
47	المبحث الثاني: الدراسات السابقة التي تربط بين أجزاء من متغيري الدراسة
47	المطلب الأول: ربط العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وأبعاد التنمية المستدامة
51	المطلب الثاني: ربط العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية، الدين والأخلاق وأبعاد التنمية المستدامة
59	المبحث الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة وأوجه التشابه والاختلاف
59	المطلب الأول: دراسة المتغير الأول
60	المطلب الثاني: دراسات المتغير الثاني
62	خلاصة الفصل الثاني
63	الباب الثاني: الإطار النظري للمقاولة و التنمية المستدامة
63	الفصل الثالث: المقاولة والمسؤولية الاجتماعية
63	تمهيد الفصل الثالث
64	المبحث الأول: نشأة المقاولة والمقاربات المحللة لظاهرة المقاولة
64	المطلب الأول: نشأة المقاولة
64	1- المقاولاتية في النظرية الاقتصادية
65	2- المقاولاتية من علم الاقتصاد إلى العلوم السلوكية
67	3- المقاولاتية في علوم التسيير
67	المطلب الثاني: المقاربات المحللة لظاهرة المقاولة
68	1- نموذج المقاول
68	1-1- مقارنة السمات Approche par les traits
70	1-2- المقاربة السلوكية L'approche comportementale
71	2- نموذج المحيط أو السياق
72	3- نموذج الصيرورة
75	المبحث الثاني: أدبيات المقاولة
75	المطلب الأول: تطور مصطلح المقاولة والمقاول
80	المطلب الثاني: مفهوم المقاولة
80	1- المقاولاتية وإنشاء المنظمات

81	2- المقاولاتية والتعرف على الفرص واستغلالها
82	3- المقاولاتية وإيجاد القيمة
83	المطلب الثالث: روح المقاوله
83	1- مفهوم روح المقاوله
85	2- مقومات روح المقاوله
85	2-1- المحيط الاجتماعي
85	2-2- الأسرة
85	2-3- التعليم والتكوين
86	2-4- الدين
86	3- عناصر روح المقاوله
86	3-1- الحاجة إلى الإنجاز
86	3-2- الثقة بالنفس
87	3-3- الرؤيا المستقبلية
87	3-4- التضحية والمثابرة
87	3-5- الرغبة في الاستقلالية
87	3-6- المهارات التفاعلية
88	3-7- المهارات الفكرية
88	3-8- المهارات الإنسانية
88	3-9- المهارات التحليلية
88	3-10- المهارات التقنية
89	المبحث الثالث: الفكر المقاولاتي في التراث السوسيولوجي وتطوره
89	المطلب الأول: المقاول والمقاوله في التراث السوسيولوجي
90	1- المقاول والفكر الديني حسب تحليل ماكس فيبر Max weber
91	2- المقاول في فكر كارل ماركس Karl Marx
92	3- المقاول محرك التنمية عند شومبيتر Schumpeter
92	4- المقاول هو تنظيم عند ميشال كروزيه Michel Crozier

93	5-المقاول والخطر وعدم التأكد عند نايت Knight
94	6- اللاعقلانية الاقتصادية عند فالفريدو باريتو Pareto
94	المطلب الثاني: من سوسولوجيا التنظيمات إلى سوسولوجيا المقالة
95	1- علم الاجتماع الصناعي
95	2- علم اجتماع التنظيمات
96	3- علم اجتماع المقالة
98	المبحث الرابع: المقالة المسؤولة اجتماعيا في بعدها القيمي والسوسولوجي
98	المطلب الأول: المسؤولية الاجتماعية من وجهة قيمة
98	1- المسؤولية الاجتماعية والدين
99	1-1- المسؤولية الاجتماعية في الفكر الإسلامي
102	1-2- خصائص المسؤولية الاجتماعية في الفكر الإسلامي
104	2- الاستثمار المسؤول اجتماعيا والدين
104	1-2- نشأة الاستثمار المسؤول اجتماعيا
105	2-2- تطور الاستثمار المسؤول اجتماعيا
106	2-3- مفهوم الاستثمار المسؤول اجتماعيا
107	المطلب الثاني: المسؤولية الاجتماعية في بعدها السوسولوجي
109	1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية في بعدها السوسولوجي
110	2- خصائص المسؤولية الاجتماعية من منظور سوسولوجي
111	3- مبادئ المسؤولية الاجتماعية
111	1-3- حقوق الإنسان
112	2-3- معايير العمل
112	3-3- المحافظة على البيئة
112	4-3- مكافحة الفساد
113	4- أنماط المسؤولية الاجتماعية
113	1-4- نمط المسؤولية الاقتصادية

113	4-2- نمط المسؤولية الاجتماعية
113	4-3- نمط المسؤولية الأخلاقية
114	4-4- نمط المسؤولية الاقتصادية الاجتماعية
115	خلاصة الفصل الثالث
116	الفصل الرابع: التنمية المستدامة و أبعادها السوسولوجية والقيمية
116	تمهيد الفصل الرابع
117	المبحث الأول: التنمية، التنمية المستدامة النشأة والتطور
117	المطلب الأول: مصطلح التنمية وتطور الفكر التنموي
117	1- تحديد مفهوم التنمية من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية
118	2- تحديد مفهوم التنمية بالتركيز على الجانب الاقتصادي بمتغيراته المختلفة
118	3- تحديد مفهوم التنمية باعتبارها عملية تتناقض مع عملية التغريب
119	4- التلخص من مصطلح التنمية بتعميم الدراسات حول الإصلاحات الاقتصادية وسيطرة فكرة التنمية المستدامة
119	المطلب الثاني: نشأة التنمية المستدامة ومفهومها
121	1- نشأة مفهوم التنمية المستدامة
122	2- مفهوم التنمية المستدامة
126	المبحث الثاني: التنمية المستدامة في التراث السوسولوجي
126	المطلب الأول: مفهوم التنمية
126	مفهوم التنمية في التراث العلمي
130	المطلب الثاني: نماذج التنمية
130	1- النموذج لاقصادي
131	2- نموذج التحديث
132	3- نموذج التبعية
133	4- نموذج الثقافة
134	5- نموذج الحضارة
135	6- نموذج التنمية المستدامة
137	المبحث الثالث: التنمية المستدامة في بعدها القيمي

137	المطلب الأول: رؤية الفكر الإسلامي للتنمية
137	1- التنمية في التراث الإسلامي القديم
138	1-1- تصور عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمفهوم التنمية
138	1-2- التنمية عند علي بن أبي طالب رضي الله عنه
139	1-3- التنمية عند الماوردي
139	1-4- التنمية عند ابن خلدون
139	1-5- التنمية في تصور الشاطبي
140	2- التنمية في الفكر الإسلامي الحديث
140	2-1- مفهوم التنمية عند مالك بن نبي
141	2-2- مفهوم التنمية لدى خورشيد أحمد
141	2-3- مفهوم عبد الحميد الغزالي للتنمية
141	2-4- مفهوم منذر قحف للتنمية
142	المطلب الثاني: غايات وأهداف التنمية في الإسلام
142	1- إشباع الحاجات المجتمعية الأساسية
143	2- استخدام الموارد المجتمعية استخداماً رشيداً
144	3- تجديد البناء الاجتماعي
145	4- رفع مستوى المشاركة الإنسانية في العملية التنموية
146	5- إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس صحيحة
147	المطلب الثالث: القيم الدينية والتنمية
147	1- القيم والدين
148	1-1- آثار العقيدة الصحيحة
148	1-2- آثار العبادة الصحيحة
149	1-3- آثار الأخلاق الفاضلة
149	المطلب الرابع: التنمية المستدامة في بعدها القيمي
150	1- البعد المعنوي الإنساني
151	2- البعد المادي التعميري
152	خلاصة الفصل الرابع

الباب الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة	
153	الفصل الخامس: سوسولوجيا المقاومة و التنمية المستدامة بالجزائر
154	المبحث الأول: التطور السوسيو اقتصادي للمقاولة وظهور المقاول الجزائري
154	المطلب الأول: القطاع الخاص من التهميش إلى الاستقلالية
154	1- وضعية القطاع الخاص أثناء الكولونيالية الرأسمالية
515	2- تهميش القطاع الخاص 1962-1965
156	3- الشرعية القانونية للقطاع الخاص 1966-1980
156	3-1- الفترة الأولى من 1966-1971
157	3-2- الفترة الثانية 1971-1979
158	4- مرحلة التنظيم والإصلاحات الاقتصادية
158	5- مرحلة استقلال القطاع الخاص
159	المطلب الثاني: دراسة الفعل المقاولاتي في الجزائر
160	1- الفعل المقاولاتي في الجزائر Pierre Bourdieu
160	2- المقاول الجزائري من خلال بعد المسار الإجتماعي Jean Peneff
161	2-1- المقاولون التجار
162	2-2- المقاولون العمال
163	2-3- أصحاب المقاولات غير المسيرين
163	3- المقاولة الصناعية البرجوازية "دراسة جيلالي اليايس"
165	4- المقاولة بين الفعالية الرمزية ومنطق الكفاءة الاقتصادية
166	5- المقاول الجزائري الجديد بعد التحول
167	6- المقاولون الجزائريون (بين المنطق الاقتصادي والمنطق العائلي) دراسة آن جيلي Anne Gilet
167	6-1- المقاول الإطار
168	6-2- المقاول المغترب
168	6-3- المقاول الوريث
168	6-3-1- المقاولون الشباب

168	6-3-2- مقالون لهم مستوى تعليمي منخفض
168	6-3-3- شباب أنشأ مقالته بمساعدة آباءهم في نهاية التسعينيات
168	6-4- مقالون ذوو التقاليد المقاولاتية
168	6-5- مقالون العمال
169	7- دراسة محمد ماضي حول معنى العمل عند المقالين الجزائريين
170	المبحث الثاني: التوجه الإيديولوجي لمسار التنمية المستدامة بالجزائر وأثاره
170	تمهيد
171	المطلب الأول: الخيار الاشتراكي
172	1- التوجه شرقا وأثاره
176	1- المخطط الثلاثي التجريبي الأول (1967-1969)
173	2 - المخطط الرباعي الثاني (1970-1973)
173	3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)
173	4- المخطط الخماسي الأول (1980-1984)
173	5- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)
174	1-2- نتائج الخيار الاشتراكي
177	المطلب الثاني: التوجه الليبرالي وأثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية
179	المطلب الثالث: التنمية المستدامة كمطلب حديث في المسار التتموي الدولي والمحلي
182	المبحث الثالث: دور المقاوله المسؤولة اجتماعيا في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر
182	المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر
183	1 - قوانين وتشريعات وطنية تدعم احترام حقوق أصحاب المصلحة
183	1 - 1 - أهم الإصلاحات التي مست تطور قانون العامل
183	1-2- المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالعمل والتي وقعت عليها الجزائر
184	1-3- الهيئات والقوانين المنظمة لحماية المستهلك في الجزائر
184	1-4- قوانين وآليات حماية المستهلك الجزائري
185	2- القوانين والهيئات المعنية بحماية البيئة في الجزائر
186	3- الجودة

186	المطلب الثاني: الإطار العلمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية
187	أولا : المؤسسة الاقتصادية العمومية وبرنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية قبل 1988
187	1- وضعية العمال في المؤسسة الاقتصادية العمومية
187	2- المؤسسة الاقتصادية العمومية و التنمية الاقتصادية
188	3- المؤسسة الاقتصادية العمومية و البيئة
188	4- المؤسسة الاقتصادية العمومية و المجتمع: (التنمية الاجتماعية)
189	ثانيا: المؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائرية في ظل اقتصاد السوق وتوجهاتها الحالية تجاه المسؤولية الاجتماعية
189	1- واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر
189	1-1- الجانب الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية
190	2-1- الجانب الاجتماعي في المؤسسة الاقتصادية العمومية
190	3-1- الجانب البيئي في المؤسسة الاقتصادية العمومية
190	2- واقع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر
190	1-2- البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية
191	2-2- البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص
192	خلاصة الفصل الخامس
193	الفصل السادس: تحليل وتفسير البيانات وعرض النتائج
193	تمهيد الفصل السادس
195	المبحث الأول: التعريف بأفراد العينة ومؤسساتهم المقاولاتية
195	المطلب الأول: عينة الدراسة ومجالاتها
195	1- عينة الدراسة
195	2- مجالات الدراسة
195	3- المجال المكاني
196	4-المجال الزمني
196	5-المجال البشري
198	المطلب الثاني: الخصائص الشخصية والاجتماعية لأفراد العينة
198	1- المؤشرات المعرفة بالمقاول
199	2- التعليق على المؤشرات المعرفة بالمقاول

199	2-1- الجنس
200	2-2- السن
201	2-3- الحالة المدنية
201	2-4- المستوى التعليمي
201	2-5- الوضعية السوسيو مهنية للمقاول قبل إنشاء مقاولاته
203	2-6- الأصل الاجتماعي والجغرافي
204	المطلب الثالث: خصائص المؤسسة المقاولاتية
204	1- عرض خصائص المؤسسة المقاولاتية
205	2- التعليق على خصائص المؤسسة المقاولاتية
205	2-1- شكل الإنشاء
205	2-2- مكان التوطن
205	2-3- قطاع النشاط
207	2-4- عدد العمال
209	2-5- تاريخ الإنشاء
211	المبحث الثاني: تحليل متغيرات الدراسة
211	المطلب الأول: روح المقاولاتية
211	1- التخطيط والرؤية المستقبلية
212	2- المخاطرة والمغامرة والخطأ والخسارة
213	3- العائلة والروح المقاولاتية
215	المطلب الثاني: الوازع الديني
216	1- الالتزام بالعبادات (الصلاة - الزكاة)
216	2- مصادر تمويل المشروع عند الإنشاء
219	3- تصور المقاول لمفهوم العمل، الربح، البركة، الرشوة، عمارة الأرض
219	3-1- العمل
221	3-2- الربح
222	3-3- البركة
223	3-4- الرشوة
224	3-5- عمارة الأرض

225	4- تحليل المعطيات المتعلقة بالوازع الديني
227	المطلب الثالث: مسؤولية المقاول نحو العمال
227	1- لجنة الخدمات الاجتماعية وتقديم الإعانات
229	2- تكريم المبدعين من العمال وتوزيع الأرباح عليهم
231	3- تأمين العمال ضد المخاطر المهنية
233	4- تدريب العمال وتحسين كفاءتهم
235	المطلب الرابع: "مسؤولية المقاول نحو البيئة"
235	1- منصب مندوب البيئة ووقت تعيينه
235	2- طبيعة النفايات وكيفية التخلص منها
237	3- التزام المؤسسة بتطبيق سياسات المنظمة الدولية فيما يتعلق باستخدام الطاقة النظيفة للتقليل من التلوث
239	4- دعم جمعيات حماية البيئة
241	المطلب الخامس: مسؤولية المقاول الملتزم نحو المجتمع
241	1- الجودة وحماية المستهلك
243	2- تخصيص مصلحة لشكاوى الزبون والالتزام بحاجياته
244	3- دعم الجمعيات
245	4- توظيف الأرباح وإيجاد مناصب عمل
247	المبحث الثالث: مطابقة نتائج التحليل مع الفرضيات
247	المطلب الأول: مطابقة نتائج التحليل مع الفرضية الأولى
248	المطلب الثاني: مطابقة نتائج التحليل مع الفرضية الثانية
249	المطلب الثالث: مطابقة نتائج التحليل مع الفرضية الثالثة
252	خلاصة الفصل السادس
253	الاستنتاج العام
255	الخاتمة
259	التساؤلات التي برزت في معالجتنا
260	قائمة المراجع
	الملحق

مقدمة

مقدمة

بانسحاب الدولة من الفضاء التنظيمي والاجتماعي والاقتصادي، وفي ظل التحولات التي مست بعمق السياسة الاجتماعية والاقتصادية، نما القطاع الخاص، وبرز الفرد الحامل لفكر المقاولة وكانت فرصة تاريخية له للشرع في إنشاء المؤسسات المنتجة للسلع والخدمات.

وعليه، تعتبر المقاولة طريقا جديدا ومهما لأجل التخفيف من حدة البطالة والمساهمة في التنمية، وجزء من سياسة التحولات التي تبنتها الدولة. وبالتالي، فإن ممارسة الأعمال هي نتاج انفتاح سوسيو اقتصادي بدأ بظهور بوادر مطلبية من قبل القوى الاجتماعية، تمثلت في المزيد من الحرية في المبادرة وإيجاد حيز خاص يكون خارجا عن السلطة السياسية للدولة.

يضاف إلى ما سبق، الضغوط الممارسة من طرف المؤسسات النقدية والمالية الدولية منها صندوق النقد الدولي (FMI) Fond Monétaire International ومجموعة البنك العالمي Banque Mondiale (BM)، بالموازاة مع ظهور أزمة سياسية وأمنية بالغة الخطورة حيث كادت أن تخرج البلاد من مسار التاريخ. ومنه، فإن السلطات العمومية في ذلك الوقت قامت بإخراج مجموعة من البرامج في إطار مكافحة البطالة تهدف إلى توفير فرص عمل.

وعموما، يمكن القول بأن المقاولة هي وليدة ضغوط الواقع الاجتماعي المعاش وكذا التوجهات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة بالجزائر. ففي عام 1988 وبعد التغييرات على المستوى الداخلي والخارجي، والتي دفعت متخذي القرار بالجزائر إلى التوجه نحو تنظيم جديد حجر أساسه هو تشجيع وتنمية روح المقاولة.

من جهة أخرى، يعتبر تحقيق التنمية هدف كل بلد، لذلك تزايد الاهتمام بالفكر التنموي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تم التركيز على النمو معبرا عنه بالتطور الكمي بحجم الثروة. لكن واقع

التنمية قد فرض خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين عدة تحديات، ولم يعد من الممكن إنكار الآثار السلبية التي تسببها النشاطات البشرية على البيئة الطبيعية ممثلة في التلوث، وزحف المدن على حساب المساحات الخضراء...

هذا ما أدى إلى تطور الفكر التنموي الذي أصبح يبحث عن صيغة للموازنة بين متطلبات تحقيق حاجات ورفاهية البشر مع مراعاة الحفاظ على البيئة، وهذا ما يتجلى في فكرة التنمية المستدامة التي اقتحم مفهومها عالم المؤسسة التي أصبحت مطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية والمتطلبات البيئية والاجتماعية كشرط لتحقيق نموها وضمأن بقائها، إذ يرى معظم الباحثين أن الاهتمام بالتنمية المستدامة من طرف المؤسسة المقاولاتية يعكس مستوى الوعي والمسؤولية الذين يتحلى بهما المقاول.

من هنا، يظهر جليا دور المقاول في ضرورة إدماج أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية وكذا البيئية في تسيير مؤسسته التي لا يقاس نجاحها بمدى ما تحققه فقط من ربحية اقتصادية، بل أيضا بمدى ما توفره من عوائد اجتماعية وبيئية تتبع من رسالة قيامها بمسؤولياتها الاجتماعية المنبثقة عن تصورها الديني للكون والمال والحياة.

وعليه، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور الوازع الديني لدى المقاول في استشعاره بالمسؤولية الاجتماعية، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. ومن ثم الإجابة على السؤال الرئيس المطروح " هل هناك علاقة بين المقاول المسؤول اجتماعيا من وجهة نظر قيمية ودوره في التنمية المستدامة بالجزائر؟"

يتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أبواب يحتوي كل باب من فصلين، بمعنى ستة فصول متسلسلة وظيفيا فيما بينها تبدأ بمقدمة وتذيل بخاتمة، حيث يهتم الفصل الأول لهذا البحث بتناول الإطار العام للدراسة من خلال إبراز الإشكالية والفرضيات مع تحديد المفاهيم والمصطلحات، بعدها تقديم المقاربة النظرية والمنهجية،

بعدها يأتي الفصل الثاني لعرض الدراسات السابقة وصعوبات البحث، وذلك من خلال التأكيد على الدراسات السابقة التي جاءت حول المتغير الأول الخاص بروح المقاوم الملتزم ثم تلك الدراسات التي جاءت حول المتغير الثاني المرتبط بالتنمية المستدامة. كما يتم عرض الدراسات السابقة المتعلقة بالربط بين المتغيرين أعلاه. وينتهي هذا الفصل بالتعقيب على الدراسات السابقة وأوجه التشابه والاختلاف ومن ثم تحديد مساهمة البحث.

يأتي الفصل الثالث الموسوم "المقاولة والمسؤولية الاجتماعية" لعرض مختلف الأدبيات المتعلقة بظاهرة المقاولة ومختلف مداخل دراستها. كما يتم النظر إلى النموذج السوسيولوجي لتحليل المقاولة، هذا الطرح السوسيولوجي الذي يؤكد على الاجتماعية للفعل المقاولاتي.

في الفصل الرابع الذي جاء بعنوان "التنمية المستدامة وأبعادها السوسيولوجية والقيمية"، سيتم تناول مختلف الأدبيات المتعلقة بالتنمية والتربية المستدامة إضافة إلى المنظور السوسيولوجي لهذه الأخيرة من خلال عرض بعض النماذج المفسرة لها وصولاً إلى معالجة مفهوم التنمية المستدامة في بعدها القيمي.

الفصل الخامس والذي هو بداية الجانب التطبيقي، فقد كان عنوانه "سوسيولوجيا المقاولة والتنمية المستدامة بالجزائر". وفيه يتم تناول الواقع السوسيو اقتصادي بالمؤسسات الجزائرية من خلال التعرض لانسحاب الدولة من مجال المبادرة الاقتصادية مروراً بمراحل تطور القطاع الخاص ووصولاً إلى واقع ممارسة الأعمال بالجزائر. كما يعالج هذا الفصل التوجه الإيديولوجي لمسار التنمية المستدامة بالجزائر، وفي الأخير يتناول واقع المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية العمومية والخاصة.

أما الفصل السادس والذي هو آخر الفصول، فقد كان عنوانه "إجراءات الدراسة الميدانية" من خلال عرض خصائص مجتمع البحث وتحليل النتائج ثم مطابقة النتائج بالفرضيات.

**الباب الأول: الإطار المنهجي و النظري
للبحث و الدراسات السابقة**

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

تمهيد الفصل الأول

كما هو معلوم، فإن معالم البحث في العلوم الإنسانية بصورة عامة والعلوم الاجتماعية بشكل خاص لا يمكن أن تتبلور إلا بعد تحديد الإطار العام للدراسة. ويكتسي تحديد هذا الإطار أهمية كبيرة بالنسبة لكافة الدراسات عموماً، والدراسات السوسولوجية بشكل خاص.

وتتجلى معاني محتويات الإطار العام للدراسة في تحديد كل العمليات المحورية للبحث، والتي تعتبر ضرورية ولازمة للقيام بكافة الخطوات والإجراءات البحثية في المراحل اللاحقة.

وعليه، يأتي هذا الفصل لتحديد المعالم الأساسية للدراسة بالنظر إلى الجانب المنهجي، حيث يتم من خلال مباحثه الثلاثة عرض إشكالية البحث وفرضياته في المبحث الأول وكذا تحديد المصطلحات في المبحث الثاني. ويأتي المبحث الثالث لمعالجة المقاربة النظرية وبعدها المقاربة المنهجية التي تقوم ببحث جملة من النقاط تتمحور حول منهج الدراسة، الاستبيان، أهمية موضوع الدراسة، أسباب اختيار الموضوع، الهدف من الدراسة، عينة الدراسة، المجال المكاني والزمني للدراسة وأخيراً المجال البشري الخاص بها.

المبحث الأول: الجانب المنهجي

يأتي هذا المبحث ليعرض إشكالية البحث وبعدها الفرضيات الأصلية منها والجزئية مع تفكيك هذه الفرضيات كما يلي:

المطلب الأول: أسباب اختيار موضوع الدراسة

تعود أسباب اختيار موضوع هذه الدراسة إلى أسباب ذاتية وموضوعية وأخرى منهجية:

1- الأسباب الذاتية

يمكن إجمال الأسباب الذاتية لاختيار موضوع هذه الدراسة في النقاط أدناه:

- الرغبة في أن تكون هذه الدراسة إضافة لتراكمات معرفية جديدة مفيدة بالنسبة للمختصين في هذا المجال المعرفي، كونه يندرج ضمن الاهتمامات البحثية الشخصية. ذلك أنه أتى بعد دراسة حول الدين والاستثمار المالي بالجزائر التي كانت موضوع بحث على مستوى الماجستير في قسم علم الاجتماع تخصص علم اجتماع ديني بجامعة الجزائر 2 للسنة الجامعية 2011-2012.

- قراءة البحوث السابقة شكلت مصدرا هاما لتناول الظاهرة تناولا سوسيولوجيا دون إقصاء المقاربات الاقتصادية أو السيكولوجية أو الأنثروبولوجية.

2- الأسباب الموضوعية

يمكن سرد الأسباب الموضوعية لاختيار موضوع هذه الدراسة في الآتي:

- الدور البارز للمقاولانية في تحقيق التنمية المستدامة.
- حداثة كل من موضوع المقاولانية وكذا التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بالحالة الجزائرية.
- اهتمام الدولة بدعم المقاولة، وذلك باستحداث وتطوير آليات وبرامج مساعدة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- قيام وزارة التعليم العالي بإدخال المقاولة كتخصص يدرس على مستوى الجامعات.
- انتشار دور المقاولة على مستوى عدد من الجامعات الجزائرية.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

- تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.
- بروز دراسات حول المقاول المسلم في بعض البلدان الإسلامية كتركيا وماليزيا.

3- الأسباب المنهجية

تتمثل الأسباب المنهجية في محاولة فهم العلاقة القائمة بين القيم الدينية وبين السلوك الاقتصادي اليومي، وهذا ما يبني عليه فكر ماكس فيبر الذي يقوم حول دراسة العلاقات ما بين المعرفة المنتجة من طرف المجتمع ومعتقداته.

4- أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من العناصر الموالية:

- طبيعة فئة المقاولين داخل المجتمع التي تعتبر طاقة بشرية هائلة تعتمد عليها المجتمعات في النهوض باقتصادها، وهي بالتأكد تحتاج إلى معرفة مسؤولياتها نحو المجتمع للمساهمة في تنميته ورقية.
- الأهمية الاستراتيجية التي اكتسبتها المقاولاتية خلال العقود أو السنوات القليلة الماضية بسبب دورها المهم في تقليص البطالة بتوفير مناصب شغل وكذا وجود المواهب والقدرات التي لا يتم اكتشافها عادة إلا عن طريق المبادرات الشخصية (إنشاء مؤسسة).
- الاهتمام المتزايد الذي يحظى به موضوع المقاولاتية من خلال الدعم السياسي والمالي والقانوني والثقافي، إلى جانب فتح أبواب التعليم والتكوين في المجال.
- بروز مصطلح التنمية المستدامة كمفهوم للتعبير عن رؤية جديدة للتنمية تأخذ بالاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هذا المصطلح الذي أصبح من المفاهيم شائعة الاستعمال من طرف المفكرين والساسة والمنظمات الدولية وتنظيمات المجتمع الدولي.

5- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- توضيح طبيعة العلاقة بين المؤسسات المقاولاتية المسؤولة اجتماعيا وبين التصور الإسلامي للمال والكون والحياة.

- معرفة دور الدين في الاضطلاع بمهمة تحقيق التنمية المستدامة من خلال استشعار المقاول لمسؤوليته الاجتماعية.
- دراسة ظاهرة المقاول كواقع سوسيولوجي ومحاولة معرفة مختلف الأبعاد الثقافية والاجتماعية للظاهرة، ثم معرفة طبيعة علاقتها بالممارسة السائدة في تحقيق التنمية المستدامة.
- محاولة تقديم جانب يهتم بدراسة عن سوسيولوجية المقاولاتية والمقاول الجزائري، ذلك أن الاهتمام بالمقاول الملتزم المسؤول اجتماعيا يطرح بقوة كنموذج تنموي قادر على إيجاد الثروات ومناصب الشغل. وهو ما يشير إلى الطابع العملي في اختيار هذا الموضوع، ذلك أن الإحصائيات الرسمية تؤكد على أن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في ازدياد مستمر.

المطلب الثاني: إشكالية البحث

لقد كان الاهتمام منصبا على المؤسسات الضخمة باعتبارها المولد الوحيد للثروة الاقتصادية، لكن سرعان ما تغيرت النظرة بعد ما برزت الحاجة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة للتقليل من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية فأصبح الفكر المقاولاتي وإنشاء المقاولات ضرورة ملحة لإحداث التنمية البشرية المنشودة وهذا في جميع أنحاء العالم.

وأخذ موضوع المقاول يحظى باهتمام كبير وبات هو الشغل الشاغل للجميع بأن أصبح مطلبا اجتماعيا، لكنه يتم بشكل مختلف إذ أن المبادرات المقاولاتية أصبحت توجه اهتمامها للقضاء على الفوارق الاجتماعية عن طريق توجيه الاقتصاد لتلبية وإشباع الحاجات التي يعبر عنها المجتمع في مختلف الجوانب بهدف إيجاد العدالة الاجتماعية.

من هنا، يتضح أن ظاهرة المقاول قد تم إلbasها طابعا اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا. فالهدف التقليدي من المقاول لم يعد يقتصر على تغيرات اقتصادية، مادية محضة، وإنما يقتضي تغيرات حضارية، وتحولات اجتماعية وثقافية تحدث في شبكة العلاقات الاجتماعية، والإطار الثقافي والاجتماعي للنسق القيمي والمعايير وأنماط السلوك الإنساني. يتعلق الأمر هنا بالمقاولاتية المسؤولية اجتماعيا التي تعتبر شكلا جديدا للمقاول تسعى لجعل الإنسان ورخائه في قلب التنمية.

وفي هذا الإطار، بدأت مناقشة المسؤولية الاجتماعية لهذا القطاع (المقاولات) خاصة بعد أن اتسعت فعاليته، لتصبح ذات طبيعة عالمية بانتشار صيغة الشركات متعددة الجنسيات، وتظافرها مع موجبات العولمة التي انطلقت في السياقات الاجتماعية، الاقتصادية للقوى الكبرى المسيطرة على النظام

العالمي مع ما صاحبها من اتساع رقعة التهميش الاجتماعي سواء على الصعيد العالمي أو على صعيد مجتمعات الجنوب.

الأمر الذي أثيرت معه قضية هامة تتمثل في أنه إذا كان العالم قد تحول إلى سوق كبيرة يجني منها القطاع الخاص أرباحه التي يحصل عليها، فإن على القطاع الخاص مسؤولية اجتماعية. وتتمثل هذه المسؤولية في ضرورة أن يعمل على توجيه جزء من أرباحه إلى السياقات الاجتماعية التي تشكل بيئة ليعمل على تطويرها على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

والجزائر هي الأخرى، وفي ظل سياق التحولات الاقتصادية والاجتماعية، نما بها القطاع الخاص، وذلك من خلال إنشاء المؤسسات الخاصة. وأصبحت المقابلة طريقاً للتخفيف من حدة البطالة، وكذا جزء من سياسة التحول التي تبنتها الدولة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر الدين مؤسسة هامة في المجتمع تقوم بعدة وظائف على المستوى الفردي والجماعي، فيرى إدوارد سابير Edward Sapeer أن الوظيفة الأساسية للدين هي تزويد الإنسان بهدوء في النفس وسلامة في العقل، وإحساس بالأمن في عالم مليء بالمخاطر والشكوك والأوهام.¹

ويؤكد علماء الاجتماع أن المجتمع لا يتماسك أو يترابط إلا بفضل الدين، كما أنه لا يمكن أن يكون أصلاً إلا على أساس الإيمان الجمعي. وطالما ازداد ذلك الإيمان نتج عنه زيادة في تماسك وترابط الجماعة.

وعلى هذا الأساس، فإن الدين يعد ركناً مهماً وأساسياً من أركان البناء الاجتماعي وربما يمكن القول بأن الدين ينظم بقية الأركان التي يتكون منها البناء الاجتماعي.²

ويتضح تأثير الدين على البناء الاجتماعي من خلال فرضه لمجموعة من الضوابط والأحكام المنظمة لسلوكيات الأفراد والجماعات. فيؤثر مثلاً في النظام الاقتصادي، إذ يمهده بمجموعة من القواعد الخاصة بالسلوك الاقتصادي كالإخلاص في العمل، وزيادة الإنتاج كما ونوعاً، وعدم التبذير للموارد

1- سامية محمد جابر، علم الاجتماع العام، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 2004، ص 38.

2 - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الدين والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع الديني، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2004، ص 48.

الاقتصادية، والاستفادة منها في تنمية المجتمع وتطويره. كما أنه يزود الأفراد بقوة إيمانية تؤثر إيجاباً في درجة فاعلية المؤسسات التي ينتمون إليها.¹

على ضوء ما سبق ذكره آنفاً، ومما سبق عرضه عن دور الدين وفي ظل افتقار القطاع الخاص بالمجتمعات العربية لثقافة المسؤولية الاجتماعية عموماً والجزائر بشكل خاص، يمكن طرح السؤال الرئيس لهذه الدراسة كما يلي:

" هل يمكن أن يكون للالتزام الديني للمقاوم دور في تحول مسؤوليته الاجتماعية مما يدفعه لتحقيق تنمية مستدامة بالجزائر؟"

ويتم تفكيك السؤال أعلاه إلى أسئلة جزئية يمكن صياغتها على النحو الآتي:

- هل الالتزام الديني للمقاوم يدفعه إلى تحمل مسؤوليته تجاه العمال مما يساهم في تحقيق جوانب من أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر؟
- هل الالتزام الديني للمقاوم يدفعه إلى تحمل مسؤوليته أمام المجتمع مما يساهم في تحقيق جوانب من أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر؟
- هل الالتزام الديني للمقاوم يدفعه إلى تحمل مسؤوليته أمام البيئة مما يساهم في تحقيق جوانب من أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر؟
- هل الالتزام الديني للمقاوم يدفعه إلى تحقيق أداء اقتصادي مما يساهم في تحقيق جوانب من أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر؟

1 - حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، 2004، ص 48.

فرضيات الدراسة

هذه الإشكالية تستدعي طرح فرضيات، وهذه الأخيرة تتطلب تقديم نموذج التحليل للنسق المفاهيمي الذي يوضح طبيعة الإشكالية وإسقاطها على الواقع. وعليه، يمكن عرض فرضيات الدراسة مع تفكيكها على النحو الموالي:

1- الفرضية الأصلية

يمكن صياغة الفرضية الأصلية أو العامة المرتبطة بهذا البحث كما يلي:

- كلما كان الالتزام الديني للمقاوم قويا كلما زادت مسؤولياته الاجتماعية وهو ما يساهم في دفعه إلى تحقيق مزيد من أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر.

2- الفرضيات الجزئية أو الفرعية

يمكن تقسيم الفرضية الأصلية لهذه الدراسة إلى أربع فرضيات فرعية كما يلي:

- الفرضية الفرعية الأولى وهي: الالتزام الديني يدفع بالمقاوم لأن يلتزم بمسؤوليته نحو العمال مما يساهم في تحقيق جوانب من أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر.

- الفرضية الفرعية الثانية وهي: الالتزام الديني يدفع بالمقاوم لأن يلتزم بمسؤوليته نحو المجتمع مما يساهم في تحقيق جوانب من أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر.

- الفرضية الفرعية الثالثة وهي: الالتزام الديني له دور في شعور المقاوم بمسؤوليته نحو البيئة والمحيط الذي تنشط به المؤسسة مما يساهم في تحقيق جوانب من أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر.

تفكير الفرضيات: الفرضية الأصلية

يؤدي الوازع الديني للمقاوم إلى التزامه بمسؤوليته الاجتماعية، مما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة.

المتغيرات ← الوازع الديني ← المسؤولية الاجتماعية ← التنمية المستدامة

- الأبعاد - الالتزام بالعبادات - المسؤولية نحو العمال - تنمية اجتماعية
- الالتزام بالمعاملات الإسلامية - المسؤولية نحو المجتمع - تنمية مجتمعية واقتصادية

التحلي بمكارم الأخلاق - المسؤولية نحو البيئة - تنمية بيئية

المؤشرات: - الالتزام بالصلاة والزكاة

- الإحسان
- عدم التعامل بالربا
- عدم التعامل بالرشوة
- التحلي بمكارم الأخلاق

الفرضية الجزئية الأولى

يؤدي الوازع الديني للمقاوم إلى التزامه بمسؤوليته نحو العمال، مما يؤدي إلى تحقيق جانب من جوانب التنمية المستدامة.

المتغيرات ← الوازع الديني ← المسؤولية نحو العمال ← التنمية المستدامة

- الأبعاد - الالتزام بالعبادات - المسؤولية نحو العمال - تنمية اجتماعية
- الالتزام بالمعاملات الإسلامية

- التحلي بمكارم الأخلاق

المؤشرات: - الالتزام بالصلاة والزكاة - توفير الخدمة الاجتماعية

- الإحسان - توفير بيئة عمل آمنة

- عدم التعامل بالربا - توزيع الأرباح على العمال

- عدم التعامل بالرشوة - تقديم إعانات للعمال

- التحلي بمكارم الأخلاق - تدريب وتأهيل العمال

الفرضية الجزئية الثانية

يؤدي الوازع الديني للمقاوم إلى التزامه بمسؤوليته نحو المجتمع، مما يؤدي إلى تحقيق جانب من جوانب التنمية المستدامة.

المتغيرات \Leftarrow الوازع الديني \Leftarrow المسؤولية نحو المجتمع \Leftarrow التنمية المستدامة

الأبعاد - الالتزام بالعبادات - المسؤولية نحو المجتمع - تنمية مجتمعية اقتصادية
- الالتزام بالمعاملات الإسلامية

- التحلي بمكارم الأخلاق

المؤشرات:

- الالتزام بالصلاة والزكاة
- توفير مناصب عمل
- الإحسان
- المساهمة في القضاء على البطالة
- عدم التعامل بالربا
- المساهمة في الناتج الخام
- عدم التعامل بالرشوة
- الاهتمام بالزبون
- التحلي بمكارم الأخلاق
- الحرص لى جودة السلع
- المشاركة في جمعيات خيرية
- عدم الإضرار بالمستهلك

الفرضية الجزئية الثالثة

يؤدي الوازع الديني للمقاوم إلى التزامه بمسؤوليته نحو البيئة، مما يؤدي إلى تحقيق جانب من جوانب التنمية المستدامة.

المتغيرات ← الوازع الديني ← المسؤولية نحو البيئة ← التنمية المستدامة

الأبعاد - الالتزام بالعبادات - المسؤولية نحو البيئة - تنمية بيئية -
الالتزام بالمعاملات الإسلامية

- التحلي بمكارم الأخلاق

المؤشرات: - الالتزام بالصلاة والزكاة - عدم الإضرار بالبيئة

- الإحسان - وجوب مندوب للبيئة

- عدم التعامل بالربا - المشاركة في جمعيات حماية البيئة

- عدم التعامل بالرشوة - المشاركة أو القيام بحملات تشجير

- التحلي بمكارم الأخلاق - الالتزام برمي النفايات حسب القانون المسير لذلك

المطلب الثالث: المقاربة المنهجية

الأدوات والتقنيات المستخدمة في هذا البحث جاءت لتتلاءم مع طبيعة الإشكالية المطروحة واستجابة لأهدافها. وتمثل أهمها في انتقاء الاستمارة بالمقابلة كأداة أساسية مع الاستعانة بالتقنيات الأخرى واستعمال المصادر الرسمية والاطلاع على البحوث والدراسات العلمية السابقة الموجودة على مستوى الأطروحات والكتب والمجلات المتخصصة كلها ساعدت في جمع البيانات والمعلومات الضرورية للدراسة والتحليل.

1- منهج الدراسة والتقنيات المستخدمة

سيتم النظر تباعاً لمنهج الدراسة ثم التقنيات المستخدمة كما يلي:

1-1- منهج الدراسة

لا قيام لبحث علمي بدون تحديد منهج، كونه الطريقة التي يتعين على الباحث أن يلتزمها في بحثه، حيث يتقيد بمجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير البحث، ويسترشد بها في سبيل الوصول إلى الحلول الملائمة لمشكلة البحث.¹

كما أن المنهج هو "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة، تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة".²

إذن، يمثل المنهج الخطوات التطبيقية للإطار الفكري، أي الجانب التطبيقي لخطوات البحث العلمي. والمنهج الملائم لهذه الدراسة يتمثل في دراسة الحالة كمنهج كفي، في غياب إطار معاينة لمجتمع البحث من أجل سحب عينة مناسبة.

وتعرف دراسة الحالة بأنها طريقة لدراسة الظواهر الاجتماعية من خلال التحليل المتعلق بحالة فردية، قد تكون شخصا أو جماعة أو مجتمعا محليا أو المجتمع بأكمله. ويقوم ذلك على افتراض أن الوحدة المدروسة يمكن أن تتخذ لحالات أخرى مشابهة أو من نفس النمط، فهو يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة.³

¹ - عبد الفتاح خضر، أزمة البحث في العالم العربي، مكتب صلاح الحجيلان، الرياض، الطبعة الثالثة، 1992، ص 17.

² - عبد الهادي فضل، أصول البحث، دار المؤرخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1992، ص 50.

³ - عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الثانية، 1985، ص 99.

ويتميز هذا المنهج عادة بالعمق والاتساع في دراسة الوحدة، لأنه وصفي كفي لا يهتم بالأرقام والتعميم، بقدر ما يهتم بجمع أكبر قدر من البيانات حول الحالة. وسيتم اعتماده في دراسة حالة كل مؤسسة مقاولاتية من خلال إجراء مقابلات مع مسؤوليها سواء كانوا ملاكا مسيرين أو ممثلين عنهم.

1-2- التقنيات المستخدمة

تعرف التقنيات بأنها مختلف الوسائل التي تمكن الباحث من الحصول على البيانات من مجتمع البحث وتصنيفها وجدولتها. ويتوقف اختيار الأداة المناسبة لجمع البيانات على عدة عوامل، فبعض أدوات البحث يصلح في بعض المواقف والبحوث، بينما لا تكون مناسبة في غيرها.¹

ويعتمد منهج دراسة الحالة على أدوات عدة في جمع البيانات كالاستمارة، المقابلة، الملاحظة، والاختبارات والمقاييس. ومن المسلم به أن نجاح البحث في تحقيق أهدافه يتوقف على الاختيار الرشيد لأنسب الأدوات الملائمة للحصول على البيانات.

من هذا المنطلق، تتم الاستعانة بتقنية الاستمارة بالمقابلة، حيث تعتبر الاستمارة الطريقة الأكثر شيوعا من بين التقنيات المستعملة في الدراسة والبحث في العديد من التخصصات العلمية. فهي من أهم أدوات جمع البيانات، وذلك لما تتصف به من ميزات كالسرعة في جمع البيانات، وسهولة الاتصال بالمبحوثين.

وتعرف "بأنها مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين، أو مجموعة من الأسئلة المقننة (مغلقة أو مفتوحة) توجه إلى المبحوثين، من أجل الحصول على البيانات ومعلومات حول قضية معينة أو اتجاه معين أو موقف معين".²

كما تم تدعيمها بتقنية أخرى، وهي المقابلة لتصبح استمارة بالمقابلة، ذلك لأنه يوجد نوعان من الاستمارة هما:

- استمارة الملء الذاتي أو الاستبيان، والتي تملأ من طرف المبحوث شخصيا.
- استمارة بالمقابلة، وفيها يطرح الباحث الأسئلة بنفسه على المبحوث ويدون إجاباته.

وقد تم اعتماد النوع الثاني، أي الاستمارة بالمقابلة، للاعتبارات الموالية:

¹ - محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1998، ص 112.

² خالد محمد، منهج البحث العلمي، دار ربحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003، ص 131.

- تسهيل فهم الأسئلة للمبحوثين، وذلك بشرح أي سؤال قد يبدو لهم غامضا.
- ضمان الحصول على إجابة وافية لكل الأسئلة الواردة فيها، خاصة منها التي تتميز بالطابع العلمي والتقني.
- إثراء أكثر للموضوع، متى بدا ذلك ضروريا.
- فتح المجال للمبحوث لإثراء الموضوع متى دعت الحاجة إلى ذلك.

المبحث الثاني: المقاربة النظرية والمنهجية

يلجأ كل باحث إلى تبني نظرية يرى أنها تتلاءم مع موضوع دراسته، وبذلك يتمكن من صياغة بحثه داخل قالب علمي دقيق، لأن النظرية عبارة عن إطار فكري يفسر مجموعة من الفروض العلمية، ويضعها في نسق علمي مترابط.¹

كما أن هدف البحث العلمي هو الوصول إلى الحقيقة والكشف عنها بواسطة مجموعة من القواعد التي تضبط عملياته حتى يصل إلى نتيجة، ولا يتحقق هذا إلا باتباع منهج علمي والتقيد بالموضوعية.

مما سبق، يتم تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين المواليين:

- المقاربة النظرية؛

- المقاربة المنهجية.

المطلب الأول: المقاربة النظرية

تعتبر المقاربة النظرية الكيفية التي يبني بها الباحث السوسيولوجي موضوعه، فهي حجر الزاوية أو الخطوة الحاسمة التي تحدد مسار عمله. فعملية البناء ليست مجرد تكديس معلومات بقدر ما هي انطلاقة من أسئلة جيدة والاستناد إلى إطار نظري يدعم إشكالية الدراسة.

وبناء على ذلك، يتم الاعتماد في هذه الدراسة على النظرية الآتية:

1- نظرية ماكس فيبر

لقد تمكن ماكس فيبر من صياغة مقاربة جديدة في تفسير ودراسة الظواهر الاجتماعية وهي مقاربة تركز على فهم المعاني التي يعطيها الأفراد لتصرفاتهم وسلوكياتهم. فالظواهر الاجتماعية كما يراها فيبر لا توجد خارج سياق نشوئها، ولا خارج المعنى الذي تضفيه عليها.

لقد كان الارتكاز على الجوانب الثقافية بارزا في تصور فيبر للطريقة التي يجب على علم الاجتماع أن يتبعها في دراسة الظواهر الاجتماعية. كما يظهر اهتمام فيبر بالأبعاد الثقافية من خلال مساهمته في حقل علم الاجتماع الثقافي وعلم الاجتماع الديني.

¹ طلعت همام، قاموس العلوم النفسية والاجتماعية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984، الطبعة الأولى، ص 173.

ففي الأول يهتم بالقيم، وفي الثاني يظهر اهتمامه من خلال البحث في كيفية تأثير الأديان على السلوك والأفكار، ليصل إلى الفرضية القائلة بتأثير الأخلاق البروتستانتينية على نشوء الرأسمالية وتطورها، أي أن سلوك الأفراد الهادف لتنمية المجتمع تنمية اقتصادية يتأسس على مجموعة من القيم التي تفرض عليهم التصرف وفق شاكلة دون أخرى. وهي تتشكل عبر تدخل عوامل مختلفة لعل أبرزها حسب ماكس فيبر العامل الديني الذي يتمثل في الاعتقادات الدينية.

إن أهم الأعمال البارزة عند فيبر والتي تضمنت أطروحته التي تولي أهمية للقيم الثقافية الدينية في تفسير الأنشطة الاقتصادية داخل النظام الرأسمالي، هي دراسته المشهورة حول "الأخلاق البروتستانتينية وروح الرأسمالية، والتي أثارت جدلا كبيرا لأنها اهتمت بتحليل تطور الروح الرأسمالية الغربية وحركة العقلانية التي رافقتها بعامل ثقافي متمثل في الأخلاق والقيم الدينية.

فالأفكار والمعتقدات والقيم كأهم عناصر الثقافة تتدخل وفق تصور فيبر تصور لتؤثر في تصرفات وممارسات أفراد المجتمع، ومن ثمة على سيرورة التنمية والتقدم التي يعرفها المجتمع ككل.

السؤال الذي انطلق منه فيبر هو " إلى أي مدى تؤثر التصورات الدينية عن العالم والوجود في السلوك الاقتصادي للمجتمعات كافة؟"¹

لقد جاءت أطروحة ماكس فيبر حول البروتستانتينية وروح الرأسمالية لإعادة الاعتبار إلى الثقافة والدين كقيم وممارسات، ليعارض بها أطروحة كارل ماكس التي تولي عناية بالتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية المحددة للثقافة التي تتغير بتغير الواقع الاقتصادي المادي، وأن القيم الدينية هي المسؤولة عن نوع ومستوى النشاط الاقتصادي الذي كون روح الرأسمالية.²

لقد برهن فيبر في دراسته للأخلاق البروتستانتينية وروح الرأسمالية على أن الرأسمالية، من حيث كونها أهم ظاهرة اقتصادية حديثة، هي نتاج روح الدين البروتستانتيني بأخلاقه وقيمه ومعتقداته وخصوصا لدى أتباع الكالفينية. ذلك أن هذه الطائفة "البروتستانتينية" تعمل على تشجيع

¹ زكريا براق، ماكس فيبر وأخلاق العمل والرأسمالية، مقال في جريدة الحوار اليوم، www.alhiwartoday.net/node/10121.

² عبد الكريم الجندي، الثقافة والتنمية المستدامة نحو مدخل ثقافي لسؤال التنمية بالواحات المغربية، مقال مقتطف من دراسة سوسيو انثروبولوجية لنيل شهادة الماستر بعنوان "التراث الثقافي والتنمية المستدامة بالمجال الواحي" واحات عرب الصباح نموذجاً، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، 2014.

الادخار والاستثمار، بل إن أتباعها يقدسون العمل ويحترمون أرباب المهن، بالإضافة إلى فرضها الواجبات والقواعد التي تنظم السلوك الاقتصادي ونبذها الخمول والتكاسل، وحثها على العمل باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق الخلاص.¹ وهي تهتم اهتماما كبيرا بتنشئة الفرد تنشئة عقلية، كما أنها تمنح المهنة قيمة أخلاقية كبيرة وتعتبر تأدية العمل بأمانة وحماسة واجبا مقدسا.

المبحث الثالث: تحديد المفاهيم

تحتل المفاهيم في البحوث العلمية عامة والسوسيولوجية خاصة، أهمية علمية كبيرة، لما تحمله من معاني ودلالات توضح الإطار النظري والإجرائي للدراسة من الناحية السوسيولوجية، على اعتبار أن هناك مفاهيم ترمز إلى أكثر من معنى، مما يترتب على الباحث تحديد المفاهيم المستخدمة في دراسته، حتى يزيل الغموض أمام القارئ، ويوجه فهمه نحو فكرة معينة.

لذلك، سيتم تحديد وتوضيح المعاني والدلالات الإجرائية للمفاهيم الأساسية للدراسة والتي ستوجه وتضبط موضوع مقال المقال وتحقيق التنمية المستدامة كما يلي:

- المفاهيم المتعلقة بالمتغير المستقل؛
- المفاهيم المتعلقة بالمتغير التابع.

المطلب الأول: المفاهيم المتعلقة بالمتغير المستقل

يمكن الاقتصار على أربعة المفاهيم أساسية ترتبط بالمتغير المستقل وهي على التوالي المقال، روح المقال، المسؤولية الاجتماعية والدين والالتزام الديني.

1- المقال

1-1- تعريف المقال

لا يوجد تعريف واحد شامل للمقال نظرا للحالات المتعددة التي أستعمل فيها هذا المصطلح، فهناك التعريف الذي يؤكد على أن: المقال هو من له القدرة على استغلال رأس المال وتوظيفه في العملية الإنتاجية للحصول على الأرباح.²

1 زكريا براق، مرجع سبق ذكره.

2 - مجدي عوض مبارك، الريادة في الأعمال: المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية، عالم الكتب للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 9.

وهناك من يرى بأن مفهوم المقاول تعدى المخاطرة، فهو الشخص الذي تتوفر لديه مهارات الإدارة وروح القيادة.¹

كما تم تعريفه على أنه الشخص الذي يحمل مجموعة من الخصائص الأساسية، بتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه، وهو المتحمس والصلب الذي يحب حل المشاكل ويحب التسيير، والذي يرفض الروتين ويحارب المصاعب والعقبات، وهو الذي يخلق معلومة هامة.²

كما عرف بأنه فرد يقيم عملا صغيرا ويجعل منه خلال فترة صغيرة عملا كبيرا وناجحا، وهو يحقق ذلك لكونه يتمتع بمهارات محددة.³

ويعرف أيضا على أنه الفرد الذي يقوم بالمبادلات في السوق مشتريا من المنتجين وبائعا من المستهلكين، فهو يشتري بسعر محدد، ويبيع بسعر غير مؤكد في المستقبل.⁴

انطلاقا من هذه التعاريف، فالمقاول على مستوى الأفراد هو الشخص الذي لديه القدرة على التقييم واغتنام الفرص من أجل المخاطرة. وعلى مستوى المؤسسات، فهو الذي لديه القدرة على تقديم منتجات جديدة من خلال الابتكار والإبداع وأخذ المخاطرة.⁵

ويرى جوزيف شوميتز أن المقاول هو شخص يملك صفة الإبداع والابتكار وهو شخص ذو موهبة، محرك التطور الاقتصادي وصاحب فكرة، تتوفر لديه الإرادة نحو النجاح، وهو مرن في التعامل ويرغب في المخاطرة بعقلانية، ولديه قدرة على التنظيم، وهو المنشئ لمجموعة والمؤسس وصاحب العمل.⁶

أما ماكس فيبر، فقد اعتبر أن سيرورة المؤسسة تدور حول فاعل مركزي هو المقاول الذي يتميز بتلك الشخصية الكاريزماتية والمستعدة للمخاطرة من خلال روح المبادرة، وتقديس العمل واعتماد مبدأ الربح.

1 - عبد الرحمن بن عنتر وحزمة لفقير، المقاولاتية والإبداع كاحد أساليب إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى وطني حول دور

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، يومي 18-19 ماي 2011، ص 410.

2 - صندرة صايبي، سيرورة إنشاء المؤسسة: أساليب المرافقة، دار المقاولية، قسنطينة، 2008، ص 8.

3 - سعاد نانف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة وأبعاد الريادة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 26.

4 - فؤاد نجيب الشيخ وآخرون، "صاحبات الأعمال الرياديات في الأردن سمات وخصائص"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، العدد 4، 2009، ص 498.

5 - بلال السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 18.

6- Mokhtar Lakehal, Dictionnaire d'économie contomporaine et des principaux faits politiques et sociaux Maison d'ed ville , e ème édition 2002 p 203.

لذلك، فهو يرى أن المقاول عليه أن يكون شخصية كاريزماتية قوية وخالقة للعادة، لها تأثيرها على الآخرين من خلال علاقة سلطوية شديدة التباين عند أشخاص خارقين للعادة. هؤلاء الأشخاص الخارقون للعادة هم أولئك المقاولون الذين يأخذون المبادرة ويتأهبون للمخاطرة.¹

فيما يخص تعريف شومبيتر، فقد ركز على الصفات الواجب توفرها في المقاول باعتباره محرك الاقتصاد، بمعنى أن المقاول هو الموجه لسيرورة الابتكار سواء في المؤسسة الصغيرة أو الكبيرة.

وبخصوص تعريف ماكس فيبر، فقد تناول مفهوم المقاول كمفهوم اجتماعي من خلال فهم سلوك المقاول كمجموعة من الأفعال القرارية والتسييرية التي يوجه بواسطتها نشاط المؤسسة.

معظم التعاريف للمقاول تتفق على أن الأمر يتعلق بسلوك مرتبط على أخذ المبادرة وتنظيم وإعادة لميكانيزمات اقتصادية واجتماعية لاستغلال الموارد المتاحة، واستغلال ظروف المحيط بعقلانية وبتحمل المخاطرة أيضا، ومن ثم فالمقاول هو الفاعل الاقتصادي والاجتماعي الذي يبحث دائما عن الربح وعن شروط اكتساب المكانة الاجتماعية.

1-2- التعريف الإجرائي للمقاول

نقصد بالمقاول في هذا البحث ذلك الشخص الذي قام بإنشاء مؤسسة مصغرة أو صغيرة أو متوسطة، والذي تتوفر فيه مميزات وخصائص معينة، وذو التزام ديني الحامل لمؤهل علمي، المتمتع بالقدرة على رؤية الواقع من أجل المبادرة في تحقيق تنمية مستدامة من خلال إلتزامه الديني الذي يدفعه إلى تحمل مسؤوليته الاجتماعية.

2- روح المقاول

لقد ازداد اهتمام الباحثين بدراسة روح المقاولاتية نظرا لأهميتها في تدعيم وتشجيع المقاولاتية. ولأن المصطلح ما زال محل بحث لم يتم التوصل إلى اتفاق حول إيجاد تعريف شامل له.

ترتبط روح المقاولاتية بالدرجة الأولى بأخذ المبادرة والعمل أو الانتقال للتطبيق، فالأفراد الذين يتمتعون بروح مقاولاتية يمتلكون العزيمة في تجريب أشياء جديدة أو في إنجاز الأعمال بطريقة مختلفة وذلك لسبب بسيط يكمن في وجود إمكانية للتغيير.

1- الزهرة عباوي، المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة وعلاقتها باختبار النشاط الاجتماعي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف، 2014-2015، ص 28.

ليس بالضرورة أن يكون لهؤلاء الأفراد الرغبة في إنشاء مؤسستهم الخاصة ولا حتى الدخول في مسار مقاولاتي، فهم يدفعون بالدرجة الأولى إلى التعامل مع التغيير لاختبار وتجريب أفكارهم، والتعامل بكثير من الانفتاح والمرونة بذلك قد يتم توفير مجموعة من الأشخاص نفس الظروف والإمكانيات التي تسمح لهم بإطلاق مشروع خاص بهم أو إنشاء مؤسستهم الخاصة ولكن النجاح لا يحالف الكل يعود ذلك إلى اختلاف التركيبة النفسية لكل منهم، فكل فرد له طريقته الخاصة في التفكير ورؤية للأمور تختلف من شخص لآخر.

فالعوامل النفسية لها دور مهم في ظهور النشاط المقاولاتي وقد تتخذ شكلين، الشكل الأول يتمثل في دوافع المقاول (حوافز) وهي التي تعبر عن القوة الداخلية التي توجه المقاول نحو تحقيق أهدافه وأفكاره، وبالنسبة للشكل الثاني فيتمثل في الخصائص الفردية للمقاول والتي لها ارتباط وثيق ومباشر بشخصيته.

ويعتبر العالم ماكس فيبر أول من أقام علاقة بين الظواهر الثقافية والطبقات الاجتماعية وسعى في دراسته التي صدرت في 1905 إلى أن يبين أن السلوكات الاقتصادية التي تتخذها طبقة المقاولين الرأسماليين ليست قابلة للفهم إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار تصورهم للعالم والعمل على نسق القيم الثقافية لديهم. وإذا كانت هذه الطبقة قد ظهرت أولاً في الغرب فهذا ليس مصادفة لأن انبثاقها يعود بحسب ماكس فيبر إلى سلسلة من التغيرات الثقافية المتصلة بميلاد البروتستانتية والتي هي التقشف وعقلانية الإنفاق والتوفير واستثمار الأموال في المشاريع الاقتصادية ذات النفع العام، مع الإيمان بالقيم الاقتصادية التي رأسها الإخلاص في العمل والصدق والإيثار والتخلي عن الاستهلاك المظهري والابتعاد عن التبذير وإضاعة الثروة.

2-1- التعريف الإجرائي لروح المقاول

هي تلك القيم والأخلاق المستوحاة من دين الإسلام والتي توجه وتضبط سلوك المقاول كالصدق والتقوى والإخلاص وحب الخير والإيثار وحب العمل.

3- المسؤولية الاجتماعية

3-1- تعريف المسؤولية الاجتماعية

بالرغم من وفرة الدراسات حول المسؤولية الاجتماعية للشركات وتعدد وتنوع النقاش حول مفهومها منذ سبعين (70) عاما لإدراك معناه الحقيقي، إلا أنه مازال الاختلاف قائما في تعريفها لدرجة أنه لا يوجد تعريف علمي مقبول لها.¹

ويعود ذلك إلى الاختلافات في القيم والثقافات التنظيمية للمنظمات والمجتمعات بوجه عام. ومن ضمن المحاولات لتعريف هذه المسؤولية، يمكن تقديم تعريف المنتدى العالمي لقادة شركات الأعمال على أنها ممارسات شركات الأعمال المتفتحة ذات الشفافية، والتي تكون مبنية على القيم الأخلاقية واحترام العاملين والبيئة وأفراد المجتمع، وتهدف إلى تقديم القيمة المستدامة للمجتمع ككل، بالإضافة إلى حملة الأسهم في تلك الشركات.²

وصاغ مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة تعريف المسؤولية الاجتماعية، بأنها التزام شركات الأعمال بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة والعمل على تحسين نوعية الحياة المعيشية للعاملين وعائلاتهم والمجتمع بصورة عامة.³

ويرى كارول Caroll بأنها التزام الشركة بالعمل بطريقة اقتصادية وبيئية مستدامة مع أخذها بعين الاعتبار مصالح جميع أصحاب المنافع ذوي الشأن بها.⁴ كما عرفت بأنها عقد اجتماعي ما بين منظمات الأعمال والمجتمع، لما تقوم به المنظمات من عمليات تجاه المجتمع،⁵ أو أنها موقف فلسفي وأخلاقي أكثر من كونها أداء أو طريقة للتعامل مع المجتمع.⁶

1 - محمد صالح علي عياش، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى، 2010، ص 38.

2 - نفس المرجع أعلاه، ص 39.

3 - نفس المرجع أعلاه، ص 39.

4 - نفس المرجع أعلاه، ص 39.

5 - تامر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص 26. نقلا عن علي ليلة النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع: قضايا التحديث والتنمية المستدامة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2015، ص 150.

6 - نفس المرجع أعلاه، ص 26.

وتم تعريفها في قاموس أكسفورد Oxford على أنها الإيديولوجية المعتمدة من قبل جميع المنظمات نحو المجتمع وعبر ما تقوم به من عمليات ولتعبّر بذلك عن تعهداتها والتزامها تجاه سعادة ورفاهية المجتمع.¹

أما التنظير الاجتماعي، فيطرح تعريفاً للمسؤولية الاجتماعية باعتبارها مسؤولية الفرد عن أفعاله حيال السلطة الاجتماعية، وما تمثله من أعراف وتقاليد وعادات ورأي عام. وتتميز هذه المسؤولية بعودة السلطة فيها لمرجعية المجتمع والثقافات ومنظومات القيم المتضمنة فيها، وتكون العبرة فيها بالنتائج التي تتحقق على ساحة المجتمع.²

كما تعرف في أدبيات علم الاجتماع بأنها الشعور الواعي والمدرّك للالتزامات الفرد تجاه جماعته ومجتمعه خصوصاً عندما تكون الجماعة والمجتمع بحاجة ماسة إلى جهود الفرد وتضحياته وعطاءاته التي ينبغي أن تستمر وتتضاعف بمرور الزمن.³

ويذهب البعض إلى أن المسؤولية الاجتماعية هي الاستجابات النابعة من ذات الفرد التي تدفعه إلى الحرص على جماعته، وتماسكها واستمرارها وتحقيق أهدافها وتدعيم تقدمها في شتى النواحي وتفهمه للمشكلات والظروف التي تتعرض لها في حاضرها ومستقبلها، وفهمه للمغزى الاجتماعي، ولأفعاله وقراراته بحيث يدفعه ذلك إلى بذل قصارى جهده في تنفيذ كل ما يوكل إليه من أعمال وإن كانت هينة، ومواجهة أي مشكلة تعوق سير الجماعة وتقدمها، وكذلك الدعوة الجادة المخلصة للالتزام أفراد الجماعة بالطريق المستقيم وبعدهم عن الطرق المنحرفة التي تعود عليهم وعلى الجماعة بالضرر.⁴

كما تعني مجموع استجابات الفرد التي تدل على اهتمامه بالمجتمع ذلك الاهتمام المبني على التعاطف والانفعال مع قضايا ومشكلات الوسط وقدرة الفرد على فهم المغزى الاجتماعي لأفعاله ومدى تأثير ذلك الوسط المحيط به، والتي تجعله يتقبل الأدوار في المجتمع، وكذلك القدرة على المشاركة في حل قضايا ومشكلات الوسط المحيط به.⁵

1- **Oxford dictionary of marketing**, Charles Doyle, USA, 3rd Edition, 2011, p 350.

2 - علي ليلة، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع: قضايا التحديث والتنمية المستدامة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2015، ص 150.

3 محمد الحسن إحسان، "دور الأسرة العربية في مهمة المسؤولية الاجتماعية"، شؤون عربية، مجلة شهرية تصدرها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 98، تونس، 1999، ص 51. نقلاً عن علي ليلة، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع: قضايا التحديث والتنمية المستدامة

4 نفس المرجع، ص 150.

5 نفس المرجع، ص 152.

في هذا الإطار، تدرك المسؤولية الاجتماعية باعتبارها مسؤولية أمام المجتمع، تحددها أعرافه وتقاليد واحتياجاته، وهي تتصل عادة بجانب الواجبات المرتبطة بأدوار الفرد في المجتمع، وهي الأدوار التي تؤدي وظائف أساسية لصالح بناء المجتمع.

وعلى هذا النحو، تعد المسؤولية الاجتماعية بنية من الواجبات والحقوق تحدد السلوك الذي ينبغي أن يطره الفرد تجاه المجتمع.¹

3-2- التعريف الإجرائي للمسؤولية الاجتماعية

يقصد بالمسؤولية الاجتماعية التزام المقاول بمسؤوليته نحو العمال ونحو المجتمع ونحو المجال الذي تنشط به المؤسسة من خلال لعب دور فعال وإيجابي في المجتمع وتحسين حياة الأفراد (العمال) بتناول مشكلات معينة وإيجاد حلول عملية لها من أجل ضمان التنمية المستدامة.

4- الدين والالتزام الديني

4-1- تعريف الدين

هناك تعريفات متعددة قام بها كثير من المفكرين الغربيين، لتوضيح كلمة الدين، وجاءت كلها نتيجة التأثر بالآراء الفلسفية والمذهبية والمعتقدات الشخصية التي تنطلق كلها من نظرتهم إلى الكنيسة الكاثوليكية وتاريخها في العصور الوسطى، سوف يتم تناول بعضها.

فسيرون يعرف الدين "بأنه الرباط الذي يصل الإنسان بالله"، أما كانت فيقول "بأن الدين هو الشعور بواجباتنا من حيث كونها قائمة على أوامر إلهية"،² وعرف تايلر الدين بقوله "هو الإيمان بالكائنات الروحية"، ويعرفه دوركهايم "بأنه مجموعة متساندة من الاعتقادات والأعمال المتعلقة بالأشياء المقدسة"،³ ويعرف كليفورد غيرتز الدين بكونه "نسق من الرموز يثير لدى الناس حوافز قوية وعميقة، ومستمرة من خلال صوغ مفاهيم حول الوجود، وإعطائها مظهرا واقعا لتبرز هذه الحوافز وكأنها حقيقية".⁴

1 - علي لبله، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع: قضايا التحديث والتنمية المستدامة مرجع سبق ذكره، 2015، ص 150.

2 زيلوخة بوقرة، سوسولوجيا الإصلاح الديني في الجزائر، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نموذجاً، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الديني، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2008-2009، ص 37.

3 نفس المرجع أعلاه، ص 37.

4 كليفورد غيرتز، تأويل الثقافات، ترجمة محمد بدوي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2009، ص 101، نقلا عن عبد الرحمن الشعيري، ما هو الدين؟ وما هي النخبة الدينية؟، منظور المغرب، مركز ضياء،

والدين في تصور جون ميلتون ينجر "نسق من المعتقدات والممارسات يخول بواسطتها لمجموعة من الناس مواجهة المشاكل الأساسية للحياة الإنسانية".¹

بناء على هاته التعاريف، فإن الدين يحضر في تصوراتهم وفق رؤية فلسفية تعتبره كفعل مجتمعي له أبعاد رمزية، وتطمينية للمؤمنين.

ومن أشهر التعاريف التي وردت عن الدين لدى المسلمين، التعريف الذي يعرف الدين بأنه " وضع إلهي سائغ لذوي العقول السليمة بإختيارهم إلى الصلاح في الحال والفلاح في المال ".²

وذهب أبو الأعلى المودودي إلى أن الدين " نظام شامل يذعن فيه المرء إلى سلطة عليا، ثم يقبل على طاعتها وإتباعها والتقيّد في حياته بحدودها وقواعدها وقوانينها ويرجو في طاعتها العزة والترقي في الدرجات وحسن الجزاء ويخشى في عصيانها الذل والخزي وسوء العاقبة ".³

التعريف الأول يخرح الدين عن فعل الإنسان وإرادته ويرشد إلى الحق في الإعتقادات وإلى الخير في السلوك والمعاملات وسيشير التعريف الثاني إلى نفس الأمر ويضيف بأنه بقدر إلتزام الإنسان بالحدود والقوانين الإلهية أو عدمها يكون حسن الجزاء والعزة والسعادة أو سوء العاقبة والذل والخزي.

ويعرف عبد الله دراز الدين بقوله "هو الاعتقاد بوجود ذات أو ذوات غيبية علوية لها شعور وإختيار ولها تصرف وتدبير للشؤون التي تعني الإنسان، إعتقاد من شأنه أن يبعث على مناجاة تلك الذات السامية في رغبة ورهبة، جديرة بالطاعة والعبادة".⁴

ويبقى الدين كحقيقة مجمع عليها من قبل الكثير من العلماء الاجتماعيين وعلماء الأنثروبولوجيا وكذا علماء تاريخ الأديان منهج حياة لما يحققه من علاقات تفاعلية متبادلة مع النظم الاجتماعية الأخرى التي تبرز الأهمية الكبيرة للدين في المجتمع وتظهره كضرورة إجتماعية حتمية في حياة الافراد او الجماعات.

¹ Yinger.J Milton, **The scientific study of relegion**, New York. Mac Millan, 1970, p 7.

² زيلوخة بوقرة، **سوسيولوجيا الإصلاح الديني في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 39.

³ نفس المرجع أعلاه، ص 39.

⁴ نفس المرجع أعلاه، ص 40.

4-2- تعريف الالتزام الديني

يعرف الالتزام في مدلوله اللغوي بملازمة الشيء والتمسك به وإلزام النفس به، وعلى هذا فالملتزم بالإسلام قد الزم نفسه بامتثال أوامره واجتناب نواهيه، وإتخاذ الإسلام عقيدة وعبادة ومعاملة وأخلاقا وسلوكا في الظاهر والباطن.

وعليه فالالتزام الديني لا يعني فقط أداء الواجبات العينية مثل إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والأخلاق الفاضلة التي تكون مصلحتها مقتصرة على الفرد نفسه في علاقته مع ربه، بل وأداء الواجبات الكفائية التي تعد أعمق معنى وأثرا من الواجبات العينية لأن تأثيرها يمتد إلى المجتمع والخير العام لأن الخطاب فيها موجه لجميع الأفراد.

4-3- تعريف الالتزام الديني (التدين) في التنظير السوسيولوجي

هو ممارسات وتصرفات اتجاه الأشياء المقدسة، وهو الانتقال من المعتقد والفكرة والتمثل إلى الممارسة الواقعية لهذه المعتقدات والقناعات الدينية أي إلى الكيفية التي يعيش بها الناس تجربتهم الدينية في السياق الاجتماعي.¹

وهو مجموعة من المعتقدات والرموز والطقوس والممارسات الموجهة حول المقدس والخاضعة لنظام معين أو تشكل نسق ما.²

فالدين من جهة معتقدات تصورات أفكار تماثلات حول مختلف عناصر الوجود وهو أيضا طقوس وممارسات حافلة بالرموز وخاضعة لروابط معينة وكلها موجهة نحو المقدس.

وبما أن المقدس هو جوهر الدين، ولأن المعتقدات الدينية هي في الحقيقة تماثلات تعبر عن طبيعة الأشياء المقدسة هنا يأتي التدين بما هو ممارسات وتصرفات تجاه هذه الأشياء المقدسة.³

¹ إدريس الصنهاجي، سوسيولوجيا الدين وقضايا التدين والتطرف الديني، <https://www.mouminoun.com/articales/6203> 12 أكتوبر 2019

² نفس المرجع أعلاه.

³ نفس المرجع أعلاه.

يتضح من خلال ما ذكر أن الالتزام الديني يساعد كثيرا في تماسك البناء الاجتماعي كما يساعد على تنظيم العلاقة بين المجتمع وأفراده من خلال ما يتضمنه من معارف وأحكام وقيم دينية، تسهم في تفعيل الشعور بالمسؤولية تجاه مختلف القضايا الاجتماعية.

4-4- التعريف الاجرائي للدين والالتزام الديني

الدين هو مجموعة القواعد والأحكام التي أنزلها الله على الرسول صلى الله عليه وسلم لتنظيم شؤون العباد، أما الالتزام الديني فيراد به مدى تمسك الأفراد بهذه الأحكام والقواعد، ويقدر تمسكه بها بقدر ما يكون الالتزام الديني قويا أو ضعيفا.

5- مفهوم البيئة

5-1- تعريف البيئة لغة: جاء في معاجم اللغة العربية أنها تعني المكان أو المحيط المستقر فيه والذي يعيش فيه الكائن الحي.¹ وجاء في لسان العرب باء إلى الشيء يبوء بواء، اي رجع وتبوأ نزل أو أقام. كما وردت كلمة البيئة في القرآن الكريم في مواقع كثيرة منها: قوله تعالى في الآية 74 من سورة الأعراف "وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا" أي جعل الأرض منزلكم. وقوله تعالى أيضا في الآية 56 من سورة يوسف "وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع اجر المحسنين" أي ينزل بها حيث يشاء. في حين لم تظهر كلمة البيئة ENVIRONNEMENT في اللغة الإنجليزية إلا في القرن التاسع عشر، وقد استخدمت للدلالة على جميع الظروف الخارجية المحيطة والمؤثرة في نمو وتنمية الكائنات الحية.²

1 محسن محمد امين قادر، التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، رسالة ماجستير في العلوم البيئية، قسم إدارة البيئة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، تشرين الثاني 2009، ص 16.

2 إبراهيم صالح المعتز، محمد ماجد الفراج، ندوة التوعية البيئية، مؤسسة عبد الرحمن السديري، الجوف، 11 محرم 1420، ص 5.

5-2- تعريف البيئة اصطلاحاً

يرى عالم الاقتصاد كوبر أن "الإطار البيئي يتكون من ثلاثة عناصر متداخلة مع بعضها هي البيئة كمصدر للترفيه والتمتع بالمناظر الطبيعية، والبيئة كمصدر للموارد الطبيعية، والبيئة كمستودع لاستيعاب المخلفات".¹

وعرفت البيئة في التشريع الجزائري بأنها "تتكون من الموارد الطبيعية الحيوية واللاحيوية كالهواء، الجو، الماء، الأرض، باطن الأرض، النيات والحيوان، وما ذلك في التراث الوراثي واشكال التفاعل بين هذه المواد وكذا الأماكن، المناظر والمعالم الطبيعية".²

تشير التعاريف السابقة إلى أن العلاقة بين الإنسان والبيئة هي علاقة تأثير وبالفعل كانت موارد البيئة تستغل بشكل جائر على مدى قرون إلى أن باتت البيئة مصدراً يهدد حياة الإنسان، مما دفع إلى توسيع مفهوم البيئة وذلك في اجتماع دول العالم الصناعية الغنية منها والفقيرة في مدينة ستوكهولم سنة 1972. هذا المفهوم يجدد العلاقة بين الإنسان والبيئة بأنها علاقة تفاعلية (تأثر وتأثير). وفي هذا الاتجاه ظهرت عدة تعاريف من بينها:

تعريف مرفت حسن مرعي الذي يقول بأن البيئة في مفهومها العام هي "الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر به ويؤثر فيه".³

ويعرفها محمد الصيرفي "بأنها المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها".⁴

5-3- التعريف الإجرائي للبيئة

نقصد بالبيئة الوسط أو المجال المكاني الذي توجد به المؤسسة المقاولاتية وتنشط به وتؤثر فيه.

1 عمر الشريف، استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة، دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص 82، نقلاً عن بوسالم زينة، البيئة ومشكلاتها، قراءة سوسولوجية المفهوم والأسباب، مجلة رقم 17، ديسمبر 2014، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

2 نفس المرجع أعلاه، ص 82.

3 مرفت حسن مرعي، برنامج مقترح لتنمية الوعي البيئي لدى الأطفال بتوظيف بعض الأنشطة الفنية والموسيقية، مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة، جامعة المنصورة، 12-13 أبريل 2006، ص 575، نقلاً عن بوسالم زينة، البيئة ومشكلاتها، قراءة سوسولوجية المفهوم والأسباب، مجلة رقم 17، ديسمبر 2014، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

4 نفس المرجع أعلاه.

المطلب الثاني: المفاهيم المتعلقة بالمتغير التابع (التنمية المستدامة)

يمكن الاقتصار على مفهومين أساسيين يرتبطان بالمتغير التابع وهما على التوالي:

- التنمية.

- التنمية المستدامة.

1- التنمية

1-1- مفهوم التنمية

شكل مفهوم التنمية الموضوع المركزي لكتاب آدم سميث ثروة الأمم عام 1776، والذي اعتبر من أهم المراجع البحثية التي فتحت المجال أمام الدراسات الاقتصادية والسياسية الحديثة.¹ ذلك أن الثورة الصناعية التي عايشتها المجتمعات في تلك المرحلة طرحت سؤالين اثنين هما: مدى احتياج المجتمعات الغربية لمثل هذه الثورات في تنمية اقتصادها، وكذا الآثار الناجمة من خلال التطور الاقتصادي والاجتماعي على باقي المجتمعات الإنسانية الأخرى.

وعليه، أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة وكثيرة الاستعمال سواء من قبل الباحثين والدارسين أو من قبل الهيئات والمنظمات المحلية والدولية المختصة وغير المختصة.

ولقد اهتمت المجتمعات النامية بهذا الموضوع باعتباره أداة لمواجهة التخلف، كما بذلت جهودا عديدة لتحديد مفهوم التنمية. وقد عرفت التنمية على أنها العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤثراته وأسبابه كما ونوعا، والتي لا يمكن أن تتم إلا في إطار إنتاج اجتماعي معين حيث تحدد القوانين لهذا النمط مسيرة ومهام التنمية بشكل عام.²

وينظر البعض الآخر إلى التنمية على أنها عملية تستند إلى استغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث، حيث يتم افتراض توافر بعض الخصائص منها الحركية، والتغير والاستقلال والقوة والوحدة الداخلية.

ويرى كل من هـ سيلتر ووالث رستو أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة بالمجتمعات المتقدمة.

1 السعيد فكرون، استراتيجيات التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، 2004-2005، ص 48.
2 - حسين بن هاني، التنمية في الوطن العربي، دار الكندي، الأردن، 1990، ص 118.

بينما يرى شوداك أنها عملية تغيير جذري في المجتمع من نواح مختلفة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها.¹

وهناك من يشير إلى أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد ولتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، وهي تعنى بدراسة مشاكلهم مع اختلافها. وبذلك، فهي تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية غيرها، فتحدث فيها تغييرات جذرية شاملة عن طريق الجهود المخططة والمعتمدة والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين.²

وينبغي على الاستراتيجية التنموية أن تنطلق من الإنسان آخذة بالحسبان على وجه الخصوص احتياجاته، حظوظه، مشاركته الإيجابية في عملية التغيير، بالإضافة إلى تحقيق المساواة الإنسانية.³

كما عرفها البعض على أنها التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال عقيدة معينة لتحقيق التغيير المستهدف بغية الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها.⁴ وبالتالي، لا يمكن من الناحية العملية الفصل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. فعملية التنمية الاقتصادية ذاتها لا تتم إلا داخل إطار اجتماعي تتفاعل ضمنه مجموعة من النظم والمتغيرات المتكاملة ذات البناء التاريخي المتميز.⁵

أما مفهوم التنمية لدى بعض الباحثين المسلمين فهي مجموعة الجهود المتنوعة والمنسقة التي تؤهل المجتمع للقيام بواجبات الاستخلاف في الأرض.⁶

فالفراية والصحة وفرص العمل والتعليم والتقدم التقني كل ذلك يهدف إلى شيء واحد وهو تأهيل الفرد المسلم ورفع كفاءته وتهيئة المناخ البيئي والاجتماعي الذي يساعده على القيام بأمر الله تعالى المتمثل في الاستخلاف في الأرض. وهذا التصور لمفهوم التنمية في الإسلام يساعد على إقامة التوازن بين جانبي التنمية المادية والروحية، استنادا على البنية العميقة لعقيدة المسلم وثقافته، أي ذلك التغيير الحضاري المقصود والمخطط الذي يتناول كل جوانب حياة الإنسان المسلم.

1 - السعيد فكرون، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، 2004-2005، ص 50.

2 - عبد الباسط محمد حسين، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة العالمية، القاهرة، 1970، ص ص 90-100.

3 - مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996، ص 150.

4 - عبد الكريم بكار، مدخل إلى التنمية المتكاملة: رؤية إسلامية، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 2001، ص 10.

5 - علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 35.

6 - عبد الرحيم تمام أبو كريشة، دراسات في علم الاجتماع والتنمية، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريبية، 2003، ص 41.

2- التنمية المستدامة

2-1- مفهوم التنمية المستدامة

يعتبر موضوع التنمية المستدامة من المواضيع التي كانت ولا زالت مجالاً للنقاش والتي تسجل دوماً حضوراً مستمراً وتأثيراً قوياً في مختلف التخصصات الأكاديمية. كما أن إشكالياتها تظل محل مواقف وقبول من طرف مختلف أفراد المجتمع إلا أنها تتحول في بعض الأحيان إلى صراع إيديولوجي سياسي وتضارب المصالح. لذلك، يصبح تحديد مفهوم التنمية المستدامة أمراً صعباً تبعاً لاختلاف الاتجاهات والمدارس والهيئات والمنظمات المهتمة بها.

فالبعض يرى أن التنمية المستدامة هي نموذج تنموي بديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي. والبعض يتعامل مع التنمية المستدامة كقضية إدارية وتقنية بحتة، للتدليل على حاجات المجتمعات الإنسانية المتقدمة والنامية إلى إدارة فنية واعية، وتخطيط جيد لاستغلال الموارد. وهناك من يتعامل مع التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد.¹

وقد ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العلمية العالمية للبيئة والتنمية 1987 على أنها تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرتها في إشباع حاجات الأجيال القادمة.²

وعرفها قاموس والستر Welster بأنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً.³

كما عرفت بأنها أساليب علمية مخططة لتحقيق التوازن البيئي بين أنشطة الإنسان وجهوده، والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من خلال استراتيجية واضحة وحسن إدارة وتنظيم وتنمية استخدام الإنسان لموارد البيئة المتاحة، والتي يمكن إتاحتها لتحسين فرص الحياة للإنسان في المجتمع حاضراً ومستقبلاً.⁴

¹ - فتحة طویل، التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه تخصص علم الاجتماع والتنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، شعبة علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2012 - 2013، ص 18.

² - خالد حامد، التنمية المستدامة، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2014، ص 101.

³ نفس المرجع أعلاه، ص 11.

⁴ - فتحة طویل، التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، 2012 - 2013، ص 19.

وعرفها روكسل هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية بأنها تلك العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين.¹

من خلال قراءة التعاريف أعلاه، يمكن استنتاج أن هناك تأكيدا واضحا على الجوانب البيئية كعنصر أساسي في سيرورة التنمية، وتأكيدا آخر مرتبطا بالحفاظ على الموارد البيئية، دون استنزافها واستغلالها بإفراط، ما ينتج عنه أضرار وخيمة على الأجيال اللاحقة.

وبصفة عامة، فإنها تعني التصالح بين البيئة والاقتصاد والاجتماع، حيث إذا رمزنا لكل ميدان بدائرة فإن التنمية المستدامة تمثل تقاطع الدوائر الثلاثة، مما يعبر عن تنمية متناغمة وعادلة ومستدامة للنشاطات الاقتصادية تساهم في تحسين مستوى الحياة دون الإضرار بنوعية البيئة.²

2-2- التعريف الإجرائي للتنمية المستدامة

بعد هذه التعاريف المختلفة للتنمية المستدامة فإنه من الضروري صياغة تعريف يوضح من خلاله تصورنا الخاص لهذا المفهوم مستحضرين الإشكالية المطروحة والمرتبطة بجذلية البعد الديني للمقاول والتنمية المستدامة وهو على الشكل التالي:

التنمية المستدامة هي تلك العمليات المستمرة التي تبذل في مختلف المجالات بالإعتماد على روح المقاول الملتمزم من خلال استثمار مسؤوليته الاجتماعية كركيزة أساسية لتحقيق تنمية، إنطلاقا من فكرة أساسية مفادها أن للقيم والمعتقدات تأثير قوي على أنماط السلوك الانساني بوجه عام وعلى دينامية المجتمع التنموية بوجه خاص

¹ - فتحة طويل، التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، 2012-2013، ص 20 .

² - عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد، التنمية المستدامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، المدينة، السنة 2014، ص 25.

خلاصة الفصل الأول

يتمثل هدف هذا الفصل في تحديد الإطار العام للدراسة، حيث تم في البداية تحديد اشكالية البحث، فرضياته الرئيسية وتحديد المفهوم النظري والإجرائي للمصطلحات الأساسية في البحث وهي: المقاول، روح المقاول، التنمية، التنمية المستدامة، الدين والالتزام الديني.

تم في المبحث الثاني تحديد المقاربة النظرية والمنهجية للدراسة، حيث تم استخدام مقاربة ماكس فيبر. أما فيما يتعلق بالتقنيات المستخدمة، فقد تم الاعتماد على الاستمارة بالمقابلة لعينة مكونة من ست مؤسسات متواجدة بالجزائر العاصمة، ليتم لاحقاً، تحديد أهمية الدراسة، أهدافها، والأسباب الذاتية، الموضوعية والمنهجية لاختيار موضوع الدراسة.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

وصعوبات البحث

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

هذه الدراسة بمثابة امتداد لجهود باحثين آخرين حاولوا تفسير وتحليل الدراسة كل على حدا. ولقد تم التوصل إلى عدد لا بأس به من الدراسات السابقة لموضوع الدراسة حسب اطلاع الباحثة. وعليه، تم الاكتفاء بنماذج من تلك الدراسات من خلال تناولها وعرض نتائجها والتعقيب عليها، حيث يمكن ذكرها وفقا للمباحث الثلاثة الموالية:

- الدراسات السابقة المتناولة لمتغير واحد من الدراسة؛
- الدراسات السابقة التي تربط بين أجزاء من متغيري الدراسة؛
- التعقيب على الدراسات السابقة وأوجه التشابه والاختلاف.

المبحث الأول: الدراسات السابقة المتناولة لمتغير واحد من الدراسة

- يختص هذا المبحث بالنظر إلى الدراسات السابقة المتناولة لمتغير واحد من الدراسة كما يلي:
- الدراسات السابقة حول المتغير الأول (روح المقاول)؛
 - الدراسات السابقة حول المتغير الثاني (التنمية المستدامة)؛

المطلب الأول: الدراسات السابقة حول المتغير الأول (روح المقاوم)

هناك من الدراسات السابقة التي تناولت متغيرا واحدا من الدراسة، حيث إنها قد اهتمت بالمقاوم، روح المقاوم، المسؤولية الاجتماعية والدين والوازع الديني للمقاوم. في هذا المقام، يمكن ذكر الدراسات أدناه:

1- دراسة سفيان بدرابي، ثقافة المقاوم لدى الشباب الجزائري المقاوم، رسالة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علم الاجتماع والتنمية البشرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.

حاول الباحث من خلالها الإجابة عن عناصر التفاعل بين ثقافة المقاومة والثقافة المجتمعية لدى الشباب الجزائري المقاوم، وبأي منطق يسير المقاوم الشاب مقاولته الصغيرة. وقد توصل الباحث إلى غياب كبير لثقافة المقاوماتية لدى الشباب الجزائري المقاوم. وعلى العكس، لاحظ هيمنة المنطق المجتمعي على المنطق المقاوماتي. إضافة إلى ذلك، غياب التأثير المفترض لمختلف الأجهزة الحكومية على دوافع الشباب المقاوماتية في مقابل تأثر توجهات الشباب المقاوم نحو العمل الحر بمحددات اجتماعية كالبطالة وضعف القدرة الشرائية وأخرى سوسيو ثقافية تتعلق بالعائلة بدرجة أكبر وتأثير الرأسمال الاجتماعي ومنطق الشبكات الاجتماعية.

2- دراسة محمد فيرلاس، تأثير سياسات المساعدة المقاوماتية على بروز الروح المقاوماتية لدى الشباب حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بتيزي وزو، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012.

اهتمت هذه الدراسة ببروز الروح المقاوماتية والتي تتمظهر في العديد من البرامج والأجهزة العمومية فكل جهاز دعم ومتابعة لديه توجهه الخاص به ضمن إطار ما يسمى بتشجيع المقاومة.

وعليه، فإن اهتمام البحث مرتبط بما ينتظره الشباب بخصوص إنشاء المؤسسة عموما، حيث إن الباحث يعالج مراحل نمو روح المقاوماتية لدى الشباب الجزائري. وقد حاول معرفة مدى قدرة سياسة ترقية

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

المقاولة المعتمدة على أجهزة الدعم والمساعدة على إيجاد وتشجيع وتنمية روح المقاولة بالتحديد لدى الشباب، والتأثير على سلوكهم واتجاهاتهم في ذلك. هذه السياسات التي من المفترض أن تنقل القدرات والمهارات المقاولة عند الشباب وجعله أكثر مبادرة، كيف ما كان السياق والوضعية والوسط الاجتماعي أين يعيش المقاول وينمو. وبالتالي، كان السؤال الجوهرى للباحث إلى أي مدى بإمكان الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تشجيع ظهور نمو روح المقاولة لديهم؟

لقد توصل الباحث إلى أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة لأجهزة دعم وتشغيل الشباب على الدافعية المقاولة للشباب المقاول، كما توصل إلى أنه من الممكن ظهور ونمو روح مقاولة في أي سياق أو وسط، حيث إن الشاب المقاول لا يولد مقاولا وإنما يمكن أن يصبح كذلك.

3- محمد لطرش، دور القيم الدينية في تجسيد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة عينة من المؤسسات بولاية باتنة

في سياق معرفة مدى تجسيد المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة للمسؤولية الاجتماعية ومدى تأثير القيم الدينية في تجسيدها، تم الاعتماد على عينة تتكون من 84 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من قطاعات مختلفة تنشط في ولاية باتنة في الشرق الجزائري.

وسعى من الباحث لوصف واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجزائرية وبالاعتماد على إجابات أفراد العينة تم التوصل إلى النتائج التالية:

لوحظ توجه كبير نحو الأهداف الاقتصادية والتركيز عليها لدى المؤسسات الجزائرية.

انخفاض محسوس في التوجه الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والكبيرة.

- ارتفاع معدل المسؤولية القانونية من خلال الالتزام الواعي والطوعي للقوانين والتشريعات واحترام الاتفاقيات العالمية الصادرة من منظمات دولية في مختلف نشاطات وعلاقات المؤسسة مما يدل على توجه المؤسسات للالتزام بالمسؤولية القانونية.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

- التوجه المتوسط والضعيف أحيانا للمؤسسات الجزائرية للمسؤولية الأخلاقية من خلال مدى مراعاة المؤسسة الجزائرية للأخلاق في مجمل قراراتها ونشاطاتها وابتعادهم عن المسارات المريبة مما يعكس تدني مستوى أخلاقيات الأعمال في الجزائر.
- التوجه المنخفض والضعيف للمؤسسات الجزائرية للمسؤولية الإنسانية (الخيرية) خاصة في جانب كون المؤسسة علاقات مع جمعيات حيث تمول وتساهم في نشاطات وبرامج اجتماعية، ثقافية رياضية، تعليمية...
- غياب ثقافة حماية البيئة لدى المؤسسات الجزائرية.

من خلال نتائج الدراسة يلاحظ التوجه الكبير للمسؤولية الاقتصادية والقانونية مقابل انخفاض في باقي أبعاد المسؤولية الاجتماعية وبقاء الحلقة الأضعف المسؤولية البيئية والإنسانية وفيما يتعلق بتأثير القيم الدينية الإسلامية في تجسيد المسؤولية الاجتماعية توصلت الدراسة إلى ضعف تأثير القيم الإسلامية في تجسيد المسؤولية الاجتماعية وهذا للتناقض الذي يعيشه المسلم بين معتقده وحياته العملية وفصل جانب الروحانيات عن جانب الأعمال.

ما يمكن استخلاصه من هذا التحليل أن تأثير القيم الإسلامية لا يكاد يكون أثر يذكر في سلوكيات المقاولين. وهذا يستدعي ضرورة إرجاع الفاعلية والقوة الإيجابية إلى العقيدة حتى يستطيع المسلم التخلص من ذلك الانقسام الذي أصابه في حياته اليومية، فالتقرب إلى الله لا ينحصر في إقامة الشعائر التعبديّة، بل يجب أن يشمل أيضا الاهتمام الاجتماعي، لأن "العقيدة الإسلامية هي عقيدة اجتماعية، ولا بد أن نعلم العالم الإسلامي كيف يستعملها كأداة اجتماعية من جديد"¹.

¹ يوسف حسين، نقد مالك بن نبي للفكر السياسي الغربي الحديث، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2004، ص 121، نقلا عن محمد عاطف، معارف النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، مرجع سبق ذكره، ص 155.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

4- دراسة زينة عرابش، "سلوك المقاول المسلم ودوره في تحقيق المسؤولية الاجتماعية: دراسة حالة مجموعة من المقاولين الجزائريين" المجلة العالمية للتسويق الإسلامي الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي لندن بريطانيا مج 2 ع2

انطلقت الدراسة من السؤال الآتي: "إلى أي مدى يساهم سلوك المقاول المسلم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؟"، كان هدف الدراسة هو التعرف على أثر سلوك المقاول المسلم في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية. انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على النظريات المتوفرة من المجالات والدوريات المحكمة، وباستخدام الاستبيان الذي وجه لعدد من المقاولين عبر مختلف ولايات الغرب الجزائري (20 مقاول).

توصلت الدراسة إلى أن 70% من المقاولين الجزائريين أكدوا أن الأهداف المسطرة تكون على أساس التشاور مع ممثل العمال، بالنسبة ل 50% منهم أكدوا أن المستقبل مجهول والله وحده هو القادر على معرفته والتحكم فيه 50 % من المقاولين قالوا أن عملية التخطيط هو وضع رؤية إستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد هو أمر لا بد منه في ظل هذا المحيط الذي يتميز بالتغير، السرعة وعدم التأكد. وفي رأيهم أن الإسلام حث على التخطيط واجتتاب الظن والنظر إلى المستقبل بجدية وليس بالخمول.

وقد بينت الدراسة أن 75% من المقاولين الجزائريين أجمعوا على أن معاملة الأفراد داخل المؤسسة تركز على أساس المساواة والعدل لأنها صادرة من تعاليم الدين الإسلامي و 65% منهم قالوا أنهم يهتمون بشؤون العمال واحتياجاتهم الشخصية خصوصا في المناسبات والأعياد عن طريق تقديم مساعدات مادية ومعنوية، وهذا دليل على التكافل الاجتماعي لدى المقاولين.

كما بينت الدراسة أن المقاول الجزائري يعمل على الأخذ بآراء الفاعلين خارج المؤسسة خصوصا فيما يتعلق باحترام البيئة والمحافظة عليها. كما أن المقاول يسعى لتحقيق أرباح ومردودية بالإضافة إلى تحقيق منافع للمجتمع من خلال الاهتمام بالعمال و باحتياجاتهم والاهتمام بالأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة.

توصلت الدراسة إلى أن المقاول الجزائري من خلال رصيده الثقافي الإسلامي يسعى لتحقيق المسؤولية الاجتماعية بأنماطها الثلاثة الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي. وما لاحظته الباحثة، من خلال النتائج الإحصائية أن المقاول الجزائري ليس اجتماعيا بطبعه، فهو لا يقوم بمشاركة العمال في اتخاذ

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

القرارات، وهذا ربما راجع إلى الثقافة الجزائرية المكتسبة، فهو قائد متسلط نوعا ما يقوم بإصدار القرارات والأوامر لتطبيقها.

5- الدراسة التي قام بها ماريو كوسيا (2014) Mario Coccia في مقال تحت عنوان:

Socio-cultural Origins of the Patterns of Technological Innovation: What is the likely interaction among religious culture, religious plurality and innovation? Towards a theory of socio-cultural drivers of the patterns of technological innovation, Technology in Society, Vol.36, February 2014.

تهدف الدراسة إلى بناء نظرية اجتماعية ثقافية للإبتكارات التكنولوجية خلال الإجابة على سؤال

الإشكالية: ماهي العلاقة الموجودة بين الثقافة الدينية، التعددية الدينية والإبتكار؟

حاول الباحث تحليل عملية الإبتكار التكنولوجي وفحص الثقافات الدينية السائدة في بلد ما، واختبار الفرضية القائلة أن ارتفاع نسبة التعددية الدينية في البلدان المتقدمة هو العامل الرئيسي لزيادة الإبتكارات.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- يشكل الدين أساسا للمعتقدات التربوية والثقافية للمقاولين، ويرجح أنه المحدد الأساسي لمختلف أنماط الإبتكارات التكنولوجية.
- تتميز الدول ذات الديانات، خاصة التي ينتشر بها الإسلام واليهودية، تتميز بمستوى عال من الابتكار التكنولوجي أكثر من الدول التي يقل فيها تعدد الديانات.
- يشكل الدين في الدول التي تعرف ديموقراطية أكثر - الدول الأوروبية ودول أمريكا الشمالية - عاملا إيجابيا في زيادة الابتكارات التكنولوجية.
- لا بد من زيادة الدراسات أكثر لإيجاد إطار نظري واضح يسمح بتحديد أثر القيم الدينية والثقافية والاجتماعية على الرفاه الاقتصادي.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

- توجد مجموعة من العوامل التي تعزز من دور القيم الدينية في زيادة الإبتكارات التكنولوجية نجد منها درجة الإنفتاح الثقافي والإجتماعي، الأنظمة التربوية الإبداعية والمنظومة القانونية السائدة في البلد.

6- الدراسة التي قام بها انجيلا بالوق واخرون (2014) Angela M.Balog & all في مقال تحت عنوان:

Religiosity and spirituality in entrepreneurship: a review and research agenda, Journal of Management Spirituality & Religion, Vol.11 Issue.2, 2014.

حاول الباحث من خلال الدراسة مراجعة مختلف البحوث الأكاديمية ذات الصلة بموضوع التدين والروحانية في المقاولاتية، حيث تمثل هدف الدراسة في بحث أثر التدين والتمسك بالقيم الروحية على النشاط المقاولاتي.

توصل الباحث من خلال تحليل ما يقارب ثلاثين بحث نظري وتجريبي إلى مجموعة من النتائج، يمكن عرضها فيما يلي:

- زاد الاهتمام الأكاديمي بموضوع **الالتزام الديني والروحاني** في السياق المقاولاتي بشكل ملحوظ في بداية ثمانينيات القرن الماضي كرد فعل طبيعي على جشع الشركات وممارساتها غير المسؤولة، وتزامن ذلك مع زيادة الاهتمام بموضوع **أهمية العامل الديني في بيئة العمل**.

- ركزت البحوث الأكاديمية خلال الفترة الممتدة بين بداية ونهاية الثمانينيات على **إثر القيم الدينية على المستوى الكلي**، من خلال دراسة أثرها على نتائج الشركات، تعدادها وأدائها، وأثرها أيضا على البيئة الإجتماعية والثقافية.

- بداية من الألفية الجديدة ركزت الدراسات على **البعد الفردي**، من خلال بحث أثر القيم الدينية على صحة الموظفين، رفاهيتهم، دوافعهم، وكذلك على أثرها في زيادة روح المبادرة والمقاولاتية، وقد كان ذلك نتيجة حتمية لتغير ديموغرافيا المجتمعات المعاصرة، وزيادة الاهتمام بمجموعات العمل الاجتماعي.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة أنها اهتمت بتأثير القيم الدينية في تعزيز روح المبادرة والمقاولاتية، وهو ما يمثل أحد متغيرات الدراسة.

7- الدراسة التي قام بها دافيد أودراتش وآخرون (2013) David B. Audretsch في بحث لهم نشر كمقال تحت عنوان:

Religion, social class, and entrepreneurial choice, Journal of Business Venturing, Vol.28, Issue.6, 2013.

في ظل الاهتمام المتزايد بالعلاقة بين الدين والنمو الاقتصادي، فإن عددا قليلا من الدراسات حاولت تفسير العلاقة بين القيم الدينية، الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد وأثرهما على قرارته المقاولاتية، فقد حاول الباحث في هذه الورقة البحثية دراسة أثر المتغيرين السابقين على الخيارات الممكنة للمقاول.

توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن انتماء الفرد إلى بعض الأديان له أثر إيجابي على الفعل المقاولاتي، كما أن انتماءه إلى طبقة اجتماعية أقل في التسلسل الهرمي للمجتمع يجعل لديه فرصا أقل في العمل لصالحه، وهذا يوضح أثر الانتماء الديني والاجتماعي للفرد في قراره المقاولاتي، الأمر الذي يؤثر أيضا على مستوى النشاط الاقتصادي للبلد.

بينت هذه الدراسة تأثير الدين على الفعل المقاولاتي، لكنها لم تتعرض لتأثير ذلك في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

8- الدراسة التي قام بها دافيد اودريش (2007) David B. Audrtecsh في بحث تحت

عنوان: Religion and Entrepreneurship, Jena Economic Research Paper, 2007.

تهدف الورقة البحثية إلى دراسة أثر القيم الدينية على القرار المقاولاتي للفرد، حيث تبين من خلال الدراسة الميدانية لعينة مكونة من تسعين ألف عامل بالهند أن الديانة الإسلامية والمسيحية تشجعان على المبادرة وروح الابتكار والنشاط المقاولاتي، في حين أن هناك ديانات أخرى تمنع النشاط المقاولاتي مثل الديانة الهندوسية.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

كما تبين من خلال الدراسة أن للأفراد المثقفين دافع أكثر ليكونوا مقاولين أكثر من الآخرين، وبالتالي يمكن القول أن القيم الدينية والثقافية والعادات والتقاليد تؤثر على النشاط المقاولاتي. نفس الكلام يمكن أن يقال عن هذه الدراسة، فقد تناولت تأثير القيم الدينية على القرار المقاولاتي دون التعرض لتأثيرها على المسؤولية الاجتماعية للمقاول.

9- الدراسة التي قام بها الينا نيكولوا ودور سيمروث Elena Niklova & Dora (2015) في بحث لهما نشر كمقال تحت عنوان:

Religious Diversity and Entrepreneurship in Transition: lessons for Policymakers, Journal of European Labor Studies, Vol.4, Issue.5, 2015.

حاول الباحث من خلال دراسته فهم طبيعة العلاقة الموجودة بين التنوع الديني في بلد معين وكثافة الأنشطة المقاولاتية به، وعلى عكس الكثير من الدراسات التي وضحت أن العلاقة سلبية بين التنوع الديني وأداء الأنشطة المقاولاتية على المستوى المحلي، فقد توصل الباحث ومن خلال دراسة ميدانية، إلى أنه لا يوجد أي دليل على أن التنوع الديني في منطقة معينة يكبح الأنشطة المقاولاتية ويعرقل أصحاب المبادرات في إطلاق مشاريعهم.

توصل الباحث كذلك إلى نتيجة هامة مفادها أن التنوع الديني المحلي يساعد المقاولين غير صالحة في جميع مراحل المسار المقاولاتي، حيث أنه وخلال المراحل الأولى فإن التنوع الديني يشجع الإبداع والأفكار الابتكارية لأصحاب المبادرات، إلا أنه في مراحل موالية من العملية المقاولاتية يكون للتنوع الديني أثر ضعيف في مدى استمرار المشروع واستدامته، ويرتبط ذلك أساسا بمدى توفر المقاول على التمويل اللازم، الاستراتيجيات المناسبة، الإطار القانوني والجبائي السائد بالمنطقة.

10- الدراسة التي قام بها ماريا جوزي بينيلوس ولويزا رياس & Maria-José Pnilos (2009) Reyes Luisa في بحث لهما نشر كمقال تحت عنوان:

Relationship between individualist-collectivist culture and entrepreneurial activity: evidence from Global Entrepreneurship Monitor data, Small Business Economics, Vol.37, Issue1, 2009.

تمثل هدف الدراسة في بحث العلاقة بين الثقافة الفردية والجماعية والنشاط المقاوالاتي، وذلك باستخدام قاعدة بيانات المرصد العالمي للمقاوالاتية لواحد وخمسين دولة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- وضحت العديد من الدراسات أنه كلما هناك اختلاف في القيم الثقافية والنظم الاقتصادية، فإن النظريات تكون عاجزة عن تفسير سلوك الأفراد في تفاعلهم مع البيئة الخارجية، وبالتالي فدراسة سلوكهم لابد من الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية والثقافية في نفس الوقت.

- مستوى النشاط المقاوالاتي يختلف بشكل كبير بين الدول، بما فيها تلك الدول التي لها تقريبا نفس المستوى من التقدم الاقتصادي.

- تعتبر الأهداف الفردية والجماعية الدافع الرئيسي للنشاط المقاوالاتي، كما أن هذا الأخير يرتبط بمستوى التقدم الاقتصادي للدولة.

- يمكن القول أن هذا التفاوت في مستوى النشاط المقاوالاتي لا يمكن تفسيره فقط من خلال المتغيرات الاقتصادية، حيث أن هناك عوامل أخرى مثل المتغيرات الثقافية قد تكون احد المحددات الرئيسية لهذا الاختلاف.

- ارتبطت الأهداف الفردية بشكل إيجابي مع النشاط المقاوالاتي من خلال الدراسات السابقة التي وضحتها الباحث في ورقته البحثية، إلا أن بعض الدراسات

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

الحديثة وخاصة التجريبية منها، أكدت أكدت أن هاته العلاقة الإيجابية تكون أكثر ارتباطا بالأهداف الجماعية.

- تعتبر الأهداف الجماعية والتي وضحت الكثير من الدراسات على أنها الاهتمام، والتي تشير الى الالتزام مع الاخرين بغية تحقيق أهداف عامة، والتي تسمح لمجموعات الأفراد بالتحسن في الوقت نفسه، وتحقيق أهداف اجتماعية مستدامة وهي تنتشر بدول العالم الثاني والثالث.

- يرتبط مستوى النشاط المقاولاتي في الدول المتقدمة بالأهداف الفردية، حيث أن الشركات الكبرى قي هاته الدول تسعى الى تشجيع الروح المقاولاتية للأفراد داخلها، دون الحاجة الى انشاء مؤسسات جديدة، حيث ان الأفراد يطورون افكارهم داخل هاته الشركات، وهو ما يفسر جانباً من أسباب انخفاض معدل انشاء مؤسسات جديدة في بعض الدول المتقدمة.

ما يمكن استخلاصه أن الدراسة تناولت أثر التنوع الديني على الأداء المقاولاتي بشكل مطلق، أي إطلاق المشاريع والمبادرات دون التطرق إلى التزام المقاول بمسؤوليته الاجتماعية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة حول المتغير الثاني (التنمية المستدامة)

1- دراسة ياسمينه زرنوح، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تقييمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2005-2006).

تهدف الدراسة للوصول إلى كيفية القيام بالتنمية في الدول النامية من خلال الإجابة عن واقع استراتيجيات التنمية وتحدياتها في البلدان النامية.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

وقد قسمت الباحثة الدراسة إلى أربعة فصول مستخدمة في ذلك المنهج التاريخي التحليلي في الجانب النظري مع الاعتماد على المنهج الاستقرائي. وقد توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج منها أن إستراتيجية التنمية المستدامة لا بد أن تهدف إلى تنمية وتطوير المهارات البشرية عن طريق تحسين المستويات التعليمية وكذا الصحية، بالإضافة إلى وجود عدالة في توزيع الثروة والاستعمال العقلاني للموارد دون تقتير أو إسراف مما يضمن معدلات النمو على المدى الطويل، إلا أنه لم يتم ذلك لوجود تصادم في المصالح بين القوى السياسية والاقتصادية في البلد.

2- دراسة باية بوزغاية، تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع والديمغرافية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.

تهدف الدراسة لتشخيص مشكلة تلوث البيئة وإلقاء الضوء على السياسة التنموية المطبقة بمدينة بسكرة وتأثيرها على البيئة من خلال الإجابة على سؤال الإشكالية: ما مدى تأثير السياسات التنموية المنتهجة على واقع البيئة بمدينة بسكرة؟

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- يرجع التلوث البيئي وعدم التوازن بين التنمية الحضرية وحماية البيئة لعجز الإجراءات الحضرية في تنمية المنطقة وفق خصوصيتها الجغرافية والتاريخية واحتياجات المواطن، مما أدى إلى ظهور مشاكل بيئية تهدد الإنسان.

- هناك ملامح إستراتيجية مستقبلية تظهر في كثير من قرارات السلطة وتشريعاتها خاصة في السلامة البيئية كالحزام الأخضر الذي سيحاط بالمدينة.

3- دراسة محمد الطاهر قادري، آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

حاول الباحث فيها أن يبرز أن فشل الكثير من الجهود التنموية يدل على أن المسألة ليست قضية تخطيط اقتصادي فقط، وإنما الأمر يستلزم تحولات أساسية في العلاقات الاجتماعية وفي المؤسسة بوجه عام. توصل البحث إلى جملة من النتائج يمكن جمعها في الفكرة الآتية: وهي أن الجزائر إذا أرادت

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

الوصول إلى تحقيق نتائج مميزة من خلال تنمية شاملة ومستدامة، فإنه يستوجب عليها تفعيل آلية مهمة جدا تتمثل في آلية الحكم الراشد.

4- دراسة صبرينة بويحيوي، التنمية المستدامة وآفاقها في الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر، 2010.

حاولت الباحثة من خلال بحثها أن تبين الرهانات المستقبلية للتنمية المستدامة في الجزائر والجهود المبذولة لذلك والصعوبات التي أعاقت تحقيق الأهداف المرجوة من التنمية المستدامة. توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج أهمها أن تحديات ومعوقات التنمية المستدامة يتطلب التخفيف من حدة الفقر وخاصة بالأرياف.

5- دراسة رابح بلقاسم، متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2014-2015.

حاول الباحث من خلال بحثه الإجابة عن مدى قدرة الجزائر على تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات الحديثة للبيئة الاقتصادية الجديدة. وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج أهمها: أن فشل السياسة التنموية التي اتبعتها الجزائر بعد الاستقلال نتج عنه انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق وإعادة هيكلة للمؤسسات مما أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أن تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يواجه عدة تحديات يفرضها واقع العولمة تتمثل أساسا في الفجوة التكنولوجية وهشاشة الاقتصاد وعدم قدرته على الصمود في وجه المنافسة العالمية، مما يؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات والذي ينتج عنه انتشار البطالة وتدني القدرة الشرائية واتساع فجوة الفقر.

6- دراسة مجدي علي محمد غيث، "أثر الدوافع العقدية والأخلاقية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي"، مقال في المجلة الأردنية الدراسات الإسلامية، مج 12، العدد الأول، 2016.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

تتمثل مشكلة الدراسة في إهمال الاقتصاديات الوضعية لدور الدين والعقيدة والأخلاق وتأثيرهما في الرفاهية على المستويين الجزئي والكلي، مما نشأ عنه العديد من الأمراض الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة.

وتهدف الدراسة إلى النظر في الدوافع العقدية والأخلاقية، وبيان أثرهما في الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تبنى هذه الدراسة على فرضية أن هناك علاقة وثيقة بين الدوافع العقدية والأخلاقية وبين الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

وبحسب طبيعة البحث، اعتمد الباحث على منهجية الاستقراء والاستقصاء لماهية الرفاهية وشروطها، وللدوافع العقدية والأخلاقية، ومنهجية الاستنباط لأثر هذه الدوافع في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

توصلت الدراسة إلى أن:

- الدوافع العقدية والأخلاقية تمثل دورها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية من خلال أثرها في:
 - * وجود مجتمع متكافل ومتضامن مع بعضه بعضاً تربطه روابط الأخوة والتعاون.
 - * العمل على المحافظة على الأمن والاستقرار داخل الدولة.
 - * العمل على محاربة مشكلة الفقر وتقليل التفاوت بين الأفراد.
- الآثار الاقتصادية للدوافع العقدية والأخلاقية في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية تمثلت في:
 - * المستوى الاقتصادي الجزئي من خلال دعم تيار الاستهلاك الفردي، حيث تزداد كمية الاستهلاك من السلع والخدمات والمحصلة زيادة في الرفاهية الاقتصادية باعتبار أن كمية السلع والخدمات المستهلكة مقياس للرفاهية.
 - * المستوى الاقتصادي الكلي، وذلك من خلال الإسهام في إعادة توزيع الدخل والثروة وتوفير حد للكفاف وزيادة الإنتاج والاستثمار وإيجاد فرص عمل.
- دور الدوافع العقدية والأخلاقية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية كان من خلال أدوات وآليات اختيارية وأخرى إجبارية. تمثلت الآليات الاختيارية في صدقة التطوع، القروض الحسنة، الوقف الخيري والوصايا، الهدايا والمنح والهبات. أما الإجبارية، فتمثلت في الزكاة والضرائب الشرعية والتركات والكفارات.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة التي تربط بين أجزاء من متغيري الدراسة

المطلب الأول: ربط العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وأبعاد التنمية المستدامة

1- الدراسة التي قام بها تي كان وآخرون (Nguyen Thi Canh and al (2019) هي عبارة عن مقال بعنوان:

“The Impact of Innovation on the Firm Performance and Corporate Social Responsibility of Vietnamese Manufacturing Firms”, *Sustainability*, Vol.11, Issue.20, 2019.

الابتكار عملية معقدة وقد ثبت أنها مؤثرة في أنواع مختلفة من أصحاب المصلحة. من وجهة نظر نظرية أصحاب المصلحة، من المرجح أن يهتم المساهمون والدائنون بالأداء المالي للشركات. ومع ذلك، في العصر الجديد، يجب أن تمتد مسؤوليات المؤسسة لتشمل أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك موظفيها ومورديها ومجتمعها.

تهدف هذه الدراسة إلى توسيع نطاق الأدبيات من خلال دراسة التأثيرات الفردية لابتكارات المنتجات والعمليات، ثم تفاعلها مع التعاون الخارجي، على أداء المؤسسة وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات من حيث المساهمات المحلية لعينة من شركات التصنيع الفيتنامية خلال الفترة 2011-2013. تشير نتائج الدراسة إلى أن عملية الابتكار في العمليات والمنتجات له تأثير إيجابي على أداء المؤسسة من حيث الحصة السوقية، ولكن ليس العائد على إجمالي الأصول. هذا يعني أن الاستثمار في الأنشطة المبتكرة يتطلب وقتاً لإجراء تغييرات إيجابية في الربحية، ولكنه قد يساعد في كسب ولاء العملاء. نجد أيضاً أدلة تشير إلى أن الابتكار يمكن أن يجعل المؤسسات أكثر غموضاً، خاصة عندما تكون هناك أطراف خارجية معنية. هذا يحفز الشركات على إرسال إشارات حول استدامتها وحسن نيتها من خلال أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

فيما يتعلق بأنشطة المسؤولية الاجتماعية، قدمت الدراسة تفصيلاً لفئات المساهمة الاجتماعية والتي تساهم في نشر الرفاه على المستوى المحلي، وقدمت دليل على تأثير الابتكار على كل فئة، بدلاً من مجرد مؤشر مركب للمسؤولية الاجتماعية كما هو موجود في بعض الدراسات السابقة.

2- الدراسة التي قام بها شريان وآخرون (2019) Jacob Cherian وهي عبارة عن مقال بعنوان:

“Does Corporate Social Responsibility Affect the Financial Performance of the Manufacturing Sector? Evidence from an Emerging Economy”, *Sustainability*, Vol.11, Issue.20, 2019.

- حللت هذه الدراسة تأثير تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي للشركات الهندية. واستخدمت بيانات ثانوية من 50 شركة تصنيع خلال الفترة الممتدة بين 2011 إلى 2017. وتشير النتائج إلى وجود علاقة مهمة بين أداء الشركات الهندية ومسئوليتها الاجتماعية.

- لا تحسن المسؤولية الاجتماعية للشركات القيمة والسمعة الاجتماعية للشركة فحسب، بل يعمل أيضاً على تحسين الربحية والأداء. حيث أنه ووفقاً للنتائج، يتم تحديد العائد على الأصول بشكل كبير عن طريق حوكمة الشركات، العملاء، لمنتجات، عدد الموظفين وحجم مجلس الإدارة.

- العميل له تأثير سلبي على العائد على الأصول (ROA).

- تؤثر حوكمة الشركات والمنتج بشكل إيجابي على العائد على حقوق المساهمين، ولكن العلاقة بين العملاء وعدد الموظفين وحجم مجلس الإدارة سلبية.

- تؤثر حوكمة الشركات والمنتج بشكل إيجابي على العائد على رأس المال المستخدم (ROCE)، ولكن العلاقة بين العميل وعدد الموظفين سلبية.

- التعليم له تأثير إيجابي على الربح بعد الضرائب (PAT) والأرباح قبل الضرائب (PBT).

- تؤثر حوكمة الشركات والمنتج بشكل إيجابي على والأرباح قبل الضرائب بشكل عام.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

- خلصت الدراسة إلى أن الشركات المسؤولة اجتماعيًا في الهند تعمل بشكل أفضل والعكس صحيح.

3- الدراسة التي قام بها زولفيكار وآخرون (2019) Sehar Zulfiqar and al هي عبارة عن مقال بعنوان:

“An Examination of Corporate Social Responsibility and Employee Behavior: The Case of Pakistan”, Sustainability, Vol.11, Issue.20, 2019.

- يشير البعد الداخلي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى السلوك المسؤول اجتماعيًا للمنظمة تجاه موظفيها. حظيت علاقة المسؤولية الاجتماعية للشركات بسلوك الموظف ببعض الاهتمام، ولكن بشكل عام، هناك القليل من المعرفة حول الآليات التفسيرية الأساسية التي يمكن أن تصف هذه العلاقة.

- تهدف الدراسة إلى شرح كيف يمكن للمسؤولية الاجتماعية للشركات التأثير على سلوك الموظف. يتم استخدام التعريف التنظيمي ومشاركة العمال كمتغيرات لدراسة سلوك الموظف، في النموذج ويفترض أن البعد الداخلي للمسؤولية الاجتماعية للشركات يؤثر على كل منهما بشكل إيجابي. علاوة على ذلك، يُقترح أن تؤثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على الهوية التنظيمية بشكل إيجابي وستكون هذه العلاقة أقوى في الثقافة ذات الثقافة الجماعية، مما سيؤدي في النهاية إلى زيادة مشاركة العمل.

- تم اختبار نموذج مقترح على عينة من موظفي البنوك في باكستان باستخدام طريقة نمذجة المعادلات الهيكلية.

- توفر نتائج هذه الدراسة رؤى سياقية وتجريبية لكيفية تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على سلوك الموظف.

- استخدم هذا البحث نظرية الهوية الاجتماعية ونظرية التبادل الاجتماعي معًا كآلية لإنشاء رابط بين البعد الداخلي للمسؤولية الاجتماعية للشركات والنتائج المتعلقة بالموظفين.

- تتناول هذه الدراسة التفاعل المباشر للموظف مع المنظمة.

- تبين نتائج هذا البحث أنه إذا اهتمت المؤسسات بأهم أصحاب المصلحة - موظفيها - فهذا استثمار يضمن أن تحصل المنظمة من خلاله على عائد في شكل زيادة مشاركة الموظفين في السلوكيات الإيجابية.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

- تقدم نتائج هذه الدراسة أدلة تجريبية للافتراض السائد على أن المسؤولية الاجتماعية للشركات وآثارها تختلف عبر أبعاد محددة للثقافة الوطنية. وبالتالي، يمكن تحسين السلوك المسؤول اجتماعياً للمنظمات من خلال المبادرات المصممة وفقاً للمعتقدات والقيم الثقافية للبلد المحدد.
- بالنسبة للبلدان ذات الثقافة الجماعية مثل باكستان، يشعر الموظفون بالقلق أكثر إزاء سياسات البرامج الداخلية للمسؤولية الاجتماعية ويتجلى ذلك في سلوكياتهم.
- يميل الأفراد ذوو التوجه الجماعي إلى البحث عن القيم والأهداف المشتركة والتأكيد على أهداف المجموعة عوض الأهداف والرغبات الفردية. لذلك، في مجتمع جماعي عندما تقدم المنظمة سياسات المسؤولية الاجتماعية، يكون الموظفون أكثر ميلاً إلى التماهي مع المنظمة نظراً لحقيقة أنهم أولوا بالفعل أهمية أكبر للمنظمة كمجموعة ينتمون إليها. لذلك، تعتبر الوحدة وكران الذات صفات قيمة لهما.
- يجب على صناعات السياسات والممارسين إعادة التفكير في استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات في البلدان ذات الثقافة الجماعية مثل باكستان، التي لا تزال خيرية للغاية.
- ينبغي إيلاء الموظفين الاهتمام الواجب باعتبارهم أصحاب مصلحة مهمين ومن أجل حماية حقوقهم ومصالحهم، ينبغي تقديم مبادرات المسؤولية الاجتماعية.
- فيما يتعلق بالنتائج الواردة أعلاه، فإن هذه الدراسة لها آثار مختلفة على أدبيات المسؤولية الاجتماعية للشركات والسلوك التنظيمي. أولاً:
- تقدم الدراسة نظرة جد هامة حول البعد الداخلي للمسؤولية الاجتماعية للشركات في سياق منظمات الربح في باكستان. وبالتالي، فإنها تثري الأدبيات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في السياق الثقافي لدول جنوب آسيا.
- إن نتائج هذه الدراسة لها أيضاً آثار مهمة على استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وخاصة سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات الموجهة نحو الموظفين.
- يمكن للمنظمات التي تشارك في البعد الداخلي للمسؤولية الاجتماعية للشركات الحصول على إنتاجية أفضل لأن البرامج الداخلية للمسؤولية الاجتماعية تطور إحساساً قوياً بالعضوية التنظيمية للموظفين والتي تمنعهم بالمشاركة في نتائج عمل إيجابية مثل مشاركة العمل.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

- الموظفون هم أصحاب مصلحة مهمون في المنظمة، ورضاهم ضروري للمؤسسة ومن أجل السعي من أجل التنافسية، يجب على المنظمة تطوير برامج داخلية خاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وضمان التنفيذ الناجح لهذه البرامج.
- تركز مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات على معاملة الموظفين بشكل عادل، وتصميم الوظائف الصعبة بطريقة سلسلة، وإعطاء الاستقلال الذاتي ومكافأة السلوكيات الإيجابية.
- يمكن أن تساعد هذه المبادرات في تحفيز الطاقة النفسية الإيجابية لدى الموظفين، والتي يمكن أن تزيد من مشاركتهم في سلوكيات العمل الإيجابية مثل المشاركة في العمل.
- علاوة على ذلك، سلطت هذه الدراسة الضوء على البعد الثقافي الخاص للجماعية في بلد واحد ولكن النتائج قد تختلف في بلدان مختلفة بسبب الاختلافات في القيم الثقافية. لذلك، ينبغي توسيع نطاق نتائج هذا البحث ليشمل البلدان الأخرى والأبعاد الثقافية الأخرى.
- يمكن استخدام مقارنات بين الثقافات تحسين وتوسيع نطاق النتائج النظرية والتجريبية للمناهج المتبعة.

المطلب الثاني: ربط العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية، الدين والأخلاق وأبعاد التنمية المستدامة

1- الدراسة التي قام بها هو كيونغ (Nguyen Huu Cuong (2011) والتي نشرت كمقال تحت عنوان:

“Sustainability and Corporate Social Responsibility from Business Ethics Perspective”,
Corporate Ownership and Control, Vol. 9, Issue. 1, 2011.

تحاول الدراسة بحث العلاقة بين الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات من وجهة نظر أخلاقية، سواء كان ذلك، على مستوى المنظمات الدولية، الشركات أو الأفراد.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

- أصبحت الاستدامة أو التنمية المستدامة أمرًا شائعًا في الأدب الاقتصادي، وأصبحت ذات صلة متزايدة بالأدب الأكاديمي، ونوقشت على نطاق واسع من قبل العديد من الباحثين في المسؤولية الاجتماعية والبيئية أو المسؤولية الاجتماعية للشركات، سواء من منظور اقتصادي أو أخلاقي.

- بالرغم من ذلك، فإن المناقشة الشاملة للمسؤولية الاجتماعية للشركات في إطار منظور أخلاقي العمل في نظرة واسعة من السياق الدولي أو العالمي، استجابة للمتطلبات التنظيمية، أو المواقف الفردية لا وجود لها في الأدبيات الحالية.

2- الدراسة التي قام بها نيكوليداس (2018) Angelo Nicolaidis وهي عبارة عن مقال بعنوان:

“Corporate Social Responsibility as an Ethical Imperative”, Athens Journal of Law, Vol. 4, Issue. 4, 2018.

يمكن إجمال النتائج التي توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية:

تدرك الشركات أنها بحاجة إلى ترسيخ المسؤولية الاجتماعية للشركات في رؤيتها الإستراتيجية، لكن الكثيرين يدعون القيام بذلك. عند تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات، لا ينبغي أن يكون ذلك من أجل العائدات المالية فقط، بل الأهم من ذلك، أن يُنظر إليها باعتبارها ضرورة أخلاقية ستضيف أيضًا قيمة كبيرة وتحافظ على الميزة التنافسية للمؤسسة في عالم يهتم فيه أصحاب المصلحة بشكل متزايد بالقضايا البيئية على سبيل المثال.

إن الوعي العالمي المتصاعد بأن المسؤولية الاجتماعية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالربحية وبأداء أفضل للأعمال، يؤدي إلى تغيير الشركات من أعلى إلى أسفل.

يتم حث الشركات ليس فقط من قبل عملائها، ولكن أيضًا مختلف أصحاب المصلحة الآخرين، على دمج مفهومي الخير والاستدامة في نماذج التشغيل الخاصة بهم.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

الشركات التي لا تتبنى المسؤولية الاجتماعية للشركات عاجلاً أم آجلاً، لها تأثير سلبي مادي وتفقد سمعتها ومصداقيتها وأيضاً مزاياها الاستراتيجية. حيث بات يُنظر إلى الشركات الملتزمة بالمسؤولية الاجتماعية على أنها شركاء موثوقون ومسؤولون اجتماعياً.

الشركات التي تنشئ ممارسات فعالة للمسؤولية الاجتماعية تحصل على سمعة إيجابية، وتحظى بتقدير كبير في عالم الأعمال.

لا يمكن تجاهل أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات والشفافية حول قضايا الاستدامة القائمة على الممارسات الأخلاقية.

اعتماد المسؤولية الاجتماعية معترف به كثيراً، ولكن تنفيذه ضعيف نسبياً.

يجب أن تجعل الشركات قيمها المؤسسية معروفة عبر قواعد السلوك الخاصة بها.

يجب أن توضح هذه القيم بوضوح أهداف ورؤية العمل ويجب أن تكون في مجال الصالح العام.

يجب أن يكون هناك التزام لا لبس فيه لجميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بسلوك العمل وتحديد المعايير الدنيا، والمجتمع ككل ومكان العمل.

يجب أن تتضمن سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات أيضاً مدونة قواعد السلوك، مجموعة من المبادئ التي تتناول حوكمة الشركات الأخلاقية وضمان الجودة والاستدامة البيئية والمعايير والسلوك المقبولين وتقييم التأثيرات الاجتماعية وكيف يمكن دعم المجتمعات المحلية.

كما يجب إشراك جميع أصحاب المصلحة لمساهماتهم في سياسة المسؤولية الاجتماعية.

لا بد من أن يكون هناك تدريب على قواعد السلوك التي تتضمن المسؤولية الاجتماعية للشركات ويجب أن تتم مراجعتها أثناء التدريب وأثناء توجيه الموظف الجديد.

يمكن أن تكون الطريقة التي يتم بها توجيه المسؤولية الاجتماعية للشركات وتنفيذها مفيدة إذا تم تنفيذها بشكل جيد إلى حد ما. وبالتالي، جذب ممولين جدد مهتمين بالاستثمار المسؤول اجتماعياً وكذلك

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

الاستفادة من الميزة التنافسية الاستراتيجية وخلق قيمة مشتركة بين الموظفين والأعمال التجارية يكون له تأثير إيجابي على الإنتاجية.

إن مهمة الإدارة هي ضمان التمسك بمبادئ المسؤولية الاجتماعية في جميع مجالات العمل. وبغية تحقيق هذه الغاية، يجب أن يتلقى جميع الموظفين نسخة مكتوبة واضحة من مدونة قواعد السلوك، وأن يقوموا بتدريبات على قيم المؤسسة والتزامهم بالمدونة التي يتم مراقبتها بانتظام.

يجب أن يكون مديرو الشركات هم المسؤولون قانونياً عن تصرفات شركاتهم. هذا لا يعني أنه لا ينبغي للحكومات أن تفرض قواعد حوكمة مناسبة لمراقبتها. كما يمكن أن تساعد البورصات في جمع المعلومات عن الأداء الأخلاقي والبيئي للشركات المدرجة وإعلان نتائجها للجمهور.

من الخصائص الرئيسية لفعالية المسؤولية الاجتماعية للشركات التواصل بأمانة مع أصحاب المصلحة وهذا يفيد في النهاية العلامة التجارية للشركة وسمعتها لأنها تعطي الأولوية لأنشطة المشاركة الاجتماعية.

توضح الفضائح التي حدثت في عالم الأعمال في السنوات الأخيرة في مختلف الصناعات، أن العملاء سيدفعون بسعادة أكثر مقابل المنتجات والخدمات من الشركات التي تثبت التزامها المسؤول اجتماعياً وأخلاقياً. ويشمل ذلك تقديم خدمات عالية الجودة، معاملات صادقة مع جميع أصحاب المصلحة والالتزام بالقضايا البيئية.

الشركات التي تختار أن تكون لديها سياسات قوية للمسؤولية الاجتماعية ومدونات سلوك فعالة سيكون لها ميزة تنافسية على الشركات التي لا تملكها.

هناك حاجة إلى التوازن بين المسؤولية التجارية والمسؤولية الاجتماعية. وبهذه الطريقة فقط يمكن للأعمال التجارية أن تحافظ على نفسها على المدى الطويل.

يمكن للعملاء أيضاً التأثير على الشركات لتكون أكثر وعياً بالمسؤولية الاجتماعية عن طريق أخذها بعين الاعتبار ضمن استراتيجياتها.

3- الدراسة التي قام بها بيتر كارسوال و ديورا رولوند Peter Carswell et Debrah (2004) في بحث لهما نشر كمقال تحت عنوان:

The role of religion in entrepreneurship participation and perception, International Journal of Entrepreneurship and Small Business, Vol.1, Issue.3, 2004

تمثل هدف الدراسة في بحث العلاقة بين الدين والمقاولاتية، حيث حاول الباحث دراسة أثر الممارسات الدينية على كيفية تصور المقاولين لمساهمة الأفراد والمجتمعات في النشاط الاقتصادي. تبين من خلال الدراسة التاريخية لمختلف الطوائف الدينية بنيوزلندا على مدى خمسة وعشرين سنة، أن الديانة الإسلامية عرفت انتشارا وزيادة تجاوزت الأربعة أضعاف، بينما انخفض انتشار الديانات الأخرى من جهة، ومن جهة أخرى فإن الدراسة خلصت إلى أن التنوع الديني له تأثير ضئيل على نظرة الفرد والمجتمع للنشاط المقاولاتي، كما أن الملتزمين بالديانة الإسلامية يولون أهمية أكثر للنشاط المقاولاتي المستدام أكثر من الديانات الأخرى.

4- الدراسة التي قام بها قيتا سوري و الن اشلي Gita surie et Allan Ashley (2008) في مقال لهما تحت عنوان:

Integrating Pragmatism and Ethics in Entrepreneurial Leadership for Sustainable Value Creation, Journal of Business Ethics, Vol.81, Issue.1, 2008.

تمثل هدف الدراسة في بناء نموذج نظري ومقاربة فلسفية تحدد العلاقة بين الأخلاق والقيادة المقاولاتية، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- تعتبر الأخلاق والقيادة المقاولاتية متغيرين غير متقاربين، وبالتالي فلتحقيق قيمة وإبداع مستدامين لابد للمقاول الالتزام بمجموعة من الممارسات الأخلاقية.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

- من الواجب على المقاول الأخذ بعين الاعتبار كافة الإجراءات التي تضيف الشرعية والمصدقية لكافة أهدافه خصوصا الإستراتيجية منها، وأن لا تكون ذريعة لأهداف خفية.

-لابد من تعزيز السلوك الأخلاقي لدى المقاولين وتطوير معايير جديدة تضمن الإستدامة للنشاط المقاولاتي.

-لابد من تركيز البحوث على أهمية المعايير الأخلاقية لخلق قيم مستدامة من خلال النشاط المقاولاتي، وذلك على نطاق واسع جغرافيا.

- إذا كان الدافع الرئيسي للنشاط المقاولاتي هو المنافسة وتحقيق الأرباح، فإن تحقيق هذه الاهداف المرجوة وضمان استدامتها يتعلق في جزء مهم بمدى تطوير أنظمة ومعايير قيمية وأخلاقية، مدى جودة وكفاءة هذه الأنظمة، سرعة تطبيقها ومدى انتشارها.

- تحرص العديد من الشركات العالمية على نشر القيم الأخلاقية من خلال مفهوم المقاولاتية الاجتماعية، ونجد منها شركتي Ashoka و Tata واللذان تعتبران رائدتين في المجال.

يمكن القول من خلال الدراسة أن دمج روح المنافسة والسعي نحو الربح مع القيم الأخلاقية والاجتماعية، فإن النشاط المقاولاتي يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ونشر الفضائل في المجتمعات.

5- الدراسة التي قام بها جيرمي كاهيل وآخرون (2010) Jermy K.Hall et all في بحث لهم نشر كمقال تحت عنوان:

Sustainable Development and Entrepreneurship: Past Contributions and Future Directions, Journal of Business Venturing, Vol.25, Issue.5,2010.

من خلال تحليل العدد الخاص والذي يعتبر الأول من نوعه في مجلة عالمية متخصصة يهتم بدراسة العلاقة بين المقاولاتية والتنمية المستدامة، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- برز في السنوات الأخيرة مفهوم التنمية المستدامة في مختلف النظريات، البرامج، السياسات والممارسات المقاولاتية.

- لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين حول طبيعة العلاقة بين التنمية المستدامة والمقاولاتية.

- معظم الدراسات التي تبحث في طبيعة العلاقة بين التنمية المستدامة والمقاولاتية نشرت في مجالات علمية غير متخصصة، حيث يعتبر العدد الأول الذي يعالج الموضوع سنة 2010، والذي يعتبر خطوة هامة لملئ الفراغ الأكاديمي في المجال.

- حدد الباحث مجموعة من المواضيع والتي من الممكن أن تشكل افاقا بحثية للمهتمين بالموضوع:

- ماهي الشروط والآليات التي تسمح للمشاريع المقاولاتية الناشئة بتقديم سلع وخدمات مستدامة تنافس من خلالها المؤسسات القائمة؟

- في ظل أي ظروف يمكن أن نرى المقاولين يقدمون سلع أو خدمات مستدامة؟

- ما مدى توفر الحوافز الكافية لدى المقاولين لتقديم سلع أو خدمات مستدامة؟

- ماهي العوائق التي تحول دون تمكن المقاولين تحقق تنمية مستدامة؟

- هل التوجه نحو التنمية المستدامة لدى مقاولي الجيل الحالي يختلف عن ذلك الموجودة لدى الأجيال السابقة؟

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

- إلى أي مدى يمكن أن تشكل الحوافز الغير مادية، القيم الأخلاقية والأهداف الاجتماعية للمقاولين للتوجه نحو لتنمية المستدامة؟
- هل المقاولين الذين لديهم توجه نحو التنمية المستدامة فرص ومخاطر في البيئة التنافسية تختلف عما يواجه المقاولين الاخرون؟
- هل التنمية المستدامة خيار أم حتمية لدى المقاولين؟

المبحث الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة وأوجه التشابه والاختلاف

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة، تبين ما يلي:

المطلب الأول: دراسات المتغير الأول

- جزء من الدراسات التي تناولت المقال ركزت على الاستراتيجية التي يسير بها المقال مؤسسته وجزء منها ركز على دور أجهزة الدعم والمساعدة في تنمية روح المقالة.
- أكدت بعض الدراسات أن المقال الجزائري من خلال رصيده الثقافي الإسلامي يسعى لتحقيق المسؤولية الاجتماعية بأنماطها الثلاثة.
- بعض من الدراسات أكدت على دور القيم العقدية والأخلاقية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، أي تأكيد علاقة البعد الديني بالسلوك الاقتصادي.
- أكدت بعض الدراسات أن التنوع الديني يجشع الابتكار والإبداع لأصحاب المبادرات، إلا أنه في مراحل موالية من العملية المقالية يضعف هذا الأثر في مدى استمرار المشروع واستدامته.
- بعض من الدراسات توصلت إلى أن الملتزمين بالديانة الإسلامية يولون أهمية أكثر للنشاط المقالية المستدام أكثر من الديانات الأخرى.
- بعض من الدراسات خلصت إلى أن دمج روح المنافسة والسعي نحو الربح مع القيم الأخلاقية والاجتماعية يسمح للنشاط المقالية بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.
- الإسلام والمسيحية ديانتان تشجعان على المبادرة وروح الابتكار والنشاط المقالية.
- يشكل الدين أساسا للمعتقدات التربوية والثقافية للمقاولين، ويرجح أنه المحدد الأساسي لمختلف أنماط الابتكارات التكنولوجية.

وقد اتفقت بعض دراسات المتغير الأول مع الدراسة الحالية في النقاط الآتية:

- الاهتمام بموضوع المقال والمقالة.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

- تشابهت بعض من تلك الدراسات إلى حد ما مع الدراسة الحالية من حيث تناولها المقاربة الثقافية كمدخل لتحقيق التنمية، إضافة إلى تناول سلوك المقاول المسلم وكذا الإشارة إلى دور المؤسسة المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة.

فيما اختلفت دراسات المتغير الأول مع الدراسة الحالية في النقاط الآتية:

- اختلفت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية من حيث عينة الدراسة وكذا حجمها.
- تناولت بعض تلك الدراسات المقاول وعلاقته بمتغيرات أخرى مختلفة عن متغير الدراسة.
- بعض من الدراسات تناولت الموضوع من زاوية اقتصادية بحتة.

المطلب الثاني: دراسات المتغير الثاني

- تناولت علاقة المؤسسة المتوسطة والصغيرة بالتنمية المستدامة.
- أشارت إلى بعض آليات تحقيق التنمية المستدامة.
- تطرقت إلى واقع وآفاق التنمية المستدامة في ظل العولمة.
- أشارت إلى أهمية التنمية المستدامة في إحداث التوازن بين علاقة الإنسان بالبيئة ومدى الحاجة إلى هذا النوع من التنمية.
- بينت إحدى الدراسات تحديات التنمية المستدامة، حيث أشارت إلى ضرورة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية لتحقيق التنمية.

- أشارت بعض الدراسات إلى العلاقة بين المقاولاتية والتنمية المستدامة.

وقد اتفقت بعض دراسات المتغير الثاني مع الدراسة الحالية في النقاط الآتية:

- الاهتمام بالتنمية المستدامة بوجه عام.
- ربط المقاولاتية بالتنمية المستدامة.
- اهتمت بعض الدراسات السابقة بعلاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة.
- اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في تناولها لواقع التنمية المستدامة بالجزائر.
- وقد اختلفت بعض دراسات المتغير الثاني مع الدراسة الحالية في النقاط الآتية:
- اهتمت معظم الدراسات السابقة بدراسة التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات الأخرى.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة وصعوبات البحث

- تناولت بعض الدراسات علاقة المقاوالتية بالتنمية المستدامة في غير بعدها القيمي.
- اختلفت مع الدراسة الحالية من حيث الهدف والعينة.

خلاصة الفصل الثاني

في هذا الفصل، قد تم التركيز على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، حيث تم تقسيم هذه الدراسات على ثلاثة متغيرات، دراسات ذات صلة بمتغير روح المقاتل، وأخرى ذات صلة بمتغير التنمية المستدامة، أما فيما يخص المتغير الثالث فقد تم فيه تحديد الدراسات التي تناولت أحد أو بعض جوانب العلاقة بين الالتزام الأخلاقي للمقاتل، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، مع تحديد أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية.

**الباب الثاني: الإطار النظري للمقولة
و التنمية المستدامة**

الفصل الثالث: المقاولة والمسؤولية الاجتماعية

الفصل الثالث: المقاول والمسؤولية الاجتماعية

تمهيد الفصل الثالث

موضوع المقاول والمقولة في غالبية الدراسات تم تناوله ودرسته من الجانب الاقتصادي، بعيدا عن المجتمع ومختلف السياقات التاريخية الثقافية والاجتماعية التي ظهر من خلالها، مع العلم أن هذا الموضوع متعدد المقاربات والتخصصات.

وباعتبار أن هذا المصطلح عرف تغيرات عديدة نظرا للتغيرات التي عرفها النظام الاقتصادي ككل، ومن ثمة حدوث تغيرات في البنية الاجتماعية للمجتمع بصفة عامة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أخذ مفهوم المقولة في السنوات الأخيرة بعدا جديدا، لا يقتصر فقط على منظور إنشاء المؤسسات. ولكن بالإضافة إلى ذلك، فهي تمثل مشروع مجتمع في إطار هدف التنمية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات. لذلك، ظهرت مفاهيم أخرى مستوحاة من المقولة بمعناها الواسع من بينها المقولة الاجتماعية، المقولة المسؤولة اجتماعيا... وغيرها.

ومع ظهور مصطلح المسؤولية الاجتماعية في العالم بأسره، أصبحت الشركات والمؤسسات مطالبة بإدراج هذا المفهوم ضمن سياساتها بهدف توجيه اهتماماتها صوب قضايا المجتمع والبيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

انطلاقا من كل ما سبق، سيتناول هذا الفصل تطور مصطلح المقولة وأهم المقاربات المحللة لظاهرة المقولة، وكذا تطور الفكر المقاولاتي، ثم المقولة المسؤولة اجتماعيا في بعدها القيمي والاجتماعي.

المبحث الأول: نشأة المقابلة والمقاربات المحللة لظاهرة المقابلة

المقاولاتية هي مجال برز وتطور من خلال مختلف المجالات العلمية، حيث حلها الاقتصاديون، علماء الاجتماع وعلماء النفس والمتخصصون في علوم السلوك أو علوم التسيير، ومن أجل إمكانية تفسير ظاهرة المقاولاتية، هناك عدة مقاربات ساهمت في ذلك، وعليه سيتناول هذا المبحث هذه المقاربات.

المطلب الأول: نشأة المقابلة

1- المقاولاتية في النظرية الاقتصادية

يعتبر ريتشارد كونتيون Cantillon Richard وجون باتيست ساي Jean Say Baptiste أول من ربط المقاولاتية بمجال الاقتصاد، وقد اعتبر أن المقاولاتية نشاط لتحويل منتجات أو خدمات بغرض إعادة بيعها، وتحمل المخاطرة الناتجة عن هذا التحويل. فهما أول من حاول العمل على تقييم ديناميكي للاقتصاد يرتبط أساسا بالدور الذي يؤديه المقاول¹.

كما يعتبر ريتشارد كونتيون Cantillon Richard كأول باحث استعمل مفهوم المقاول بالتحليل وبمحتوى اقتصادي دقيق، إضافة إلى أن مفهوم المؤسسة، المقاول، مفاهيم المال تحليل الملكية والتي جاء بها ريتشارد كونتيون Cantillon Richard هي أول دراسة نظرية سلطت الضوء على ظاهرة المقاولاتية، وعرف المقاول حسب وظيفته الاقتصادية.

ويعد جون باتيست ساي Jean Say Baptiste أول من أدخل مصطلح المقاول إلى النظرية الاقتصادية².

1 قوجيل محمد، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر. مرجع سبق ذكره، 2015 ص 4.

2 نفس المرجع أعلاه، ص 4.

وإذا كان ريتشارد كونتيون Cantillon Richard وجون باتيست ساي Say قد شجعا ظهور المقاولاتية كمجال بحثي ووضعوا خطواته الأولى، فإن شومبيتر Schumpeter هو الذي يعود له الفضل في وضعه في الطريق الصحيح من خلال اعتباره المقاول العون الاقتصادي الرئيسي من خلال وظائفه الابتكارية وإعداد تركيبات جديدة.¹ وهو أول من أشاد بالمقاول وأهميته، فمن خلال أعماله وضع فكرتين أساسيتين تطورتا واستمرتتا عبر الزمن هما الابتكار والتنمية الاقتصادية.

وقد جاء شومبيتر Schumpeter بفكرة أن النظام الاقتصادي المكون من جانب العرض والطلب يكون في حالة توازن، ويميل المقاول إلى كسر حالة التوازن المسيطرة عن النظام الاقتصادي من خلال ما يقدمه من ابتكارات. وقد عبر عن هذه العملية بمصطلح التدمير الخلاق.²

وقد لقيت مساهمات شومبيتر Schumpeter دعما وتأييدا من قبل الكثير من الباحثين والذين أكدوا على دور التدمير الخلاق في أنه القوة الدافعة للاقتصاد، حيث يشير هذا المفهوم إلى كسر حالة التوازن الموجودة في السوق من خلال قيام المقاولين بابتكار منتجات أو خدمات جديدة مما يؤدي إلى إيجاد طلب وعرض جديدين على هذه المنتجات أو الخدمات.

2- المقاولاتية من علم الاقتصاد إلى العلوم السلوكية

أحد الأوائل الذين اهتموا بالمقاول في هذا المجال هو ماكس فيبر Max Weber ، حيث عرف نظام القيم كعنصر أساسي في تفسير سلوك المقاول. فقد نظر للمقاولين كمبدعين أشخاص مستقلين يمتلكون مصدر السلطة الرسمية من خلال دورهم كمسيرين للمؤسسات.

1 قوجيل محمد، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر مرجع سبق ذكره، ص 5.

2 نفس المرجع أعلاه، ص 5.

لكن الذي أعطى نقطة الانطلاق للعلوم السلوكية بالنسبة للمقاولين هو ماك كيلاند Cleland Mc David¹، وذلك في بداية عشرية الستينيات من القرن العشرين. ويعتبر ماك كيلاند Cleland Mc من أوائل الباحثين الذين اهتموا بالروابط الموجودة بين نشاطات الأفراد (المقاولين) ومحيطهم (القيم والاعتقادات والمحفزات) مع العلم أنه في ذلك الوقت لم تعرف المقالة بعد كمجال للبحث، ولم تعرف المقاربة السلوكية كنظرية لتفسير الظاهرة المقاولاتية.

ولقد وضع الباحث فرضية تقول أن السمة النفسية مستقرة نوعا ما، وإذا احتضنها محيط مشجع على المقالة فهي تهيب الأفراد لاختيار المقالة كمسار مهني.

وقد ترتب على الدراسات التي قام بها ماك كيلاند Cleland MC احتلال القدرات الشخصية للمقاول موقعا رئيسيا في دراسات المقاولاتية في مجال العلوم السلوكية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين.

ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى قسمين رئيسيين وهما الأبحاث ذات التوجه التحليلي، والأبحاث ذات التوجه التحليلي النفسي. وكان هدف كلا النوعين من البحث هو معرفة من هو المقاول؟ وما هي خصائصه؟

كخلاصة حول الأبحاث المرتبطة بسلوك المقاول، يمكن القول أن الباحثين لم يتمكنوا من بناء نموذج علمي يسمح بالمعرفة الفورية للمقاولين المحتملين مستقبلا، لأن هناك العديد من الأسباب يمكن أن تفسر هذه الظاهرة. ومع ذلك، كانت هناك دراسات قام الباحثون من خلالها بإعطاء مؤشرات هامة حول الأشخاص الذين بإمكانهم أن يصبحوا مقاولين من أجل تحفيزهم كمقاولين للمستقبل.

1 قوجيل محمد، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر مرجع سبق ذكره، ص 8.

3- المقاولاتية في علوم التسيير

أظهرت هذه المقاربة القيود المفروضة على المقاربة السابقة، وجاءت تنادي بضرورة تغيير مستوى التحليل في الأبحاث المنجزة في هذا المجال وذلك بوضع المقاول جانبا، والتركيز عوض ذلك على دراسة ما الذي يحدث فعلا في المقاولاتية، واقترحت الاهتمام بماذا يفعل المقاول. وفي مقال نشر سنة 1989 بعنوان *What is an entrepreneur*. أقر غارتنر Gartner بعدم كفاية مدخل السمات واقترح دراسة الأعمال التي يقوم بها المقاول وتسلط الضوء على إنشاء المنظمة.¹

وقد كان لتنوع المقاولين والمقاولات دور في تعبئة العديد من الباحثين لدراسة المسار المقاولاتي. وفي هذا الإطار، ظهرت مجموعة من الدراسات ركز الباحثون من خلالها على دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول والمؤسسة الجديدة بالنجاح.

المطلب الثاني: المقاربات المحللة لظاهرة المقاول

كل ما سبق عرضه من تعاريف للمقاول والمقاولية يكشف عن مدى التطور الذي عرفه هذا الموضوع، فقد اهتمت كلها بتدقيق مصطلح المقاول والمقاولاتية وتحديد الاختلاف حول طبيعة العوامل المحددة والمتحركة في وجود المقاولاتية والمقاول على حد سواء، فهناك من يقول بحتمية المقاول وهناك من يرى حتمية المحيط. وقد استطاع العديد من الباحثين تقييم جميع المقاربات المهمة بالمقاولاتية وتصنيفها إلى ثلاثة (3) نماذج. نموذجان بارزان هو نموذج المقاول ونموذج المحيط أو السياق ونموذج ثالث حاول من خلاله الباحثون المعاصرون إيجاد حلول لمشاكل التعريف (المقاولاتية) والبحث عن إجابة شاملة لمختلف العناصر المكونة للظاهرة في سياق منظور متعدد الأبعاد وهو نموذج الصيرورة، وفي هذا المطلب سيتم عرض النماذج المشار إليها سابقا كالآتي:

- نموذج المقاول؛

¹ قوجيل محمد، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر مرجع سابق، 2015 ص 12.

- نموذج المحيط (السياق)؛

- نموذج الصيرورة (العملياتية).

1- نموذج المقاول

وحدة تحليل هذا النموذج هي الفرد الذي تعتبره الفاعل المحدد للمقاولاتية، وإنشاء المؤسسات. هذا النموذج ينطلق من فرضية " أن المقاولين هم أشخاص يتميزون عن باقي المواطنين بخصائص وأفعال وميول مختلفة". وإذا تم تحديد هؤلاء الأشخاص، سهل ذلك من مهمة التنبؤ بالمجتمعات التي لها القابلية أكثر من غيرها لإنشاء المؤسسات وإظهار سلوكيات مقاولاتية.

وطبقا لهذا الاتجاه، فإن أصل الإنشاء يعود دائما إلى رجل واحد هو المقاول وهو الشخص السحري الذي يأتي بالقيمة والابتكار، وهو يبقى دوما المسؤول عن نجاح أو فشل مؤسسته.

هذا الاتجاه يشمل كل الأبحاث والدراسات التي انشغلت بتحديد خصائص المقاول الشخصية وأفعاله وسلوكياته. لذلك، فإن هذا النموذج يشمل المقاربات الآتية:

1-1- مقاربة السمات *Approche par les traits*

جاءت بتأثير من النظريات البسيكو اجتماعية وعلماء النفس الاجتماعيين. تركز هذه المقاربة على الخصائص البسيكولوجية للمقاولين مثل الصفات الشخصية والدوافع والسلوك إضافة إلى أصولهم ومساراتهم الاجتماعية.¹

السند الافتراضي الذي تنطلق منه هو أن المقاولين يملكون خصائص سيكولوجية واجتماعية تميزهم عن باقي الأفراد. لذلك، عمل الكثير من المختصين في العلوم السلوكية على الإجابة على السؤال من هو المقاول؟

¹ بدراوي سفيان، ثقافة المقابلة لدى الشباب الجزائري المقاول، مرجع سبق ذكره، 2016 ص 30.

ويتساءل أصحاب هذا الاتجاه لماذا يأتي قرار بعض الأفراد بالدخول إلى عالم الأعمال والمال والمقاولاتية وفي نفس الظروف يفضل آخرون الإيجارة مثلاً؟ هذا التساؤل دفع بهم إلى افتراض حتمية وجود بعض السمات الشخصية تكون مميزة لفئة المقاولين ومنعدمة عند البعض الآخر، مما دفع بباحثي هذا الاتجاه إلى التفكير في الخصائص الاجتماعية والدوافع المحفزة مثل الحاجة إلى تحقيق الذات والإرادة القوية في تجاوز الوضع الشخصي والنجاح والثقة والمؤهلات...

لذا، فإن ماكس فيبر اهتم بنظام القيم ودوره في إضفاء الشرعية وتشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط لا غنى عنه للتطور الرأسمالي.¹

وفي نفس الإطار، يوجد ماكلياند ونظريته حول الإنجاز والذي حاول تفسير سلوك المقاول من خلال الحاجة للإنجاز والحاجة للقوة.

إذن، فأصحاب هذا الاتجاه يركزون على المحددات الاجتماعية والخصائص الثقافية والانتماءات إلى طبقات اجتماعية محددة مما يسمح بالتنبؤ بسلوكيات معينة عند الأفراد وبالأخص بفعل إنشاء المؤسسات من خلال توفر مجموعة من السمات الشخصية الدالة على ذلك، وبالتالي الوصول إلى إعداد مظهر نموذجي للمقاول.

إلا أن جميع البحوث التي شملت مثل هذه الأنماط فشلت في إعداد هذا المظهر النموذجي لما يسمى بالمقاول المثالي لتعدد الأبعاد المرتبطة بالمقاول والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند التفكير في تعريف المقاول والمقاولاتية.²

وقد أشار فايول Fayolle بالخصوص إلى إسهام مدرسة التحليل النفسي " وجهة نظر رئيسية جاءت من مدرسة التحليل النفسي نقلها كيتز وفريز Ketz & Vries ، هذا الأخير اعتبر أن السلوك المقاولاتي هو نتاج التجارب المعاشة في الطفولة والتميز

¹ Fillion (L.J), Le champs de l'entrepreneuriat, historique, évolution, tendances, Cahier de recherche num 97, 01 Hec, Montréal, 1997, p 04.

² Fayolle (A), Introduction à l'entrepreneuriat éditions Dunod, Paris, 2005, p 22.

بالبيئة العائلية العدوانية والمشاكل العاطفية المتعددة. هذه الوضعيات تقود الأفراد إلى تطوير أشكال من الشخصية المنحرفة والقابلة للتدرج في بيئات اجتماعية مبنية بمعنى لديهم صعوبات لقبول السلطة عليهم والعمل كفريق مع أشخاص آخرين".¹

لكن واقع الطبيعة البشرية وحقائقها يهدم هذا الاتجاه، فالواقع أثبت وجود العديد من الذين يملكون سمات مماثلة مع تلك الخاصة بالمقابل النموذج لكنهم لم يختاروا سبيل المقاولاتية، إلى جانب أن هذه السمات متغيرة بتغير الزمن. كما أن هذا الاتجاه تعرض إلى انتقادات كثيرة وذلك نهاية الثمانينيات، كونه غير قادر على تقديم شرح شامل للظاهرة المقاولاتية، فمن الصعب شرح تصرف بهذا التعقيد بالاعتماد فقط على بعض الصفات النفسية أو الشخصية.²

وحسب أغلب الأدبيات المقاولاتية، فلقد رأى غارتر Gartner أنه يجب التركيز على ما يفعل المقاول وليس على من هو المقاول. وبالتالي، فهو الذي وجه جهود الباحثين نحو دراسة فعل المقاول، وهو ما يضعنا في سياق المقاربة السلوكية.³

1-2- المقاربة السلوكية L'approche comportementale

تهتم بسلوكيات المقاول ووصف أفعاله، فهي تريد الإجابة على السؤال الآتي "ماذا يفعل المقاول؟"، بمعنى ما يقوم به، وكيف يتصرف، مما يشير إلى ضرورة ملاحظة المقاول، وهو في الميدان أثناء إنشاء مؤسساته. هذا الاتجاه يهدف إلى ضرورة توفر المقاول على مؤهلات وكفاءات للقيام بنشاطاته المقاولاتية، والتي لا تتعلق بما يملكه المقاول من خصائص وسمات شخصية فقط بل في نفس الوقت لها علاقة بالسياق الثقافي والسياسي والاقتصادي. لذلك، تهتم هذه المقاربة بتحليل العلاقات (الروابط)

¹ Fayolle (A), Du champ de l'entrepreneuriat à l'étude du processus entrepreneurial: quelques idées et pistes de recherche, 6^{ème} congrès international Francophone sur la PME, Hec Montréal, Octobre, 2002, p 04.

² Fayolle (A), Introduction à l'entrepreneuriat, opcit, pp 12-13.

³ Gartner (WB), Who is an entrepreneur? is the wrong question, et AP, University of Baltimore, Educational foundation, Summer, 1989, p 57.

الموجودة بين نشاط المقاولين ومحيطهم (القيم، المعتقدات، المحفزات...) ودراسة تأثيرها على أفعالهم.¹

تتدرج المقاربات السابقة ضمن نموذج واحد وهو النموذج المهتم بالمقاول، هذا الأخير لاقى انتقادات لإهماله لبقية العناصر التي تتكون منها ظاهرة إنشاء المؤسسات، كتجاهل دور المحيط وتأثيراته مما يجعل هذا الاتجاه لا يعطي إلا جزء من الحقيقة، لذلك طرح نموذج المحيط.

2- نموذج المحيط أو السياق²

يعتبر السياق بمختلف أشكاله ومكوناته عنصرا أساسيا في إنشاء المؤسسات. لذلك، يركز أصحاب هذا الاتجاه على عوامل المحيط المؤثرة في رفع معدلات إنشاء المؤسسات باعتباره مكونا للعديد من العوامل الاجتماعية المؤثرة على مسارات الأفراد وتطلعاتهم نحو إحداث مؤسسات. فالمقاول يعيش في أوساط مختلفة مثل الوسط العائلي، التربوي والتعليمي ثم الوسط المهني، والوسط الجوّاري والشبكات الاجتماعية، كل هذه الأوساط تؤثر في تحديد مسار المقاول.

كما يركز أصحاب هذا الاتجاه على البنيات السوسيو-اقتصادية والدور الذي تقوم به في تأهيل الأفراد وجعلهم مقاولين. الفرضية المعتمدة في هذا الاتجاه تركز على دور الميكانيزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على معدلات إنشاء المؤسسات، فالظرف الاقتصادي ودرجة تقدم المجتمع وضع يتحكم في تحديد معدلات الإنشاء ودخول عالم المال والأعمال.

¹ Meziane Amina, **Etude des facteurs motivants les entrepreneurs à réaliser leurs projets en Algérie**, Mémoire de fin d'étude pour l'obtention du Magister en sciences de gestion, ESC, 2009, p 17.

² حساين زاهية، عوامل ميلاد وتنمية اليقظة المقاولاتية بين المعاش، الحركية وحوافز المنشئ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علم الاجتماع التنموية، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، 2013، ص 65.

لكن، هناك سؤال يطرح نفسه وقد لا يجد هذا الاتجاه إجابة أو تفسيراً له وهو كيف يفسر اختلاف سلوك أفراد يعيشون في أوساط متماثلة وفي نفس الظروف، فقد يقبل البعض منهم على إنشاء مؤسسات بينما يتجه الآخرون إلى أمر آخر.

3- نموذج الصيرورة

جاء هذا النموذج كبديل عن النموذجين السابقين بعد فشل كل المقاربات الكلاسيكية في الوصول إلى اتفاق حول تعريف جامع وشامل لمختلف العناصر المكونة للظاهرة المقاولاتية، فهو نموذج جاء لتفادي النقائص التي اشتمل عليها كل من النموذجين السابقين من خلال محاولته اعتماد منظور تعددي للأبعاد المعتمدة بشكل كبير في دراسة المنظمات.¹ هذا النموذج جاء دعمه من طرف العديد من الباحثين مثل "روجي مورو" والذي يرى بأن النموذجين السابقين قد فشلوا في تقديم إجابات كافية عن الظاهرة المقاولاتية.

لذلك، فهو يرى ضرورة إدماج كل مكونات الظاهرة المقاولاتية وعدم إقصاء أي مكون، وبالتالي اعتماد المقاربة المتضمنة للنموذجين الكلاسيكيين "المقاوم" و "المحيط". "فإنشاء المؤسسة هو فعل اجتماعي يجمع عدة محركين وأن إنشاء مؤسسة يتم على نمط الصيرورة".²

وفي هذا الإطار، ظهرت مجموعة من الدراسات ركز الباحثون من خلالها على دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاوم والمؤسسة الجديدة بالنجاح، من بينها أعمال دروكر Drucker الذي أشار في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين الميلادي إلى التحول الكبير الذي طرأ على النظام الاقتصادي والذي انتقل بفضل روح المقاولاتية، من اقتصاد مركز أساساً على المسيرين إلى اقتصاد مبني على المقاولين.

¹ Filion L J , **Le champ de l'entrepreneuriat : historique, évolution, tendances**, Revue internationale PME, vol 10, num 2, 1997, p 138.

² Régie Moreau, **L'émergence organisationnelle : Le cas des entreprises de nouvelle technologie**, Thèse de doctorat en sociologie 2004, université de Nante, faculté de sciences sociales..65 مرجع سبق ذكره، ص

فبالنسبة له تكمن أسباب نجاح المقاول في الإبداع الذي يعتبر وسيلة ضرورية لزيادة الثروات " يجب على المقاولين البحث عن مصادر الإبداع وعن المؤشرات التي تدل على الابتكارات التي يمكنها النجاح، ويجب عليهم أيضا الاطلاع على المبادئ التي تسمح لهذه الابتكارات بالنجاح وتطبيقها".¹

ويعتبر غارتنر Gartner أيضا من رواد هذا الاتجاه إذ أنه قدم نموذجا يصف فيه عملية إنشاء مؤسسة جديدة. هذا النموذج له أربعة أبعاد تتمثل في المحيط، الفرد، سير العملية والمؤسسة.

ويعتبر مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة كمتغير واحد، ضمن النموذج الذي قدمه دون إهمال الأبعاد الأخرى. وتتمثل هذه النشاطات فيما يلي:²

- البحث عن الفرصة المناسبة.
- جمع الموارد.
- تصميم المنتج.
- إنتاج المنتج.
- تحمل المسؤولية أمام الدولة والمجتمع.

حتى وإن سمح هذا النموذج للباحثين بالخروج من التصورات الضيقة والمحدودة التي تنحصر في دراسة عامل واحد (صفة إنسانية، أو وظيفة اقتصادية) لعملية معقدة والتي يجب أن تدرس ككل متكامل، فإن معظم الدراسات تركز على العوامل البيئية والاجتماعية والخصائص الفردية للسلوك المقاولاتي، لأن التفاعل الديناميكي لهذه العناصر يساهم في تفعيل الفعل المقاولاتي، أو المسار المقاولاتي بظهور نشاط ابتكاري جديد. لذلك، فإنه لا يمكن حصر الظاهرة المقاولاتية في المسار المقاولاتي وتتبع مراحلها. وعليه، يمكن تصنيف الأبحاث في هذا الإطار إلى اتجاهين مختلفين: اتجاه

¹ Fayolle (A) et Degeorge (J M), **Dynamique entrepreneuriale : le comportement de l'entrepreneur**, Edition de Boeck, 1ere édition, Paris, Mai 2012, p 26

نقلا عن حساين 26، مرجع سبق ذكره، زاهية، مرجع سبق ذكره،

² Fayolle (A), **Introduction à l'entrepreneuriat, opcit**, p 14.

حتمي وفقا للإيديولوجية، الثقافة والهياكل الاجتماعية ومن ممثليه أطروحة ماكس فيبر " الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، واتجاه إرادي وفقا لقرار الفرد لاستغلال فرصة الأعمال.

المبحث الثاني: أدبيات المقالة

الخوض في الأدبيات العامة التي عالجت الظاهرة المقالة في ضرورة تقتضيها المنهجية لفهم المعاني التي تنطوي عليها المفاهيم والمصطلحات. ورغم خصوبة حقل المقالة باستخدام مصطلح المقال في مختلف المجالات من الاقتصاد وعلوم التسيير والإدارة وعلم الاجتماع وحتى علم النفس، إلا أن هذه الوفرة من الاستخدامات لم تنجح في جمع توافق حول تعريفه، فهناك اختلاف وتباين على مستوى المقاربات المعالجة لظاهرة المقالة، وهذا بسبب اختلاف المرجعية والاختصاص العلمي المهيمن على كل باحث.

لذلك، سيتم تتبع تطور مصطلح المقالة والمقال من خلال تناول مفهوم المقالة وروح المقالة.

المطلب الأول: تطور مصطلح المقالة والمقال

هناك العديد من التعاريف لمصطلح المقالة والتي مثلت موضوعا محل نقاش، كما أن مصطلح المقالة عرف عدة تطورات، لكن ذلك لم يغير كثيرا في دلالاته.

أستعمل مفهوم المقالة أول مرة في اللغة الفرنسية في بداية القرن السادس عشر الميلادي (16 م). وقد تضمن المفهوم آنذاك معنى المخاطرة، وتحمل الصعاب التي رافقت حملات الاستكشافات العسكرية. بقي هذا المفهوم معمولا في نفس السياق على الرغم من شموله للأعمال التي تحمل في طياتها روح المخاطرة خارج الحملات العسكرية كالأعمال الهندسية وبناء الجسور، ثم دخل مفهوم المقالة إلى النشاطات الاقتصادية في مطلع القرن الثامن عشر (18 م) من قبل ريتشارد كانتيون Richard

Cantillon الذي وصف المقاول بالتاجر الذي يشتري سلعا بسعر محدد ليبيعه في المستقبل بسعر لا يعرفه مسبقا.¹

ولقد استعملت كلمة المقاول لأول مرة سنة 1616 م من طرف مونكخيتيان Montchretien، وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما، أو مجموعة أعمال مختلفة. وبناء على ذلك، كانت توكل إليه مهام تشييد المباني العمومية، إنجاز الطرق، ضمان تزويد الجيش بالطعام، إضافة إلى غيرها من المهام.² ثم توسع مصطلح المقاول ليصبح أكثر شمولاً في القرن الثامن عشر (18 م) ليعني الشخص الذي يباشر عملاً ما أو الشخص الذي يقوم بإنجاز العديد من الأعمال.³

وبالرغم من أن استعمال هذا المصطلح كان من قبل، إلا أن الفضل في إدخاله إلى النظرية الاقتصادية يعود إلى كل من ريتشارد كانتيون Richard Cantillon سنة 1755 م وجون باتيست ساي J.B Say سنة 1803 والليزان يعتبران من الاقتصاديين الأوائل الذين قدموا تصورا واضحا لوظيفة المقاول ككل. ويذهب جون باتيست ساي J.B Say إلى تعريف المقاول " كمنسق للموارد، وهو الذي يربط مختلف القطاعات (الفلاحة، الإنتاج، التجارة...) بمختلف الفاعلين (مالك الأرض، العمال، المنتجين والمستهلكين). إضافة إلى تمتع المقاول بخاصية مهمة أخرى وهي قدرته الكبيرة على الحكم، حيث يقوم بتقييم الاحتياجات والوسائل الضرورية لإشباعها ويوازن بين الهدف والوسائل التي يمتلكها.

¹ أحمد مروة وآخرون، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، عمان، 2008، ص 7.

² Sophie Boutllier et Dimitri Uzunidis, La légende de l'entrepreneur, édition la découverte et Syros, Paris, p 23. (opcit p 23).

³ Brahim Allali, Vers une théorie de l'entrepreneuriat cahier de la recherche, LISCAF, num 17, Maroc , p 3.

وفي نفس المنحنى، يذهب مارك كاسون (1991) M.Casson إلى وصف المقال بأنه يحقق وظيفة التنسيق.¹

ونفس الشيء لأدم سميث (1790-1723) A.Smith، فإنه يذهب إلى نفس تصور جون باتيست ساي J.B Say، فهو يعتبر المقال كمنسق ويمثل اليد الخفية التي تؤدي دور المنظم.² أما بخصوص جوزيف شومبيتر (1950-1883) J.Schumpeter فهو من طور الدراسات في حقل المقاولاتية، فقد كان لهذا الباحث الاقتصادي الشهير الأثر الكبير في تطور نظرية روح المبادرة والممارسة. المقال حسب جون باتيست ساي J.B Say وريتشارد كانتيون Richard Cantillon هو شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة. ويعتبر ريتشارد كونتيون Richard Cantillon عدم اليقين عنصرا أساسيا في تعريفه للمقال، حيث يعرفه، وبغض النظر عن نشاطه، بأنه الشخص الذي يشتري بسعر أكيد ليبيع بسعر غير أكيد.³

أما بالنسبة لجون باتيست ساي J.B Say، فالأمر الذي يميز المقال وخاصة الصناعي هو قدرته على تطبيق العلم والمعرفة. فالمقال يقوم باستغلال المعارف التي يمتلكها العالم من أجل إنتاج سلع ذات منفعة، ويعتمد في ذلك على العامل الذي تتمثل مهمته في إنجاز العمل. ويصف جون باتيست ساي J.B Say المقال بأنه الوسيط بين طبقات المنتجين لمختلف عوامل الإنتاج من ملاك الأراضي وعمال وأصحاب رؤوس الأموال، وبين هؤلاء والمستهلك.

ونظرا لخبرته الكبيرة في المجال الصناعي ومجال البنوك، يرى جون باتيست ساي J.B Say أن المقال هو قبل كل شيء منظم، حيث يقوم بالتنسيق بين عوامل الإنتاج المختلفة (الأرض، العمل، رأس المال) من أجل الوصول إلى تحقيق أقصى

¹Azzedine Tounés, **A l'intervention entrepreneuriale**, Thèse doctorat, Faculté de droit, des sciences économiques et de gestion, université de Rouen, France, 2003, p 27.

² Fayolle (A), **Introduction à l'entrepreneuriat**, opcit, p 10, ibid p 28.

³ Brahim Allali, **Opcit, Vers une théorie de l'entrepreneuriat cahier de la recherche**, LISCAF, num 17, Maroc, p 3.

منفعة ممكنة. وبالمقابل، تترافق بعض الأنشطة الصناعية دائما وحتى المسيرة منها بشكل جيد ببعض الأخطار التي تجعلها عرضة للفشل.¹

ويتفق جون باتيست ساي J.B Say وريتشارد كونتيون Richard Cantillon في أنه لا يشترط أن يكون المقاول شخصا ثريا، إذ يمكنه اللجوء إلى الاقتراض من الآخرين. وبذلك، يفرق بين الرأسمالي الذي مهمته إقراض الأموال مقابل الحصول على مبلغ معين يعرف بالفائدة، وبين المقاول الذي يتحمل المخاطر التي يمكن أن تعرقل نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله أو اللجوء إلى الاقتراض من ملاك رؤوس الأموال.

وبالرغم من مختلف هذه الدراسات لم يصبح المقاول عنصرا محوريا في التطور الاقتصادي إلا مع ظهور الأبحاث التي قام بها الأب المؤسس لحقل الدراسة في المقاولاتية جوزيف شومبيتر J. Schumpeter سنة 1935، حيث يعتبر أول من تقطن لأهمية عامل التغيير. فالمقاول حسب شومبيتر شخص مبدع، فبدون التجديد والابتكار لا وجود للمقاولين. فالنسبة لشومبيتر، فإن صفة الإبداع والابتكار مميزة للمقاول، وهي التي تسمح له بإحراز مكانة في السوق، وبإنشاء القيمة وبالتالي يمكن اعتبار المقاول منشئ القيمة، إذ تتمثل وظيفته في البحث عن التغيير والتصرف بما يوافقه واستغلاله كأنه فرصة.²

وعليه، فإن المقاول حسب شومبيتر شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة، كما يعتمد على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية جديدة، تتمثل في:³

- صنع منتج جديد.
- استعمال طريقة جديدة في الإنتاج.

¹ Azzedine Tounés , **Opcit, A l'intervention entrepreneuriale**, p 71.

² Berreziga Amina, **Entrepreneuriat en Algerie, Réalités et perspectives**, Thèse doctorat en sciences de gestion, ESC, 2013-2014, p 6.

³ Ibid, p 6.

- اكتشاف قنوات توزيع جديدة في السوق.
- اكتشاف مصادر جديدة للموارد الأولية أو المواد نصف المصنعة.
- إنشاء تنظيمات جديدة.

ومن أجل الإبداع، يقوم المقاول بتحمل الأخطار المترتبة عن عملية البحث عن تنظيمات جديدة لعوامل الإنتاج، ولكنه لا يتحمل هو بنفسه الخطر الذي يمكن أن يلحق بمؤسسته، إنما سوق رؤوس الأموال هي التي تسمح له باتخاذ ممولين يتحملون الأخطار بدلا عنه. كما أن الدافع الأول الذي يحركه لا يكمن في البحث عن الأرباح، وإنما هي الرغبة في النجاح من خلال تحقيق تنظيمات جديدة.¹

بعد شومبيتر ظهر بعض المنظرين الذين وسعوا من مفهوم مصطلح المقاول من خلال تسليط الضوء على ضرورة إدماج مسؤوليات التسيير كالباحث مارك كاسون Mark Casson وإيفون قاس Yvon Gasse، إلا أن هناك جدلا علميا حول كيفية إدراج هذه المسؤوليات بسبب البعض الذي يرى ضرورة الفصل بين المقاول والمسير.²

حسب ما يبدو، فإن الدراسات التي أسست لظاهرة المقاولاتية مع بداية القرن الثامن عشر (18 م)، تركز بشكل خاص على المقاول وتحدده بثلاث (3) صفات: المقاول كمخاطر، والمقاول كمنسق، والمقاول كمبتكر. في مقابل هذه الدراسات، ظهرت دراسات قدمت تصورات جديدة عن المقاول والمقاولاتية، وهي الدراسات المعتمدة لنمط الصيرورة أو النموذج متعدد الأبعاد في تحليل العوامل المحددة لإنشاء المؤسسات، ويمثل هذا الاتجاه: روجني مورو R Moreau، آلان فايول A Fayolle وكريستان بريات B Christian Bruyat.

¹ صليحة حقيقي، دور الإبداع والابتكار في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الندوة الدولية حول المقالة والإبداع في الدول النامية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2007، ص 353.

² نفس المرجع أعلاه، ص 355.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن عملية إنشاء مؤسسة جديدة هي ظاهرة تنتج عن التأثير المتبادل للعديد من العوامل المختلفة. ومعظم الدراسات في هذا الجانب كانت تركز على العوامل البيئية والاجتماعية والخصائص الفردية، وتعتبر المقاولاتية كحدث مولد من طرف العوامل السوسيو ثقافية وأن أفعال المقاول تسجل في إطار اجتماعي، مؤسسي واقتصادي محدد. ومن بين هذه الدراسات، النماذج التي قدمها كل من شابيرو Chapero وسوكول Sokol وإيميل ميشال هيرناندز E M Hernandez وبريات¹ Bruyat، والمعروف باسم نموذج الأبعاد الاجتماعية للمقاول حيث حاولت تفسير كيفية انطلاق الحدث المقاولاتي من خلال ربطه بالعوامل الظرفية والفردية، ولاحظوا أن نهاية كل مرحلة هي بداية لأخرى.²

المطلب الثاني: مفهوم المقاولاتية

نظرا لاستعمال مصطلح المقاولاتية في عدة مجالات مختلفة، فإنه لا يوجد تعريف واحد يشملها. لذلك، تنوعت الدراسات والبحوث والأعمال التي تناولت ظاهرة المقاولاتية ضمن ثلاث (3) مدارس فكرية رئيسية عرفت المقاولاتية حسب تصورات مختلفة ووجهات نظر متعددة.

1- المقاولاتية وإنشاء المنظمات

هذا الاتجاه يتزعمه قارنتار Gartner، وهو مرتبط بالبروز المنظماتي، ومعناه العمليات التي تقود إلى ظهور منظمة جديدة. من خلال هذه المقاربة المقاولاتية تعرف على أنها مجموعة المراحل التي تقود لإنشاء منظمة، معناه النشاطات التي يقوم من خلالها المقاول بتعبئة واستغلال الموارد (مادية، معلوماتية، بشرية... إلخ) من أجل تحويل الفرصة إلى مشروع منظم ومهيكل.³

¹ Berreziga Amina, **Opcit**, pp 114-118.

² سلامي منيرة، دراسة وتحليل واقع المقاولاتية النسوية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2015، مرجع سبق ذكره، ص 9.

³ A Fayolle, **Entrepreneuriat**, Editions Dunod, Paris, 2004, p 29.

كما يرى هذا الاتجاه أن عملية إنشاء مؤسسة جديدة هي ظاهرة تنتج عن التأثير المتبادل للعديد من العوامل المختلفة مثل الأفكار، الخبرة والتي يصبح لها معنى بواسطة تنظيم جديد.¹

ويرتكز قارنتار Gartner أساسا على مسألة ظهور المؤسسة، وكيف تتمكن هذه الأخيرة من التحول إلى كيان موجود حقا بعدما كان مجرد فكرة ملموسة مجسدة في شكل مشروع جديد.

2- المقاولاتية والتعرف على الفرص واستغلالها

تعرف المقاولاتية حسب هذا الاتجاه بأنها العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص التي تسمح بإيجاد منتجات وخدمات مستقبلية، ومفهوم فرص الأعمال هو مفهوم شاسع في الأبحاث المقاولاتية خاصة منذ أعمال شومبيتر Schumpeter .

يعرف فان كاتارامان Ven Kataraman وShane المقاولاتية بأنها العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص التي تسمح بإيجاد منتجات وخدمات مستقبلية يتم اكتشافها، تقييمها واستغلالها.²

وحسب كاسان Cassan الفرصة تعني الحالات التي تسمح بتقديم منتجات، خدمات ومواد أولية، وطرق تنظيمية يتم استغلالها وبيعها بأثمان أعلى من تكلفتها الإنتاجية.³ ويتم ذلك عن طريق المقاول الذي يعتبر شخصا قادرا على اكتشاف موارد غير مثمثة والتي يقوم بشرائها وتنظيمها من أجل إعادة بيعها في شكل سلع ومنتجات مثمثة بشكل أفضل من طرف المستهلكين بهدف استغلالها.⁴

¹ T Verstraete et A Fayolle, Paradigme et entrepreneuriat, Revue de l'entrepreneuriat, Vol 4 nul 1, 2005, p 37.

² محمد فوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ نفس المرجع أعلاه، ص 17.

⁴ Eric Michael, Laviolette et Christophe Loue, les compétences entrepreneuriales, Définition et construction d'un référentiel, le congrés internationale francophone en

كما يلاحظ، فإن هذا الاتجاه يركز على دراسة ظهور نشاط اقتصادي جديد، والذي ليس بالضرورة مرتبط بظهور مؤسسة جديدة. كما يركز على طريقة تجسيد، واستغلال الفرصة التي تسمح بإيجاد منتج جديد.

هذا الاتجاه يطرح بعض النقائص، فالفرصة لا تعتبر نقطة الانطلاق للمشروع الاقتصادي فقد تكون نتيجة للنشاط وليست نقطة الانطلاق له. كما أن الفرصة تتعلق بحالة موقفية يتواجد فيها المقاول، في حين أن تصميم فرص الأعمال انطلاقاً من معلومة دقيقة يعود أكثر لسمات المقاول، فبعض الأشخاص ممن يملكون صفات وخصائص معينة هم وحدهم فقط من يحصلون على هذه الفرص، وهو ما يثير الحس أو الرؤية المقاولاتية أو مشروعاً لاستغلال هذه الفرصة.¹

3- المقاولاتية وإيجاد القيمة

حسب هذا الاتجاه، فالمقاولاتية تتمحور حول دراسة العلاقة التي تربط الفرد بالقيمة أين يكون الفرد في نفس الوقت عاملاً لإيجاد القيمة.

يتزعم هذا الاتجاه بريات Bruyat، وبالنسبة إليه يتمثل الموضوع العلمي المدروس في مجال المقاولاتية في الثنائية الفرد والقيمة.²

والثنائية هنا عبارة عن مبدأ يبنى على منظورين، الأول ينطلق من الفرد ويعتبره الشرط الأساسي في إيجاد القيمة، فهو الذي يقوم بتحديد طرق الإنتاج وكل التفاصيل المتعلقة بالقيمة من خلال إنشاء المؤسسة يجعل الفرد مرتبطاً بالمشروع إلى درجة أنه يصبح معروفاً به، وتؤثر القيمة فيه بشكل كبير، إذ تدفعه لتعديل شبكة علاقاته وتعلم أشياء جديدة بما يتماشى مع متطلباته، أي أنه يصبح مقيداً بالمشروع الذي أقامه.

entrepreneuriat et p ME l internalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Hautes école de gestion, Fribourg, Suisse, 25-27, Octobre 2006.

¹ Eric Micheal et Christophe Loue, **Opcit**, pp 3-4.

² A Fayolle, Entrepreneuriat, **Opcit**, pp 29-30.

أما القيمة المقدمة، فهي مجموع النتائج التقنية المالية والشخصية التي تقدمها المؤسسة، والتي تولد رضا المقاول والأطراف الفاعلة والمهتمة.¹

حسب هذه الاتجاهات، يمكن تعريف المقاولاتية على أنها مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة من خلال اكتشاف، تأمين واستغلال الفرص المتاحة في السوق وذلك بتوفير الوقت، العمل، رأس المال ومختلف الموارد الأخرى الضرورية، وكل ذلك بهدف تقديم قيمة معينة.

المطلب الثالث: روح المقابلة

انطلاقاً من كون المقابلة ليست فقط عبارة عن تنظيم وبنية قانونية، اقتصادية واجتماعية بمعنى مجموعة من الموارد المالية، التقنية والبشرية، بل أكثر من ذلك هي مسار ومجموعة من المراحل التي تتطلب استعمال منطق مقاولاتي من الفكرة إلى التأسيس وبداية النشاط الفعلي أي روح مقاولاتية.

وانطلاقاً من أن البيئة المتمثلة في الوسط الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، السياسي، القانوني والتكنولوجي الذي يؤثر بصفة مباشرة على الفعل المقاولاتي، فهذه التركيبة المعقدة تشكل عاملاً مهماً وحاسماً في تشجيع تكون روح مقاولاتية أو كبحها. انطلاقاً من كل هذا، سيتم تناول:

- مفهوم روح المقابلة؛

- مقوماتها الأساسية؛

- العناصر المكونة لها.

1- مفهوم روح المقابلة

المحاولات الدراسية التي اجتهدت في إعطاء تعريف للمقاول والمقاولاتية أجمعت على مدى صعوبة إيجاد توافق بين الباحثين حول إعطاء تعريف شامل وجامع

¹ Eric Micheal et Christophe Loue, Opcit, p 3.

لكل العناصر المكونة للظاهرة. فمجال المقاولاتية تقسمه مجموعة من البراديغمات التي تشير إلى اختلاف تيارات فكرية حوله وحول تعريف المقاولاتية والمقاول. أول هذه التيارات الذي يربط بين المقاولاتية واقتناص فرص الأعمال وبالنسبة إليه المقاول هو الشخص الذي يقتنص الفرصة وينشئ منظمة ليحققها. أما المقاولاتية فهي المسار المتبع لإيجاد الفرصة أو استغلالها ومتابعتها بغض النظر عن المواد المتاحة حالياً¹. وفي غالب الأحيان، يحتاج إدراك الفرص إلى البحث المباشر عن المعلومات التي تكون مصدر الأفكار. وفي هذه الحالة، يشترط أن تكون للمقاول خصائص إدراكية تساعده على تقييم المعلومة، لأن امتلاك هذه المعلومة من شأنه أن يساهم في بروز تفكير أو رؤية مقاولاتية بمعنى مشروع باستغلال هذه الفرصة.

أما التيار الثاني، فيربط المقاولاتية بإنشاء المنظمات أي البروز التنظيمي الناتج عن تفاعل عدد من المحفزات كالخبرة والأفكار والقدرة على التوليف، وتمكن المقاولين من تنظيم العالم المحيط بهم بشكل يمكنهم من إنشاء أعمالهم.

ويأتي التيار الثالث ليركز على إنشاء الثروة كأثر للمقاولاتية من خلال الإنتاج ومناصب الشغل محاولاً بذلك ربط المقاولاتية بالنمو الاقتصادي.

أما التيار الرابع، فيركز على الإبداع أو الابتكار. فالابتكار هو أساس المقاولاتية والذي يعني عند شومبيتر كل محاولة لإنجاز أشياء بصورة غير معتادة في الحياة الاقتصادية ومحاولة الربط بين هذه البراديغمات هو الذي يقود إلى مفهوم روح المقاولاتية.

فانطلاقاً مما سبق، يمكن تعريف روح المقاولاتية بأنها الاستعداد والقدرة على إدراك الفرص من خلال المعلومات المتاحة مباشرة أو عن طريق التوليف بينها واقتناصها واتخاذ المبادرة بإنشاء مؤسسة توفر سلعا وخدمات أو تستجيب لحاجيات

¹ Bygrave W.D, Hofer CW, Theorising about entrepreneurship, Entrepreneurship theory and practise 1991, Winter, p 13.

غير ملبأة أو تطرح في سوق أخرى جديدة أو تطور الأساليب الجديدة للإنتاج والتوزيع أو تفتح أسواقا جديدة، أو تضع طرقا جديدة للتنظيم.

بمعنى آخر، يمكن اعتبار روح المقاولاتية بأنها القدرة على مزج المبادرات بالقدرة على الابتكار وتقبل أو احتمال المخاطر المحسوبة. ويضاف إلى هذه العناصر القدرة أيضا على تحسين الفرص التي تتيحها السوق وتعبئة الموارد واستغلالها بشكل فعال في عملية إنتاجية أو خدمية مقبولة اجتماعيا.

2- مقومات روح المقاول

2-1- المحيط الاجتماعي

يعتبر المقاول نتاج الوسط الذي ينتمي إليه حيث يمكن للعوامل الخارجية أن تشجع على ظهور الروح المقاولاتية كما يمكن أنه يساهم في تطويرها وتنميتها.

2-2- الأسرة

ركزت الكثير من الدراسات على دور العائلة في صناعة المقاول وتشجيعه ودعمه، إذ أن الكثير من المقاولين هم من عائلات مقاولاتية أو حرفية. فكون الأبوين أو أحد أفراد العائلة مقاولا أو مالكا لمؤسسة خاصة أثر في بقية الأفراد ليدخلهم عالم الأعمال في سن مبكرة مما يكسبهم شخصية قادرة على تحمل الأخطار، إضافة للخبرة التي يكتسبونها من الممارسة المبكرة للعمل.

2-3- التعليم والتكوين

يعتبر التعليم بمختلف أطواره من المدرسة إلى الجامعة وكذلك التكوين المتخصص في مجال المقاولاتية وكيفية إنشاء مؤسسة وتسييرها من بين المصادر المهمة للمعارف والمعلومات، فالعديد من الدراسات تؤكد على أن التكوين يمنح الشخص كفاءة معرفية تفيده في مشروعه إضافة إلى دوره في تهيئته بترسيخ روح

المقاولاتية. وهنا، تكمن أهمية نقل المعارف للمجتمع من أجل إيجاد الثروات ضمن منظور مقاولاتي للتربية والتكوين.¹

2-4- الدين

يعتبر الدين من بين المؤسسات الاجتماعية التي يستمد منها الفاعلون الاجتماعيون الكثير من القيم والمعايير كقيم إعمال العقل، وحرية التفكير وإتقان العمل والاعتماد على النفس... الخ مما جعله عاملاً إيجابياً في الازدهار الاقتصادي.

3- عناصر روح المقابلة

الحديث عن روح المقابلة يحيل إلى الحديث عن العناصر المكرسة لهذه الروح والتي تتعلق بالدرجة الأولى بمجموعة من القيم المهنية للمقاول الذي عرف بأنه الشخص الذي يحمل قدرات تتعلق بالحاجة للإنجاز، الثقة بالنفس، الرؤيا المستقبلية، والرغبة في الاستقلالية.²

3-1- الحاجة إلى الإنجاز

أي تقديم أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الأهداف وتحمل المسؤولية والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتميز. ولذلك، فالمقاول دائماً يقيم أداءه وإنجازه في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية.

3-2- الثقة بالنفس

حيث يمتلك المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات، وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدراته على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات لحل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراتهم وثقتهم بها.

¹ بدرأوي سفيان، ثقافة المقابلة لدى الشباب الجزائري، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، التنمية البشرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص ص 75-76.

² نفس المرجع أعلاه، ص 78.

3-3- الرؤية المستقبلية

أي التطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة.

3-4- التضحية والمثابرة

يعتقد المقاولون بأن تحقيق النجاح وضمان الاستمرارية يحقق من خلال المثابرة والصبر والتضحية برغبات آنية من أجل تحقيق آمال وغايات مستقبلية. ولذلك، فالضمانات الأكيدة لهذه المشروعات تتبع من خلال الجد والعطاء.

3-5- الرغبة في الاستقلالية

ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة. كما يستبعد المقاولون العمل لدى الآخرين تجنباً لحالات التحجيم، بحيث يتمكنون من التعبير والتجسيد الحقيقي لأفكارهم وأرائهم وطموحاتهم كما يوفر لهم إنشاء المؤسسات الخاصة الدخل الكافي للمعيشية وتحقيق الثراء إلى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل.

هذا إلى جانب ضرورة امتلاك مجموعة من المهارات منها:¹

3-6- المهارات التفاعلية

وهي المهارات الإنسانية من حيث بناء وتكوين علاقات إنسانية بين العاملين والإدارة والمشرفين على الأنشطة العملية الإنتاجية والسعي لإيجاد بيئة عمل ملائمة.

1 بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، مرجع سبق ذكره 2008، ص 18.

3-7- المهارات الفكرية

امتلاك المعارف والجوانب العلمية، التخطيطية والرؤيا المستقبلية لإدارة المشروع الصغير وكيفية ارتكازه على الأطر والمفاهيم العلمية والمعرفية، والقدرة على تحديد السياقات والنظم وصياغة الأهداف على أسس العقلانية.

3-8- المهارات الإنسانية

وتمثل المهارات الخاصة بالتعامل الإنساني، والتركيز على إنسانية العاملين وظروفهم الاجتماعية، والكيفية التي يتم فيها استثمار الطاقات خلال بناء بيئة عمل تركز على الجانب السلوكي والإنساني، وانعكاس ذلك على الأداء والتميز.

3-9- المهارات التحليلية

أي القدرة على التفكير حيال نظرهم إلى مؤسساتهم التي تعمل ككل وليس كجزء، وأن أجزاءها ووظائفها تترابط مع بعضها البعض لتصبح كلا في محيطها.

3-10- المهارات التقنية

وهي تتمثل في الخبرة والمعرفة والقدرة التقنية العالية المغلفة بالأنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجالات من إنتاج، بيع، تمويل. وهذه المهارات تساعد في إدارة أعمال المشروع بجدارة.

المبحث الثالث: الفكر المقاولاتي في التراث السوسيولوجي وتطوره

لقد أخذ موضوع المقالة اهتماما كبيرا بالمقارنة مع الماضي خاصة بعد بروز الحاجة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة للتقليل من حدة الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية.

ومن الملاحظ أن موضوع المقالة قد تم تناوله وفق مقاربات اقتصادية مع أن هذا الموضوع متعدد المقاربات والتخصصات، ولا يمكن تحديد اتجاهات الأفراد عن الاستثمار وإنشاء المؤسسات والمساهمة في التنمية دون الرجوع إلى الخلفية السوسيو اقتصادية لأي مجتمع.

والمقالة كواقعة سوسيولوجية موجودة منذ القدم عرفت الاستشارة السوسيولوجية فقد ركزت الدراسات السوسيولوجية على المقالة في ظل تطور نظريات التنظيم، فمنهم من فسر المقالة كحيز اجتماعي ومنهم من فسر الإنتاج العلمي حول المؤسسة وقارب ذلك على الفعل المقاولاتي ومنهم من اهتم بالحرف والمهن كتنشيط للمجال المقاولاتي.

ولقد ارتبط الاهتمام السوسيولوجي لدراسة التنظيمات بالمجتمعات الغربية، خاصة أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث عرف الفكر السوسيولوجي المرتبط بالحقل التنظيمي ازدهارا كبيرا ترجمته مجموعة كبرى من الدراسات والأبحاث ذات الارتباط سواء بعلم الاجتماع أو بعلم النفس الاجتماعي وأيضا علم النفس.

المطلب الأول: المقاول والمقالة في التراث السوسيولوجي

باعتبار أن مصطلح المقاول والمقاولاتية عرف تغيرات عديدة نظرا للتغيرات التي عرفها النظام الاقتصادي ككل، ومن ثمة حدوث تغيرات في البنية الاجتماعية للمجتمع بصفة عامة، حاولت الباحثة التطرق لتطور الفكر المقاولاتي من المنظور السوسيولوجي والذي يعتبر وليد العالم المعاش بكل ما يحيطه من خصوصيات ثقافية وأصول مختلفة تراكمت من خلال السيرورة التاريخية، الاجتماعية والدينية للمجتمع.

1- المقاول والفكر الديني حسب تحليل ماكس فيبر Max weber

حسب فيبر weber فإنه لا توجد نظرية حقيقية حول المقاوله يمكن من خلالها استخراج صفات المقاول، وتحليل دوره الاقتصادي. فتحليل فيبر weber ينبع من مجال الاقتصاد الاجتماعي أكثر منه من الاقتصاد العام، حيث أعطى تحليلا غير مباشر للمقاوله، والذي أراد من خلاله توضيح أن المقاوله مرتبطة بخلق وفكر خاص تزامن مع الفكر البروتستانتي. وتبني هذا الفكر يقود لتأسيس نظام اقتصادي خاص، وهو الرأسمالية الصناعية التي هي أصل التطور الاقتصادي. ويعرف الرأسمالية بأنها التنظيم العقلاني للنشاط من طرف المقاول، ويفسر الانتقال من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية والذي تلا إلى التطورات الاقتصادية بسبب بروز فكر خاص هو الفكر البروتستانتي.¹

ويضيف في فلسفته للمفهوم بأنه عندما يصبح الفرد مقاولا فلا يفكر فقط في القيام بوظيفته لكن هي مهمة بالمعنى الديني للمصطلح، والربح هو ما يثبت نجاح هذه المهمة وأن المقاولين مختارون من طرف الإله لإنجاز هذه المهمة.

وبالإضافة للبعد الديني، فإن ماكس فيبر Max weber يولي أهمية كبيرة للبعد الثقافي في المقاوله، وهذا من خلال تحديد العناصر الثقافية المميزة للمجتمع، والملائمة للمقاوله. وبالنسبة إلى صور المقاوله لدى ماكس فيبر، فإنها تتضح لنا من خلال دراسته لمورفولوجية المؤسسات الدينية والاجتماعية والاقتصادية، فهو يرى بأن مسير المؤسسة يسعى إلى الربح والتسيير العقلاني. وهنا تبرز الشخصية المقاولاتية ذات الميزة العقلانية والكاريزمية.²

¹ Khaled Bouabdallah et Abdallah Zouache, **Entrepreneuriat et développement économique**, les cahiers du créad, Alger, num 73, 2005, pp 16-17.

² رحمانى اسحاق جاب الله الطيب، مقال، **سوسيولوجيا المقاوله في الجزائر من المداخل الكبرى إلى الدراسات المعاصرة**، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، م 1، عدد 3، 2014، ص 113.

ومن ثم، فإن المقاول حسب ماكس فيبر Max weber هو كل ما تتوفر فيه روح وأخلاق الرأسمالية من شجاعة وحب للعمل والإبداع، وهو العقلاني في كل شيء، المتقن لكل ما يحدث داخل وخارج مؤسسته يعطي وقته للعمل دون كل.

2- المقاول في فكر كارل ماركس Karl Marx

يرى بأن المقاول يولد رأسماليا ولا يولد مقاولا، وهو ليس حرا في نظره، بل هو سجين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي يتواجد فيها، والتي فرضت عليه إما أن يكون محكوما عليه بالاغتناء أو الاختفاء، لأنه بحلول الرأسمالية حلت البرجوازية التي ظهر فيها العمل مقابل الأجر، وأصبح هناك تركيز للثروة الخاصة، التي يتم استثمارها في أعمال إنتاجية. ومن هنا، أصبح المجتمع منقسما إلى طبقتين: الطبقة البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج (المقاولون) وطبقة البروليتاريا المحرومة من هذه الملكية (الأجراء أو العمال البسطاء).¹ لذلك، فالمقاول في نظره هو ذلك الفرد الرأسمالي الذي يعمل على تراكم رؤوس الأموال.

كما يعتبر كارل ماركس Karl Marx من الذين يشجعون على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، فهو يعتبر المقاول عبارة عن جماعة تتمثل في الدولة، أما الفرد المقاول فهو ذلك الشخص المنتج كجزء من العائلة، يتخذ أشكالا وتطورات مع مرور الوقت، نتيجة تفاعله بالطبقة الحاكمة الرأسمالية المستغلة للبروليتاريا. وهو لا ينفي الفعل المقاتل الخاص، ولكنه يشجع المقاتلة الجماعية من أجل القضاء على الاستغلال الطبقي، وهذا التجديد لن يؤثر على المجتمع وسيؤدي إلى نشأة نظام اقتصادي بملكية جماعية.²

1 شلوف فريده، تشكل الهوية الجماعية عند المقاولين الشباب، أطروحة دكتوراه ل م د علم اجتماع الإدارة والعمل، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2017، ص 73.

2 رحمانني اسحاق جاب الله الطيب، مقال، سوسيولوجيا المقاتلة في الجزائر من المداخل الكبرى إلى الدراسات المعاصرة، مرجع سبق ذكره، 2014 ص 111.

ومنه، فإن المقاول عند كارل ماركس هو الرأسمالي الاحتكاري الذي يستغل الطبقة العاملة، والمقاول هي المؤسسة التي تحكمها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وبالتالي، فهو لا يفرق بين المقاول والرأسمالي.

3- المقاول محرك التنمية عند شومبيتر Schumpeter

في نظرية التطور الاقتصادي لعام 1934، تمت دراسة نظرية المقاول في مرحلتين كل منهما تعبر عن مرحلة مستقلة وهما الحالة الروتينية وحالة التغيير أو الحركية الروتينية تعبر عن حالة اقتصاد متماثل بمعنى في كل فترة وعند إنتاج كل سلعة تمر بنفس المراحل أي نفس حلقة التصنيع المغلقة.

وللخروج من هذه الحالة الروتينية إلى التطور، يقول Schumpeter بإمكانية ذلك عن طريق توليفة جديدة من عناصر الإنتاج والذي يقوم بهذا التغيير هو المقاول، فهو المحرك الأساسي للتطور الاقتصادي، ووظيفته هي تشغيل توليفات إنتاج جديدة.¹

إذا المقاول ليس المسير أو الممول فهو قبل كل شيء مبدع، فالمسير يختار عن طريق خبرته أحسن طريقة إنتاج والتي تضمن أكبر ربح، أما المقاول فهو يبحث عن أحسن طريقة إنتاج والملائمة لأي وقت.

كما أنه قد أشار إلى وجود نوعين من المقاولين، الأول تكراري ينشئ مقاوله جديدة على غرار مقاولات موجودة، أما الثاني فهو مبدع ينشئ وينظم مقاوله جديدة للسوق وأن دافعه ليس المال ولكن الإبداع.

4- المقاول هو تنظيم عند ميشال كروزيه Michel Crozier

أطلق مصطلح الفاعل على المقاول واعتبره تنظيمًا، ويرى بأنه لا يمكن تحليله بعيدا عن محيطه. فالفرد داخل التنظيم هو عنصر للتسيير العقلاني، ذلك أن المجتمع

¹ Sophie Boutillier et Dimitiri Zunidis, la légende de l'entrepreneur, édition la découverte et Syror, Paris, 1999, p 30.

يتطور بواسطة استراتيجية عقلانية محددة الهدف وتترك للفرد هامشا من الحرية، مما يعني أن المقاول هو كل فرد يمكنه أن يقوم بعمل ما داخل المؤسسة له معنى ويساهم بشكل أو بآخر في تحقيق أهداف المؤسسة وتطويرها.¹

وبالتالي، فالمقاول هو الفاعل، المخاطر، القائد، الممول، الحرفي، المسير للمؤسسة مهما كان حجمها أو نوع نشاطها، فهو الذي يقوم بعمل أو مجموعة أعمال ويساهم في تحسين الإنتاج وتطوير المؤسسة.

5- المقاول والخطر وعدم التأكد عند نايت Knight²

مفهوم المقاول وفق هذه المقاربة تستلهم من أعمال نايت Knight (1921). ففي أعماله، يتحدث عما أهمله شومبيتر Schumpeter حول دور عدم التأكد في المقاول، بمعنى آخر، تنشأ المقاوله حسب نايت Knight من عدم التأكد الذي لا يقاس بالاحتمال والذي يعد مصدر الدخل للمقاول ألا وهو الريح. فعند افتراض أن المحيط يتميز بعدم التأكد، فمن الضروري القيام بتنبؤات، مراقبة الإنتاج وتحمل مسؤولية اتخاذ القرارات، وهنا المقاول هو المسؤول عن هذه الوظائف.

ويفرق نايت Knight بين المقاول والمسير، فالمقاول لا يسير المؤسسة فقط فهو مسؤول إلى حد تحمل أخطاء حكمه، وهذا ما لا يقوم به المسير. بالنسبة له الخطر جد حساس في الاختبارات العقلانية للمقاول، أما عدم التأكد عكس ذلك والخطر يمكن ضمانه لأنه يعتمد على الحاجة للعمل، فبدون عدم التأكد لا داعي لوجود المقاول ولا داعي لوجود المسؤولية المقاولاتية.

¹ شلوف فريدة، تشكل الهوية الجماعية عند المقاولين الشباب، مرجع سبق ذكره، 2017 ص 74.

² رحمانى إسحاق، جاب الله الطبيب، سوسيولوجيا المقاوله فى الجزائر من المداخل الكبرى إلى الدراسات المعاصرة، مرجع سبق ذكره، 2014 ص 115.

6- اللاعقلانية الاقتصادية عند فالفيديو باريتو¹ Pareto

المقاول لدى باريتو دائم البحث عن الربح عن طريق مزج عوامل الإنتاج بأسعار السوق. وفي ظل المنافسة الاقتصادية، فإن فعل المقالة ليس مركزا على الأسعار ومعطيات السوق فقط، بل كذلك على المعطيات التقنية للإنتاج، وكميات الإنتاج المخصصة في السوق وهو سلوك لاعقلاني، حيث تمر العملية المقاولاتية بمنهج لا منطقي يهدف إلى الربح فقط، دون مراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئية للفعل المقاولاتي.

المطلب الثاني: من سوسيولوجيا التنظيمات إلى سوسيولوجيا المقالة

لقد كان اهتمام علماء الاجتماع بالمقاولات نتيجة لبلوغ هذه الأخيرة مستوى من التعقيد والتوسع في الأنشطة الاقتصادية وكذا عدم الوعي بالتغيير وقوانين المنافسة، ومتطلبات سوق الشغل، إلى جانب أن المقالة لم تعد ذلك الكيان المادي الاقتصادي بل انتقلت إلى كيان اجتماعي تنتج قيما يتشارك فيها جميع الأفراد وتكون فضاء للتنشئة المهنية، ومحيطا منتجا للثقافات، تتوفر على كامل الخصائص الدوركهايمية للمؤسسة الاجتماعية.²

كل هذا دفع علماء الاجتماع للتدخل بإسهاماتهم التي ارتبطت سواء بعلم الاجتماع أو علم النفس لاجتماعي وأيضا علم النفس. وفي هذا النطاق، تبلورت سوسيولوجيا الشغل والتنظيمات والمقاولات بتخصصات علمية دقيقة حاولت التركيز على الإنسان، الفاعل والعامل كمركز محوري في التنظيم، المقالة بمختلف أنواعها.

¹ رحمانى إسحاق، جاب الله الطيب، سوسيولوجيا المقالة في الجزائر من المداخل الكبرى إلى الدراسات المعاصرة، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 114.

² نفس المرجع أعلاه، ص 115.

1- علم الاجتماع الصناعي

في هذه المرحلة، كانت الدراسات والتحليلات السوسولوجية تركز على الأبعاد السيكولوجية، خاصة تلك المرتبطة بالحاجات الفردية والنفسية للعامل، من خلال تصور اجتماعي لمدى تأثير الحاجات النفسية وقيمتها في بناء وتشكل ممارسات وسلوكيات العمال في فضاء عملهم.¹ كما اهتمت بدراسة النسق الاجتماعي للمصنع من خلال علاقات العمل الاجتماعية داخل المؤسسة، ثم تطورت إلى الاهتمام بالعوامل الخارجية المؤثرة على هذه المؤسسات.²

وتعتبر دراسات إلتون مايو E Mayo وزملائه خلال الفترة ما بين 1927 و 1932 في مصنع هاوتن التابع لشركة وسترن إلكتريك في الولايات المتحدة الأمريكية من الدراسات الميدانية الهامة في هذه المرحلة، فقد ركزت على مجموعة من العوامل والظروف الداخلية والخارجية للمصنع، ونوعية التنظيمات الرسمية وغير الرسمية التي تظهر داخل المؤسسات الصناعية، فضلا عن ظروف العمل والإنتاج.³ وقد كان لفريق بحث إلتون مايو دور في تقديم تصور نقدي لظاهرة البيروقراطية التي وضع أساسها فيبر.

2- علم اجتماع التنظيمات

في هذه المرحلة، أصبح ينظر للنسق المؤسسي على أنه نسق تنظيمي يضم مجموعة من الفاعلين وأنه ليس فضاء للإنتاج فقط. وقد تناولت الدراسات في هذه المرحلة مجموعة من الإشكالات الجديدة غير التي تمت إثارها في علم الاجتماع الصناعي وذلك بالتركيز على مجموعة من العناصر المركزية كالاندماج والتكيف ودراسة العلاقات الرسمية وغير الرسمية لمختلف التنظيمات، وكذلك دراسة علاقات

¹ مروان لمدير، سوسولوجيا التنظيمات من ماكس فيبر إلى ميشيل كروزيه، جامعة القاضي غياض مراكش، المغرب، 2017، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34، ص 71.

² رحماني إسحاق جاب الله طيب، سوسولوجيا المقالة في الجزائر من المداخل الكبرى إلى الدراسات المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 116.

³ مروان لمدير، مرجع سبق ذكره، 2017 ص 72.

السلطة واستراتيجية الفاعلين المتشكلة على خلفية هذه العلاقات الاجتماعية، وعلى أرضية مناطق الارتباب التي لم يستطع النسق التنظيمي أن يقننها.¹

ويعتبر كل من ماكس فيبر وميشيل كروزيه من أهم علماء الاجتماع الذين أسهموا في إغناء هذا الحقل السوسيولوجي من خلال تصورهما تجاه التنظيمات.

3- علم اجتماع المقاول

في هذه المرحلة، انتقل الاهتمام من الجانب الصناعي والتنظيمي إلى الاهتمام بكل أنواع المشاريع والمؤسسات على اختلاف أحجامها وحجم عمالتها وعلى اختلاف مجال عملها، وأصبح ينظر إلى المقاول كآلية تنمية مجتمع العمل وكيان اقتصادي واجتماعي في نفس الوقت.² وانصب الاهتمام بالدور الهام الذي تضطلع به المقاول في بلورة واقع اجتماعي مجتمعي جديد بعد أن كان الاهتمام منصبا على البعد الاقتصادي والمصالح المباشرة والحيوية المقاول، وأصبح تأهيل المقاول مطلباً مجتمعياً بامتياز، باعتباره محدداً هاماً في توفير شروط التوازن الاقتصادي والاجتماعي. فالمؤشرات الاقتصادية لها تداعيات اجتماعية، ذلك أن معدلات الاستثمار والبطالة، والنتائج الخام ومعدل النمو ذات علاقة قوية بمعدلات التعليم والجريمة والهجرة والصحة.

كما انتقل الاهتمام إلى كل أنواع المشاريع والمؤسسات بكل أحجامها وباختلاف مجالات عملها وحجم عمالتها، وأصبح ينظر للمقاول على أنها كيان اجتماعي قبل أن يكون كياناً اقتصادياً منتجا لكيانات اجتماعية، يوجد فيه فاعلون بمثابة أعضاء يتماهون في هذه المقاول الاجتماعية، التي تشكل مجموعة انتماء بالنسبة إليهم. كما أن هذا الكيان منتج للثقافة التي تعبر عن قدرته على الفعل الجماعي والذي يهدف إلى

¹ رحمانى إسحاق جاب الله طبيب، سوسيولوجيا المقاول في الجزائر من المداخل الكبرى إلى الدراسات المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 116.

² نفس المرجع أعلاه، ص 117.

تحقيق الهدف المشترك، والتغلب على الإشكالات التي تواجهه، ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة".¹

وما يمكن ملاحظته بخصوص الأدبيات المنشورة حول المقالة منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين، هو اهتمامها بالعامل الثقافي من منطلق البحث عن أسباب وعوامل تفوق المقالة اليابانية في المجال الصناعي بالمقارنة مع نظيراتها الأمريكية والأوروبية، والذي كان يبدو أنه نابع من خصائص المجتمع الياباني وثقافته، فبرز مفهوم ثقافة المؤسسة الذي ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية ولم ينقل إلى فرنسا إلا في بداية الثمانينيات. ويعد إليوت جاك Eliot Jacques² من الأوائل الذين استعملوا مفهوم ثقافة المؤسسة، حيث اعتبرها " طريقة التفكير والسلوك الاعتيادي والتقليدي، وتتميز بتقاسمها واشتراكها بين أعضاء التنظيم وتعلم تدريجيا للأعضاء الجدد بهدف قبولهم في المؤسسة".³

وتعتبر هذه الإضافة، أي الاهتمام بثقافة المقالة، مواجهة لعجز وسد الفراغ الذي عرفته النظريات التي ركزت اهتمامها على الناحية التنظيمية، إذ تبين أن الانتباه إلى الخصوصيات الثقافية والتنوع السوسيوولوجي لمختلف المجتمعات التي تنشأ فيها المقالة مسألة لا محيد عنها.⁴

1 مروان لمدير، المفهوم السوسيوولوجي للمقالة وثقافة المقالة، www.anfasse.org/mobil.

2 سفيان بدر اوي، ثقافة المقالة لدى الشباب الجزائري المقاول، مرجع سبق ذكره، 2016، ص 41.

3 نفس المرجع، ص 41.

4 وصال الأمازيغي، نحو مقاربة سوسيوثقافية مندمجة، مقال منشور في الاتحاد الاشتراكي، 2015-10-01.

المبحث الرابع: المقابولة المسؤولة اجتماعيا في بعدها القيمي والسوسيولوجي

تعد المسؤولية الاجتماعية من الموضوعات الأساسية والحيوية في حياة المجتمعات وتقدمها ورفيها، فأى مجتمع بحاجة ماسة إلى الفرد المسؤول اجتماعيا. ويقاس نمو المجتمعات ورفيها بمستوى المسؤولية الاجتماعية بين أفرادها، وهي تعكس تطور المجتمع الإنساني برمته. وتعد المسؤولية الاجتماعية من القضايا التي حاولت العلوم الاجتماعية، بما فيها السوسيولوجية، الإسهام في تجديد معانيها والتركيز على القدرة التأثيرية لهذه الظاهرة الاجتماعية على تحويل وتغيير الكثير من المعطيات التي لها علاقة عميقة بالمجتمع.

ويعد الدين من أهم العوامل التي تقوم بدور كبير في تشكيل الوعي الاجتماعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والذي ليس بجديد على الأمة الإسلامية.

وما دعوة الغرب إلى تبني هذا المفهوم ما هو إلا دعوة للعودة إلى مكارم الأخلاق والتعاليم الدينية، وذلك باعتراف الغربيين أنفسهم كما هو الحال بالنسبة لأفكار ماكس فيبر.

المطلب الأول: المسؤولية الاجتماعية من وجهة قيمية

1- المسؤولية الاجتماعية والدين

كان أول ظهور لمصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركات في العقد الأول من القرن العشرين، حيث كان له جذور في فكر علماء اللاهوت والمفكرين الدينيين الذين اقترحوا إمكان تطبيق مبادئ دينية معينة في أنشطة الشركات.¹

1 محمد صالح علي عياش، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية مرجع سبق ذكره، 2010 ص 34.

وكان أول هذه المبادئ هو مبدأ الإحسان أو الصدقة، حيث يقتضي هذا المبدأ قيام الأشخاص المحظوظين بمساعدة الأفراد الأقل حظاً في المجتمع. وكان المبدأ الثاني يقوم على مبدأ الوصاية أو النظارة، وهو يمثل أحد التعاليم التوراتية الكتابية مطالباً الشركات والأشخاص الأغنياء بالنظر إلى أنفسهم كوكلاء أو كناظرين ليس للموارد المالية لحملة الأسهم، ولكن أيضاً لموارد المجتمع الاقتصادية. أما في بدايات القرن العشرين، فقد كان جوهر المسؤولية الاجتماعية للشركات من وجهة نظر البروتستانت هو تعليم الناس ليعملوا بجد ويكونوا ناجحين.¹

1-1- المسؤولية الاجتماعية في الفكر الإسلامي

المسؤولية الاجتماعية ليست دخيلة على النظام الإسلامي، فأحكام الشريعة الإسلامية تسعى في مجملها إلى إيجاد تكافل اجتماعي وتدعو المسلمين إلى تحمل مسؤولياتهم وواجباتهم نحو بعضهم البعض وتذكرهم بأن التقصير في أدائها يؤدي إلى انهيار البناء عليه وعلى غيره. وبالتالي، فهي أصيلة في النظام الإسلامي، وأصلتها تتبع من التصور الإسلامي للمال والذي يعتبره مال الله استخلف الإنسان فيه وحق الله هو حق المجتمع. وفي هذا المعنى يقول الله تعالى: "وآتوهم من مال الله الذي آتاكم."² والدليل على أن الأداء الاجتماعي هو أداء لحق الله هو قوله تعالى: " ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات وأن الله هو التواب الرحيم"³. وتبين الكثير من الدلائل القرآنية أن الإسلام أعطى أولوية للعمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية كما في قوله تعالى: " وتعاونوا على البر والتقوى"⁴.

ويرى الدكتور عبد المؤمن شجاع الدين أن:

- المسؤولية الاجتماعية شكل من أشكال البر.

- المسؤولية الاجتماعية شكل من أشكال التكافل الاجتماعي.

1 محمد صالح علي عياش، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، 2010، ص 34.

2 سورة النور، الآية 33.

3 سورة التوبة، الآية 104.

4 سورة المائدة، الآية 3.

- المسؤولية الاجتماعية شكل من أشكال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- المسؤولية الاجتماعية تتدرج في إطار سد الذرائع وهي النهي عن كل فعل مباح يؤدي إلى محذور.
- المسؤولية الاجتماعية للشركات وقاعدة درء المفسد أولى من جلب المصالح، أي إذا اجتمعت المفسدة مع المنفعة فدرء المفسد أولى، وهذا ما جاء في العديد من النصوص القرآنية والأحاديث الشريفة التي لا يمكن تعدادها.

ويكتفي بعرض أمثلة يمكن إيجازها في الجدول الآتي:

أبعاد المسؤولية الاجتماعية	محدداتها في النصوص الوضعية	أمثلة عن أصلها في النصوص الشرعية
البعد الاقتصادي	<ul style="list-style-type: none"> - الممارسة الأخلاقية داخل المؤسسات. - منع الرشوة والفساد والاحتكار. - حماية حقوق المستهلك. - احترام مصالح الأطراف المعنية. 	<p>"يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود" المائدة 1</p> <p>"وأحل الله البيع وحرم الربا" البقرة 275</p> <p>"لعن الله الراشي والمرتشي" حديث شريف</p> <p>- المسلم أخو المسلم لا يحل لمسلم إذا باع من أخيه بيعاً أن يبينه له.</p> <p>- فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تفسدوا في الأرض بعد</p>

<p>إصلاحها ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين" الأعراف 85</p>		
<p>- " لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف يؤتيه أجرا عظيما" النساء 114</p> <p>- " آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه" الحديد 7</p> <p>- "خير الناس أنفعهم للناس" حديث شريف</p> <p>- "المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا" حديث شريف</p>	<p>- تحقيق رفاهية المجتمع إقامة المشاريع وتقديم الهبات والتبرعات.</p> <p>- رعاية شؤون العاملين.</p> <p>- الأمن الوظيفي والمهني.</p> <p>- حماية حقوق الإنسان.</p>	<p>البعد الاجتماعي</p>
<p>- "لا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها وادعوه خوفا وطمعا" الأعراف 56</p> <p>- "وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين"</p>	<p>- المحافظة على البيئة، الحد من الآثار المترتبة عن بعض المنتجات.</p> <p>- القضاء على انبعاث</p>	<p>البعد البيئي</p>

<p>الأعراف 31</p> <p>- ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له بها صدقة"</p>	<p>الغازات السامة.</p> <p>- الاقتصاد في استخدام الموارد الطبيعية.</p> <p>- تجنب مسببات التلوث.</p>	
---	--	--

المصدر: عبد المؤمن شجاع الدين، المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الفقه والقانون

<http://iefpedia.com/arab/wp.content/uploads/2010/05>

نقلا عن بقدر عائشة، بكار أمال، المسؤولية بين الإلزام والالتزام.

1-2- خصائص المسؤولية الاجتماعية في الفكر الإسلامي

تتناول أهداف المسؤولية الاجتماعية في الفكر التقليدي الحاجات المادية فقط، وبالتالي فإن حصول الربحية الاقتصادية للمؤسسات وتميبتها هي الأسباب المحركة للوفاء بهذه المسؤولية. أما في الفكر الإسلامي، فإن هدف المؤسسات يتجاوز هذا البعد المادي إلى بعد أوسع تتحقق فيه العدالة والخير والتكافل الاجتماعي والتوازن بين المصالح العامة والخاصة.

وعليه، فإن المسؤولية الاجتماعية في الفكر الإسلامي لها خصائصها التي تميزها عن غيرها، وفيما يلي يمكن ذكر بعض منها:

- إن الباعث على الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في الفكر الإسلامي هو قواعد الاقتصاد الإسلامي والتصور الإسلامي للكون والحياة والمال ونظام التكافل والمقاصد العامة للشريعة الإسلامية. فالالتزام هنا ينشأ من اقتناع الناس بالإسلام دينا ويكون

القيام بها نوع من العبادة،¹ فيقود هذا الإحساس القائمين بمهامها إلى ضرورة إشباع حاجات الآخرين والاهتمام بالربحية الاقتصادية إلى جانب الربحية الاجتماعية فيتجلى تبعاً لذلك الطابع الإنساني من تراحم وتعاون وتكافل مع المجتمع وأفراده والتقدير الكافي لحاجاتهم، والتجسيد الجاد للعدالة الاجتماعية بينهم، وهذا ما يجعل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص مسؤولية أخلاقية تعبدية.

- أهداف المسؤولية الاجتماعية التي حث عليها الإسلام كتنظيم اجتماعي يؤسس بناء مجتمع مستقر ومتماسك تكتمل فيه جميع العناصر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها. وبالتالي، فهي تتجاوز الصورة المادية إلى صورة أوسع من التعاون على ضمان الخير والعدالة في المعاملات، وتحقيق التكافل الاجتماعي وإيجاد التوازن بين مصلحة المؤسسة والمصالح العامة تحقيقاً لمنافع مادية ومعنوية معا.²

- لم يحث الدين الإسلامي على المسؤولية الاجتماعية فقط، بل نظم وضبط آليات تحقيق ذلك من خلال التفصيل في الأحكام المتعلقة بالمعاملات المالية، ويظهر ذلك جلياً في فقه الزكاة، الوقف، حقوق وواجبات العمال، الإحسان والسماحة مع العملاء والموردين ونحو ذلك.³

- لذلك، فقد كان للمجتمع الإسلامي سبق المناداة في تحقيق مضمون المجتمع التكافلي والتعاون الاجتماعي بين أفراده تنفيذاً لأمره تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى"⁴، وتنفيذاً لطبيعة العلاقة المفترضة بين أفراد المجتمع الواحد والمتمثلة في قوله تعالى: "إنما المؤمنون إخوة"⁵

1 محمد صالح علي عياش، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية طبيعتها وأسسها، مرجع سبق ذكره، 2010، ص 96.

2 لخضر مولاي وسايح بوزيد، دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، المركز الجامعي بغيرداية، 22-23 ديسمبر 2011.

3 مقدم وهبيّة، المسؤولية الاجتماعية بين الرؤية الإسلامية والرؤية المعاصرة،

enana.online.com/users/ahmedkordy/posts/277502

4 سورة المائدة، الآية 2.

5 سورة الحجرات، الآية 10.

- وتنفيذا لأمره تعالى في إخراج الزكاة: "وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله"¹، وتنفيذا لتوجيهه تعالى بإنفاق المال كأحد متطلبات الاستخلاف " آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير."²

- لذلك كانت النظرة الإسلامية إلى تأمين الحاجات الأساسية لأدنى طبقات المجتمع كفاية تنبثق انبثاقا مباشرا ومنطقيا من فلسفة الإسلام في العبادة، حيث يرتبط سلوك الإنسان الاقتصادي ارتباطا وثيقا لا فكاك منه بقواعد الأخلاق الإسلامية.

2- الاستثمار المسؤول اجتماعيا والدين

2-1- نشأة الاستثمار المسؤول اجتماعيا

بدأ الاستثمار المسؤول اجتماعيا في القرن السابع عشر عند الكاكرز "Quakers" وهم أعضاء من الطائفة البروتستانتية التي تأسست في سنة 1747 من طرف جورج فوكس George Fox في بريطانيا.

وتتمثل المبادئ الموجهة لهذه الفئة في الوقوف ضد امتلاك الثروة، وإقامة العدل والمساواة وتجسيد جديتهم في العمل وذلك بتجاهل الملذات كالرقص، والموسيقى والفنون بشكل عام.³ وقد جمع الكاكرز ثروات في مجال التجارة والصناعة في بريطانيا واستقروا في فيلادلفيا، وهم أول من رفض الثراء من الصناعات الحربية وتجارة الرق.

وتكمن جذوره الفعلية في الفترة المسماة بعصر الإصلاح في الولايات المتحدة الأمريكية 1890-1917 التي تميزت بالوعي الديني، حيث تم ظهور نظام اجتماعي جديد في الحياة السياسية يتمثل في الآتي:⁴

¹ سورة البقرة، الآية 110.

² سورة الحديد، الآية 7.

³ Elisa M Zarbafi, **Responsible investment and the claim of corporate change**, Gabler research, 1 st edition, Wiesbaden, 2011, p 29.

⁴ Nadjib Sassenou and P Bello, G Ferone and C H d'Arcimoles, **Le développement durable**, Edition d'organisation, Paris, 2001, pp 11-13.

- الاهتمام بالسلوك الأخلاقي للأفراد من خلال النضال ضد التبغ والكحول ومختلف أنواع المخدرات.
- الرعاية الاجتماعية من خلال رعاية الضعفاء غير القادرين على الدفاع عن أنفسهم (الفقراء، النساء، الأطفال، العمال).

وفي 04 ديسمبر 1908، اعتمد المجلس الاتحادي للكنائس الأمريكية ما يلي:

- المساواة في الحقوق والعدالة للجميع دون تمييز.
- إلغاء عمالة الأطفال.
- تنظيم ظروف العمل للمرأة.
- نهاية استغلال العمال.
- خفض تدريجي ومعقول في ساعات العمل الأسبوعية.
- الحق في الحصول على السلع الأساسية.
- حق العمال في الحصول على شكل من أشكال الحماية ضد الصعوبات التي غالباً ما تكون نتيجة للتغيرات السريعة للأزمات الصناعية المتكررة.
- حماية العمال من مخاطر الأمراض، ومخاطر الآلات المهنية والوفيات في أماكن العمل.
- الحد الأدنى للأجور لائق في جميع الصناعات.

2-2- تطور الاستثمار المسؤول اجتماعياً¹

كان الاستثمار الأخلاقي محصوراً في البداية في عدد قليل من مديري الصناديق الذين تحرص عليهم بشكل خاص الجماعات الدينية أو المؤسسات الخيرية. إنها مسألة وضع أموال الفرد من خلال التركيز ليس فقط على المكسب المالي ولكن أيضاً على مختلف آثاره.

¹ Nadjib Sassenou and AL, opcit, 2001, pp 13-15.

تطور الاستثمار المسؤول اجتماعيا تدريجيا في الفترة المستمدة من بداية القرن العشرين (20) حتى أواخر الستينيات منه من قبل بعض الكنائس والأفراد باستبعادهم لأسهم الشركات في القطاعات غير الأخلاقية والمسماة في الأدبيات المالية بأسهم الخطيئة Sin Stock من محافظهم الاستثمارية.

وتمثل سنة 1969 بداية الاستثمار المسؤول اجتماعيا في الولايات المتحدة الأمريكية، بإصدار الكونغرس قانون السياسة البيئية الوطنية الذي يدفع إلى تغيير حاسم في العلاقة بين الأمريكيين وبيئتهم الطبيعية.

وعلى هذا الأساس، شكل رالف نادر Raleph Nader مجموعة كبيرة من المستهلكين الواعين والناشطين وضغطوا على مؤسسة جنرال موتورز General Motors من أجل سلامة منتجاتها.

وفي سنة 1970، قدم رالف نادر تسعة مقترحات في الاجتماع العام لجنرال موتورز تغطي مواضيع مختلفة مثل فرص العمل للأقليات وتمثيلها في مجلس الإدارة، وحقوق المستهلكين. وتم اعتماد قرارين من المقترحات التسعة، وبذلك تكون هذه الحلول الاجتماعية سابقة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي سنة 1982، ظهرت أول مؤسسة تسيير تركز على الاستثمار المسؤول اجتماعيا والمسماة مؤسسة فرانكلين للبحث والتطوير لبوسطن.

FRANKLIN Research development corporation of Boston.

2-3- مفهوم الاستثمار المسؤول اجتماعيا

لحد الآن لا يوجد مفهوم مشترك أو متفق عليه للاستثمار المسؤول اجتماعيا، بحيث يختلف من هيئة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى. لذلك، يمكن الإشارة إلى بعض المفاهيم كالآتي:

الاستثمار الأخلاقي أو الاستثمار المسؤول اجتماعيا هو "مصطلح عام للاستثمارات واستراتيجيات الاستثمارات التي تأخذ بعين الاعتبار المحاولة لبدء التغيير الاجتماعي الإيجابي، وتقليل الضرر البيئي ودمج الاعتقادات الدينية أو الأخلاقية.¹

الاستثمار المسؤول اجتماعيا هو تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في الاستثمار، هذا النهج يراعي الأبعاد الثلاثة البيئية والاجتماعية المجتمعية والحوكمة بالإضافة إلى المعايير المالية المعتادة.²

وحسب منتدى الاستثمار الاجتماعي، فإن الاستثمار المسؤول اجتماعيا هو ذلك السلوك الاستثماري الذي يأخذ بعين الاعتبار المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير حوكمة الشركات لتحقيق عوائد مالية مستقبلية بالإضافة إلى آثار إيجابية على المجتمع.³

الاستثمار المسؤول اجتماعيا هو استثمار يجمع بين الأداء الاقتصادي والأثر الاجتماعي والبيئي. في 21 أوت 2018، قرر دونالد ترامب إلغاء خطة الطاقة النظيفة للرئيس أوباما وإحياء محطات الطاقة التي تعمل بالفحم. تشهد المعارضة الكثيرة لهذا التدبير على زيادة الوعي بالمسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة.

تزايد الاهتمام بشكل كبير بالمعايير البيئية والاجتماعية في قرارات الاستثمار من قبل المستثمرين من القطاع الخاص والمؤسسات، حيث أصبح الاستثمار المسؤول اجتماعيا يشكل ظاهرة عالمية ويقدر حجم رؤوس الأموال المستثمرة بحوالي 23 تريليون دولار يتم إدارتها من خلال دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. واليوم،

¹ Hung Gay Funp and Sheryl A Lanu and Jot **You socially responsible investment in a global enironment**, Edward Elgar publishing, USA ? 2010 ? P 4.

² **Guide de la promotion de l'investissement socialement responsable (ISR) par les établissements financiers**, bonnes pratiques en France et à l'étranger. Observatoire sur la responsabilité sociétale des entreprises, Novembre, 2009,p 9.

³ **A report on socially responsible investiny trends in the United States**, 2010, Social investment forum foundation, 2010, p 13.

فإن الأداء المالي لاستثماراتها يظل موضع تساؤل وتحتاج إلى توضيح العديد من التحديات والعلامات.

ربطاً بما سبق، فإن الاستثمار المسؤول اجتماعياً هو استعمال المعايير الأخلاقية والاجتماعية في المؤسسة للرفع من الأداء البيئي والمجتمعي.

المطلب الثاني: المسؤولية الاجتماعية في بعدها السوسولوجي

تعد قضية المسؤولية الاجتماعية من الموضوعات المستحدثة في سياق عالم قد أصبح عالماً واحداً، أحداثه تتداخل وتتبادل التأثير أو ما يعرف بالعولمة. في عصر يشهد ظهور متغيرات وتفاعلات تساعد على نضج الوعي الإنساني لقضايا تقع على الساحة الوطنية والعالمية على السواء، بحيث تداخلت هذه القضايا والحدود، الأمر الذي انعكس على طبيعة العلاقة بين الإنسان ومجتمعه.

والبحث في موضوع المسؤولية الاجتماعية ازداد أهمية بمرجعية المقاربة السوسولوجية التي تكشف عن عمق تأثير المسؤولية الاجتماعية في المجتمع في بلورة نمط تفاعلي إيجابي أكثر وطأة في المجتمع بتفعيل الأهداف التشاركية للمنظمات والمؤسسات، والذي يفرز بدوره علاقات اجتماعية قوية بين مختلف الشركاء الاجتماعيين لتفعيل عجلات التنمية والمشاركة في حل مشكلات المجتمع وبالتالي إحداث الرفاهية فيه.

1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية في بعدها السوسولوجي

المسؤولية هي حال أو صفة من يسأل عن أمر يقع عليه تبعاته، وتطلق أخلاقيا على التزام الشخص بما يصدر عنه قولاً أو عملاً وتطلق قانوناً على الالتزام بالخطأ الواقع على الغير طبقاً للقانون.¹

أما المسؤولية الاجتماعية في التنظير الاجتماعي، فإنها تعرف بأنها " حالة للمرء يكون فيها صالحاً للمؤاخذه على أعماله، ملزماً بتبعاتها المختلفة كما يرى البادي بأنها تعني تحقيق المصالح الخاصة داخل إطار المصالح العامة للمجتمع كله". ويعرفها الحارثي بأنها "إدراك ويقظة الفرد ووعي ضميره وسلوكه للواجب الشخصي والاجتماعي"².

كما تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها مسؤولية الفرد عن أفعاله حيال السلطة الاجتماعية، وما تمثله من أعراف وتقاليد ورأي عام. تتميز هذه المسؤولية بعودة السلطة فيها إلى مرجعية المجتمع والثقافة ومنظومات القيم المتضمنة فيها، وتكون العبرة فيها بالنتائج التي تتحقق على ساحة المجتمع.³

أما بخصوص القطاع الخاص، فإنه هو الآخر تقع عليه المسؤولية الاجتماعية لتطويع أوضاع المهمشين والفقراء. واستناداً إلى ذلك، فإن البنك الدولي يعرف المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص أو الشركات باعتبارها "التزام أصحاب الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة"⁴، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع العام، لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية.

1 محمد سليم، مسعد الحارثي، الوعي الاجتماعي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية تخصص التأهيل والرعاية الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية والنفسية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014، ص 46.

2 نفس المرجع أعلاه، ص 47.

3 على ليلة، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع، مرجع سبق ذكره، 2017، ص 150.

4 محمد جودت ناصر علي الخضر، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل، دار الملايين للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، دمشق، 2014، ص 19.

كما تعرف غرفة التجارة العالمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص "بأنها تشمل على جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية. وبالتالي، فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات، دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً. وفي هذا الإطار، فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم¹". ويعرفها هولمز "بأنها التزام على منشأة الأعمال تجاه المجتمع التي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث، وإيجاد فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات.²

وخلاصة القول أن المسؤولية الاجتماعية من منظور سوسيولوجي تعني التصرفات والسلوكيات والأفعال التي تجسد التزام المنظمات والمؤسسات والاهتمام بما يحدث في المجتمع المحلي والكبير بمن فيه، وما يصبو المجتمع تحقيقه من تنمية وحل لمشكلات الحياة اليومية. وتبدأ تلك الأهمية والالتزام من استراتيجية العمل معتمدة من طرف مؤسسات المجتمع ومنظمات الدولة التي تصبو لتحقيقها على أرض الواقع لتثبت وجودها وتحقق مسؤوليتها الاجتماعية.³

2- خصائص المسؤولية الاجتماعية من منظور سوسيولوجي

تعد المسؤولية الاجتماعية ظاهرة اجتماعية ظاهرة سلوكيات وتصرفات صادرة عن المؤسسات والمنظمات.⁴

وبالتالي، فإن لها جملة من الخصائص تتمثل في الآتي:⁵

- يعد الوازع الأخلاقي أحد الخصائص الأساسية للمسؤولية الاجتماعية، فسلوك الفرد توجهه ثلاثة أبعاد أساسية من خلال منظومة القيم كموجهات ثقافية، الضمير الداخلي

1 علي ليلة، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع، مرجع سبق ذكره، 2017، ص 182.

2 عبّاش علي، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

3 مليكة عرعور، المسؤولية الاجتماعية وإفرازاتها من منظور سوسيولوجي، الشبكة السعودية CRSA.net.

4 نفس المرجع أعلاه، ص 9.

5 علي ليلة، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع، مرجع سبق ذكره، 2017، ص 152.

الذي يتشكل وفق هذه القيم، وهو الذي يدفع الشخص إلى أداء أدواره أو مسؤولياته الاجتماعية حسب ما يتطلبه المجتمع. ويتمثل البعد الثالث في صيغة التوقعات المتبادلة، حيث يعمل الوازع الأخلاقي باتجاه تطابق أداء الفرد لأدواره التي تعكس وفاءه بمسؤولياته الاجتماعية مع توقعات الآخر.

- التوازن بين الحقوق والواجبات، فكلما تحقق هذا التوازن كلما قوي ارتباط الفرد بمجتمعه، وتأكيد انتمائه له، وانعكس ذلك على دعم المواطنة. فلو حدث اختلال بين الحقوق والواجبات، فإنه يؤدي إلى ضعف الانتماء. وقد يكون مدخلا إلى حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، وهذا في حالة طغيان الواجبات على الحقوق، وقد يؤدي إلى حالة من الاسترخاء، فيقتل الطوعية والإرادية في الأفراد وهذا في حالة طغيان الحقوق على الواجبات.

- ميل المسؤولية الاجتماعية للاتساع، فكلما اتسعت مساحة التفاعل الاجتماعي كلما اتسعت المسؤولية الاجتماعية.

3- مبادئ المسؤولية الاجتماعية

إن تبني مؤسسات المجتمع ومنظمات الدولة للمسؤولية يستلزم جعل مبادئها حقيقة واقعية والالتزام بها في قيامها بنشاطاتها، وهذه المبادئ تتمثل في الآتي:¹

3-1- حقوق الإنسان

تعتبر الحقوق معايير أساسية تمكن الإنسان من العيش بكرامة. وعليه، فوجودها ضروري للتجمع البشري المتميز بالحرية والعدالة والسلام. فاحترام هذه المعايير يؤدي إلى تنمية الفرد والمجتمع تنمية حقيقية. وبالتالي، فإن وعي المواطنين على اختلاف مكانتهم الاجتماعية ومواقعهم في مؤسسات المجتمع يؤثر في درجة تفاعلهم مع القضايا المصيرية للمجتمع والدولة. مما سبق، يمكن القول أن دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة واحترامها يكون باعتمادها في العمل.

1 ملكة عرعر، المسؤولية الاجتماعية وإفرازاتها من منظور سوسولوجي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

3-2- معايير العمل

"المعايير هي نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي عليه أن يكون عليه العمل في أي صورة، وهي مقاييس تستعمل كمرجع للحكم حكما قانونيا على العمل المؤدي¹". والغاية من سن هذه المعايير واعتمادها من طرف مؤسسات المجتمع أو منظمات الدولة، واحترام حرية تكوين الجمعيات، وقيام العامل بعمله بعيدا عن الجبر والإكراه، وفي المقابل القضاء على العمالة التي لا تتماشى مع معايير العمل الدولية.

3-3- المحافظة على البيئة

تشير البيئة إلى كل ما يوجد بمحيط الإنسان الذي يعيش فيه من ظواهر طبيعية وبشرية يؤثر فيها ويتأثر بها. وعليه، فإن سلوكيات الفرد وعلاقاته وكل تفاعلاته هي استجابة لذلك التأثير. ومن ثم، فإن الاهتمام النوعي للبيئة يؤدي إلى أنماط سلوكية وعلائقية معينة، وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة والعمل على توفير بيئة سليمة للعمل بعيدا عن الصراعات والأمراض والمشاكل.

3-4- مكافحة الفساد

ينظر للفساد على أنه "ممارسات سلوكية لا تخضع إلى ضوابط أو معايير معينة، وخاصة التنظيمية والبيروقراطية منها في إطار عمل المنظمات، يعني الانحراف بممارسة الصلاحيات والسلطات الممنوحة للموظف عن الأهداف المعلنة والمقررة قانونا، أو بالأحرى تفضيل المصالح الخاصة غير المشروعة على المصالح العامة"².

1 ملكة عرعور، المسؤولية الاجتماعية وإفرازاتها من منظور سوسيولوجي، مرجع سبق ذكره، ص 14.
2 محمد جودت، ناصر علي الخضر، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 157.

4- أنماط المسؤولية الاجتماعية

ما دامت المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بأهم النظم الأساسية المكونة للمجتمع، فإنه يمكن تمييز أربعة أنماط هي:

4-1- نمط المسؤولية الاقتصادية

تفعيل المسؤولية الاجتماعية في هذا النمط يدور حول تعظيم الربح والعائد المادي بشكل مباشر بغض النظر عن أي مساهمة اجتماعية. ومهمة أصحاب رؤوس الأموال تتمثل في إنجاز الأعمال التي تحقق الهدف الأسمى بأحسن طريقة ممكنة لتحقيق أعظم الأرباح.

4-2- نمط المسؤولية الاجتماعية

وهو على النقيض تماما من النمط السابق، وهي مسؤولية الفرد عن أفعاله حيال السلطة الاجتماعية، وما تمثله من أعراف وتقاليد وعادات ورأي عام. وتكون العبرة فيها بالضرر والنتائج، إذ تضع المؤسسات والمنظمات متطلبات المجتمع نصب أعينها في جميع قراراتها.¹

4-3- نمط المسؤولية الأخلاقية

يقصد بها تتاغم قرارات وأفعال أصحاب المنظمات والمؤسسات مع أهداف المجتمع مما يؤدي إلى الشعور بالارتياح وهي مسؤولية يشترط لها العقل المميز، الحرية، وهي مسؤولية داخلية تحاسب حتى على نوايا الفرد، وبالتالي السلطة تعود فيها إلى الضمير.

¹ ملكة عرور، المسؤولية الاجتماعية وإفرازاتها من منظور سوسولوجي، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.

4-4- نمط المسؤولية الاقتصادية الاجتماعية

تمثل المؤسسات والمنظمات مصالح جهات عديدة منها أصحاب رؤوس الأموال، الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين والمجتمع، أفراداً أو جماعات.¹ ويلزم كل هؤلاء بالالتزام اتجاه بعض محافظة على وجودهم من خلال الاعتماد على الوعي المجتمعي لدى الجماهير والوعي الاجتماعي لدى أصحاب رؤوس الأموال، فالجميع له مصير واحد.

¹ ملكة عرعور، مرجع سبق ذكره، ص 24.

خلاصة الفصل الثالث

في هذا الفصل تم تتبع تطور مصطلح المقاول والمقالة ونظرا لاستعمال مصطلح المقالة في عدة مجالات مختلفة فقد تنوعت الدراسات والبحوث والأعمال التي تناولت هذه الظاهرة حيث حللها الاقتصاديون وعلماء الاجتماع وعلماء النفس والمتخصصون في علوم السلوك أو علوم التسيير ومنه فقد وجدت عدة مقاربات ساهمت في تفسير هذه الظاهرة.

وبما أن المسؤولية الاجتماعية هي من القضايا التي حاولت العلوم الاجتماعية بما فيها السوسيولوجية الاسهام في تجديد معانيها والتركيز على القدرة التأثيرية لهذه الظاهرة الاجتماعية على تحويل وتغيير الكثير من المعطيات التي لها علاقة عميقة بالمجتمع فقد تم تناول المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر علماء الاجتماع كما تم تناول المسؤولية الاجتماعية من وجهة قيمية من خلال بيان خصائصها في الفكر الاسلامي ومبادئها وأنماطها. كما تم تناول الاستثمار المسؤول اجتماعيا تطوره ومفهومه.

الفصل الرابع: التنمية المستدامة وأبعادها السوسولوجية والقيمية

الفصل الرابع: التنمية المستدامة

تمهيد الفصل الرابع

أصبح مصطلح التنمية المستدامة من المفاهيم شائعة الاستعمال من طرف المفكرين والساسة وتنظيمات المجتمع الدولي، وذلك للتعبير عن رؤية جديدة للتنمية، تأخذ في الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فمند بداية الستينات بدأ الاهتمام بتجنب آثار الضارة لبعض نماذج التنمية وبمضاي اللامساواة الاجتماعية وتدهور البيئة، ولم تعد قضية التنمية داخلية تخص دولة بعينها فقط بل أصبحت قضية دولية في ظل العولمة التي فرضت نفسها على المجتمع الدولي.

وإذا كانت النظرية بوجه عام هي الإطار التصوري الملائم لتفسير الظواهر والمواضيع استنادا إلى الأدلة الموضوعية المستمدة من الواقع المجتمعي واستجابة للمرحلة التي يجتازها المجتمع، فإن نظريات المجتمع تستقي مرجعياتها من الرؤى الفكرية والفلسفية والإيديولوجية الخاصة بكل مجتمع وهذا ما أدى إلى الاختلاف في تفسيراتها للتنمية.

وعلى الرغم من حداثة مصطلح التنمية، فإن مفهومه ليس بجديد على الإسلام والمسلمين، فقد حفل القرآن الكريم والسنة النبوية بالعديد من النصوص التي تمثل الركائز الأساسية للتنمية المستدامة.

من هذا المنطلق سيتم في هذا الفصل تناول:

- التنمية، التنمية المستدامة، النشأة والتطور.
- التنمية المستدامة في التراث السوسيولوجي.
- التنمية المستدامة في بعدها القيمي.

المبحث الأول: التنمية، التنمية المستدامة النشأة والتطور

إن إعطاء تعريف ملائم لعملية التنمية وفهمها فهما صحيحا يعتبر مقدمة جوهرية لوضع الدولة في الاتجاه السليم، وذلك أن الأخطاء الكبرى التي وقعت باسم التنمية قد أدت إلى تعميق ظاهرة التخلف، فالسياسات والممارسات الخاطئة قد أدت إلى تنمية التخلف في أبعاده المتعددة.¹ وحتى نحدد مفهوما للتنمية يعكس حقيقتها الحضارية لابد من الإشارة إلى التطورات التي حصلت في الفكر التنموي بخصوص فهم هذه العملية، ثم نتتبع ذلك التطور عمليا عند مجموعة من الكتاب والمفكرين وصولا إلى مفهوم شامل للتنمية.

المطلب الأول: مصطلح التنمية وتطور الفكر التنموي

لقد تطور مفهوم التنمية عبر مراحل أساسية تعكس درجة تأثر الفكر التنموي في البلدان النامية بالفكر التنموي الغربي. وقد طرأ تغيير كبير انطلاقا من صدمات الواقع وتأزماته في ظل المفاهيم الجزئية أو المذهبية القاصرة عن الإدراك الشامل لعملية التنمية، بحيث أخذ التطور في مفهوم التنمية التسلسل الوارد في النقاط الموالية:

1- تحديد مفهوم التنمية من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية

انطلاقا من فكرة اللحاق بالغرب وعملية المقارنة بين تلك الأهداف المتحققة في البلدان النامية وبين مثيلاتها في الدول المتقدمة التي تمثل نموذجا للتنمية لابد من تقليده ومحاكاته، كان الخط واضحا بين طبيعة العملية التغييرية التنموية وبين بعض أهدافها الاقتصادية مثل زيادة الدخل الوطني أو متوسط نصيب الفرد من الدخل، أو الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني. ومن أبرز الأمثلة على ذلك تعريف كنيدي ليبرجر، حيث يعرف التنمية الاقتصادية بأنها "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة"².

1 أسامة عبد الرحمن، قضايا وتحديات تنموية، دار الأمانة، القاهرة، ط 1، 36.
2 محمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجزائرية، ص 53.

2- تحديد مفهوم التنمية بالتركيز على الجانب الاقتصادي بمتغيراته المختلفة

في إطار الاعتقاد بأن عملية التغيير ومسيرة النمو تنطلق من العالم الغربي وتحاكي مسيرة النمو الذي حدث في البلدان الغربية، انقسم كتاب التنمية في هذه المرحلة طبقاً للانقسام الذي حصل في البلدان المتقدمة إلى كتاب يؤيدون طريقة التغيير التتموي في ظل المنهج الرأسمالي، وآخرون يرون أن البديل الوحيد هو طريقة التغيير في ظل المنهج الاشتراكي.

وكان التأكيد على اعتبار عملية التنمية اقتصادية في المقام الأول وتتحقق في إطار المنهجين الغربيين. وبالتالي، يلاحظ على "فكر الخمسينيات أو الستينيات أو الفكر التتموي الكلاسيكي أنه عالج قضية التنمية على أنها قضية اقتصادية في المقام الأول"¹.

3- تحديد مفهوم التنمية باعتبارها عملية تتناقض مع عملية التغريب

ظهرت هذه الكتابات بعد الصدمة الخطيرة التي شهدتها جميع البلدان النامية والإسلامية منها على الخصوص، والتي أظهرت إخفاق جهود التنمية خلال العقود السابقة والتي بنيت على تجسيد فكرة اللحاق بالغرب، وتبني السياسات الجزئية التي تركز على بعض النواحي الاقتصادية وتهمل الجوانب الأخرى في عملية التغيير.

هذه الأزمة في الواقع التطبيقي أدت إلى حدوث أزمة فكرية تنموية بدأت تراجع الكثير من المصطلحات التي تم تعميمها وتنتقد التراث الفكري الغربي كمحاولة لإعطاء مفهوم متميز للتنمية باعتبارها عملية بناء حضاري، وبناء نمط يختلف عن النمط الغربي.

وقد "تزايد الإحساس بشكل واضح بأن التنمية ليست مجرد نمو اقتصادي بحت، بل هي حدث تاريخي حضاري يصيب مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع"².

1 نادية رمسيس، النظرية الغربية والتنمية العربية، الواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 169.

2 رمزي زكي، فكر الأزمة، مكتبة مدبولي، ط1، 1981، ص 117.

4- التلخص من مصطلح التنمية بتعميم الدراسات حول الإصلاحات الاقتصادية وسيطرة فكرة التنمية المستدامة

بعد تطور الأزمة التنموية وبروز بعض جوانبها بصورة واضحة كالمديونية، بدأ الفكر التنموي يتجه إلى ربط عملية التنمية بالإصلاحات الجزئية لإدارة أزمة المديونية في ظل فلسفة المنظمات الدولية. فبدأ إسدال الستار عند معظم الكتاب عن العملية التنموية الشاملة وضرورتها كحل وحيد للأزمات الحالية. فشهدت تلك المرحلة نقاشا كبيرا حول برامج التكيف، وبرامج التثبيت الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي تركز في علاج الأزمة الشاملة على الإجراءات الاقتصادية للتخلي من حدة المديونية في إطار تبني الليبرالية الاقتصادية التي تختلف عن الليبرالية المطبقة في البلدان الغربية، والتي كلفت الإنسان الغربي بعض الحقوق والحريات والضمانات في إطار الديمقراطية الغربية.

ولكن "غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم الثالث هو الإطار الضروري لتطبيق الليبرالية الاقتصادية، نظرا لفداحة الآثار التي تلحق بالفقراء ومحدودي الدخل (وهم أكثرية السكان) من جراء تطبيقها. في حين أن إشاعة الديمقراطية، بمعناها الحقيقي، كفيل بأن يعرقل أو يحد من تطبيق أغلب عناصر الليبرالية الاقتصادية بالشكل الذي يطبق به الآن¹.

إلا أن الواقع التطبيقي لهذه الإصلاحات الاقتصادية كرس المزيد من التبعية والاندماج في ظل النظام الدولي الجديد، فظهر اتجاه فكري يعيد النظر في برامج هذه الإصلاحات ويؤكد على ضرورة التنمية الشاملة التي تنطلق من الإمكانيات المحلية بدلا من سياسة التبعية، التي تخدم الدول المتطورة على حساب الدول النامية.

المطلب الثاني: نشأة التنمية المستدامة ومفهومها

أكد التطور العالمي أن قضية التنمية مازالت إحدى القضايا التي تحظى باهتمام خاص على المستويين العالمي والوطني، وأنها ليست تغيرات اقتصادية ومادية محضة إنما التنمية

¹ رمزي زكي، الليبرالية المستدامة، سينا للنشر، ط1، 1993، ص 13.

الحقيقية هي التغيرات الحضارية والتحوليات الواقعية التي تحدث في شبكة العلاقات الاجتماعية والإطار الثقافي والاجتماعي والنسق القيمي، والمعايير وأنماط السلوك في المجتمع.¹

والتنمية الحقيقية ليست هي التنمية الاقتصادية فحسب، فكما هو واضح أن تلك التنمية قد تمت على حساب القاعدة الأساسية للموارد الطبيعية في المجال الحيوي للأرض، وهي تنمية لا تنبئ عن تمكّنها من تحسين حياة الفرد، فإن ما حدث من نمو وتنمية اقتصادية قد حسن بالفعل من نوعية حياة الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم.

ولكن وبعد أن بدت بوادر انهيار وتدهور قاعدة الموارد الأساسية، وبعد أن اكتظت المدن وازداد الإقبال على التوطن والحضر وصارت الحياة أكثر عرضة للمشاكل والأزمات والأمراض الجديدة والآلام الاجتماعية، فإن مثل هذه التنمية الاقتصادية لم تعد هي الهدف أو الغاية.²

إن نموذجا آخر من التنمية أصبح أكثر مقصدا للدارسين والمهتمين إنه ذلك النموذج الذي يهدف إلى سعادة الإنسان بتحسين نوعية حياته، ويساعده للتطلع إلى الاستقرار والاستمرار إنها التنمية المستدامة.

بات مصطلح التنمية المستدامة من أكثر المصطلحات شيوعا، لا شيء إلا لأن الأمر يتعلق بمستقبل الإنسان على هذه الأرض. فلقد تكونت لديه خلال تطوره الحضاري قدرة على تحويل واستغلال موارد بيئته بطرق لا حصر لها وعلى نطاق واسع لم يسبق له مثيل لتحقيق رفاهيته استغلالا أخل كثيرا بنظامه البيئي ما نتج عنه تهديد وخطر لحياة البشر.

لذلك، سيتناول هذا المطلب هذا المفهوم من خلال النقاط الآتية:

¹ مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر بانديونج، ترجمة عبد الصبور شاهين، دمشق، دار الفكر، 1981، ص 124.

² C BOUNI, L'enjeu des indications du développement, Notions, Sciences et sociétés, Vol 6 (3), 1998.

1- نشأة مفهوم التنمية المستدامة

ورد استعمال مفهوم التنمية المستدامة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية 1987 على أنها تلك العملية التي تلبى حاجات الحاضر دون المساومة على قدرتها في إشباع حاجات الأجيال القادمة.¹ وفي سنة 1988، استعملته لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بصفة رسمية.

ومع أن هذا المفهوم يتضمن الموازنة في العلاقة بين البيئة، الاقتصاد، الاجتماع أي بين الاقتصاد والبيئة ونوعية الحياة، إلا أن تخوف الإنسان على مستقبل الكوكب وبالتالي مستقبله يرجع إلى فترات سابقة. فمنذ الستينيات، بدأ الاهتمام بالعمل على تجنب الآثار الضارة لبعض نماذج التنمية، وبقضايا اللامساواة الاجتماعية وتدهور البيئة.

ومن أهم المنتديات العالمية التي أثارت قضايا البيئة ونبهت المجتمع للأخطار التي تهدد الكوكب تقرير روما الشهير 1972.² وأهم ما ميز المعطيات التي قدمها التقرير أنه قدم حقائق موضوعية عن واقع التنمية في المجتمع الدولي، وعن الأخطار البيئية وعن الآثار المدمرة للأنشطة الإنسانية على الكوكب، وعلى الحياة الإنسانية بصفة عامة.

وفي سنة 1982، وفي إطار مؤتمر ستوكهولم، شكلت لجنة أممية ترأسها وزير البيئة النرويجي برانتلاند G H Bruntland قدمت تقريرها المعروف بتقرير برانتلاند، إذ تم بموجبه إعطاء مفهوم واضح للتنمية المستدامة يتلخص في "أن التنمية المستدامة تهدف إلى إيجاد حالة من التناغم بين الإنسان والبيئة والطبيعة."³

وفي التقرير الأخير قامت برانتلاند G H Bruntland بإصدار كتاب بعنوان "مستقبلنا المشترك"، الذي يعتبر أول كتاب من نوعه يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية وهي قضية مصيرية مستقبلية.

¹ عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص 29.

² سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية، الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 238.

³ Jean-Pierre Poulet, Le développement durable, Ellipses, édition, Paris, 2005, p 11.

ولقد توجه الكتاب بتوصياته إلى الأفراد والمؤسسات الحاكمة، وبشكل خاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يدعوهم إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة والتنمية.¹

وبعد خمس سنوات عقد هذا المؤتمر في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في 14 جوان 1992، والذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة والتنمية وعرف باسم "قمة الأرض" تدليلاً على أهميته العالمية.²

2- مفهوم التنمية المستدامة

لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة في أعقاب مؤتمر ستوكهولم ثم تبلور وشاع استخدامه منذ ورد في صياغة لجنة الأمم المتحدة التي ترأسها رئيسة وزراء النرويج، والتي أصدرت تقريرها الذي عرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل وبشكل عادل للموارد الطبيعية، بحيث تعيش الأجيال الحالية، دون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتهم.

وبالنظر إلى أن إنجاز التنمية المستدامة يتطلب أمراً من اثنين، إما تقليص حجم طلب المجتمع على موارد الأرض أو زيادة الموارد حتى يمكن على الأقل التوفيق بين العرض والطلب إلى حد ما، فإن عملية تحديد المقصود بعملية التنمية المستدامة يصبح معقداً ذلك أن مسألة كيفية دمج المطالب والموارد يمكن أن تتم بعدة وسائل مختلفة، وذلك تبعاً لاختلاف رؤى أطراف الفكر البيئي، حيث هناك من جهة كتاب يحاولون تعديل جانب الموارد من العلاقة، بينما يقف في الجهة الأخرى كتاب يركزون على تغيير جانب الطلب.

¹ سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية، الواقع والأفاق، مرجع سبق ذكره، ص 200.
² عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار الأمواج، ط 2، لبنان، 2003، 197.

وبرغم الالتزام الدولي تجاه التنمية المستدامة، وبرغم أنها قد تبدو للوهلة الأولى واضحة إلا أنها عرفت وطبقت بطرق مختلفة جدا، مما تسبب في درجة عالية من الغموض حول معنى المفهوم الذي يعتبر من المفاهيم الصعبة.¹

وتكمن مشكلة مفهوم التنمية المستدامة في أنه يتأثر بعلاقات القوة بين الدول وداخلها، وهذه الحقيقة تتطلب مراجعة نقدية للمفهوم. ولكن إذا تم النظر إلى الحد الأدنى من المعايير المشتركة للتعريف والتفسيرات المختلفة للتنمية المستدامة، يمكن التعرف على أربع خصائص رئيسية،² يشير أولها إلى أن التنمية المستدامة تمثل ظاهرة عبر جيلية، أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر وهذا يعني أن التنمية المستدامة لا بد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين. ومن ثم، فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25-50 سنة.

وتتمثل الخاصية المشتركة الثانية في مستوى القياس، فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة متفاوتة (عالمي، إقليمي، محلي...) فما يعتبر مستداما على المستوى الوطني ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي.

ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى مناطق أخرى.

وتعد المجالات المتعددة خاصية ثالثة مشتركة، حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة (3) مجالات على الأقل: اقتصادية وبيئية واجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات.

¹ إبراهيم توهامي لعوي بونس، التنمية بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، جامعة 5 أوت 1955 سكيكدة، 21-22 أكتوبر 2008، ص 341.

² نفس المرجع أعلاه، ص 341.

فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية. كذلك، فإن المبادئ الأساسية لهذه المجالات هي الأخرى مختلفة. فبينما تمثل الكفاءة المبدأ الرئيس في التنمية الاقتصادية المستدامة، تعتبر العدالة محور التنمية الاجتماعية المستدامة، أما التنمية البيئية المستدامة فتؤكد على القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها.

وتتعلق الخاصية الرابعة بالتفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة. فمع أن كل تعريف يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإيفاء بها، إلا أنه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعيا.

ومن أهم تلك التعاريف وأوسعها انتشارا ذلك الوارد في تقرير برونديتلاند والذي عرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

ورغم ذلك، فقد نظر عدد من المفكرين إلى إعلان ريو الذي تبني هذا التعريف بريبة وشك. تمثل مصدر القلق الرئيس لديهم في أن الهدف الأساس الذي يرمز للمفهوم أي معالجة الاستغلال المؤذي بيئيا للموارد الطبيعية كان غائبا في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.¹

ويرى بالميرتس Pallmearts أن ذلك الغياب المقصود قد مثل خطوة مقنعة ذكية للتورية عن الجهود البيئية الدولية. وتركز الانتقاد بشكل رئيس على جانبين:

¹ إبراهيم توهامي، لعربي يونس، التنمية بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، مرجع سبق ذكره، ص 346.

- أن إضافة كلمة "والتنمية" في صياغة المبدأ الثاني من إعلان ريو قد تسبب في تهميش السياسات التنموية.

- أن وضع كلمة "الإنسانية" في قلب الاهتمام بالتنمية المستدامة في المبدأ الأول يجعل العناصر البيئية، والموارد والكائنات الحية خاضعة لهيمنة الإنسان، مما يفسد التوازن الدقيق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر ستوكهولم بين حق استخدام الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة.¹

¹ إبراهيم توهامي، لعربي يونس، التنمية بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، مرجع سبق ذكره، ص 346.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة في التراث السوسيولوجي

منذ حصول الدول النامية على استقلالها وهي تطمح إلى تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي في كافة الميادين عن طريق إمكانياتها الذاتية، من خلال نماذج تنموية تعتمد عليها من أجل تسطير استراتيجيات تسمح لها بتحقيق أهدافها التنموية.

وعلى ضوء ذلك، وجد اهتمام كبير من طرف الكثير من الدارسين في حقل الاجتماع حول قضية التنمية بالمجتمعات النامية والأساليب الممكن اتباعها للخروج من مشكلة التخلف، مما أفرز تصورات متعددة حاولت معالجة مشكلة الدول النامية نتج عنها نماذج تطبيقية عملية.

على ضوء ذلك، سيعالج هذا المبحث:

- مفهوم التنمية؛

- نماذج التنمية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

يزخر التراث العلمي لدراسة التنمية بمجموعة من الأبحاث الثرية قام بها عدة مفكرين في علم الاقتصاد وعلم الاجتماع في مراحل تاريخية مختلفة.

مفهوم التنمية في التراث العلمي

ترجع جذور مفهوم التنمية إلى حضارات قديمة، فلقد عولج هذا الموضوع في الفلسفة الصينية القديمة عن طريق الإصلاح الأخلاقي في الديانة البوذية. كما تم تناول الفكر الفلسفي اليوناني لمفهوم التنمية من خلال التطرق لمشكلات المجتمع وتنميته، خاصة أعمال أفلاطون وأرسطو. كما اعتبرت أعمال القديس أوغسطين وتوماس الأكويني إضافات لتطور الفكر الاجتماعي المسيحي.

وفي القرن الرابع العاشر، تمت معالجة إشكالية التنمية عند العلماء والفلاسفة المسلمين، وكان لابن خلدون النصيب الأكبر في هذا الجانب، واختصر التنمية في مفهوم التطور". ولأول

مرة في تاريخ العلم، يضع ابن خلدون نظرية التطور القانوني التقدمي للمجتمع من المرحلة السفلى إلى المرحلة العليا من خلال نوع النشاط الإنتاجي¹. فالعامل الحاسم في تطور المجتمعات عند ابن خلدون هو العامل الاقتصادي. فبفضل تطور الإنتاج وتقسيم العمل، يتقدم الناس من حالة بدائية إلى تنظيم أكثر تطوراً.

وفي القرن السادس عشر، ظهر أنصار المدرسة التجارية أو ما يعرف بالتجارية أو الماركنتيلية Mercantilisme وهي تسمية أطلقها أنصار الحرية الاقتصادية وعلى رأسهم الاقتصادي الأسكتلندي آدم سميث Adam Smith على مجموعة الآراء الاقتصادية التي طبقها أنصار الدولة الوطنية Etat National في معظم دول أوروبا في المدة مابين القرنين الخامس عشر والثامن عشر. وقد اعتبر أنصار التجارية زيادة الثروة تؤثر على تنمية البلد، وقد كانوا يعلقون أهمية كبرى على الذهب والفضة باعتبارهما ثروة الأمة ونقطة قوتها.

وفي منتصف القرن الثامن عشر، ظهرت المدرسة الطبيعية أو الفيزيوقراطية في فرنسا. وقد ساد في الفكر القائم على كون المجتمع تحكمه قوانين طبيعية وأن الإنسان لا بد أن يخضع في تصرفاته لها ولا يجب المساس بها وبالخصوص في نشاطه الاقتصادي. وحسب الفكر الفيزيوقراطي، فإن أساس الثروة الاجتماعية هو الزراعة لأنها المجال الوحيد الذي يتم فيه إيجاد المنتجات وتعتبر النقود وسيلة لتسهيل تبادل السلع أما كثرة فتعتبرها ثروة رمزية¹.

وباستقلال العديد من العلوم الاجتماعية في القرن التاسع عشر ومنها علم الاجتماع، بادر مجموعة من الباحثين والعلماء السوسيولوجيين إلى الاهتمام بالظاهرة باعتبارها قضية مجتمعية تثير الكثير من التساؤلات.

ويعتبر عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864-1920) من أهم الدارسين والمهتمين بإشكالية التنمية، وانطلق في معالجتها من خلال العلاقة بين الدين والاقتصاد عن

1 سفيتلانا باتسييفا، العمران البشري في مقدمة ابن خلدون، ترجمة رضوان إبراهيم تونس طرابلس، الدار العربية للكتاب 1978 ص 153 نقلا عن وسيلة خزار، الإيديولوجيا وعلم الاجتماع، جدلية الانفصال و الاتصال، ط1 منتدلى المعارف بيروت لبنان 2013 ص 124

طريق تحليل العلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية الحديثة. وقد توصل إلى أن هناك علاقة تبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية، وتعبير أدق تشكل القيم حسب فيبر مطلباً أساسياً من متطلبات تحقيق التنمية.

وفي فرنسا، قدم ممثل المدرسة الوضعية "أميل دوركهايم" (1858-1917) قراءة سوسيولوجية ونموذجاً آخر لمسألة التنمية، إذ اعتبر "دوركهايم" أن تاريخ البشر هو تاريخ انتقال من مجتمع تقليدي يقوم على التضامن الآلي الذي يسعى إلى إدماج كافة أفرادها عبر القانون الزجري القائم على العادات والتقاليد وحضور الضمير الجمعي بشكل مبالغ فيه، حيث تلغى حرية الأفراد وحقوقهم في الاختلاف، ويقسم العمل بشكل اعتباطي دون مراعاة خصوصيات كل فرد¹ إلى مجتمع حديث قائم على التضامن العضوي يقسم فيه العمل بشكل عقلائي ويكون لكل فرد داخل النسيج الاجتماعي وظيفة معينة. هذه الحاجة المتبادلة لخدمات كل فرد من أفراد المجموعة تضمن التماسك والاستقرار. ويركز "دوركهايم" في بناء نظريته على مفهوم المؤسسة التي تمثل ميزة من ميزات المجتمع الحديث، ومن أبرز مظهراتها هي دولة القانون التي تعكس الضمير الجمعي المتعالي للمجتمع، والتي تضمن عبر القانون الذي يمثل المرجع الأخلاقي الأساسي والملزم استقرار وتوازن النظام الاجتماعي.²

وفي خمسينيات القرن العشرين، تناول زعيم المدرسة السوسيولوجية الأمريكية "تالكوت بارسونز" (1902-1979) قضية التنمية من خلال مقارنة بنائية وظيفية، ومفاهيم من قبيل الاستقرار، التوازن والنسق. وأعطى لها طابعاً انتقالياً، فالتنمية حسبها هي عملية الانتقال من نمط معين إلى نمط آخر يقابله، كما يؤكد على القيم كنسق من أنساق الفعل الاجتماعي.³

www.m.ahewar.org

¹ صفوان طرابلسي، مقدمة في نظريات التغيير الاجتماعي 2015/545

² نفس المرجع أعلاه.

³ عمر بنهمان، قراءة لمفهوم التنمية من الزاوية السوسيولوجية. الحوار المتمدد، العدد 2015-4756،

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=461954.

وقد اختزل بارسونز التنمية في ضرورة اكتساب المجتمعات المتخلفة لنفس القيم والخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة من خلال تحديد أربعة متغيرات لكل مجتمع من المجتمعين المتقدم والمتخلف.

- قيم المجتمع المتقدم / قيم المجتمع المتخلف.¹
- الحياد الوجداني / الوجدانية.
 - التوجه الفردي / التوجه الجماعي.
 - التخصص / الانتشار.
 - الإنجاز / النسبية.

أما عند ماركس، فإن تحليلاته لتطور المجتمعات تشكل نقطة مهمة في فهم ظهور المجتمع الحديث. والنقطة الحاسمة هو انتقال المجتمع من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي وما ترتب عنه من نتائج على العلاقات الإنسانية في حد ذاتها. فبعدما كانت الأرض هي وسيلة الإنتاج الأساسية والتي تعود منافعها على الإقطاعيين يصبح في المجتمع الرأسمالي صاحب رؤوس الأموال هو المستفيد الأول باستغلاله للطبقة العاملة.²

ويكمن جوهر الاستغلال الرأسمالي في قوة العمل بوصفها بضاعة وإنتاج القيمة الزائدة، فالعامل يبيع مجهوده للرأسمالي مقابل مبلغ من المال. فبعمله هذا يحدث قيمة زائدة للرأسمالي الذي يستغلها لحسابه. وليتخلص الإنسان من هذا الاستغلال سينتقل المجتمع الرأسمالي تدريجياً إلى المجتمع الاشتراكي بقيادة الطبقة الكادحة العمال. فالبروليتاريا هي الحركة الوحيدة التي يمكن أن تقود الثورة من أجل مجتمع أحسن.³

¹ عمر بنهمان، قراءة لمفهوم التنمية من الزاوية السوسولوجية. الحوار المتمدن، العدد 4756-2015،

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=461954.

² لمياء مرتاض نفوسي، دور الشعر الملحون في التنمية الثقافية المحلية دراسة سوسيو أنثروبولوجية بمستغانم، أطروحة دكتوراه

علوم في علم الاجتماع 2012-2013 ص 104.

³ نفس المرجع أعلاه، ص 105.

إن، جوهر التنمية لدى ماركس هو أنها عملية ثورية. في حين ترى الماركسية المحدثه أن الأسباب الرئيسية للتخلف تعود إلى التبعية الاقتصادية للمركز الرأسمالي (العالم في تحليلهم بات مقسما إلى شطرين: المركز المؤثر والذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية، والمحيط المتأثر الذي تدور في فلكه دول أمريكا اللاتينية) وهذا في نظرهم شكل من أشكال الاستعمار اتفقوا على تسميته الاستعمار الجديد. ويؤكد أنصار الاتجاه الماركسي المحدث من أمثال باران، دافيد لوكود وفرانك على أن التنمية عليها أن تحقق أهدافا وطنية تنبع أساسا من الظروف التاريخية التي مرت منها هذه المجتمعات النامية واحترام الخصوصيات الثقافية والسياسية والاجتماعية التي تميز هذه المجتمعات، كما يرى هؤلاء أن التنمية لا تتحقق إلا بالتخلص من التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية.¹

المطلب الثاني: نماذج التنمية

يعد موضوع التنمية من أهم المواضيع التي شغلت اهتمام الباحثين في علم الاجتماع بالخصوص، باعتبار أنها أخذت على أساس كونها قضية مصيرية جاءت بعد حصول الدول النامية على استقلالها السياسي. ومن هنا، أصبحت تمثل من جهة تحديا كبيرا باعتبار أن هذه المجتمعات تعيش واقعا اقتصاديا واجتماعيا صعبا، ومن جهة ثانية أصبحت هذه القضية تمثل مخرجا حقيقيا لهذه المجتمعات النامية.

ولقد عرفت عملية التنمية عدة نماذج تطورت بتطور التجارب التنموية التي عاشتها المجتمعات النامية بكل مراحلها، ومن أهمها:

1- النموذج الاقتصادي

يذهب أصحاب هذا النموذج إلى أن التحسين في الظروف الاقتصادية المادية لأفراد المجتمع يولد تقدما وتطورا باعتبار أن العوامل الاقتصادية: الإنتاج، الدخل الاستثمار،

¹ عمر بنهمان، قراءة لمفهوم التنمية من الزاوية السوسولوجية، مرجع سبق ذكره.

السوق... الخ هي بمثابة المحرك الأساسي لعملية التنمية مع مقارنة مستوى النمو بالمجتمعات المتخلفة مع مستوى النمو بالمجتمعات المتقدمة.¹

ومن أهم الدارسين للتنمية الاقتصادية، هناك الباحث روزنستاين. رودان P.Rosenstein.Rodan وراغنر نوركس Regnar Nurks ونظريتهما التي تعتمد كثيرا على فكرة النمو المتوازن للقطاعات الأساسية في تحقيق التنمية من خلال توسيع رقعة السوق، وذلك بالتركيز على جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء أو تفاضل، فالعرض الملائم لنماذج استهلاك الزبائن يزيد من الطلب على المنتجات.²

ويعزز سيتوفسكي T.Scitovsky هذه الآراء بقوله إن الأولوية للقطاع الإنمائي الفاعل الذي يفضي إلى حصول تكامل في الإنتاج.³

2- نموذج التحديث

يهتم أصحاب هذا النموذج بالخصائص الثقافية للأمم الحديثة في محاولة تحديد إمكاناتها للنمو، حيث إن هذه العوامل غير الاقتصادية تعتبر حجر الزاوية في نظرية تحديث مجتمعات العالم النامي.⁴ تشير هذه النظرية إلى أن عملية التنمية بالأساس عملية تغييرية شاملة تهدف أصلا إلى تحديث المجتمع على مستوى كل الميادين.

وقد أكد أصحاب هذا النموذج أنه لا يمكن إحداث أية تنمية بمجتمعات العالم النامي كما لا يمكن أن تصل هذه المجتمعات إلى مصاف المجتمعات الحديثة والعصرية إلا إذا أخذت نفس السبيل والآلية التي اتخذتها المجتمعات المتقدمة أثناء مختلف المراحل التي عاشتها. ويعتقد ممثلو هذا النموذج أنه يجب نشر العناصر الثقافية الموجودة في الدول المتقدمة في الدول النامية

1 سعيد فكرون، إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، 2004-2005، ص 121.

2 ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2010، ص 54.

3 نفس المرجع أعلاه، ص 54.

4 سعيد فكرون، إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، مرجع سبق ذكره، 2003 2004 ص 122.

حتى تتحقق التنمية، إذ يعتبرون الثقافة الموجودة في الدول النامية وبنائها التقليدية حاجزا أمام العمل الإنمائي، لذلك يسمى هذا النموذج بنموذج الثقافة¹.

3- نموذج التبعية

بالرغم من أن جذور نموذج التبعية تعود إلى الخمسينيات من القرن العشرين، إلا أنها لم تلتفت الأنظار إلا في نهاية الستينيات حيث بدأ الانتباه يتحول إلى الميادين بالتبعية Depentistas كما كان يطلق عليهم في أمريكا اللاتينية التي ظهر فيها هذا النموذج².

ينطلق أصحاب هذا النموذج من القول بأنه يستحيل تحقيق إنجازات بالغة الأثر في غياب الاستقلالية، التي يحصرونها في عدم القدرة على صناعة القرارات من الداخل، والفشل الناجم عن سوء الإدارة للموارد الطبيعية لأن كل هذا يفضي إلى تنمية تابعة³.

ومن أهم المفكرين الذين نادوا بهذا النموذج نجد بول بران Paul Baran وسيسلو فرداتو

Ceslo.F د.سانتوس D.Santos وأندريه جوندار فرانك A.G.Frank.

ويذكر شارل بلتهام أن المجتمعات النامية تعيش حالة تبعية تتجلى في مستويين:

- **المستوى الأول**، وهو المستوى السياسي ويتم من خلال ارتباط صفة الدول النامية التي كونها المستعمر بأوجه نشاط الصفة الاقتصادية في المركز⁴.

- **المستوى الثاني**، هو المستوى الاقتصادي والتبعية فيه، نتيجة للتبعية السياسية ذلك أن فائض إنتاج الدول النامية يسلب منهم شتى الطرق والمعايير الاقتصادية. وبالتالي، تبقى اقتصاديات الدول النامية مرتبطة باقتصاديات العالم المتقدم فلا تحقق التنمية المنشودة بسبب أنها مكبلة بشتى وسائل المديونية. ويرى بول باران وهو من أقوى المنظرين لهذا النموذج أن التحكم في الفائض الاقتصادي واستغلاله على أكمل وجه يفتحان المجال واسعا أمام صوغ نموذج إنمائي

1 لمياء مرتضى نفوسي، الشعر الملحون، مرجع سبق ذكره، 2012 2013 ص 110.

2 سعيد فكرون، إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، مرجع سبق ذكره، 2003 2004 ص 125.

3 يوسف ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 58.

4 سعيد فكرون، إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، مرجع سبق ذكره، 2003 2004 ص 125.

مستقل،¹ وأن طبقة العمال هي الطبقة الوحيدة القادرة على ذلك والوسيلة التي بيدها هي الثورة الاشتراكية.²

4- نموذج الثقافة³

يعتبر الألمان هم أول من تحدث عن هذا النموذج الذي يهدف بالأساس إلى التأكيد على عملية التفاعل بين العنصر الاقتصادي والعناصر الثقافية والاجتماعية بالمجتمع النامي، حيث يقول غوستاف شمولر أن السر الكبير لكل تقدم اقتصادي يكمن في حقيقة الأمر في تعاون وتضامن عدد من الأفراد وهو التعاون الذي كان يتمثل في الماضي في عملية التآزر والتكامل الاجتماعي، ثم تحول إلى تقسيم العمل بأنواعه ومظاهره ومستوياته، ثم بعد ذلك إنشاء المصانع والورش، ثم تكوين الطبقات الاجتماعية وبعدها النشاط الاقتصادي الحكومي.

ولم تكن جذور التعاون هذه جميعا إلا مجموع الحياة الروحية والفكرية للمجتمع. لذلك، بات التكيف مع الوضعيات الثقافية للمجتمعات في مسعاها أمرا ملحا، وهذا ما دفع بعض الباحثين في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا إلى الاهتمام بدراسة العوامل الثقافية المرتبطة بدنامية المجتمع من جهة أو بكيفية استخدامها لخدمة الأغراض التنموية من جهة ثانية منطلقين من فكرة أساسية مفادها أن للقيم والمعتقدات والتقاليد والعادات والتمثالات بالإضافة للمظاهر الثقافية المادية وكل ما يرتبط بعناصر التراث الثقافي أثر قوي على أنماط السلوك الإنساني بوجه عام، وعلى دينامية المجتمع التنموية بوجه خاص.⁴

وفي هذا الصدد، يعتبر السوسيولوجي الألماني ماكس فيبر من خلال دراسته المشهورة "الأخلاق البروتستانتية والرأسمالية من الأوائل الذين استطاعوا رسم المنهج لتحقيق ذلك.

1 يوسف ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 58.

2 سعيد فكرون، إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، مرجع سبق ذكره، 2003 2004 ص 128.

3 نفس المرجع أعلاه، ص 130.

4 عبد الكريم الجندي، الثقافة والتنمية نحو مدخل ثقافي لسؤال التنمية بالوحدات المغربية، مقال بمجلة جغرافية المغرب ص 10.

5- نموذج الحضارة

بينت التجربة بأن فشل جهود التنمية في البلدان النامية يعود بشكل كبير إلى ضعف المرتكز الحضاري، كما أن تطور بعض الدول في القرن العشرين مثل اليابان يعود إلى أهمية المرتكز الحضاري.¹

لذلك، بدأت نظرة معظم الكتاب تعيد الاعتبار للتقاليد والقيم الايجابية المستمدة من ثقافة الأمة. يقول أحد الباحثين "ومما لاشك فيه أن إمكانية التجديد الحضاري القادر على انتشار أي أمة من براثن التخلف والتبعية متوقفة على حيوية تلك الأمة وقدرتها على تأصيل نظريتها وأسلوبها في الحياة، حيث تعني الأصالة أن الأمة تعي متطلبات العصر الذي تعيش فيه وتستوعب ما حققته الإنسانية من معرفة ... دون أن تعطي ظهرها لتراثها وتجربتها الحضارية في الماضي".²

فالنهوض الحقيقي يتم في إطار التنمية التي تنطلق من الواقع الموضوعي الحضاري للأمة وهذا ما ينادي به المفكر الجزائري مالك بن نبي الذي نادى بمشروع حضاري تنموي خاص بالمجتمعات حديثة القدرات معتبرا أن حالة التخلف التي تعيشها المجتمعات النامية هي نتيجة للهيمنة والتبعية الخارجية.³ مضيفا أن تطبيق النماذج التنموية الضرورية لا يمكن لها أن تحقق مستوى أفضل من التقدم والرفاهية، ذلك أن النماذج المطروحة لا تقدم للعالم الثالث الأفكار والمعرفة التي يحقق بواسطتها التقدم والرفاهية التي تعيشها الدول المتقدمة، وظهر نموذج التنمية لمالك بن نبي في علاقة تفاعلية بين ثلاثة متغيرات هي الإنسان + التراب + الوقت وهي التي تولد الحضارة.

1 صالح صالح، المنهج التنموي البديل، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية - معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1998-1999 ص 93.

2 نفس المرجع أعلاه، ص 93.

3 سعيد فكرون، إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، مرجع سبق ذكره، 2003 2004 ص 135.

6- نموذج التنمية المستدامة

لقد كان العالم وحتى سنوات قليلة يعيش على التوازن والتنافس القائم بين المعسكرين المتنافرين، إلى أن بدأ أول مظاهر انهيار إحدى الإيديولوجيتين لأحد المعسكرين وبروز الفكر الرأسمالي الحر بما احتواه من مفاهيم ومتغيرات مما حتم على الدول النامية ضرورة البحث عن أنموذج تنموي جديد في ظل الظروف الحديثة والمتغيرة منها:

- انتهاء الحرب الباردة بين قطبي النظام العالمي.
- بروز ثورة معلوماتية في مجال الاتصالات والتي منحت الإنسان فرصة أكبر للتفاعل مع المجتمعات الأخرى.
- تبني منظمة الأمم المتحدة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل.
- إزالة الحواجز الجمركية أمام انتقال عناصر الإنتاج.

ساهم وقوع هذه الأحداث في التأثير على اقتصاديات دول العالم خاصة المجتمعات النامية وتاليا تشكل محتوى الفكر التنموي الواجب تحديده للمجتمعات النامية باعتبار أن 1/5 من سكان العالم يعيشون تقدما اقتصاديا هائلا و 4/5 من سكان العالم ما زالوا يعيشون في أوضاع مزرية (الفقر، التهميش، الإقصاء، الأوبئة...) كل هذه الاعتبارات جعلت مفهوم التنمية أكثر انفتاحا على الأبعاد الإنسانية والبيئية ليفسح المجال أمام بروز نموذج آخر من التنمية أصبح مقصدا للدارسين والمهتمين. إنه ذلك النموذج الذي يهدف إلى سعادة الإنسان بتحسين نوعية حياته، إنه نموذج التنمية المستدامة.

تم ابتكار هذا المفهوم من قبل اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بصور تقرير برنتلاند Brandtland تحت عنوان مستقبلنا مشترك، جاعلا قضية التنمية قضية دولية، تشكل هدفا للدول الصناعية والنامية على حد سواء. وقد تم تعريف التنمية المستدامة في هذا التقرير "تنمية تتضمن حاجات الجيل الحاضر دون تكوين الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها". وقد اتسع هذا المفهوم في وقت لاحق، حيث أصبح يعني " استخدام الموارد المتجددة والقابلة للتجدد

لدفع النمو الاقتصادي مع المحافظة على التنوع البيولوجي وأصناف النوع الحيواني، والالتزام بالمحافظة على نظافة الهواء والماء والأرض". من خلال التعريف أعلاه، يلاحظ بأن هناك تأكيدا واضحا على الجوانب البيئية كعنصر أساس في سيرورة التنمية، وتأكيد آخر مرتبط بالحفاظ على الموارد البيئية.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة في بعدها القيمي

على الرغم من حداثة مصطلح التنمية المستدامة، فإن مفهومه ليس بجديد على الإسلام والمسلمين، فقد حفل القرآن الكريم والسنة النبوية بالعديد من النصوص التي تمثل الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، وتضع الضوابط التي تحكم علاقة الإنسان بالبيئة من أجل ضمان استمرارها صالحة للحياة.¹

المطلب الأول: رؤية الفكر الإسلامي للتنمية

1- التنمية في التراث الإسلامي القديم

بما أن الإسلام دين شامل جاء لينظم حياة الإنسان في كل المجالات وينظر إلى الإنسان على أنه محور عملية التنمية وغايتها، فإن مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي يرتبط بشكل وثيق مع أهدافه، وتصوراته العامة. لهذا، كانت غاية الإسلام هي تحسين حياة الإنسان بتحقيق التنمية الشاملة.

ومصطلح التنمية لم يتم استعماله في القرآن الكريم بل تم استعمال مصطلح السعي والابتغاء للدلالة عليها. ويكثر تداول مصطلح "الإعمار" "عمارة الأرض".

وللوقوف على حقيقة التنمية سيتم تناول مفهوم التنمية عند بعض الصحابة رضوان الله عليهم، وكذا عند بعض المفكرين المسلمين.²

1 قمان مصطفى، السياسة المالية للمؤسسات وأبعاد المالية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية والمالية، تخصص مالية المدرسة العليا للتجارة، 2015-2016، ص 67.

2 عثمان علام، التنمية بين المنظور الغربي والمنظور الإسلامي، مقال منشور في مجلة معارف، العدد 10، جوان 2011، جامعة البويرة، ص 194-195.

1-1- تصور عمر بن الخطاب رضي الله عنه لمفهوم التنمية

تميزت فترة خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالازدهار وتوسع دولة الإسلام، ولقد اتبع الخليفة عمر بن الخطاب سياسة رشيدة من خلال رعايته للفقراء والمساكين، ومحاربته للكسل بالحث على العمل وتشجيعه للعمل الاستثماري من خلال منحه قروضا للتجار. كما اهتم بالمنشآت القاعدية إذ قام بحفر الخلجان في مصر والبصرة، وقام بإقطاع أراضي كثيرة لمن يرغب في إصلاحها، ومنع أن تقسم أرض السواد على القادة والفاةحين حفاظا على حق الأجيال القادمة. وبهذا يكون أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه قد اهتم بكافة المجالات المتعلقة بالعملية التنموية.

1-2- التنمية عند علي بن أبي طالب رضي الله عنه

لخص الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه الجوانب الأساسية التي يجب أن تتضمنها أي عملية تنموية من خلال كتابه لواليه على مصر جاء فيه "... هذا ما أمر به عبد الله على أمير المؤمنين مالك بن الحارث الأشتر في عهده إليه حين ولاه مصر جباية خراجها، وجهاد عدوها واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها"

فقد عبر عن الجانب الاجتماعي والإنساني بقوله "استصلاح أهلها" وعبر عن الجانب الاقتصادي بقوله "عمارة بلادها"

ويبين شمولية عملية التنمية وتوافق وتكامل جوانبها يواصل في كتابه قوله "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك ما لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد.

1-3- التنمية عند الماوردي¹

انطلاقاً من القاعدة " حيثما كانت مصلحة المسلمين فثم شرع الله"، أشار الماوردي إلى العلاقة بين الدين والظاهرة العمرانية (الإنمائية) أي كلما زاد التدين زاد الاهتمام بظاهرة الإنماء. كما أشار إلى أهمية العدل والأمن في التنمية فلا عمران ولا تنمية في ظل الفوضى، وأن من مستلزمات السلطات هي عمارة الأرض بالإنمائية العدل.

1-4- التنمية عند ابن خلدون

اعتبر العمل أساس القيمة، فبواسطته تصبح للأشياء قيمة وللإنسان مكانة. كما تناول مسألة تنظيم المجتمع الإنساني وإشباع حاجاته المادية والروحية، وأجملها في تقسيم العمل. كما توصل إلى أن من أسباب نمو العمران البيئة الجغرافية، فكلما كانت هذه الأخيرة ملائمة لحياة الناس، كلما اتسع العمران، وذلك من خلال تأثيرها على سلوك ونشاط الإنسان كما أشار إلى أن الترف هو أساس خراب العمران، وهنا يؤكد على أهمية ووجوب العدل في التوزيع من أجل العمران.

1-5- التنمية في تصور الشاطبي

يلفت النظر إلى أن العملية الإنمائية أو عناصر العمارة تكون بين الحفظ العمراني (الحفاظ على البيئة) وقاعدة دفع الضرر وجلب المصالح، من خلال الضرورات الخمس في الدين. فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوتها فهو مفسدة. وتسمى بالكليات، لأن عدم حفظ واحدة منها يؤدي إلى الإخلال بأمن واستقرار وازدهار المجتمع، أي أن الحديث عن تنمية المجتمع المسلم واستقراره وسعادة أفرادها يتطلب توجيه موارده للحفظ على مصالحه.

¹ سائد أبو البهاء، التنمية من منظور إسلامي، www.pulpit.alwatanvoice.com

2- التنمية في الفكر الإسلامي الحديث

2-1- مفهوم التنمية عند مالك بن نبي¹

تحدث مالك بن نبي في كتابه "المسلم في عالم الاقتصاد" عن مفاتيح العملية التنموية،

وهي:

- الوجود الإنساني والبشري.
- التنمية تتطلب الحضور الإنساني الفاعل في الحياة، وليس مجرد الوجود فيها فهي تتطلب أن يكون الإنسان فاعلا ومؤثرا في الحياة وأن يضع بصمته في كافة المجالات.
- الاهتمام بالأفكار لما لها من قدرة على تطوير حياة الإنسان وجعله في مرحلة مستمرة من التنمية والتعمير، من خلال جعل الأفكار الجديدة موضع التنفيذ.
- إعادة تفعيل الدور الاجتماعي للدين والذي يؤدي بدوره إلى تفعيل علاقة الإنسان بالوقت من جهة وبالتراب من جهة ثانية وما يتبعها من معطيات نفسية تتحقق من خلال حركة المجتمع وانتقاله من مرحلة السكونية إلى مرحلة الديناميكية الحضارية.²
- التنمية عملية تنطلق من الإنسان أولا ثم تتجه لتغير محيطه المادي عكس النظرة الوضعية للتنمية والتي تركز على تنمية محيط الإنسان أولا وهذا يعني أن الإنسان هو الهدف وهو نقطة البدء في التغيير. ومهما جرت محاولات تحديثه بواسطة الاستعارة، أو الشراء للمصنوعات، فإن هذه المحاولات ستكون عقيمة طالما أنها لم تبدأ من حيث يجب فالحل الوحيد منوط بتكوين الفرد الحامل لرسالته في التاريخ والغني بأفكاره على حساب أشياءه.³

¹ صابرين السعوي، مفهوم التنمية في الإسلام، <https://mawdoo3.com/2016>.

² محمد عاطف، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، ص 150.

³ نفس المرجع أعلاه، ص 160.

2-2- مفهوم التنمية لدى خورشيد أحمد¹

يرى خورشيد أحمد أن النماذج الغربية المطبقة في العالم الإسلامي قد أسفرت عن استفحال ظاهرة التخلف مع تباين بينها. ولنجاح التنمية الاقتصادية، يشترط مراعاة الجوانب الحضارية، ومعالجتها في إطار الكل المترابط الذي لا يقبل الاختزال.

ويطرح خورشيد مفاهيم عقديّة ورساليّة، ويعدّها مرتكزات إنمائيّة يجمّلها فيما يلي:

- التوحيد الذي يصبغ على حياة المسلمين معاني إنمائيّة وإنسانيّة وعالميّة.
- الربوبية ومن خلالها يتحرر المسلمون من أوزار التعالي المادي للحضارة الغربيّة.
- الخلافة حيث يتدرب المسلمون على تقبل المعاني السامية للمسؤولية وتجسيدها في الواقع العملي والعلمي.
- التركيزية أو الحفاظ على البيئة إلى جانب الحفاظ على وتيرة التقدم الإنمائي.

2-3- مفهوم عبد الحميد الغزالي للتنمية

يرى الباحث أن أساسات المنهج الرباني في التنمية تقوم على الاستخلاف وإعمار الأرض، تفعيل فريضة الزكاة، تطبيق نظام الأولويات، التوازن القطاعي، التوزيع العادل والحض على الإنفاق.

2-4- مفهوم منذر قحف للتنمية²

يرى أن النظام الاقتصادي الصحيح هو الذي تتوافق فلسفته الإنمائيّة مع الفطرة الإنسانيّة، فكل ما هو إنساني هو إسلامي بالأساس.

¹ يوسف ناصر، ديناميّة التجربة اليابانيّة في التنمية المركبة، مرجع سبق ذكره، 2010 ص 65.

² نفس المرجع أعلاه، 2010 ص 68.

المطلب الثاني: غايات وأهداف التنمية في الإسلام

من أبرز غايات التنمية الحضارية الشاملة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تشكل الأسس المحورية لعملية التغيير الجوهري، والتي تتدرج في سياق التواصل الحضاري للأمم، يمكن ذكر على سبيل الخصوص:

- إشباع الحاجات المجتمعية الأساسية.
- تجديد البناء الاجتماعي.
- استخدام الموارد المجتمعية استخداماً رشيداً.
- رفع مستوى المشاركة الإنسانية في العملية التنموية.
- إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس صحيحة.

1- إشباع الحاجات المجتمعية الأساسية

لما كانت الغاية العظمى لعملية التغيير التنموي لأوضاع المجتمعات المتخلفة هي الارتقاء بالإنسان نحو إنسانيته، فقد أضحت عملية تخصيص الموارد المتاحة لإنتاج وتأمين السلع والخدمات الضرورية فالحاجية في مقدمة الأولويات التنموية، بحيث يتم التركيز على تلك الجوانب التي تجعل من الممكن إنتاج وتوزيع السلع والخدمات المتعددة التي تلبي الحاجات الإنسانية الأساسية.¹

إن تحقيق هذه الغاية يتطلب صياغة استراتيجية متكاملة تعيد النظر في ترتيب سلم الحاجات الأساسية المطلوب الانطلاق في إنتاجها أو تأمينها، وأهم الفروع والأنشطة المطلوب تطويرها وتحفيزها. أما الكيفية التي تحدد بواسطتها حاجات المجتمع فهي ترتبط بفلسفة ومبادئ وأصول المذهب الاقتصادي المطبق في الزمان والمكان المحددين.

¹ يوسف صايغ، التنمية العصرية من التبعية إلى الاعتماد على الذات في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1992، ص 56. نقلاً عن صالح صالح المنهج التنموي البديل مرجع سابق 1998 1999 ص 120

إن هذه الغاية هي التي تؤكد بأن عملية التغيير الصحيحة هي التي تنطلق من الإنسان وتستمر بالإنسان وتتوجه إلى الإنسان، بحيث يتقاسم جميع أفراد المجتمع المشاركة في وظائف العملية التنموية.

فالتنمية الحقيقية هي التي تعطي "أهمية بنسبة أكبر لإنتاج معظم الطيبات التي يحتاج إليها معظم الناس لصالح دينهم ودنياهم".¹

2- استخدام الموارد المجتمعية استخداماً رشيداً

ويقصد به حسن الاستخدام للموارد المجتمعية المادية والمالية والبشرية والمعنوية. فبالنسبة للموارد المادية الاستخدام الرشيد لها يقتضي معرفة حجم الثروات وطبيعتها من حيث التجدد والنفاد حتى تستخدم الموارد غير المتجددة بصورة تراعي القيود الأساسية التي تضبط عملية تنميتها، كما يقتضي تخصيصها حسب أولويات التنمية، وكذا توزيع منافعها على جميع أفراد المجتمع، ومراعاة حقوق الأجيال اللاحقة. أما بخصوص الموارد البشرية، فيكون بالإعداد الجيد لها باعتبار أن "قيمتها في التنمية لا تماثلها أية قوة أخرى لأن الإنسان هو صانع التنمية وليس العكس".²

والتركيز هنا على التنشئة ذات الأبعاد المتعددة للشخصية الإنسانية، فيتم إعداد الإنسان الذي يتميز بالتحصيل العلمي الجيد في مجال تخصصه، ويتصف بمواصفات نفسية تعظم مساهمته في المجتمع مثل البذل والتضحية والتفاني في العمل والإخلاص في أدائه والصبر، ويتحلى بالقيم الروحية والخلقية مثل الشعور بالمراقبة الذاتية، والدافعية الإيمانية نحو تأدية الوظائف والأعمال، وكذا الأخلاقيات الإيجابية كالصدق والوفاء والأمانة. كما تتجلى فيه الصفات التي تنمي التعاون الاجتماعي، والارتباط والتماسك الأسري، وزيادة روح العمل، الفرد الذي ترسخت في شخصيته أهمية القيم الاقتصادية الإيجابية.

1 عبد الحميد الغزالي، المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، دار الوفاء القاهرة، ط 1، 1989، ص 74.
2 زكي محمد إسماعيل، التنمية: المفاهيم الاجتماعية والقيم الأخلاقية، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، العدد 4، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ص 154. نقلاً عن صالح صالح المنهج التنموي البديل مرجع سابق 1998 1999 ص 125

وفيما يتعلق بالموارد المالية، فالاستخدام الرشيد لها يكون بحسن توجيهها وتخصيصها نحو المجالات والفروع والأنشطة ذات الأولوية في المجتمع.

أما الموارد المعنوية، فالرشادة في استخدامها يعني حسن الاستفادة من الإمكانيات المعنوية التي تنتج عند انتشار العقائد الصحيحة والأخلاقيات الإيجابية في المجتمع. فالقيم الروحية والأخلاقيات المرتبطة بها تؤثر في سلوك الإنسان، وفي دوافعه نحو العمل وحوافزه في تأدية وظيفته المجتمعية، الأمر الذي يثبت بأن هناك ضرورة علمية موضوعية لأخذها بعين الاعتبار أثناء عملية التغيير الشامل.

3- تجديد البناء الاجتماعي

إن تجديد البناء الاجتماعي ينبثق عن عملية تغيير اجتماعي موجهة وهادفة، ذلك أن لكل مجتمع "أوضاعه وامتوارثاته وتراثه وما إلى ذلك من الأمور التي توضع موضع الاعتبار عند صياغة وتشكيل النموذج التصوري للتغيير الاجتماعي".¹

هذا التجديد يتطلب بناء أسس التماسك والاستقرار الاجتماعيين وكذا إحياء وتنمية القيم الاجتماعية الايجابية. وأول خطوة في ميدان بناء أسس التماسك والاستقرار هي إعادة الاعتبار للنظم والمؤسسات المستمدة من هوية المجتمع وخصوصيته وظروفه. ولقد أصبحت من المسلمات المعروفة في علم الاجتماع الإنساني أن المجتمع البشري لابد أن يستند في تنظيمه وتسييره على نظرية حضارية أو قاعدة حضارية مستخلصة من تاريخ الأمة وتطورها، نابعة من حاجاتها متفقة مع أعرافها وخصائصها مستفيدة من تجارب الإنسانية كلها، كي توحد بين أبنائها وتدفعهم إلى التفاهم المشترك والتعاون في بناء الحياة وال عمران".²

¹ أحمد الخشاب، التغيير الاجتماعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1971، ص 79. نقلا عن صالح صالحي المنهج التنموي البديل مرجع سابق 1998 1999 ص 143

² محسن عبد المجيد، الإسلام والتنمية الاجتماعية، دار المنارة، جدة، 1989، ص 71. نقلا عن صالح صالحي المنهج التنموي البديل مرجع سابق 1998 1999 ص 150

والأمر الثاني هو إعادة الاعتبار للموارد المعنوية وحسن توظيفها في بناء وحدة المجتمع وتماسكه، فالإمكانيات العقائدية والأخلاقية والروحية طاقة استراتيجية تضمن الحركية الدائمة للمجتمع، بما تحدته من تغيير جوهري فعال في شبكة العلاقات الاجتماعية، فيزداد ارتباط الفرد بالمجتمع وشعوره بانتمائه وهويته وتزداد رعاية المجتمع لأفراده.

أما الأمر الثالث، فهو تجسيد قواعد العدالة الاجتماعية، وإعمال مبادئها في الواقع المجتمعي بدء من المساواة بين الناس، وتكافؤ الفرص أمام الجميع.

إن تجسيد قواعد العدالة الاجتماعية يقتضي إعادة الاعتبار للتكافؤ والتكافل والتضامن، فتكافؤ الفرص أمام الجميع يقضي على المحاباة والفئوية والجهوية، والتكافل الاجتماعي يفسح المجال للمشاركة الإنسانية الفعالة في تقديم الخدمات الخيرية لبعض فئات المجتمع، والتضامن الاجتماعي يتجسد في قيام الدولة بوظيفتها الاجتماعية لتوفير الحاجات الأساسية لمحدودي الأجر ومعدومي الدخل مما يؤدي إلى التخفيف من حدة المعاناة الاجتماعية والتقريب بين مستويات المعيشة.

هذا بخصوص بناء أسس التماسك والاستقرار الاجتماعي، أما فيما يتعلق بإحياء وتنمية القيم الاجتماعية الإيجابية فإنه كلما أعيد الاعتبار للإنسان وكرامته وحرية ومستوى مشاركته ودوره الحضاري، كلما انتشرت القيم الإيجابية كقيمة ضرورة العمل، قيمة التعاون، قيمة التميز، قيمة الإتيان... وذلك عن طريق تنميتها في عالم الأشخاص بواسطة التنشئة الاجتماعية.

4- رفع مستوى المشاركة الإنسانية في العملية التنموية

لا شك أن عملية التغيير الإيجابية لأوضاع المجتمع المتخلف تتطلب المساهمة الفعالة للإنسان التي ترتكز على درجة إتاحة الفرصة له للمشاركة في القرارات والتوجهات التي تحكم عملية التغيير المطلوبة باعتبار أن الطريقة التي يتخذ القرار بموجبها ومستوى المشاركة الشعبية في الرأي والعمل يؤثران على نوعية التنمية، وعلى مدى التزام أفراد المجتمع بتبعاتها

باعتبار أن الإنسان هو صانع التنمية، وهدفها، الأمر الذي يجعل المشاركة من مقتضيات التنمية.

5- إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس صحيحة

التنمية الحقيقية تقتضي إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس علمية تؤدي إلى تصفية مظاهر التخلف الاقتصادي، وتحافظ على المنجزات التي تحققت وتصحح الاختلالات الهيكلية فتصفي البنى والهيكل القديمة من نظام التخلف الذي يتمظهر في معظم جوانب الحياة الاقتصادية (الموارد الطبيعية، الطاقات البشرية، رأس المال، الموارد المعنوية).

المطلب الثالث: القيم الدينية والتنمية

إن العالم الإسلامي يعيش في ظل مناهج تنموية مستوردة عملت على تعميق ظاهرة التخلف، التنمية المعوجة، والانبهار بالغرب والمبالغة في محاكاته مما دفع بالتركيز على بعض الجوانب المادية للعملية التنموية وأهملت جوانب أخرى، وهملت الجوانب غير المادية.

يقول الدكتور حامد عمار "فقد أهملت المقومات الحضارية والثقافية والروحية للمجتمعات المتخلفة واعتبر بعض هذه المقومات عوائق للتنمية الحديثة"¹.

إن هذه الصورة التنموية التي وصلت إليها الأمة ترجع إلى إهمال المقومات التي تحرك الإنسان، إهمال القيم والجوانب الروحية والخلقية المحددة والضابطة لسلوكه.

فالتنمية يقوم بها الإنسان، وتستدعي مشاركة شعبية. هذه الأخيرة هي التعبير الموضوعي عن الإرادة الحضارية التي هي أساس التغيير الايجابي. يقول مالك بن نبي "عالم الكميات وعالم الأرقام لا يأتي إلا في المرتبة الثانية أي بعد أن تتبعث فيه الإرادة الحضارية والحركة والحياة"².

1 حامد عمار، النظرية الغربية والتنمية العربية، الواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الوحدة، ط 3، 1985، ص 398.
2 مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الشروق، بيروت، ص 73.

1- القيم والدين

لم يخل مجتمع من المجتمعات من دين، ولم تتفصل الحياة الاجتماعية عنه أبدا مهما كان هذا الدين سماويا أم وضعيا، فهناك تأثير واضح له في القيم والأخلاق والعادات والتقاليد والآداب. ونظرا لدوره الحاسم في ضبط سلوك الإنسان وإشباع حاجاته الفطرية للاعتقاد، فإن الدين يظل مطلبا فطريا وضرورة اجتماعية تضمن تماسك واستقرار نظام المجتمع من خلال منظومة القيم التي تنظم حياته كلها. وبناء على ذلك، فإن المجتمع الإسلامي يجب أن يعكس القيم الإسلامية لأنه هناك علاقة وثيقة بين القيم والاعتقاد وبين الواقع الاجتماعي، وتظهر نتائجها من خلال الآثار التي تحدثها العقائد الصحيحة والعبادات المستقيمة والأخلاق الفاضلة في حياة الأمم.

1-1- آثار العقيدة الصحيحة

"العقيدة هي الأمور التي تصدق بها النفوس وتطمئن إليها القلوب في مرتبة اليقين عند أصحابها لا يمازجها أو يخالطها شك".¹

والعقيدة هي التي تمد المجتمعات بالقيم والتي على أساسها تبنى الثقافة وتحدد الاتجاهات وتصاغ النظم وتحدد الضوابط مما يعني أن هناك علاقة بين طبيعة التصور الاعتقادي وطبيعة النظام الاجتماعي. فالنظام الاجتماعي هو فرع عن التفسير الشامل لهذا الوجود ولمركز الإنسان فيه ووظيفته وغاية وجوده الإنساني. فالعقيدة تتحول إلى موجبات قيمية تترجم إلى واقع سلوكي. لذلك، فإن عقيدة الإسلام تنبثق عنها منظومة قيمية توجه المجتمع نحو تحقيق غاية الوجود الإنساني وهو الاستخلاف في الأرض.²

¹ بن منصور، القيم الدينية في التنمية الاجتماعية، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع تخصص ديني، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة، 2009-2010، ص 34.

² نفس المرجع أعلاه، ص 35.

لذلك، فالعقائد الصحيحة والتصورات السليمة للقضايا الكبرى في هذا الوجود هي أساس الحضارة الإنسانية المتوازنة، لما ينتج عنها من قيم عملية ودوافع إيجابية تكون الإرادة الحضارية للإنسان وتترجمها في صورة سلوك عملي رشيد.

ومن أهم القيم الإيجابية الناتجة عن انتشار العقيدة الصحيحة، يمكن ذكر ما يلي:

- قيمة العمل النافع وبذل الجهد الخالص والمشاركة الفعالة.
 - قيمة الوقت وضرورة استغلاله والحذر من تضييعه.
 - قيمة الكون وضرورة الانسجام معه والمحافظة عليه.
 - قيمة التكافل والتعاون على البر والتقوى.
 - قيمة الشعور بالمسؤولية عن الأعمال والتصرفات.
 - قيمة المصالح العامة وتقديمها على المصالح الخاصة.
- وغيرها من القيم الإيجابية التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الإنسان فتجعله عضوا نافعا وعنصرا فعالا وإنسانا صالحا.

1-2- آثار العبادة الصحيحة

- إن ترسيخ العبادات الصحيحة في نفسية الفرد والمجتمع وبروزها عمليا في واقعه، لها انعكاسات إيجابية عظيمة، ومن هذه القيم:
- قيم الالتزام بالحلال والابتعاد عن الحرام.
 - قيمة الإنفاق الرشيد.
 - قيمة معرفة وظيفة المال ودوره.
 - قيمة المساواة بين الناس.
 - قيمة الأمر بالمعروف والنهي عن المذکر.
 - قيمة المراقبة الذاتية.
 - قيمة التقوى.

فانتشار هذه القيم الايجابية يساهم بصورة فعالة في زيادة كفاءة الإنسان وترشيد مسيرة التطور الحضاري.

1-3- آثار الأخلاق الفاضلة

جاء الإسلام من أجل ترسيخ القيم الفاضلة ونشر المثل السامية في العالم ليرتقي الإنسان نحو الإنسانية ويسمو ببشريته عن حيوانيته وبروحانيته عن ماديته. لذلك يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق".

ومن القيم الإيجابية:

- قيمة الصدق.
- قيمة الوفاء.
- قيمة المحاسبة.
- قيمة الإحسان.
- قيمة العدل.
- قيمة التطوع.
- قيمة الإنفاق.
- قيمة الصبر.
- قيمة العفة.

وفي هذا الصدد، يقول مالك بن نبي: "إن المعارك الاقتصادية عندما تدور رحاها فهي تدور حول قطب القيم الأخلاقية، وإن وسعنا المصطلح قلنا حول القيم الثقافية".¹

المطلب الرابع: التنمية المستدامة في بعدها القيمي²

إن تصور الإسلام للتنمية المستدامة أكثر شمولاً لأنه يوجب أن تعنى التنمية بالجوانب المادية والروحية والخلقية معاً، وأن لا تتم هذه التنمية بمعزل عن الضوابط الدينية والأخلاقية.

¹ مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 75.

² فطيمة سباق، أبعاد التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي، <http://www.alukah.net>.

إن مفهوم التنمية في الإسلام ينطلق من مبدأ تسخير الكون للإنسان ليعمر الأرض وفق أحكام الله بما يحقق الخلافة في الأرض مع الحفاظ على حسن أداء الأمانة فيها، فهو مفهوم يقوم على بعدين:

1- البعد المعنوي الإنساني

وذلك بالتركيز على بناء الإنسان وتنميته ذاتيا من خلال تربيته دينيا وروحيا وخلقيا ليقوم بالدور المنوط به، وكذلك بحفظ كرامته ورعاية حقوقه وحرية ورفع درجة مساهمته الإيجابية. فالإعمار المعنوي للنفوس هو الأساس الذي ينبني عليه إعمار الأرض، ولا يمكن إقامة حضارة إلا بإعمار وتزكية الجانب الخلقى والإنساني فيها.

ولما كان الإنسان هو أساس برامج التنمية المستدامة وغايتها، فقد اهتمت به الشريعة الإسلامية وبتنمية قدراته باعتباره خليفة في الأرض.

- ففي مجال المحافظة على النفس، حرمت الشريعة قتل النفس مطلقا بدون حق للمسلم وغير المسلم واعتبرته كبيرة من الكبائر.

- وفي مجال الحث على طلب العلم، اعتبرت من يسلك طريقا للعلم سببا في دخوله إلى الجنة، وفضلت العالم على العابد واعتبرت العلماء ورثة الأنبياء.

- وفي مجال تحقيق الأمن، نهى عن التجسس وترويع المسلم وشرع الحدود وآداب الاستئذان وحث على العفو والتسامح.

- وفي مجال المحافظة على سلامة عقل الإنسان، حث على التفكير والتأمل ونهى عن التقليد والغلو الذي يؤدي إلى الانحراف الفكري ونهى عن كل ما يؤدي إلى إتلاف العقل من مسكرات على اختلاف أنواعها.

- ومن أجل التغيير في بعض السلوكيات المنحرفة، حث على العمل والتكسب، ونهى عن الكسل والسؤال والبطالة.

2- البعد المادي التعميري

من خلال إحداث مختلف أنواع التنمية سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم روحية أم علمية... إلخ، ورغم أن عمارة الأرض هي مقصد شرعي فإنها تمثل الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة.

وللاضطلاع بمهمة إعمار الأرض زود المولى عز وجل الإنسان بأهم المقومات والمتمثلة في أمرين:

- القدرة العقلية والجسدية والتي تمكنه من الاستفادة من هذه الثروات.
 - الوسائل التي تمكنه من عمارة الأرض.
- كما أن السنة النبوية تحفل بالعديد من النصوص التي تحث على حماية الموارد الطبيعية وصيانتها:
- نهت السنة عن قطع الشجر واقتلاع الزرع.
 - نهت عن هدر الموارد المائية والإسراف في استعمالها حتى عند الوضوء.
 - حثت السنة على تنظيف البيئة وإمطة الأذى عن الطريق.
 - شرعت الحجر الصحي بعزل المريض مرضاً معدياً وعدم اختلاطه بالآخرين.
 - دعت السنة إلى الرفق بالحيوان حتى عند الذبح وعدم إفناء أمم الطير والحيوان.

خلاصة الفصل الرابع

في هذا الفصل تم تناول تطور مفهوم التنمية، والذي يعكس درجة تأثير الفكر التنموي في البلدان النامية بالفكر التنموي الغربي ابتداء من تحديد مفهوم التنمية من خلال المؤشرات الاقتصادية إلى سيطرة فكرة التنمية المستدامة، وهو النموذج الذي أصبح أكثر مقصدا للدارسين والمهتمين والذي يهدف إلى سعادة الإنسان بتحسين نوعية حياته، وهو ما أوجد اهتماما كبيرا من طرف الكثير من الدارسين في حقل الاجتماع حول قضية التنمية بالمجتمعات النامية والأساليب الممكن اتباعها للخروج من مشكلة التخلف، مما أفرز تصورات متعددة حاولت معالجة مشكلة الدول النامية، نتج عنها نماذج تطبيقية عملية.

ولما كان العالم الإسلامي يعيش في ظل مناهج تنموية مستوردة، عملت على تعميق ظاهرة التخلف والمبالغة في محاكاة الغرب، مما دفع بالتركيز على بعض الجوانب المادية للعملية التنموية، وأهملت جوانب أخرى، فإن هذه الصورة التنموية التي وصلت إليها الأمة ترجع إلى إهمال المقومات التي تحرك الإنسان، إهمال القيم والجوانب الروحية والخلقية، والضابطة لسلوكه، وعليه فإن تصور الإسلام للتنمية المستدامة أكثر شمولاً لأنه يوجب أن تعنى التنمية بالجوانب المادية والروحية والخلقية، وهو مفهوم يقوم على البعد المعنوي الإنساني بالتركيز على بناء الإنسان وتنميته ليقوم بالدور المنوط به، وكلك بحفظ كرامته ورعاية حقوقه، كما يقوم على البعد المادي التعميري من خلال إحداث مختلف أنواع التنمية سواء كانت اجتماعية، روحية أم علمية.....

الباب الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة

**الفصل الخامس: سوسيولوجيا المقولة
والتنمية المستدامة بالجائر**

الفصل الخامس: سوسيولوجيا المقاومة والتنمية المستدامة بالجزائر

تمهيد الفصل الخامس

لقد عرفت الجزائر تدفقا كبيرا في معرفة الدور الذي يمكن أن تؤديه المقاومة لتحقيق التنمية، وذلك بفتح المجال أمام الفعل المقاوлаты الخاص، كما أن هذه الفئة السوسيو مهنية بالجزائر موجودة بالجزائر قبل الاستقلال كفعل اجتماعي واقتصادي على شكل حرفي وعائلي خاصة في المرحلة الكولونيالية وتشكلت فئة المقاولين أكثر بعد الاستقلال، وكانت محل اهتمام العديد من الباحثين الدارسين في علم الاجتماع والاقتصاد.

إن الانتقال من نمط الاقتصاد الموجه إلى آخر أكثر تحررا يتطلب تغييرا في استراتيجية التنمية وكذا إعادة التغيير في الآليات والفاعلين وكذا المحيط الاجتماعي كميكانيزمات لازمة وهامة لتوجيه التغيير الاستراتيجي.

إن المشروع التنموي المسيس المتبع في المجتمع الجزائري، يعتبر من الأسباب المعرقلة لمسار التنمية، لذلك فهو بحاجة ماسة إلى إعادة بناء مشروع تنموي طويل المدى لا تتغير أهدافه بتغير التوجهات السياسية، ونابع من ثقافة وبيئة المجتمع، وليس مستوحى من نماذج الدول المتقدمة، وفي نفس الوقت متطلعا ومتماشيا مع كل التغيرات العلمية والتكنولوجية الحاصلة في هذه المجتمعات ولن يكون هذا إلا بواسطة تضافر كل الجهود وكل القطاعات فمن الضروري إشراك كل من القطاع العام والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني للسير جنبا إلى جنب بشكل تضامني في مسار التنمية وكل هذا لا يمكن أن يكون بمعزل عن فرد اجتماعي واعي كل الوعي بمسؤوليته الاجتماعية اتجاه وطنه وبيئته.

لذلك سيتناول هذا الفصل:

- التطور السوسيو اقتصادي للمقاولة وظهور المقاول الجزائري.
- التوجه الإيديولوجي لمسار التنمية المستدامة بالجزائر وآثاره.

- دور المقاول المسؤولة اجتماعيا في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر.

المبحث الأول: التطور السوسيو اقتصادي للمقاول وظهور المقاول الجزائري

تعتبر الجزائر من الدول التي عرفت ظهور الفعل المقاولاتي الخاص، هذا الفعل السوسيو اقتصادي عانى التهميش نتيجة إيديولوجيات فكرية، جعلت من القطاع المقاولاتي الجزائري يمر بعدة مراحل، التهميش ثم الشرعية ثم الاستقلال والدراسات السوسيولوجية تبين ذلك، ابتداء من النظريات السوسيولوجية الأولى إلى الدراسات التي اهتمت بالمقاول في الجزائر كدراسة بيار بورديو ودراسة جان بيناف، ودراسة جيلالي اليابس وغيرها.

وفي هذا المبحث سيتم تناول:

المطلب الأول: القطاع الخاص من التهميش إلى الاستقلالية

تمهيد

يمثل القطاع الخاص سياسة اقتصادية لجأت إليه العديد من دول العالم، ونتيجة لنجاح هذه السياسة في تحقيق أهداف التنمية ونوعية الخدمات انتشرت إلى الدول النامية، والجزائر من الدول التي عرفت تحولات عميقة بعد الاستقلال، كانت سببا في اختفاء النموذج الاشتراكي وظهور القطاع الخاص الذي عرف عدة مراحل من الظهور إلى التهميش ثم الشرعية القانونية وصولا إلى الاستقلالية.

1- وضعية القطاع الخاص أثناء الكولونيالية الرأسمالية

القطاع الخاص في الجزائر هو حديث العهد، ففي الفترة الاستعمارية لم تتمكن السياسة الكولونيالية من تنمية قاعدة صناعية في الجزائر لأنها ركزت على الزراعة والحرف. ولم يظهر القطاع الخاص بكل أنواعه، فقد كانت بعض أشكاله في التجارة والحرف وموطنه الأصلي

الريف، وهذه المجموعة من التجار والحرفيين هي التي سوف تشكل الرأسماليين بعد الاستقلال¹.

2- تهميش القطاع الخاص 1962-1965

تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل الاقتصادية والسياسية التي عرفتھا الجزائر، فالقطاع الصناعي ضعيف جدا واليد العاملة به غير مؤهلة، مما استوجب ضرورة إشراك كافة الشعب في عملية بناء الاقتصاد الوطني وما ميز هذه المرحلة هو إصدار الدولة لأول قانون للاستثمار الخاص ألا وهو قانون رقم 63-277 الصادر بتاريخ 27-07-1963 والذي كان ينص على السماح للمستثمرين الخواص بممارسة نشاطهم، وكان موجها للمستثمرين الأجانب من أجل خلق مشاريع جديدة أو توسع تلك الموجودة، ولم يتطرق في هذا القانون للقطاع الخاص الوطني إلا في المادة 23 منه، والتي نصت على أن "القطاع الخاص الوطني بإمكانه المساهمة مع الدولة في إنشاء المؤسسات"²، وبالتالي يظهر التهميش للقطاع الخاص الوطني. ولقد استمر الوضع على هذا النحو إلى غاية صدور قانون 66-284 الذي جاء ملطفا ومخففا لبعض الضغوطات والعوائق البسيكولوجية، وكان بمثابة تاريخ الميلاد الرسمي للقطاع الخاص، لما اعترف له بحق الوجود المحمي حينما حدد له مجال عمله بوضعه في حق القطاعات المسماة "غير حيوية" ووضع له حدودا لا ينبغي له تخطيها "بمعنى أنه كان يجب على (م ص خ) أن تنمو في حدود المقبول إيديولوجيا، وحسب المنطق الذي يسمح لها بالاستثمار في الفروع ذات المردودية السريعة والمهجورة من طرف الصناعة القاعدية والاستراتيجية أو ما يسمى بالحيوية"³.

¹ Derras (O)، **Place du secteur privé industriel national dans l'économie algérienne**. Revue insaniyat، num 1، 1997، CRASC ، P 158.

² إسحاق رحمانی، **المقاولة في القطاع الخاص وعلاقتها بتنمية مجتمع العمل**، مرجع سبق ذكره، 2016-2017، ص 108.

³ نفس المرجع أعلاه، ص 109.

3- الشرعية القانونية للقطاع الخاص 1966-1980

ما ميز هذه المرحلة هو حدوث إصلاحات اقتصادية واجتماعية إذ أن الدولة شرعت في تطبيق سياستها التنموية من خلال نظرية الصناعة الثقيلة، كما عرفت هذه المرحلة ظهور سياسة المخططات التنموية وتطوير الصناعات المحلية المبرمجة لتلك المخططات¹.

أما مكانة القطاع الخاص في ظل هذه التحولات، فقد عرفت الشرعية إلا أنه بقي في ظل التوجيه من طرف الدولة، وهذا من أجل إيجاد توازن بين الصناعات الثقيلة والخفيفة.

وفي سنة 1966، صدر ثاني قانون للاستثمار، والذي كان أكثر مرونة وشرعية من الأول في تفعيل القطاع الخاص رقم 66-248 الصادر في 15/09/1966، والذي نص على توسيع الاستثمار إلى الرأسمال الوطني الخاص دون أن يحدد مجالات الاستثمار².

أعاد هذا القانون الثقة للمستثمرين الجزائريين بفتح الأبواب أمامهم وبفضل بعض الضمانات التي أعطاها لهم، وفي هذا الصدد يقول جون بيناف بعد الاستقلال لم تنشأ مؤسسات خاصة كثيرة، لكن ابتداء من سنة 1966، كان هناك صعود في معدل إنشاء المؤسسات الصناعية الخاصة، بحيث ما بين سنة 1963-1985 أنشأت حوالي 18 بالمائة من المقاولات الخاصة، وما بين سنة 1966-1971 أنشأت حوالي 54 بالمائة من المقاولات الخاصة³.

ونظرا لأهمية هذه المرحلة، فإنها تقسم إلى فترتين:

3-1- الفترة الأولى من 1966-1971

في هذه الفترة أعطي اعتبار للقطاع الخاص، بحيث أصدر قانون جديد للاستثمار سنة 1966، وأهم ما ينص عليه هو تقديم قروض مالية، مما شجعهم على القيام باستثمارات، وما يؤكد ذلك هي الأرقام أو عدد المشاريع المرخص بها بالإنجاز، وقد تمثلت في 685 مشروع

¹ فكرون السعيد، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، 2003 2004 ص 7.

² الهاشمي مفراني، القطاع الخاص والنظام العالمي الجديد، التجربة الجزائرية الجزائرية قسنطينة، مخبر علم اجتماع الإتصال، 2010، ص 56.

³ Jean Peneff، Industriels Algériens، CNRS، Paris، 1981، p 18.

مرخص له أي 77.3 بالمئة من مجموع المشاريع المقترحة للإنجاز¹، وبالتالي يمكن اعتبار مرحلة 1966-1971 كمرحلة تشكل الرأس مال الخاص².

3-2- الفترة الثانية 1971-1979

عرفت هذه الفترة نوعا من الركود في القطاع الخاص خاصة الجانب الصناعي، وهذا نتيجة الإيديولوجية الاشتراكية وسيطرتها على الفكر الاقتصادي، و سعت الدولة في سياسة التخطيط، وباشرت عدة إجراءات كقانون الثورة الزراعية، تأميم التجارة الداخلية، وقد مست هذه الإجراءات القطاع الخاص بصفة مباشرة، ويتبين هذا من خلال قانون المالية لسنة 1971، والذي يقر في أحد مواده بوقف كل أشكال الدعم والمساعدات للقطاع الخاص باعتبار المساعدة على أنها دعم للرأسمالية و الاستغلالية، إضافة إلى نظام AGI الرخصة العامة للاستيراد، والذي يتمثل دوره في تحديد نشاط القطاع الخاص فيما يخص الاستيراد والتجارة الخارجية³، وبالتالي، فإن الدولة الجزائرية قد حصرت القطاع الخاص من كل جوانبه حتى تستطيع مراقبته عن قرب، ولكي تتمكن من تحديد تطوره. وقد تجسدت هذه الفكرة أكثر مع صدور الميثاق الوطني الذي تقيد بعض نصوصه بضرورة القضاء على أية إمكانية تتيح للقطاع الخاص أن يتحول إلى قاعدة للاستيلاء على السلطة⁴.

كل هذا أدى إلى انبثاق استراتيجية للاستثمار الخاص كرد فعل لمحاولات الدولة لمراقبته تمثلت في الاستثمار في الخفاء دون الرجوع إلى إجراءات الموافقة. وقد استطاع القطاع الخاص الجزائري توسيع قاعدته الاقتصادية بسبب استعماله لعدة وسائل ومن بينها تخصصه في الصناعات الخفيفة والاستهلاكية كالنسيج والبناء والأشغال العمومية المنتجات الكيماوية البسيطة والبلاستيكية وهي صناعات تستعمل تكنولوجيا بسيطة ولا تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة، ومن جهة أخرى استغلاله لليد العاملة الرخيصة ومنع الممارسة النقابية عن

¹ Derras (O)، **Opcit**، p 162.

² Liabes (D)، **Capital privé et patrons d'industries en Algérie** (1962-1982) CREAD، Alger ، 1984، P 111.

³ Derras (O)، **Opcit**، p 162.

⁴ الميثاق الوطني 1976، **مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني للجزائر**، 1976.

طريق تأسيسه لوحدات صغيرة، مما يسهل عليه عملية مراقبة العمال والزيادة في فائض القيمة وبالتالي الربح السريع.

وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين في نهاية 1970، بدأت الطبقات الجديدة الرأسمالية بالعودة إلى السلطة وأصبح القطاع الخاص واقعا لا يمكن تجاهله وأوجب التفكير في الجانب التشريعي والقانوني له.

4- مرحلة التنظيم والإصلاحات الاقتصادية

خلافا للمراحل السابقة عرف القطاع الخاص توسعا من خلال الرغبة في تنظيمه وتأطيره، ففتحت الدولة مجالات واسعة للاستثمار وأكثر حرية، وفي هذا الإطار أصبح القطاع الخاص من بين الاهتمامات الأولى للدولة ووضعت له إطارا تشريعا جديدا يحميه تمثل في قانون 11.82 الصادر في 21 أوت 1982، والذي يمثل قفزة نوعية للمبادرة الاقتصادية الخاصة من خلال رفع بعض القيود المتعلقة بحق الحصول على الرخصة. في البداية نجح هذا القانون إلا أنه مع تدهور الوضعية الاقتصادية تعرض لبعض العراقيل، وهذا ما أدى إلى إصدار حملة من الإجراءات من خلال إصدار قانون رقم 88.25 المؤرخ في 21-07-1988، والمتعلق بتوجيه الاستثمار الخاص، والذي سمح للمستثمرين الخواص بالاستثمار في قطاعات متعددة ما عدا تلك القطاعات الاستراتيجية كالمحروقات والصناعات الحديدية والنقل الجوي والبحري¹.

5- مرحلة استقلال القطاع الخاص

عرفت هذه المرحلة تحولات عميقة مست مختلف الميادين، مع ظهور عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية سياسية ما دفع الدولة للتخلي عن الاقتصاد الاشتراكي والتوجه إلى اقتصاد السوق، وهذا يعني فتح المجال أمام الاستثمار الخاص الداخلي والخارجي.

¹ إكرام مياسي، الاندماج الاقتصادي العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، الجزائر، دار هومة، 2012، ص 417.

وخلال هذه الفترة، ظهر قانون آخر للاستثمار وهو قانون 93-12 الصادر بتاريخ 1993/10/05، والذي أعطى مكانة للقطاع الخاص باعتباره المخرج الوحيد للأزمة الاقتصادية، ولقد تضمن هذا القانون الجوانب الآتية¹:

- الحق في الاستثمار بحرية وجعلها مضمونة تمارس في إطار القانون.
- المساواة بين المتعاملين الخواص الوطنيين والأجانب أمام القانون.
- تدخل السلطات العمومية في تقديم تحفيزات للمستثمرين الخواص.
- إنشاء وكالات ترقية، ودعم الاستثمار ومتابعتها من أجل تسهيلات للمستثمرين الخواص².

ونتيجة للأزمة المالية التي عرفتها الجزائر في التسعينيات، تأثرت معظم المؤسسات الخاصة وأدى إلى إفلاس بعضها.

وفي هذه الظروف لجأ المقاولون الجزائريون إلى إنشاء أول نقابة لهم في يوم 15 فيفري 1997، وتمثلت أهدافها في الدفاع عن المصالح المادية لأعضائها، والمشاركة في النشاطات التي تهدف إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وللمؤسسة الخاصة.

المطلب الثاني: دراسة الفعل المقاولاتي في الجزائر

تمهيد

حاولت العديد من الدراسات تناول الفعل المقاولاتي في الجزائر من خلال التعرض لإشكالية المقاول الجزائري من خلال بعد المسار الاجتماعي وتناول آخرون المنطق الذي تسير من خلاله المقاولات في الجزائر وتطرق آخرون إلى المقاولين الجدد وانشغل آخرون بتصنيف المقاولين من خلال التركيز على مظاهر أرباب العمل المسيرين، أو رؤساء المؤسسات ومساراتهم البيروغرافية وممارساتهم لتسيير هذه البنيات ومحاولة تحديد التسيير المهيمن والمعتمد من طرفهم.

¹ إسحاق رحمان، المقاولات في القطاع الخاص وعلاقتها بالتنمية مجتمع العمل، مرجع سبق ذكره، 2013 2014 ص 115.

² نفس المرجع أعلاه، ص 115.

1- الفعل المقاوالاتي في الجزائر Pierre Bourdieu

المقاولون الجزائريون كفئة سوسيو مهنية كانوا موجودين قبل الاستقلال كفعل اجتماعي واقتصادي على شكل حرفي وعائلي خاصة في المرحلة الكولونيالية، وقد كانت محل اهتمام الكثير من الباحثين في علم الاجتماع والاقتصاد.

ولقد عرف المجتمع الجزائري وضعا اقتصاديا واجتماعيا في المرحلة الكولونيالية أثرت على الاستقلال الاقتصادي، وتطورت في ظل فئة المقاولين تميزت هذه الفترة بما يلي:

- التجريد الشامل للأراضي الفلاحية.

- تنمية قطاع الرأسمالية الصناعية التجارية.

- النزوح الريفي.

- تهيمش واستغلال الفلاحين.

هذا التحول الذي عايشه المجتمع الجزائري هو الذي تشكلت في ظل مجموعة من الرأسماليين الجزائريين وبعض التجار والحرفيين من أصل ريفي هم الذين سوف يشكلون الرأسماليين بعد الاستقلال¹.

2- المقاول الجزائري من خلال بعد المسار الاجتماعي Jean Peneff

وقد ضبط هذا البعد من خلال مجموعة من المتغيرات فيها الأصل الاجتماعي، الأصل الجغرافي، المستوى التعليمي والمسار المهني، درس هذا الباحث المقاولين الجزائريين من خلال اعتماده على متغير أساسي، ألا وهو المسار الاجتماعي لهذه الطبقة لمعرفة الشروط الاجتماعية التي ساعدت على تشكلها.

حدد الوضعية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، وبين بأن التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ليس نتيجة التطور الذاتي للفرد، بل هو تغيير من طرف المستعمر بفرض أسلوب

¹ Derras (O)، Place du secteur privé industriel national dans l'économie Algérienne، in insanityat، num 1، 1997، CRASC، p 158.

انتاج يخدم المصالح الكولونيالية¹. وهذا في معرض كلامه عن انتقال العامل الجزائري من الانتاج التقليدي أو قبل الرأسمالية إلى أسلوب النموذج الرأسمالي الذي يفرضه المستعمر.

ومن الملاحظ في دراسات بياربوريو للمجتمع الجزائري، أن المقاولات موجودة كفعل، وهذا راجع إلى غياب المؤسسات الاقتصادية، وكذلك للنمط الكولونيالي، وقد تركز الفعل المقاولاتي في الحرف التقليدية، وصناعة الجلود اليدوية على شكل مؤسسة تقليدية.

لقد حاول الباحث معرفة الاستراتيجيات المتبعة من طرف المقاولين الجزائريين في إنشاء مؤسساتهم، وقد توصل إلى تصنيف المقاولين كالآتي:

2-1- المقاولون التجاريون

وهم في معظم الأحيان من أصل ريفي (من الشرق والجنوب الجزائري، هاجروا صغارا في السن إلى المدينة، وهم ممن تلقوا تعليمهم بالمدارس العربية الإسلامية (مدرسة ابن باديس)، كانت لهم محلات تجارية، وفي ما بعد توجه هؤلاء التجار إلى الاستثمار في الصناعة مع صدور قانون الاستثمارات عام 1966.

من مميزات هذا النوع من المقاولين هو طبيعة التحول في النشاط، ويطغى عليهم منطق التاجر، وذهنية البيع على حساب عقلانية الإدارة والتسيير مما يجعلهم مضطرين للاستعانة بأصحاب الاختصاص².

كما أنهم يقومون بتطبيق تعاليم الدين الإسلامي في تسيير ممتلكاتهم من خصائصهم أنهم يهتمون بإنشاء مقاولات ذات حجم صغير (مقاولات قطاع النسيج) لا تتطلب رؤوس أموال كثيرة وباستعمال تكنولوجيا بسيطة، حيث تشغل مؤسساتهم من 50 إلى 100 عامل³.

1 إسحاق رحمان، المقاول في القطاع الخاص وعلاقتها بتنمية مجتمع العمل، مرجع سبق ذكره، 2013 2014 ص 65.

2 بدرابي سفيان، ثقافة المقاول لدى الشباب الجزائري المقاول، مرجع سبق ذكره، 2013 2014 ص 47.

3 إسحاق رحمان، المقاول في القطاع الخاص وعلاقتها بتنمية مجتمع العمل، مرجع سبق ذكره، 2013 2014 ص 69.

2-2- المقاولون العمال

هذا النوع من المقاولين هم من أصل ريفي ومن عائلات بسيطة، وهم من العمال المؤهلين أو الإداريين والإطارات المتوسطة، هدفهم الأساسي تحسين وضعهم المالي دون ترك وظائفهم الأصلية. هاته الفئة يمثلها بعض الإطارات السابقة في التسيير الذاتي، ومنخرطون ومناضلون في جبهة التحرير، معظمهم ممن هاجر إلى الخارج وعاد بتجربته من المهجر مما أكسبهم نوعا من الخبرة الميدانية، استفادوا من بعض التريصات مما جعلهم يشاركون بأنفسهم في الأعمال¹.

تتميز هذه الطبقة بتغيير نشاطها باستمرار، فهي تشتري آلات قديمة تعمل عليها ثم تعيد بيعها، وهذا ما يفسر طبيعة المنتجات ذات النوعية الرديئة، لكنها مستهلكة في السوق.

يتميز هؤلاء المقاولون بأنهم من الطبقة المتوسطة، وكانت لهم الجرأة في ممارسة العمل الصناعي، وفي هذا الصدد يقول جان بيناف أن وجود مقاولين من أصل بسيط ومن طبقات متوسطة وشعبية يعطي للرأسمال الجزائري طابعا خاصا².

وعليه، يمكن استنتاج الخصائص المميزة للفعل المقاولاتي الجزائري³:

- الخاصية العائلية للمقاول، وهذا يخص الأنشطة التي تكون وراثية.
- فكرة الإبداع كانت غائبة، لوجود نمط من التدريب الذي يتلقاه المقاول الحرفي تحت قيادة صاحب المقاول.
- العلاقات المهنية هي عبارة عن نسق أسري.

1 بدرابي سفيان، ثقافة المقاول لدى الشباب الجزائري المقاول، مرجع سبق ذكره، 2013 2014 ص 48.

2 نفس المرجع أعلاه، ص 47

3 إسحاق رحمان، المقاول في القطاع الخاص وعلاقتها بالتنمية مجتمع العمل، مرجع سبق ذكره، 2013 2014 ص 67.

2-3- أصحاب المقاولات غير المسيرين

وهم الذين يوكلون إدارة مصانعهم إلى تقنيين أو مسيرين وإطارات أجنبية بفعل المشاركة في رؤوس الأموال المستثمرة، مقابل اهتمامهم بنشاطات الاستيراد والتصدير والملكية العقارية¹.

تمثل هذه الفئة 30 بالمئة من المقاولين، حيث أشار بيناف إلى وجود 4000 مقاول أغلبيتهم يملكون مقاولات توظف أقل من 50 عاملا وهذا في سنة 1976، كما أن احتكاكهم بالعمالة الفرنسية والأوروبية، واكتسابهم تقنيات انتاج جديدة أكسبهم الفعل المقاولاتي، وأغلبهم من منطقة القبائل.

مما سبق نستنتج من دراسة جون بيناف أن المقاوله الجزائرية تتميز بذهنية المقاوله العائلية، والاعتماد عليها كرأس مال اجتماعي ومادي للنهوض بالتنمية، فالمقاول هو رب العمل، وأفراد العهائلة هم العمال.

كما أنه قدم مسارا سوسيومهنيا للمقاول الجزائري من المرحلة الكولونيالية إلى غاية الثمانينات، فهناك من تخصص في المهنة، وتعلم تقنية الانتاج والتسيير وفي معظم الأحيان يقوم بالمشاركة في الانتاج فيقوم بتسيير رأسماله ومؤسسته في نفس الوقت وهو في الأصل كان عاملا بسيطا أو تاجرا صغيرا، وهناك نوع آخر من المقاولين الجزائريين الذين يقومون بتسيير رؤوس أموالهم وإعادة انتاجها، بدون المشاركة في تسيير المؤسسة، إذ يفوضون تقنيين لتسيير مؤسساتهم، وقد كانوا تجارا كبارا.

3- المقاوله الصناعيه البرجوازية "دراسة جيلالي اليابس"

يرى الباحث أنه لا يمكن دراسة المؤسسة دون اعتبارها كقاعدة مادية لبرجوازية صناعية سلبية البرجوازية التجارية التي نشطت خلال الفترة الاستعمارية وأن تشكل هذا النوع

¹ بدرابي سفيان، ثقافة المقاوله لدى الشباب الجزائري المقاول، مرجع سبق ذكره، 2013 2014، ص 47.

من المقاومة يرجع إلى التسهيلات التي قدمها القطاع العام (الدولة) إلى القطاع الخاص في كل المجالات، وهذا هو الذي أدى بها إلى أن تجد نفسها مرتبطة وتابعة للممارسات التي تقوم بها الدولة إيديولوجيا، سياسيا، قضائيا واجتماعيا¹.

ويميز الباحث جيلالي اليابس هؤلاء المقاولين بأنهم يسيرون مقاولاتهم عن طريق المزج بين الحديث والتقليدي، الحديث هو التكنولوجيا المستعملة في العمل المقاولاتي، أما التقليدي فهو كل البناءات التقليدية والثقافية والقبلية والدينية، أي استعمال المقاولين للسياسة التوافقية في تسيير الموارد البشرية².

ومثال عن ذلك تأثير العامل الديني على التسيير كشرء أضحية العيد لعمال المقاومة، أو يخصص لهم مكانا للصلاة، وان يستعمل علاقات السيطرة التقليدية من علاقات قبلية، جهوية في التوظيف الانتقائي وقد يلجأ المقاول للاستغلال المزدوج للمكانة الاجتماعية للمرأة فيقوم بتشغيلها في منزلها دون التصريح عنها، ومنه فإن المقاول الجزائري يأخذ من القيم الاجتماعية التي يستثمرها ويعطي لها طابعا عصريا لكي يشغل اليد العاملة³.

كما يركز جيلالي اليابس على الرأسمال الاجتماعي ودوره في نجاح المقاومة "ولا يمكن أن ينجح المقاول إلا إذا حضر أرضية المؤسسة، من تسيير أحسن للمصالح وللرأسمال وعلاقته، وذلك بتزويج أولادهم من موظفين ساميين أو أبناءهم من إيطارات في الدولة⁴.

وتعتمد هذه الفئة المقاولاتية البرجوازية على 3 أسس يتضح هدفها من خلال:

¹ إسحاق رحمانى، المقاولة في القطاع الخاص وعلاقتها بتنمية مجتمع العمل، مرجع سبق ذكره، 2013 2014، ص 72.

² بدرأوي سفيان، ثقافة المقاومة لدى الشباب الجزائري المقاول، مرجع سبق ذكره، 2014 ص 45.

³ D Liabes، capital privé t patrons d'industrie en Algérie (1962. 1982)، read، Alger ، 1984، p 102.

نقلا عن سفيان بدرأوي، مرجع سابق، ص 46.

⁴ M Benguerna، Les entrepreneurs Algériens du malaise à l'émergence. In D Liabes la quête de la rigueur sous la direction d D Liabes et M Bnguerna، Casbah، E D 2006 ، مرجع سابق، ص 72.

- المشاركة في بناء البلاد من خلال تطوير الاقتصاد الجزائري، وهنا يستعمل استراتيجية المواطنة، وقد تحقق هذا من خلال احتكار القطاع الخاص لبعض القطاعات الاستهلاكية، البناء¹.
- الاحتكار أو سياسة Apolitisme للدولة في كل القطاعات خاصة الاقتصادية، وهذا ما يجعل المقاوم الجزائري في علاقة غامضة (من خضوع/ استقلالية) مع الدولة، فهم من جهة يطالبونها بحماية التجارة والصناعة، ومن جهة أخرى يريدون إبعادها من خلال مبدأ حرية أخذ المبادرة².
- الأهمية الاجتماعية التي تحققها من خلال امتصاصها للبطالة، وأنها تكمل القطاع العام وتلبي الطلب الموجود في السوق³.
- ما يستنتج من دراسته أن وجود المقاومة الصناعية البرجوازية مرتبط بالدولة والقطاع العام.

4- المقاومة بين الفعالية الرمزية ومنطق الكفاءة الاقتصادية⁴

حاول الباحث جلوات نورين رصد العلاقة بين الفعالية الاقتصادية القائمة على تقاليد العمل المنظمة وفق العقلانية الاقتصادية الأوروبية والممارسات المحلية المميزة لمجتمعنا من خلال دراسة مونوغرافية لمقاوم كان تاجرا ثم تحول للصناعة سنة 1966، توصل الباحث إلى أن عملية التوظيف تتم على أساس الشبكة العلائقية التقليدية ذات المرجعية الكاريزمية (العائلة، الجهة...)، وأن التسيير قائم على مدى التحكم في العلاقات الشخصية والاستعمال الرمزي.

من خلال دراسته توصل الباحث إلى وجود ثوابت سوسيولوجية تمنح لعلاقات الإنتاج فعالية أكبر من تلك العلاقات المبنية على العقلانية الاقتصادية.

¹ نقلا عن إسحاق رحمان، المقاومة في **Opcit**، p:549، **capital privé t patrons d'industrie en Algérie**، D Liabes، القطاع الخاص، ص 73

² **ibid**، p 552.73، المقاومة في القطاع الخاص، ص 552.73، إسحاق رحمان

³ **ibid**، p 552.73، المقاومة في القطاع الخاص، ص 552.73، إسحاق رحمان

⁴ Djelouat (N)، **Efficacité économique et gestion symbolique، étude de cas d'une entreprise privé**، les cahiers du CREAD، num 11، 3^{ème} trimestre CREAD، Alger، 1987، pp 43-51، ثقافة، نقلا عن بدرابي سفيان، ثقافة، pp 43-51، 1987، CREAD، num 11، 3^{ème} trimestre CREAD، Alger، 1987، pp 43-51، المقاومة لدى الشباب المقاوم الجزائري، ص 48.

وهناك دراسة أخرى لأحمد هني تقترب من هذا الطرح حيث لاحظ أن رب العمل الجزائري والذي يطلق على نفسه تسمية الشيخ يسعى إلى ضمان استمرار حياة مؤسسته من خلال عمليات عديدة تخلق بيئة اجتماعية أخوية داخل المؤسسة تتميز بالولاء لها والحفاظ عليها، وهذا لن يتأتى إلا بشبكة علاقات اجتماعية. كما أن الجانب الثقافي يؤثر على شخصيته ويؤهله لأن يكون الشيخ ويمكنه من الحصول على مكانة اجتماعية يحقق بها مجموعة من الأهداف على المستوى العائلي وعلى المستوى المؤسسي¹ فهو يسعى إلى توظيف أفراد العائلة (العشيرة، الجهة...)، ويقوم في نفس الوقت بمنحهم امتيازات ذات طبع اجتماعي وديني (مصاريق الزواج، الحج، العمرة، التكفل ببعض المشاكل الأخرى كالمرض والتوسط لحل مشاكلهم) فالمقاول شيخ هو الرجل الملهم بالمفهوم الفيبري يوظف قيمة دينية وشخصية، كما تطرق الباحث إلى مسألة فعالية المؤسسة وفعالية البناء التنظيمي والمهني وربطها بقوة، وفعالية النسق الأخوي الذي يعمل على حساب حجم وطبيعة النشاط المقاولاتي². فكلما كانت المؤسسات كبيرة الحجم فإن المقاول يلجأ إلى البحث عن يد عاملة مختلفة الثقافات مما يولد صراعات عملية عكس المؤسسات صغيرة الحجم فهي توظف يد عاملة من نفس المنطقة الثقافية.

من خلال عرض دراسة أحمد هني يمكن استخلاص أن النجاح الذي يسعى إليه رب العمل (الشيخ) ممتد من عوامل اجتماعية ورمزية ولا يعتمد على الجانب المادي أو ما هو علمي وفني.

5- المقاول الجزائري الجديد بعد التحول

يؤكد بوعقوب من خلال دراسته أنه كان من الصعب تحديد المعالم السوسيو اقتصادية للمقاول قبل الإصلاحات الاقتصادية، لكن مع الإصلاحات الاقتصادية تحدد ذلك وظهرت فئة مقاولين تختلف عن المقاولين القدامى. وقد جرت الدراسة على عينة من المقاولين الجزائريين

¹ Henni (A)، **Le cheick et le patron : Usage de la modernité dans la reproduction de la tradition**

نقلا عن سفيان بدرابي، ثقافة المقابلة لدى الشباب المقاول الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 79. 26، p 1993، opu، (Alger)

² سفيان بدرابي، ثقافة المقابلة لدى الشباب المقاول الجزائري، مرجع سبق ذكره، 2013 2014 ص 49.

الذين مارسوا نشاطهم بعد 1989، وكان هدفها معرفة إمكانية حمل هذه الفئة لمشروع اقتصادي واجتماعي في ظل الظروف الاقتصادية وميكانيزمات التحول الذي عرفته البلاد.

توصل الباحث إلى أن المقاولين الجدد من ذوي مستويات تعليمية جامعية، وهذا ما يميزهم عن مقاولي السبعينيات، أما عن أصولهم الاجتماعية فأغلبهم ينحدر من عائلات مارسست التجارة أو من الحرفيين، أغلبهم شباب ويحملون فكرا تجديديا وإبداعيا، يملكون مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعتمد على رأسمال اجتماعي وشبكة علاقات اجتماعية عن طريق العائلة والشراكة، وفيما يخص علاقاتهم بالرأسمال، فهي علاقة بالمعنى الاقتصادي، كانوا إطارات سابقة في القطاع العام، يسيرون مؤسساتهم بشكل جيد¹.

نستنتج من دراسة أحمد بويقوب بأن المقاولين الذين ظهرُوا مع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهم خصائص تجعلهم في قطيعة مع المقاولين القدامى.

6- المقاولون الجزائريون (بين المنطق الاقتصادي والمنطق العائلي) دراسة آن جيلي Anne Gilet²

حسب آن جيلي، فإن الفعل المقاولاتي هو في علاقة مفتوحة تأثير وتأثر مع المجتمع، كما أن المقاول هو الفاعل الاجتماعي الأساسي في الفعل المقاولاتي بل يرتقي إلى مستوى القاعدة الديناميكية التي تنطلق منها كل تنمية، وقد تمكنت الباحثة من تصنيف المقاول الجزائري إلى 5 نماذج:

6-1- المقاول الإطار

هذه الفئة تزامن إنشاء مؤسساتها مع الإصلاحات الاقتصادية، سنها أكثر من 50 سنة، لديها مستوى تعليمي عالي، كان أفرادها إطارات في القطاع العمومي، لهم خبرة في التسيير اتجهوا إلى هذا الميدان بسبب الأزمات الاقتصادية، التقاعد، التسريح، تحسين الأجر.

¹ إسحاق رحمان، المقاول في القطاع الخاص وعلاقتها بتنمية مجتمع العمل، مرجع سبق ذكره، 2013 2014 ص 124.
² نفس المرجع أعلاه، ص 126.

6-2- المقاول المغترب

هذا الصنف هاجر إلى فرنسا، وهم شباب وعادوا إلى الوطن سنوات الثمانينات التي عرفت صدور قانون الاستثمار الخاص 1982، اكتسبوا خبرة مهنية ورأسمال في المهجر عملوا على استغلالها في إنشاء مؤسساتهم.

6-3- المقاول الوريث

يوجد 3 نماذج للمقاول الوريث

6-3-1- المقاولون الشباب: هم شباب ورثوا مقاولات قديمة، يتراوح سنهم ما بين 25-35 سنة لهم مستوى تعليمي عالي، مؤهلون مهنيا، يملكون تقنيات تسييرية جديدة، منطبق التوظيف يقوم على الموضوعية.

6-3-2- مقاولون لهم مستوى تعليمي منخفض: اكتسبوا خبرة مهنية في المؤسسة العائلية من خلال تمرنهم على العمل، سنهم يتراوح بين 40-50 سنة.

6-3-3- شباب أنشأ مقاولته بمساعدة آبائهم في نهاية التسعينيات: لديهم تجربة مهنية ورثوها ويملكون رأسمال اقتصادي واجتماعي.

6-4- المقاولون ذوو التقاليد المقاولاتية

سنهم في الخمسينات من العمر، تأهيلهم العلمي ضعيف، أعادوا إنشاء مقاولاتهم بعد فشلها بفضل خبرتهم المهنية السابقة استثمارهم في مدينتهم اجتماعي أكثر من اقتصادي.

6-5- المقاولون العمال

عملوا في القطاع العام فاكسبوا خبرة مهنية ومع الأزمة الاقتصادية التي عرفتھا الجزائر في التسعينيات لجأوا إلى إنشاء مؤسسات بعد التسريح التعسفي.

توصلت الباحثة آن جيلي إلى أن النماذج المقاولاتية السابقة ظهرت في الحقل السوسيو اقتصادي، تميزت بخصائص ومميزات اقتصادية واجتماعية، وأن من خصائص الفعل المقاولاتي الجديد المعتمد على المسارات المهنية السابقة والمنطق الاقتصادي.

7- دراسة محمد ماضي حول معنى العمل عند المقاولين الجزائريين

من خلال:

- معنى العمل في الدين الإسلامي.
- "العمل عبادة قدسية" مدى التزام المقاول الجزائري بهذه القاعدة.
- العمل كإعادة إنتاج للنسق الاجتماعي والعائلي.
- مقارنة بين النموذج الفييري حول الأخلاق الدينية الكالفينية والأخلاق الدينية الإسلامية.

توصل محمد ماضي في دراسته، بأن أغلب المقاولين يملكون تصورا إيجابيا حول معنى العمل في الإسلام وبأنه عبادة، وأن الأخلاق الدينية الإسلامية لها تأثير على سلوك المقاول من خلال الحث على العمل، والمقاوله كفعل اقتصادي واجتماعي في الجزائري تتأثر بالأخلاق الإسلامية في بث التنمية بالمجتمعات المهنية.

المبحث الثاني: التوجه الإيديولوجي لمسار التنمية المستدامة بالجزائر وآثاره

تمهيد

يؤكد التطور العالمي والتكنولوجي على ضرورة توجه الدول النامية إلى عملية التنمية المستدامة لبناء قواعد مشروع اجتماعي وثقافي تتموي نابع من أصالتها وفي نفس الوقت متطلعا ومتماشيا مع التغيرات العلمية والتكنولوجية، ويشترط أن لا يقتصر على تغيرات اقتصادية ومادية، وإنما يقتضي تغيرات حضارية واجتماعية وثقافية تحدث في شبكة العلاقات الاجتماعية والإطار الثقافي والاجتماعي للنسق القيمي والمعايير وأنماط السلوك الإنساني في هذه المجتمع.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى تحقيق هذا التوجه من خلال مخططاتها التنموية خاصة في السنوات الأخيرة متطلعة بذلك للاستجابة إلى مفاهيم وسياسات تكون في مقدمتها مفهوم الاستدامة الذي جاء خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة والذي انعقد سنة 1992 البرازيل وطرح ضرورة الأخذ بعين الاعتبار بأبعاد التنمية المستدامة في أي استراتيجية وطنية للتنمية. فوفق أي مرجعية فكرية استندت الجزائر في بناء نماذجها التنموية السابقة؟

الإجابة على هذا السؤال ستكون ضمن المطالب الآتية:

ط1- الخيار الاشتراكي ونتائجه.

ط2- الخيار الليبرالي وآثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ط3- خيار التنمية المستدامة كمطلب حديث المسار التنموي العالمي والمحلي.

المطلب الأول: الخيار الاشتراكي

تمهيد

نظرا لارتباط الإرادة الاقتصادية بالإرادة السياسية، فإن الجزائر تبنت المنهج الإيديولوجي الاشتراكي، كون هذا الخيار يعكس تجربة ناجحة، فقد كانت حاجة هذه البلدان إلى تجربة رائدة تسترشد بها، وتبني عليها تصوراتها المستقلة في إعادة نفسها، حاجة ملحة نظرا لظروفها ومتطلباتها، وهو ما أظهره الخيار الاشتراكي آنذاك، وذلك كون هذا الخيار يعكس موقف مضاد للإرادة الاستعمارية، نظرا للارتباط الوثيق بين نظام رأس المال وبين الاستعمار الغربي.

1- التوجه شرقا وآثاره

النجاح الاقتصادي الذي أحرزه الاتحاد السوفياتي أغرى بعض الدول العربية حديثة الاستقلال مثل الجزائر على انتهاج الاشتراكية، ومع بداية عملية إعمار الجزائر المستقلة تبنت الدولة الجزائرية سياسة التسيير الذاتي كإطلاق اقتصادية لسد الفراغ الإداري الذي أحدثه هروب الكفاءات والتنظيمات الفرنسية بعد الاستقلال فظهر قانون 22 مارس 1963 الذي حدد الصيغة التنظيمية للتسيير الذاتي، "ويمثل محتواه الإيديولوجي السبل الرئيسية التي اختارتها الجزائر للإفضاء إلى الاشتراكية والتي توفق بين مصالح العمال الذين ارتقوا من صف الأجير إلى صف المنتج الحر المسؤول، بمشاركتهم المباشرة في تسيير الوحدات الانتاجية واهتمامهم المعنوي والمادي بثمره انتاجهم"¹

ولم يعمر التسيير الذاتي طويلا بسبب وجود تناقضات ما بين واقع المنشآت الأكثر تعقيدا والنصوص القانونية من جهة، وإلى ضعف ومحدودية الجانب الإيديولوجي من جهة ثانية، بالإضافة إلى انعدام الإطار والمستخدمين المؤهلين².

1 محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 14، نقلا عن فرفار سامية، المسار التنموي للمؤسسة الصناعية في الجزائر، مقال منشور على شبكة الإنترنت.

2 علي زكار ونصر الدين بوشوشة، الديناميكيات الاجتماعية للعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2013، ص 58.

وأمام هذه المشاكل فضلت الدولة التدخل مباشرة عن طريق قرارات التأميم لكي تهيمن على الأنشطة الاقتصادية وامتلاك نشاط المنشآت الاقتصادية وإضفاء النموذج الاشتراكي¹ فتحوّلت المنشآت المسيرة ذاتيا إلى شركات عمومية تحت رقابة ووصاية الدولة وأجهزتها، وبهذا أصبحت الدولة هي المالكة والمسيرة والمنظمة للعملية الانتاجية في هذه المؤسسات، ولكي تحقق الدولة كيانها السياسي ومساعدتها قامت بإخضاع هذه المؤسسات المؤممة إلى نمط تنظيمي وتسييري يتناسب مع أهدافها السياسية من خلال وضع رئيس أو مدير عام على رأس كل مؤسسة يساعده مجلس إداري يتشكل في أغلبيته من ممثلين عن السلطة، وقد ترتب على هذا النمط التسييري للمؤسسات العمومية جملة من التناقضات والسلبيات، حيث أدى الأخذ بأولوية القيم السياسية على حساب القيم الاقتصادية العقلانية في تسيير المؤسسات العمومية إلى تحريف في الوظيفة الأساسية التي أنشأت من أجلها المؤسسة، وهي وظيفة الانتاج وخلق الثروات، فأصبحت المؤسسة مكانا لتوزيع الثروة وتكريس قيم سياسية إيديولوجية معينة "كما أدى اتخاذ القرارات في مستويات بعيدة كل البعد عن الواقع المعيشي للمؤسسات العمومية إلى استبعاد إمكانية وتجسيدها واقعا"²

وأبعد العمال من المشاركة الفعلية في التسيير حيث اقتصر دور العمال على تنفيذ المهام دون إبداء لآرائهم أو مطالباتهم بما يرونه ضروريا للقيام بمهامهم على أحسن وجه، وتحوّلت المؤسسات العمومية إلى أماكن لتوليد الصراعات.

وقد اعتمدت هذه الفترة على المخططات الآتية³:

1- المخطط الثلاثي التجريبي الأول (1967-1969)

قام هذا المخطط على أمل تمكين المجتمع الجزائري من الاستفادة من ثمار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تمثلت أهداف المخطط فيما يلي:

1 إسماعيل شريف، استقلالية المؤسسات وجدواها في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1995-1996، ص 14-15، نقلا عن علي زكار ونصر الدين بوشوشة.

2 نفس المرجع أعلاه، 1995 1996 ص 16.

3 يوسف ناصر، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، مرجع سبق ذكره، 2010 ص 207.

- توفير الإطار المؤهلة.
- توفير مشاريع الارتكاز الهيكلية الرئيسية، التي تضمن استمرارية عملية التنمية.
- الاعتماد على الفروع والمؤسسات الانتاجية التي يجب أن يزداد فيها دور القطاع العام، وخصص لهذه الخطة 9.6 مليار دينار جزائري بهدف خلق الشروط الأساسية اللازمة للتصنيع في البلد، وتحقيق التكامل بين صناعة الصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية والكيميائية، وذلك لتعزيز استقلال الأمة السياسي والاقتصادي¹.

2 - المخطط الرباعي الثاني (1970-1973)

جاءت المسائل الاجتماعية والاقتصادية مثل البطالة وسوء التشغيل في صلب اهتمامات هذا المخطط، وتمثل هدفه في ترسيخ مستلزمات التنمية المستقلة، وتأكيد ضرورة التقدم الصناعي، لذلك يشمل كل القطاعات الاقتصادية، الزراعية منها والصناعية والسكنية والصحية والتعليمية.

3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

ركز هذا المخطط على الاستثمارات الضخمة، كما ركز على الهيدروكربونات والصناعات الأساسية.

4- المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

كان التركيز في هذا المخطط على القطاع الزراعي، كما اهتم بالقطاعات غير النفطية مثل الصناعة الخفيفة.

5- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

هدفه تحويل المزارع العمومية الاشتراكية إلى مستثمرات جماعية.

¹ يوسف ناصر، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، مرجع سبق ذكره، 2010 ص 207.

1-2- نتائج الخيار الاشتراكي

بعد أن كانت الأمية تشكل نسبة 90 بالمئة في بداية الاستقلال حوربت هذه الظاهرة بإقرار مبدأ مجانية التعليم، كما أن الوضع الاجتماعي تحسن من خلال إحداث فرص عمل، ورفع المستوى الثقافي، وتطوير القطاع العام.

إلا أن هذه الانجازات صاحبها عيوب فنية وتقنية أثرت في مسيرة التنمية الاقتصادية، وأفزت نتائج سلبية أهمها¹.

- نظرت الفلسفة الاشتراكية إلى الفلاح من زاوية تحدده على أساس أنه سلعة ولم تنظر إليه على أساس أنه منتج، فحرم الفلاح من المساعدات المادية والمعنوية اللازمة، إضافة إلى قانون الثورة الزراعية الذي بدأ يعيد النظر في الملكية والوسائل الانتاجية مما ضاعف من معاناة الفلاح الذي بدأ يزحف نحو المدينة.
- لم يكن التصنيع في الجزائر وسيلة إنمائية، فقد ظهر أن الجزائر تستورد لمصانعها أكثر من تنتج، وهو ما أدى إلى تفاقم المديونية كما ارتفعت الواردات من السلع التجهيزية، والمنتجات نصف المصنعة مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري.
- أثرت سياسة استراتيجية التصنيع الاشتراكية سلبا في الاقتصاد الجزائري بتوسيع دائرة الاستيراد قصد تحريك المصانع والحفاظ على الطبقة التشغيلية.
- ضعف اندماج الصناعة الجزائرية في السوق العالمية بسبب إهمال الاهتمام بالإنسان الجزائري، وهو ما أسهم في كبح جماح المبادرة والإبداع فقد غلبت عقود المصانع الجاهزة في مجال التجارة على المفهوم العلمي لنقل التكنولوجيا.
- ظهور أزمة غذائية كبيرة في مجال القطاع الزراعي الغني لاصطدام هذا الأخير بالبيروقراطية، والدولة لم تتمكن من إمداد القطاع الزراعي بالمواد اللازمة لتطويره فنجم عنه عزوف حقيقي عن العمل الزراعي، وهجرة مكثفة من الأرياف.

¹ يوسف ناصر، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، مرجع سبق ذكره، 2010، ص 215.

- كانت الاستثمارات في الجزائر محفزة للاقتصاد الجزائري أول الأمر، إلا أنها أهملت قطاعات إنمائية أخرى، مثل قطاع الزراعة، فتسيير المشاريع الإنمائية بالطريقة البيروقراطية، وقلة التحكم في الاستثمارات كل ذلك أدى إلى تأخر كبير في انجاز المشاريع الصناعية، وإلى إعادة تقويم متواصلة، وتكاليف زائدة وخسائر مالية فادحة.
- كما أن صيغ "المصنع الجاهز" و "المنتج الجاهز" ينزل الأضرار بالاقتصاد الوطني مما أدى إلى تنامي حجم المديونية الخارجية، فأصبح القطاع العام الذي يحوز نسبة كبرى من الاستثمارات عاجزا عن تلبية مطالب المواطن التعليمية والصحية، إذ أدى هذا العجز إلى تعشي ظاهرة الفقر وغياب الاستقرار الاجتماعي باستثناء الفساد السياسي.
- قام التصنيع في الجزائر على هشاشة القاعدة الزراعية واستند إلى عمالة غير ماهرة وغير مدربة من أبناء الريف المهاجرين إلى المصانع، فلقد اعتمدت الجزائر على القطاع الصناعي بنسبة 50 بالمئة، ومثل هذه الاستراتيجية التصنيعية خلقت عدم التوازن بين المناطق الساحلية الغنية، والمناطق الصحراوية الفقيرة، وزادت من التباين بين المناطق الريفية والمدن، كما أن الشركات الوطنية منذ انطلاقتها قد احتكرت السوق الداخلية وحتى التجارة الخارجية، مما جعلها تعمل بغير منافسة.
- جاء التعليم في الجزائر في مرتبة دنيا لا تساعد على شروط الاقلاع الاقتصادي، فعلى الرغم من أن الجزائريين استفادوا من نوعية التعليم، إلا أن هذا الأخير تأثر بالمنظومة التربوية التي ورثت مخلفات الصراع اللغوي، فلقد حدث شرخ كبير بين مؤسستي التعليم والبحث العلمي وخطط التنمية الاقتصادية.
- اعتماد الجزائر على المحروقات في سياستها التصنيعية وقف حائلا أمام تعزيز قطاعات إنمائية أخرى في عملية التنمية الاقتصادية، وهو ما أضعف القدرة الانتاجية ولم يشجع على تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي.
- فلم يكن هدف سياسة التصنيع في إطارها الاشتراكي تحسين الانتاجية بقدر ما كان هدفها تحقيق المجتمع وترسيخ مبادئ الاشتراكية، وتوسيع دائرة القطاع العام على حساب القطاع الخاص.

- ومع بداية السبعينيات عصفت بالمؤسسات العمومية أزمة خانقة دفعت بالدولة إلى التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي شرعت فيه سنة 1971، فعملت خلال هذه المرحلة 1971-1980 على إعادة تنظيم العلاقات بين العمال والمسيرين في المؤسسات بإعطاء العمال الحق في مجالس الإدارة وتسيير الانتاج وتطويره، على أن تكون هذه العلاقات مبنية على الشعور بالمسؤولية والعمل الجدي على خلق روح الإبداع والتطوير¹. غير أن تطبيق نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات أفرز تناقضات على مستوى الممارسات كعدم رجوع مجالس العمال المنتخبين إلى الجمعية العامة إلا نادرا مما أدى مع الوقت إلى إحداث قطيعة ما بين العمال وممثلهم المنتخبين²، إلى جانب المركزية المفرطة الممارسة على المنشآت من طرف الجهات الوصية، الاحتلال المزمن والدائم في مالية المؤسسات العمومية، وذلك بسبب ارتفاع الأعباء المختلفة وارتفاع مصاريف المستخدمين التي تمتص من 40 بالمئة إلى 90 بالمئة من نفقات الاستغلال، تخصيص كل التمويلات للقطاع الصناعي الأمر الذي جعل الجزائر تدفع سنويا أكثر من 2.5 مليار من أجل استيراد المواد الغذائية فقط، الحجم الكبير للمجتمعات الصناعية والذي أدى إلى تفشي البيروقراطية في اتخاذ القرارات، فبرزت ظاهرة اللامبالاة بملكات الدولة وغياب الانضباط في انجاز المشاريع في آجالها المحددة، وعدم الاستخدام الأمثل للطاقات والإمكانات المادية والبشرية، وتفشي التبذير، والرشوة والتهرب من المسؤوليات³.
- زيادة على ذلك طلب الاستغاثة من دوبرنيس الذي أعد البرنامج المعروف بالصناعة المصنعة بمنظور وفكر فرنسي، وليس من خصوصيات المجتمع الجزائري، الأمر الذي حكم على فشل المشروع التنموي في الجزائر منذ بدايته⁴.

1 سامية فرقار، المسار التنموي للمؤسسة الصناعية في الجزائر، مقال، جامعة البويرة.

2 Bouyacoub A، La gestion de l'entreprise industrielle publique en Algérie، Tome 1، o.p.u Alger، 1988، p 201، ص 64. مرجع سبق ذكره،

نقلا عن علي زكار ونصر بوشيشة، مرجع سبق ذكره، ص 64.

3 نفس المرجع أعلاه.

4 نفس المرجع أعلاه.

- وهذا الذي دفع بالدولة إلى إعادة الهيكلة، فالحجم الكبير الذي وصلته كثير من المؤسسات الوطنية سواء من حيث الأهمية الاقتصادية، أو عدد المستخدمين أو مقدار السلطة التنظيمية، طرح بإلحاح ضرورة إعادة الهيكلة، ونلاحظ أنه رغم التغيرات التي عرفتتها المؤسسة الجزائرية إلا أن الدولة بقيت تفرض وصايتها على المؤسسات.

ولقد مكن مشروع إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية من تحقيق نتائج مهمة، فمن الناحية الاجتماعية، تم تجسيد فكرة التوازن الجهوي وفك العزلة عن العديد من المناطق وتوفير فرص عمل مميزة لسكان تلك المناطق والقضاء على التركز الجغرافي بتقسيم الشركات الكبرى المركزة في منطقة معينة إلى وحدات وفروع في مناطق أخرى¹.

وبالرغم من توفير فرص العمل في بعض المناطق إلا أن نسب التشغيل قد ظلت في تباطؤ داخل القطاع الصناعي مقارنة بارتفاعها في قطاع الإدارة- حيث أدى نقص الإطارات التقنية المتخصصة بدوره إلى ضعف المردودية الانتاجية في مقابل ضخامة الجهاز الإداري الذي أصبح غير قادر على اتخاذ القرارات، فلقد تم تنفيذ مشروع إعادة الهيكلة في ظرف زمني قصير نسبيا دون أن يتم تهيئة الظروف لانطلاقه على أسس صلبة مما جعل تلك المؤسسات تغرق في الديون التي تجاوزت 425 مليار دج بحلول سنة 1992، التي تبدأ بصدور مبدأ استقلالية المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الثاني: التوجه الليبرالي وآثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

مع حلول سنة 1995، أصبحت الجزائر تعاني أزمة خانقة أدت إلى غلق المصانع، حل الشركات والمؤسسات الوطنية والمحلية، تسريح العمال، وظهر الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة أكثر استعدادا لتغيير هيكله وتغيير مساره الايديولوجي أيضا، وتحول الاتجاه شرقا إلى الاتجاه غربا، إلا أن الجزائر كانت قبل أن تحدد مسارها في التسعينيات قد عاجلتها أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، عصفت بكل أهدافها وآمالها، وهو ما

¹ لبنى الكنز، دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، تخصص تنمية العلاقات العامة للمؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة، 2008-2009، ص 112.

أدى إلى دخول الجزائر في فوضى اقتصادية¹، واتجهت الجزائر إلى الخصخصة بضغط من المؤسسات المالية الدولية، وتحديدًا بعد مفاوضات مع صندوق النقد الدولي سنة 1991، انتهت بفسح المجال أمام القطاع الخاص، حيث قامت الجزائر بعدها بخصخصة المؤسسات التي ليس لديها إمكانية الاستمرار كمؤسسة عمومية².

يقول محمد الصغير بعلي "إن الجزائر صادقت على قانون الخصخصة دون أن توفر الشروط اللازمة للشروع في مساره خاصة إن لم تكن هناك قراءة مستقبلية واعية وعلمية قادرة على ضبط آليات التحكم في الآثار التي يحدثها مسار الخصخصة على البنى الاجتماعية³".

ولعل من أسباب فشل القطاع العام وتراجعته هو تحميله للأعباء والتكاليف الاجتماعية والتي أثرت على أدائه الاقتصادي، فانخفاض الربحية لا يفسر فقط بفشل أساليب التسيير، وإنما هو أيضا ناجم عن سياسة الأسعار التي يراعى فيها ضرورة تغطية التكلفة الاجتماعية لفئة واسعة من المواطنين، إلا أنه من نتائج الخصخصة هو تراجع الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية مقابل الاهتمام بالربحية.

وقد أدى مشروع الخصخصة إلى فقدان عدد كبير من العمال لمناصب عملهم، وذلك راجع إلى سياسة التسريح، وقد تضمن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للوضع خلال السداسي الأول من سنة 1998 الإشارة إلى تسريح 264 ألف عامل منهم 61 بالمئة من قطاع الخدمات⁴.

إن سيرورة فتح الأسواق كانت بمثابة الإعلان عن نهاية نظام حماية السوق الوطنية، حيث تمخض عنه غزو واسع للمنتجات ذات العلامات التجارية الخارجية مزاحمة المنتجات الوطنية هذه الوضعية الجديدة استوجبت على المؤسسات إعادة التركيز على المهمة

1 ناصر بوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، مرجع سبق ذكره، 2010 ص 209.
 2 لبنى الكنز، دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي، مرجع سبق ذكره، 2008 2009 ص 129.
 3 سميرة حربي ومهدية هامل، التوجه الإيديولوجي لمسار التنمية المستدامة بالجزائر، مقال، قسم علم الاجتماع، جامعة الطارف.
 4 نفس المرجع.

الأساسية للمؤسسة، وضرورة إجراء تحويلات على مستوى هيكلها التنظيمية، كإدخال مصالح وأقسام جديدة كمصالح التسويق وأقسام الدراسات والبحوث من أجل التطوير والتنمية إلى جانب وظائف جديدة لم تكن تعرفها المؤسسة كاليقظة التكنولوجية، تعتبر هذه المتغيرات مؤشرات تترجم مدى اهتمام المسير لبقاء المؤسسة وتكيفها مع التحولات السريعة.

كما أن التغيرات المتسارعة في مجال التكنولوجيا والانفتاح على الأسواق العالمية تفرض على المجتمع الجزائري إعادة النظر في استراتيجيات التنمية المتبعة لتستجيب لهذه التغيرات حتى تتمكن من اكتشاف الفرص التي تحقق لها الاستمرارية في الأسواق المحلية والعالمية، مما يحتم عليها الاهتمام جديا بعملية التنمية وطبيعة الأهداف الواجب إنجازها وفق رؤية اقتصادية واجتماعية شاملة مع مراعاة مبدأ الاستمرارية واحترام حقوق الأجيال المستقبلية¹.

المطلب الثالث: التنمية المستدامة كمطلب حديث في المسار التنموي الدولي والمحلي

أصبح مصطلح التنمية المستدامة من المفاهيم شائعة الاستعمال من طرف المفكرين والساسة والمنظمات الدولية وتنظيمات المجتمع المدني، وذلك للتعبير عن رؤية جديدة للتنمية، تأخذ في الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فمنذ بداية السيتينيات بدأ الاهتمام بتجنب الآثار الضارة لبعض نماذج التنمية وبمضاي اللامساواة الاجتماعية وتدهور البيئة، لأن التنمية لم تعد قضية داخلية تخص دولة بعينها فقط، بل أصبحت قضية دولية في ظل العولمة التي فرضت نفسها على المجتمع الدولي، كذلك فالتخلف وما ينتج عنه من فقر واستبداد وتهميش لا يولد إلا العنف والتطرف والحروب².

ومنذ طرح مفهوم التنمية الإنسانية في برنامج الأمم المتحدة منحت مكانة محورية للإنسان، وتحول مفهوم التنمية من مجرد النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية قائمة على مبدأ

³ سميرة حربي ومهدية هامل، التوجه الإيديولوجي لمسار التنمية المستدامة بالجزائر، مرجع سبق ذكره.

² خالد محمد، التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 3.

المشاركة والتخطيط طويل الأجل في حقول التعليم والتربية والثقافة، الإسكان والصحة والبيئة وغيرها¹.

ومع أن مفهوم التنمية المستدامة قد برز بشكل رسمي منذ قمة ريودي جانيرو بالبرازيل 1992، فإن هذا لا ينفي أن الاهتمام بقضايا البيئة بدأ يتنامى منذ بداية السبعينات، وذلك لإدراك المجتمعات والمنظمات الدولية بأخطار التلوث والفقر والاستبداد، وهنا تكفي الإشارة إلى التظاهرات التي تواجه بها تنظيمات المجتمع المدني في الدول المتقدمة أثناء انعقاد المؤتمرات الخاصة بالمنظمات العالمية كتظاهرة لندن 02-04-2009، وتظاهرات كونهاجن ديسمبر 2009 بمناسبة القمة العالمية حول البيئة².

وإذا جئنا إلى الجزائر، فإن مسار التنمية قد اكتفته العديد من المفارقات والتناقضات والتي أثرت تأثيرا كبيرا على نجاح العملية التنموية، فرغم الموارد الهائلة والإمكانيات الموجودة في الجزائر، إلا أن الجزائر لم تضع بعد قاطرتها التنموية على سكة الإقلاع الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة والتي تنعكس طبعاً على حياة المواطن الجزائري.

فاستراتيجية الدولة التنموية أظهرت عيوباً وبأن هناك نوعاً من عدم التوازن قد شاب هذه الخطط، وهو ما جعل هذه المسيرة الاقتصادية تتخذ وجهة غير وجهة التنمية المستدامة، فالجزائر وضعت نصف مواردها المالية في الاستثمارات الصناعية، ولم تول القطاعات الاستراتيجية الأخرى مثل القطاع الزراعي أهمية كبرى، فظلت فترة السبعينيات فترة صناعية مهيمنة، أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري، وتفاقت الديون، إذ أن مثل هذا التوجه الصناعي لم يكن يستهدف التصدير، وتالياً ظل يستهلك موارد البلاد المالية أكثر من كونه منتجاً. وقد حاولت الجزائر أن تستدرك خطأ عدم التوازن في المشاريع الاستثمارية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض تمويل الاستثمارات الصناعية، والاهتمام بقطاعات منتجة أخرى، مثل القطاع الفلاحي، إذ تزامن المخططان الخماسيان الأول والثاني مع مرحلة الإصلاحات والاهتمام

¹ سميرة حربي ومهدية هامل، التوجه الإيديولوجي لمسار التنمية المستدامة بالجزائر، مرجع سبق ذكره.

² خالد محمد، التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 100.

بالقطاع الخاص، واعتماد الليبرالية كمنهج اقتصادي جديد، إلا أنه وفي ظل غياب الرؤية الإنمائية المستدامة ارتفعت الديون وازدادت واردات الجزائر من الغذاء فامتصت لوحدها أكثر من 50 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، أما مرحلة التسعينيات، فهي مرحلة الكارثة الاقتصادية، إذ نلفي خدمات الدين الخارجي قد بلغت 23.3 بالمئة من عوائد الصادرات سنة 2006 والدولار أصبح في السنة نفسها يعادل 72.6466 دج، والأورو يعادل 91.2231 دج، أما معدل البطالة فقد بلغ 12.27 بالمئة سنة 2006¹.

¹ يوسف ناصر، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، مرجع سبق ذكره، ص 268.

المبحث الثالث: دور المقاومة المسؤولة اجتماعيا في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

تعاني المؤسسة الاقتصادية في الجزائر من ضعف يتعلق بعدة جوانب منها:

غياب الخبرة الفنية، عدم الاهتمام بالجودة، ضعف الكفاءة الإنتاجية... ينتج عنه قلة المكاسب المالية المحققة يقابله إهمال للمشاركة في برامج المسؤولية الاجتماعية.

- من خلال هذا المبحث سيتم معاينة واقع المسؤولية الاجتماعية في الجزائر من خلال ما يلي:

. الإطار القانوني والتنظيمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر

. الإطار العملي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية (العمومية والخاصة)

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر

تتعدم الجهود المباشرة للدولة والتي تتعلق بممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية بشكل مباشر.

لكن هذا لم يمنع من وجود بعض المبادرات للسلطات العمومية لدعم تحقيق التنمية المستدامة. كما وجدت بعض القوانين التي تكفل حقوق العمال وتحمي المستهلك وتحافظ على البيئة.

وتبقي الدولة هي الممول الوحيد تقريبا لبرنامج التنمية ويتضمن حقوق المجتمع.

1 - قوانين وتشريعات وطنية تدعم احترام حقوق أصحاب المصلحة

1 - 1 - أهم الإصلاحات التي مست تطور قانون العامل

تميز تشريع العمل الجزائري بديناميكية كبيرة جعلت في تغير دائم بحكم تأثره بالتوجهات السياسية والاقتصادية ابتداء من مرحلة ما بعد الاستقلال والتي عرفت بامتداد تطبيق التشريع المعمول به خلال الفترة الاستعمارية إلى المرحلة الثانية والتي امتدت من السبعينيات إلى غاية

1990، عرفت صدور مجموعة من النصوص القانونية التي تنظم العلاقات الجماعية للعمال في القطاع الخاص كما صدر في هذه المرحلة القانون الأساسي العام للعمال سنة 1987.

والذي تضمن مجموعة من الأحكام القانونية التي تنظم علاقات العمال وتحدد الحقوق والواجبات ثم وصولا للمرحلة الثالثة والتي تبدأ من 1990 أين صدرت المنظومة التشريعية التي جاءت تكملة لإصلاحات اقتصادية بعد الإصلاحات الاقتصادية التي جاء بها دستور 1989.

1-2- المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالعمل والتي وقعت عليها الجزائر

صادقت الجزائر على 59 اتفاقية دولية من بينها ثمانية أساسية والتي تعتبرها منظمة العمل الدولية من الآليات الجوهرية التي يستلزم التصديق عليها وهي تخص المجالات التالية:

- حظر العمل الجبري.
- الحرية النقابية وحماية الحق النقابي.
- التفاوض الجماعي.
- المساواة في ميدان الأجور.
- عدم التمييز.
- سن العمل حظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال.

تجدر الإشارة إلى أن كافة التشريعات المتعلقة بالعمل والنصوص التطبيقية لها تأخذ مرجعيتها من هذه المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

1-3- الهيئات والقوانين المنظمة لحماية المستهلك في الجزائر

بادرت الجزائر كغيرها من الدول الى انشاء هيئات وسن القوانين والتشريعات التي تكفل حماية المستهلك ومحاربة الغش وكذا مراقبة مدى مطابقة المنتجات الموجهة للسلع لمقاييس الجودة.

ولحماية المستهلك أكثر دعت الجزائر هذا التوجه بتشجيع المنظمات غير الحكومية (المجتمع المدني) ومن بين الهيئات المتخصصة في مجال حماية المستهلك:

- المجلس الوطني لحماية المستهلكين.

- المركز الجزائري لمراقبة النوعية والرزق.

- شبكة مخابر التجارب وتحاليل النوعية.

- اللجنة الوطنية لحماية المستهلك من الاخطار.

وتوجد حوالي 20 جمعية متخصصة في الدفاع عن حقوق وحماية المستهلك الجزائري منها 3 جمعيات ذات طابع وطني والبقية تنشط محليا الا ان مايعاب على هاته الجمعيات هو قلة نشاطها.

1-4- قوانين وآليات حماية المستهلك الجزائري

لتفعيل حماية المستهلك في الجزائر، اصدرت الجزائر القانون رقم (89-02) المؤرخ في 7 فيفري 1989 والذي يجسد المبادئ الاساسية لمراقبة السلع، ومحاربة وقمع الغش والتحايل الممارس على المستهلك.

يضاف الى ذلك صدور القانون (04-02) بتاريخ 23 جوان 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية من اجل حماية المستهلك من اشكال التحايل والغش والتلاعب.

بعدها اتبع ذلك بصدور القانون (03-09) المؤرخ في 25 فيفري 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش والذي جاء تماشيا مع الواقع الاقتصادي العالمي.

2- القوانين والهيئات المعنية بحماية البيئة في الجزائر

اهتمت الجزائر بشكل متاخر بقوانين حماية البيئة، حيث تم اصدار أول قانون لحماية البيئة سنة 1983 ثم استدركت هذا التأخير بتشريع عدة قوانين ومراسيم تنفيذية.

ومن أهم القوانين الجديدة التي تم اصدارها في مجال حماية البيئة القانون (01-09) المتعلق بتسيير النفايات ومراقبة ازلتها والذي تمت المصادقة عليه في ديسمبر 2001،

القانون رقم (03-10) والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، القانون رقم 01-09 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات وازالتها، الجريدة الرسمية، العدد 77 ص 6.

القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، ص 6
كما سعت الجزائر الى اقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث.

كما بادرت الجزائر الى وضع عدة مؤسسات وكلت اليها مهمة حماية البيئة المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المعهد الوطني للساحل، المركز الوطني للتكنولوجيات النظيفة.

اضافة الى ذلك سعت الجزائر التوقيع على عدة معاهدات دولية متعلقة بالبيئة.

ولتعزيز حماية البيئة انتهجت الجزائر عدة سياسات منها:

- تعيين مندوب بيئة على مستوى المؤسسة.

- تقديم تصريح سنوي عن نفاياتها الخاصة الخطرة.

- القيام بالدراسات البيئية.¹

وفيهما يخص فعالية هذه الجهود خلال السنوات الاخيرة فلقد احتلت الجزائر المرتبة 42 على المستوى العالمي بوجود 163 بلد، فيما تصدرت الترتيب على المستوى العربي والإفريقي.²

3- الجودة

اصدرت الجزائر العديد من القوانين التي تصب في إطار تحسين جودة المنتجات والخدمات، وبذلت جهودا تنظيمية انعكست مظاهرها من خلال انشاء المعهد الجزائري للتقييس وهو الهيئة الممثلة للجزائر وعضو في المنظمة العالمية للتقييس، وله حق منح شهادة مطابقة المنتج فقط، كما تم انشاء الجائزة الجزائرية الوطنية للجودة وهي التي تمنح للمؤسسات الوطنية المتوفرة على شروط النجاعة والتأهيل والمنافسة في اليوم الوطني للتقييس.

كما سعت الدولة الى بذل جهود للتشجيع على تبني مواصفة ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية من خلال المصادقة على المواصفات القياسية ايزو 26000، ووضع برنامج وطني للمرافقة في إطار مبادرة اقليمية أطلق عليها اسم (المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا)³

المطلب الثاني: الإطار العلمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية

سيتم التعرف من خلال هذا المطلب على واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

¹ مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 242.

² نفس المرجع أ، ص 242.

³ نفس المرجع ، ص 242.

أولاً: المؤسسة الاقتصادية العمومية وبرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية قبل 1988:

من المعروف أن النظام الاشتراكي يعطي السلطة للدولة في توجيه المؤسسات، والتحكم فيها بما يحقق الأهداف التنموية، كما أن النظام الاشتراكي يولي اهتماماً أكبر للجانب الاجتماعي ولو على حساب الجانب الاقتصادي.

1- وضعية العمال في المؤسسة الاقتصادية العمومية

تميزت ظروف العامل والعمل بما يلي:

- استقطاب المؤسسة العمومية الوطنية لعدد كبير من اليد العاملة لاسيما في الجانب الإداري.
- تضاعفت حوادث العمل ما بين 1970-1977 وتضاعف عدد النزاعات في المؤسسات العمومية.
- لم يحظ العمال بممارسة فعلية للسلطة التي كثر عليها الحديث قانونياً إذ أن اقتراحاتهم غير ملزمة
- كان ينظر لوظيفة ادارة الموارد البشرية على انها وظيفة اجتماعية بحتة تحتوي ابعاد مهنية (توظيف، أجور، ترقية، مشاركة) واجتماعية (نقل ، طب ، عطل).
- بروز ثنائية في القيادة والعديدية في مراكز اتخاذ القرار بسبب هيمنة الجهاز المركزي.

2- المؤسسة الاقتصادية العمومية و التنمية الاقتصادية

اعتماد الاقتصاد الجزائري على منظومة ريعية مصدرها عائدات النفط أدى الى تحويل المؤسسة من مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات الى وحدة لتوزيع الثروة الريعية، ولم تخضع المؤسسة العمومية للتسيير العقلاني مادامت امتيازاتها مرتبطة بمصادر غير العمل المنتج للقيم لذلك كانت تكلف خزينة الدولة الكثير من الاموال.

3- المؤسسة الاقتصادية العمومية و البيئة

السياسات التنموية المنتهجة منذ الاستقلال حتى الثمانينات والتي أهملت الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية هي التي أدت إلى تفاقم التلوث الصناعي بالإضافة الى مخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي لغياب أي استراتيجية للتخلص من النفايات الحضرية والصناعية وفقا للمعايير التي تراعي مقتضيات حماية البيئة، كما لا يوجد عملية تدوير للنفايات والاستفادة من تلك القابلة للاسترجاع إلى جانب أسباب أخرى.¹

4- المؤسسة الاقتصادية العمومية والمجتمع: (التنمية الاجتماعية)

اعتبرت الدولة في هذه الفترة المحرك الأساسي للنشاطات الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة، وقد كان قيام الدولة بهذه المسؤولية الاجتماعية تكريسا للسلطة وتعصبا للنهج الاقتصادي المتبع، ما نتج عنه أعباء اجتماعية إضافة للمراحل اللاحقة.²

وقد استعملت الدولة المؤسسات الاقتصادية لأجل:

- امتصاص البطالة حيث ارتفعت نسبة التشغيل.
- التكفل بالمشاكل الاجتماعية للعمال (الأجور، الصحة، العلاوات...).
- ضمان تأمين معظم الخدمات للعاملين، وضمان دفع الأجور حتى ولو كانت المؤسسات التي يعملون بها مفلسة، حيث تتكفل خزينة الدولة بتأمين ذلك.
- توفير السكن لجميع فئات المجتمع وتوفير العمل لكل قادر عليه.

1 ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر مجلة بحوث عربية اقتصادية، العدد 46، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر ربيع 2009 ص ص 122-123 نقلا عن مقدم وهيبة ، مرجع سبق ذكره، ص 247.

2 بونوة شعيب وبن يخلف زهرة، التغيير المؤسسي الاستراتيجي لاحتواء المسؤولية الاجتماعية وتكريس التنمية (حالة الجزائر) بحث علمي مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث " منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية " بجامعة بشار، الجزائر 15/14 فيفري 2012، ص 8: نقلا عن مقدم وهيبة مرجع سبق ذكره، ص 248.

- تحسين الظروف الصحية من خلال مبدأ الطب المجاني سنة 1974.
- تدعيم المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع.
- اقرار مجانية التعليم للجميع، والاهتمام بمحو الأمية وتكوين الإطارات.

ثانيا: المؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائرية في ظل اقتصاد السوق وتوجهاتها الحالية تجاه المسؤولية الاجتماعية

خلال هذه الفترة عجزت المؤسسة الاقتصادية العمومية عن أداء دورها الاجتماعي لأنها أصبحت مهددة بالإغلاق أو الإفلاس كما صاحب هذه الحالة انسحاب الدولة من تدخلها المباشر في المجال الاقتصادي والاجتماعي وكان نتيجة ذلك تأزم الوضع بشكل كبير خاصة في التسعينات، وقد يستثنى من هذه الوضعية بعض المؤسسات التي تمكنت من تحسين ادائها بشكل ملحوظ بسبب عقدها اتفاقات شراكة مع مؤسسات اجنبية.

1- واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر

مع انفتاح الاقتصاد الجزائري على قواعد اقتصاد السوق شهدت بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية تغيرات كبيرة اثرت على علاقاتها مع اصحاب المصلحة بتغيير نمط تسييرها مع الطابع الاجتماعي الى الطابع الاقتصادي (الربحي) بالدرجة الأولى.

1-1- الجانب الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية

فشلت الإصلاحات التي صاحبت عملية الخصخصة في اغلبها ولم يظهر لها دور التنمية الاقتصادية حيث اظهر تقرير صادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ان القطاع الصناعي في الجزائر فقد خلال الأعوام العشرين الأخيرة 85% من قدراته، ولم يساهم القطاع العام في الناتج الداخلي العام خلال سنة 2008 إلا بما نسبته 1.5¹

¹ مقدم وهبية، مرجع سبق ذكره، ص 252.

1-2- الجانب الاجتماعي في المؤسسة الاقتصادية العمومية

مع بداية الإصلاحات الاقتصادية والتي كان لها الأثر الكبير على التشغيل فقد شرح عدد كبير من العمال بفعل الخوصصة وحل العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية، وبالمقابل عرف القطاع الخاص تحسنا ملحوظا وساهم في امتصاص البطالة وخلق عدد من المناصب.

لكن رغم ذلك لا يمكن إنكار المكاسب التي تحصلت عليها الطبقة العمالية حاليا خاصة العاملة منها في القطاع العام كطلب العمل، الحماية ضد الأخطار المهنية والحق النقابي، والحق في العطل. أما فيما يخص المؤسسات الاقتصادية العمومية فقد ساهمت في برامج اجتماعية مختلفة خصوصا في المواسم الدينية والوطنية لكن تبقى مساهمتها قليلة لأن هذه الأخيرة مرهونة بالصحة الاقتصادية والمالية لهذه المؤسسة.

1-3- الجانب البيئي في المؤسسة الاقتصادية العمومية

مع سن القوانين وفرض الرسوم المتعلقة بحماية البيئة التزم العديد من المؤسسات الصناعية المتسببة في التلوث خاصة بالقوانين من خلال إدراج متطلبات حماية البيئة في مشاريعها التوسعية وتخصيص استثمارات معتبرة من أجل التقليل من حدة التلوث.¹

2- واقع المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر

2-1- البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية

عرفت بيئة الأعمال التي تشغل بها المؤسسات الخاصة عدة عراقيل كصعوبة الحصول على القروض البنكية، مشكل العقار الصناعي، التعقيدات البيروقراطية، المنافسة غير الشريفة من القطاع غير الرسمي.

¹ مقدم وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 254.

أما قطاع الأعمال فقد عرف هو الآخر ضعفا في أداء المؤسسات الخاصة الوطنية، وقلة منافسيها، وغياب الموارد البشرية المؤهلة وبشكل عام فإن القطاع الخاص الوطني يساهم من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجانب الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية من خلال عاملين هاميين هما:

- المساهمة في امتصاص البطالة، حيث أن هذا القطاع قادر على امتصاص جزء كبير من اليد العاملة المؤهلة التي سرحت.
- المساهمة في زيادة الناتج الداخلي الخام، وهذا ما تم تحقيقه بشكل واضح بحيث وصلت نسبة المساهمة لأكثر من 80 بالمائة 2007.

2-2- البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص

تظهر مؤشرات البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص من خلال ما يلي:

- يشغل القطاع الخاص 2/3 من العاملين والباقي في القطاع العام.
- أغلب العمال في القطاع الخاص لا يحصلون على حقوقهم كاملة.
- أغلب العمال لا يخضعون لنظام التأمين.
- يتعرض العمال في القطاع الخاص إلى كثير من المشكلات كالطرد التعسفي، تجاوز عدد الساعات، كما يعانون من قلة مبادرات التكوين والتدريب، عدم تهيئة الظروف المناسبة للعمل.
- معاداة العمل النقابي لأن المالك والذي يكون غالبا هو المدير لا يتصور وجود نزاعات في مؤسسته ولا يستوعب فكرة تكوين تنظيم نقابي.

خلاصة الفصل الخامس

مر القطاع الخاص بالجزائر بمراحل اساسية، مرحلة الأولى ممتدة من 1962 الى غاية 1965، عرف فيها القطاع الخاص تهميشا كبيرا، ومرحلة ثانية ممتدة من 1966- الى غاية 1980 اعطت فيها الدولة للمؤسسات الخاصة صفة الشرعية، دون أي يكون لها اهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية، تلتها مرحلة ثالثة وهي مرحلة التنظيم والإصلاحات الاقتصادية، حيث أعطت الدولة مزيد من الاهتمام للقطاع الخاص، ووضعت له اطار تشريعي جديد لتنظيمه وحمايته، اما المرحلة الموالية فقد فتح فيها المجال للاستثمار موازاة مع تخلي الدولة على الاقتصاد الاشتراكي، إلا أنه وفي ظل غياب الرؤية الإنمائية المستدامة لمختلف المخططات والبرامج لم تجد هاته المؤسسات السكة المناسبة لتقوم بدورها في الدفع بالتنمية المستدامة بالجزائر.

اهتمت العديد من الدراسات بالفعل المقاولاتي في الجزائر، سواء من خلال دراسة المقاول الجزائري من خلال بعد المسار الاجتماعي وتناولت دراسات أخرى المنطق الذي تسير من خلاله المقاولة في الجزائر، فيما تطرقت بعض البحوث إلى المقاولين الجدد، وانشغلت اخرى بتصنيف المقاولين من خلال التركيز على مظاهر أرباب العمل المسيرين، أو رؤساء المؤسسات ومساراتهم البيروغرافية وممارساتهم لتسيير هذه البنيات ومحاولة تحديد أنماط التسيير المتبعة.

يعتبر الفعل المقاولاتي الية من اليات التنمية في المجتمع، وذلك من خلال المساهمة في ظهور المؤسسات الجديدة، المقاولات الحرفية، توفير فرص العمل تعميق الفكر المقاولاتي، تنمية مهارات المقاولين ورفع مشاركة الافراد في النشاط الاقتصادي.

سعت الدولة الى انشاء عدة هيئات واستحداث مجموعة من البرامج والاليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بما يسمح لها من تأدية الدور المنوط بها والمتمثل في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، إلا انه وبالرغم من الجهود المبذولة فإن دورها يبقى هامشيا في المساهمة في النمو الاقتصادي، وذلك يتضح من خلال ضعف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وامتصاص البطالة.

الفصل السادس: تحليل وتفسير البيانات وعرض النتائج

الفصل السادس: تحليل وتفسير البيانات وعرض النتائج

تمهيد الفصل السادس

عند معالجتنا لموضوع روح المقال والتممية المستدامة بالجزائر، تبين بأن التراث السوسولوجي عالج هذا في إطار بناء اجتماعي، كان تطوره عاملا في نمو الجانب المعرفي المادي واللامادي تجلي في الاختلاف والصراع بين مختلف المدارس والمقاربات الاستمولوجية.

وعند تناولنا للجانب الميداني برزت هفوات في مسار المفاهيم التي عولجت في المؤسسة الصناعية والاقتصادية، تمثلت في قطيعة سياسية بين الثقافة الواردة والثقافة التي تشكلت فيها صورة المجتمع الجزائري، فالأنساق المفاهيمية للموضوع عولجت في إطار مغاير للأنساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما أثار إشكالية العوامل الدينية الممارسة في مجتمع منبعه ثقافي تقليدي يحدد معالم التفسير النصي بقواعد ثقافية تقليدية، كل هذا دفعنا إلى معالجة خاصة لهذه المفاهيم ضمن علاقة الفرد بالفرد وعلاقة الفرد بالجماعة والجماعة بالجماعة، لأن الفرد على سبيل المثال لم يصل بعد الى مفهوم الفاعل الاجتماعي في المنظور الغربي، لكن هذا لا يعني قصورا في تصور أفراد المجتمع الجزائري الذي تتحكم فيه عدة عوامل من الفهم للدين، القرابة... وعلى هذا يمكن القول بأنه حتى استعمال المفاهيم المطبقة في المجتمع الغربي لا تحقق ما نصبو إليه في مجتمعاتنا لما لها من خصوصيات ثقافية. خاصة لما يضيف عليها صبغة دينية/مقدسة مما يستعصي تجاوزها وتخليص المجتمع منها.

وعليه فالتفسير السوسولوجي للموضوع سيتم بطرح العلاقات الضابطة والمحددة لصور أنساق البيئية الاجتماعية التي لها مميزات مغايرة عن المفاهيم المستوردة، والتي أنتجت في مجتمع مغاير لأنه مهما استوردنا السياسة المصنعة التي اعتمدها الجزائر واستوردت تكنولوجيا حديثة ممثلة في انجاز جاهز ومفاتيح في اليد لم تعط ثمارها مهما استوردنا من تكنولوجيا.

يتعرض هذا الفصل إلى مجموعة من المؤشرات المعرفة أولا بالمقال وثانيا بالمؤسسة المقاولاتية من خلال التطرق إلى أهم الخصائص الشخصية والاجتماعية لأفراد العينة كالجنس، السن والمستوى

التعليمي وكذا الحالة المدنية، الأصل الجغرافي، المهنة، الممارسة، ثم خصائص المؤسسة المقاولاتية من خلال طبيعة النشاط، الطابع القانوني لها، عدد العمال، سنة الإنشاء وغيرها من المؤشرات الأخرى التي أدرجناها في جداول ملخصة لتسهيل تحليل معطياتها.

كما سيتم تحليل النتائج المتوصل إليها انطلاقاً من الأجوبة المحصل عليها من أفراد العينة ثم التعليق عليها ليتم مقارنتها ومطابقتها بالفرضيات التي انطلقت منها الدراسة وصولاً للاستنتاج العام الذي توصلت إليه الدراسة.

المبحث الأول: التعريف بأفراد العينة ومؤسساتهم المقاولاتية

تمهيد

الخصائص الشخصية والاجتماعية لأفراد العينة (المقاولين) وكذا خصائص المؤسسة المقاولاتية التي أنشئت من طرفهم سيتم التعرض لها وفق مؤشرات مدرجة في جداول ملخصة ليتم تحليل معطياتها فيما بعد.

المطلب الأول: عينة الدراسة ومجالاتها

1- عينة الدراسة

لقد تم اختيار العينة والمتمثلة في المقاولين المتواجدين بالجزائر العاصمة، أصحاب مؤسسات صغيرة ومتوسطة متواجدين بالمنطقة الصناعية بدائرة الرويبة.

2- مجالات الدراسة

لكل بحث ميدانه، والعلوم الاجتماعية بصفة عامة لها ميادينها أيضا. فالعمل الميداني يساعد الباحث على اكتشاف المعرفة والتقيب عنها، وتنميتها وفحصها بتقص دقيق ونقد عميق، ثم عرضها عرضا علميا.¹

وسيتم تحديد خصائص مجال هذه الدراسة مكانيا وزمانيا وبشريا على النحو الآتي:

3- المجال المكاني

يتمثل في المنطقة الصناعية المتواجدة بولاية الجزائر بالولاية المنتدبة الرويبة، وهي من أكبر المناطق الصناعية على المستوى الوطني. وتبعد المنطقة النشاط هذه بحوالي 25 إلى 30

¹ عمار بوحوش، مرجع سبق ذكره، 1985، ص 03.

كم شرق العاصمة، وتتواجد بها مؤسسات صغيرة ومتوسطة وأخرى كبيرة بإعداد كثيرة. وقد تم التركيز أساساً على بعض المقاولين خاصة من بلديتي الرويبة والرغاية لأهميتهما.

4-المجال الزمني

يقصد بالمجال الزمني الفترة التي تم فيها إنجاز الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، والتي امتدت من شهر نوفمبر 2015 إلى بدايات ماي 2016، حيث تم خلالها إجراء مقابلات مع أفراد عينة البحث ومعاودة اللقاء مع بعضهم أو من ينوب عنهم كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

5-المجال البشري

حسب موضوع البحث وإشكاليته، تم اختيار العينة من المقاولين المتواجدين بولاية الجزائر عامة وبالتحديد بالولاية المنتدبة للرويبة. وقد تم إلغاء المقاولين أصحاب مؤسسات بدأت كبيرة أو صغيرة ثم كبرت ممن يعتمدون بشكل أساسي على القروض البنكية ويعتمدون في تحقيق رقم أعمالهم على الخزينة العمومية، بمعنى أنهم قاموا بإنشاء مؤسساتهم على اعتبار أن الربح مضمون ومعامل المخاطرة معدوم، وهو ما يعني انعدام روح المقولة.

تم تحديد ستة مقاولين أصحاب مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة وحتى منها التي صارت كبيرة ممن كانت لهم علاقة مباشرة بالسوق والمنافسة. كما يغلب على رقم أعمالهم أنه غير مرتبط بالمال العمومي ومع عدم الاعتماد في تأسيس أنشطتهم بشكل أساسي على القروض البنكية.

ويمكن تصنيف المؤسسات المكونة للعينة كالآتي:

- مجموعة مؤسسات جويدير وعائلته، والمكونة من مجموعة واسعة من المؤسسات، تتعدى في مجموعها العشر مؤسسات، منها الصغيرة، المتوسطة والكبيرة، والتي تشغل أكثر من 4.300 عامل. كما أنها تعمل في محفظة من الأنشطة الاقتصادية أهمها إنتاج العصائر، الحليب، مواد التنظيف، مواد التجميل، مواد التغليف وكذا إنتاج الحفاضات بمختلف أشكالها ومنها الحفاضات الخاصة بالكبار حيث تختص إحدى مؤسسات هذه المجموعة بإنتاجها دون غيرها على المستوى

الوطني إلى حد الساعة... إلخ. يمكن الإشارة إلى أن المستجوب كان المسير المساعد والشريك بمؤسسة رامي للعصائر-الروبية. وهو حامل لشهادة جامعية لمرحلة التدرج في العلوم التجارية والمالية تخصص إدارة الأعمال من المدرسة العليا للتجارة، بالإضافة إلى مشاركته في دورات تكوينية وتدريبية متخصصة.

- كلو أفريقيا Clou Africa، وهي مؤسسة مختلطة جزائرية صينية تم إنشاؤها وفق القانون الجزائري، وهي متوسطة الحجم. كما أنها تنشط بقطاع الأشغال العمومية. من أبرز إنجازاتها تصميم وإنجاز قاعدة مئذنة المسجد الأعظم، والذي هو في طور الإنجاز ببلدية المحمدية بالجزائر العاصمة. مع ملاحظة أن هذه المئذنة هي الأعلى في العالم. يمكن الإشارة إلى أن المستجوب كان الطرف الجزائري الشريك بهذه المؤسسة. وهو حامل لشهادة جامعية لمرحلة التدرج في العلوم التجارية والمالية تخصص محاسبة من المدرسة العليا للتجارة، بالإضافة إلى حصوله على منحة دراسية من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمواصلة الدراسة لمرحلة ما بعد التدرج، حيث تمت بدولة الصين الشعبية وكانت لمدة أربع سنوات من التعليم المتخصص لما يعادل درجة الماجستير في إدارة الأعمال مع التحكم في اللغة الصينية، وهو حاليا مسجل في قسم الدكتوراه علوم.

- دار الوعي لنشر وتوزيع الكتاب وكذا استيراد الكتب وبيعها. وهي مؤسسة صغيرة من حيث عدد العاملين الذين لم يتعدوا الثلاثين. يمكن الإشارة إلى أن المستجوب هو المالك الأصلي للمؤسسة. وهو حامل لشهادتين جامعتين لمرحلة التدرج، الأولى في العلوم الشرعية والثانية في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال تحصل عليهما بدولة لبنان. كما أنه مارس أعمالا تتصل بصناعة ونشر وتوزيع الكتاب بدار الغرب الإسلامي بلبنان.

- مخبر للتحليل المرضي التشخيصي (Anato-pathologie). وهذا المخبر يعتبر مؤسسة مصغرة من حيث عدد العاملين الذين لم يتعدوا الثمانية. يمكن الإشارة إلى أن المستجوبين هما المالكتان للمؤسسة. وهما حاملتان لشهادة طبيب عام، بالإضافة إلى تكوين إقامي جامعي لمرحلة ما بعد التدرج في الطب تخصص التحليل المرضي التشخيصي. كما كانتا أستاذتين مساعدتين بكلية الطب بجامعة الجزائر-1. كما أنهما مارستا أعمالا تتصل بتخصصهما ولمدة لا بأس بها بالمستشفيات الجامعية الجزائرية.

- مؤسسة ذات أنشطة متنوعة منها المتعلق بالتجارة، الإطعام، ورشة خياطة. في عمومها، كانت عبارة عن مؤسسة صغيرة من حيث تعداد عمالها الذي لم يتجاوز الخمسة عشر. يمكن الإشارة إلى أن المستجوب كان إما مالكا لعدد من هذه المؤسسات أو شريكا بها. وكان حاصلا على شهادة البكالوريا، ولظروف تخص عائلته اختار تكويننا لمدة سنة بمعهد تكنولوجي للتربية ليتخرج بعدها معلما للتعليم الابتدائي، مارس على إثرها هذه الوظيفة لمدة سبع سنوات ليرتكها من أجل الأعمال الحرة. وبدأ مشوار هذه الأعمال دون أن يستقر على نشاط بسبب عدم النجاح فيما اختاره من مشاريع. وفي الآونة الأخيرة، اختار إكمال مشواره الدراسي حيث أنهى مرحلة التدرج بالحصول على شهادة الليسانس في العلوم القانونية، والتي أتاحت له فرصة إنهاء التكوين في المحاماة. كما أنه اختار أيضا مواصلة الدراسة في قسم الماستر تخصص قانون الأسرة.

- مؤسسة للتكوين في الإعلام الآلي وتقديم الخدمات المعلوماتية cybercafé، حيث كانت مؤسسة مصغرة بالنظر إلى عدد العاملين بها والتي لم تصل في أحسن حالاتها إلى سبعة عمال. يمكن الإشارة إلى أن المستجوب كان مالكا لهذه المؤسسة. وكان حاصلا على شهادة مهندس دولة في الإلكترونيك-تخصص مراقبة رغم إعاقته الحركية. وقد سعى لإيجاد وظيفة تناسه لكن لم يوفق. وعليه، ركز اهتمامه لإيجاد وظيفة بنفسه فأسس مؤسسته هذه باللجوء إلى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب. وبدأ مشوار هذه الأعمال دون أن يستقر على نشاط بسبب عدم النجاح فيما اختاره. وفي الآونة الأخيرة، اختار العمل الجمعي لينتهي به المطاف بتأسيس جمعية وطنية تتكفل بانشغالات ذوي الاحتياجات الخاصة.

المطلب الثاني: الخصائص الشخصية والاجتماعية لأفراد العينة

1- المؤشرات المعرفة بالمقاول

من خلال الجدول الآتي سيتم الإلمام بأهم البيانات الخاصة بالمعطيات الشخصية لأفراد العينة وكذا الوضعية الاجتماعية الخاصة بهم.

جدول يبين المؤشرات المعرفة بالمقاول

الحالات	الجنس	السن	الحالة المدنية	المستوى التعليمي	الأصل الجغرافي	المهنة الممارسة
الحالة 1	ذ	32	أعزب	جامعي	جيجل	موظف في القطاع الخاص
الحالة 2	ذ	42	متزوج	جامعي	الجزائر	موظف في القطاع الخاص
الحالة 3	ذ	52	متزوج	جامعي	بومرداس	موظف في القطاع العام
الحالة 4	أ	41	متزوج	2جامعي	الجزائر	موظف في القطاع العام
الحالة 5	ذ	48	متزوج	جامعي	الجزائر	لم يشغل أي وظيفة
الحالة 6	ذ	48	متزوج	جامعي	سيدي عيسى المسيلة	موظف في القطاع العام
المجموع	4ذ 1أ		5 متزوج 1 أعزب	6 جامعي	5 حالات حضري 1 حالة شبه حضري	3 في القطاع العام 2 في القطاع الخاص 1 لم يشغل أي منصب

المصدر: إجابات أفراد العينة

2- التعليق على المؤشرات المعرفة بالمقاول

2-1- الجنس

يستخدم متغير الجنس في الدراسات السوسولوجية كمتغير ضروري لتحليل وتفسير العديد من القضايا والمشكلات وتتم توظيفه في هذه الدراسة من أجل معرفة طبيعة النشاط الممارس الذي تميل إليه المرأة المقابلة، فمن خلال قراءة معطيات الجدول يتبين أن أغلب أفراد العينة ذكور وهذا ربما يمكن

إرجاعه إلى طبيعة الأنشطة الممارسة والتي تستقطب جنس الذكور أكثر كما يمكن إرجاعه للصعوبات التي يمكن أن تعترض المرأة بحكم أنها أنثى والذي يفرض عليها ضرورة التفرغ لمشروعها وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه في أغلب الأوقات نظرا لصعوبة التوفيق بين المهام المهنية والمهام العائلية.

غير أن اقتحام المرأة عالم المقاولاتية يعكس وجود رغبة ودوافع من المرأة في إثبات ذاتها في المجتمع بتجاوز الأنماط الفكرية التي ترى في عملها تجاوز لحدودها وكذا وسيلة لتحررها واستقلاليتها وبالتالي خروجها من سيطرة الرجل خاصة إذا ما تعلق الأمر بتولي المسؤوليات، وهو ما يشكل بالنسبة للرجل خطرا حقيقيا يهدد كيانه بالنظر إلى منطوق الهيمنة الذكورية المنتشرة بقوة في مجتمعاتنا الشرقية.

2-2- السن

حسب ما يتضمنه الجدول فإن مؤشر السن لأفراد العينة في هذه الدراسة يتمركز في الفئة العمرية ما بين 40 و50 سنة حوالي 6/4 حالات، وهناك حالة تتعدى 50 سنة وحالة واحدة فوق 30 سنة.

يتبين لنا من خلال المعطيات أن أفراد عينتنا تنتمي إلى فئة عمرية تتميز عادة في هذه السن بالنضج واستخدام العقلانية، وفي هذه المرحلة العمرية يكون قد تكون لدى المقاول رصيد من رأس المال المادي، وشبكة علاقات اجتماعية تسمح له بتكوين نشاط اقتصادي، فأى شخص عندما يصل إلى مستوى هذا العمر 40 - 50 سنة و حتى التي فوق 50 سنة، من البديهي أن يصبح أكثر نضجا وتمرسا وقد اكتسب تجارب تراكمية في مختلف المجالات الحياتية، وقد كون ادخارا شخصيا يساعده في فكرة انشاء مؤسسته.

أما الحالة التي يبلغ عمرها 32 سنة فهي الحالة الواحدة العازبة وقد دخلت عالم المقاولاتية من أجل تحسين وضعيتها الاقتصادية خاصة أنها حاملة لشهادة جامعية.

2-3- الحالة المدنية

بناءً على المعطيات المدرجة في الجدول والمرتبطة بالحالة المدنية فإنه يتبين لنا أن أغلب المقاولين 6/5 حالات كلهم متزوجون ولديهم أولاد، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تحمل المقاولين أفراد عينتنا للمسؤولية الأسرية وكذا التنظيمية للمقاولة في نفس الوقت.

بالإضافة إلى ذلك فإن الزواج ووجود الأولاد مؤشر على الاستقرار ووصول الشخص إلى مرحلة النضج تجعله يفكر في المستقبل وبالسبل التي من خلالها يؤمن بها هذا المستقبل من خلال تحسين المستوى المعيشي للأسرة وتغطية حاجياتها.

2-4- المستوى التعليمي

الملفت للنظر من خلال المعطيات المدرجة في الجدول هو قوة حضور المستوى الجامعي والشهادات العليا لدى أفراد عينتنا فجميعهم وبدون استثناء حاملون لشهادات عليا تتوزع بين الليسانس والماستر والماجستير وحتى الدكتوراه (قيد التحضير للمناقشة).

وهذا يمكن تفسيره بالعلاقة بين الجامعة والمحيط السوسيو. اقتصادي، فالجامعة الجزائرية تخرّج سنويا الآلاف من الطلبة في جميع التخصصات موجهين إلى الحياة المهنية، وسوق العمل ليس باستطاعته امتصاص كل المتخرجين سنويا وبالتالي يجد المتخرجون من الجامعات في الفعل المقاولاتي ملجأ لهم وفرصة من أجل تحقيق أهدافهم الاقتصادية والاجتماعية وتوظيف طاقاتهم في العمل. وبالتالي يملك المقاولون الجزائريون الجدد مستوى تعليميا مرتقعا مقارنة بالمقاولين القدامى، وهذه الخاصية عملت على تنمية الفكر المقاولاتي وتوسعته.

2-5- الوضعية السوسيو مهنية للمقاول قبل إنشاء مقاولته

يظهر من خلال المعطيات المدرجة في الجدول السابق أن الوضعية السوسيو مهنية للمقاول قبل دخوله علم الأعمال كانت كالاتي:

3 حالات شغلت مناصب في القطاع العام وهذا ينطبق على الحالة 3 و4 و6 وهناك 2 حالة كانت تشتغل في القطاع الخاص وهذا ينطبق على الحالة رقم 1 و2، أما الحالة رقم 5 فهي الحالة الوحيدة التي لا تشتغل لا بالقطاع الخاص ولا بالقطاع العام، فبعد تخرجها من الجامعة مباشرة فكرت في إنشاء مؤسسة.

ما يمكن استنتاجه من المعطيات السابقة أن العمل هو الواقع الاجتماعي المهيمن على المقاول (5 حالات).

كما يظهر أن العمل في القطاع العام شكّل واقعا ذا دلالة ف6/3 حالات اشتغلوا كأجراء في القطاع العام، فالخبرة في هذا الميدان والنجاح الذي تكون عليه المؤسسة وشبكة العلاقات التي اكتسبها المقاول، إضافة إلى الاستقرار الوظيفي كلها عوامل تدفع إلى البقاء في هذا القطاع، إلا أننا نلاحظ بأن 6/5 حالات فضّلوا خيار تغيير مسارهم المهني وهذا راجع إلى عدة أسباب، فالحالة رقم 1 فكرت في الاستثمار الخاص لتحقيق طموحها ورغبة في الاستقلالية.

الحالة رقم 3، صرّحت بأن اشتغالها بالقطاع العام (بأحد البنوك التابعة للدولة) إنما للوقوف على خبايا سير هذه المؤسسات واكتساب الخبرة.

الحالة رقم 4: صرّحت بأنها لم تكن تفكر أبدا في انشاء مؤسسة خاصة، لكن ولوجها لعالم الأعمال إنما جاء كرد فعل للضغط الممارس عليها في القطاع العام وبأن مغادرتها للقطاع العام كانت أمرا مفروضا اضطراريا حيث صرّحت قائلة: "خيرونا بين الاستقالة أو اختيار مسؤولية أخرى"، "خرجت من الإطار الذي أتعبني"، وقد كانت بصدد تحضير رسالة الدكتوراه في الطب لكنها تخلت عن ذلك.

الحالة رقم 5: دخول هذه الحالة عالم الأعمال أمر فرضته ظروفه الخاصة فهو شاب يحمل شهادة مهندس في الإلكترونيك لكنه مقعد على كرسي متحرك لذلك كان يرى بأن إعاقته قد لا تمكنه من الظفر بمنصب لا في القطاع العام ولا في القطاع الخاص. لذلك فكّر في إنشاء مؤسسته خاصة أن تخرجه تزامن مع التسهيلات والتحفيزات الداعمة للفعل المقاولاتي خاصة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الحالة رقم 6: فكّرت في تغيير مسارها المهني رغبة في الاستقلالية وتحسين المدخول فوظيفته كمعلم ابتدائي لم تكن تلبي حاجيات أسرته الصغيرة ولا الكبيرة فقد كان يقطن مع العائلة الكبيرة وكانت التقاليد العائلية والأعراف الاجتماعية تفرض عليه مساعدة الوالدين وبقية الإخوة بحكم أنه كان من منطقة شبه حضرية نواحي سيدي عيسى ولاية المسيلة، وهذا ما يؤكد على بقاء العلاقات التقليدية للمجتمع الجزائري داخل الأسرة.

الحالة رقم 2: كانت تشتغل في القطاع الخاص منذ تخرجها فقد شغل منصب في مقابلة أحد أقاربه (خاله) مدة 20 سنة ثم دخل كشريك معه.

يظهر من خلال إجابات أفراد العينة أن خيارهم لإنشاء مؤسسات خاصة كان محركا بروح الاستقلالية والسيادة والمبادرة، فالمقاول يرى بأنه يملك قدرات متميزة بالمقارنة مع من يقوده مما يولد عنده شعور بقدرته على الفعل والابداع وتحمل المسؤوليات، وهذا لا يتحقق إلا من خلال خلق مشروعه الخاص، وهذا ما وجدناه ينطبق على الحالة رقم 4.

كما أن الرغبة في التحدي وإثبات الذات ورفض البطالة مثلت هي الأخرى عاملا محرّكا للحافز النفسي الدافع نحو خلق المؤسسة وبروز الروح المقاوماتية، فالإعاقة في مثل هذه الحالة (رقم 5) لا تسمح لصاحبها بالصعود الاجتماعي مما يدفع به باتجاه إنشاء مؤسسته كمنفذ أساسي يحقق له الترقية الاجتماعية.

2-6- الأصل الاجتماعي والجغرافي

إن التحديد المجال الاجتماعي لديه أهمية بالغة في فهم وتفسير الظواهر الاقتصادية سوسولوجيا، وتأثير هذه المجالات على الفعل المقاوماتي بشكل خاص. وبالنظر في إجابات المبحوثين، يتبين لنا بأن أفراد عينتنا أغلبهم 6/5 حالات من أصل جغرافي حضري، وإنشأؤهم للمقاولات يعود إلى تمركزهم في المجال الحضري الذي مكنهم من إقامة شبكة علاقات اجتماعية قوية.

أما الحالة رقم 6، والتي هي من أصل شبه حضري فولوجه عالم المقاوله وبالأخص في منطقة حضرية هو دليل على قوة كامنة تدفع المقاول إلى تحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الثالث: خصائص المؤسسة المقاولاتية

1- عرض خصائص المؤسسة المقاولاتية

يتم تناول خصائص المؤسسة التي أنشئت من طرف المقاول وذلك من خلال عرض تاريخ إنشاء المقاوله وقطاع النشاط وعدد العمال والطابع القانوني ولها وغيرها من المؤشرات الأخرى ضمن جداول ملخصة.

جدول يبين خصائص المؤسسة المقاولاتية

الحالات	الحالة 1	الحالة 2	الحالة 3	الحالة 4	الحالة 5	الحالة 6
تاريخ الانشاء	البناء والأشغال العمومية	منذ 1956	2003	2012	2010	2003
قطاع النشاط	روبية	الصناعة	الخدمات	الخدمات	الخدمات	أعمال حرة
مكان التوطن	روبية	روبية	روبية	رغاية	روبية	رغاية
عدد العمال	56	4000	14	6	6	6
الشكل القانوني	شركة ذات مسؤولية محدودة sarl	SARL	EURL			
رقم الأعمال	/	/	/	/	/	/
شكل الانشاء	جديد	شريك	جديد	جديد	جديد	جديد

المصدر: إجابات أفراد العينة

2- التعليق على خصائص المؤسسة المقاولاتية

انطلاقاً من المعطيات المدرجة في الجدول أعلاه والمعرفة بالمؤسسة المقاولاتية، سنورد أهم النتائج المتوصل إليها من خلال ما يلي:

2-1- شكل الإنشاء

تشير الإجابات تقريبا إلى سيطرة شكل الانشاء الجديد، والذي يعبر عن إنشاء كيانات جديدة لم تكن موجودة من قبل.

2-2- مكان التوطين

توطنت ثلاث حالات 6/3 على مستوى المنطقة الصناعية لروبية، وهي تنطبق على الحالات 1 . 2 . 3 بينما توطنت الحالات المتبقية (4 ، 6) على مستوى بلدية الرغبة والحالة 5 توطنت على مستوى بلدية روية، وبالتالي فبخصوص الحالات (1 . 2 . 3) استفادت اغلبها من المنطقة التي خصصتها الدولة لهذا الغرض.

2-3- قطاع النشاط

يتبين لنا من خلال الجدول أن القطاع الخدماتي يعد القطاع الأكثر استقطابا في أفراد عينتنا باعتباره قطاعا لا يتطلب شروطا من الناحية الاستثمارية كالمقر لاستغلال النشاط، كما أنه يعد قبلة للشباب الجامعي البطال الذين يملكون مؤهلات معرفية وعلمية تمكنهم من فتح مكاتب للدراسات أو للمتابعة والاستشارة، يليه وينسب متفاوتة قطاع الصناعة، البناء والأشغال العمومية والأعمال الحرة.

وبخصوص قطاع الصناعة فهو يضم صناعة الحفظات، المشروبات الغازية، الحليب، مواد التجميل، مواد التنظيف وهي أنشطة تؤدي إلى تنمية تتماشى مع الواقع الاجتماعي وتساهم في تحريك الاقتصاد.

وفيما يتعلق بقطاع البناء والأشغال العمومية، فإنه يضم مقاولين ذوي تخصص جامعي في هذا القطاع (البناء والأشغال العمومية) وكذا تخصص في علوم التسيير وهو تخصص يتماشى مع متطلبات المقاول، وهذا من خلال التكوين المعرفي في الجامعة حول الفعل المقاولاتي وتقنيات العمل وكيفية اختيار النشاط وأهم الاستراتيجيات التي يعتمدها هذا المقاول.

تجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع يحتاج إلى يد عاملة مؤهلة، وإلى وسائل ومعدات وآليات كثيرة وكبيرة، وهو في نفس الوقت يقوم بدور تنموي ويساهم في توفير مناصب عمل والقضاء على البطالة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحالة هي التي قامت بإنجاز وتأسيس قاعدة المئذنة الخاصة بالمسجد الأعظم بالجزائر العاصمة. كما نلاحظ دائما ومن خلال الجدول سيطرة جنس الذكور في كل القطاعات وهذا راجع لنمط العينة التي اخترناها، أما القطاع المختار من طرف المرأة في أفراد عيّننا فهو قطاع الخدمات وهو أمر معروف من أن المقاول النسوية نشاطها دائما مركز في قطاعات خدماتية، أما عدم ولوجها ببقية القطاعات المذكورة آنفا خاصة قطاع البناء والأعمال الحرة فلا اعتبار أن هذه الأخيرة تحاط بجملته من الضوابط السوسيوثقافية التي تكبح حرية المرأة. فهناك معوقات متعلقة بالبيئة المجتمعية، وهي تحد من عمل المرأة المقاوله وفرض نفسها في العمل التنموي.

نستنتج أن الفعل المقاولاتي بالنسبة لأفراد عيّننا يتمركز في القطاع الخدماتي ثم البناء والصناعة والأعمال الحرة بنسب متساوية. وهذا التنوع في القطاعات أمر مقصود في هذه الدراسة.

2-4- عدد العمال

سيتم تمثيل فئات عدد العمال بحجم المؤسسة حيث تمثل الفئة من 1- 9 عمال المؤسسة المصغرة و فئة 10 - 49 عامل المؤسسة الصغيرة و فئة 50 - 250 عامل المؤسسة المتوسطة.

فحسب المادة 4 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعرف المؤسسة الصغيرة والمصغرة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها "كل مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات تستوفي معايير الاستقلالية تقوم بتشغيل 1- 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج.

تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها كل مؤسسة تشغل 50 - 250 عامل ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار دج.

. تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها كل مؤسسة تشغل 10 - 49 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج.

تعرف المؤسسة المصغرة على أنها كل مؤسسة تشغل 1 - 9 و تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج.

جدول يبين توزيع عدد العمال حسب طبيعة النشاط

النشاط العمال	عدد /	الصناعة	البناء العمومية	والأشغال	الخدمات	الأعمال الحرة	المجموع
من 1 . 9	/	/	/	2	1	3	
10 . 49	/	/	/	1	/	1	
50 فما فوق	1	1	1	/	/	2	
المجموع	1	1	1	3	1	6	

عندما نقارن معيار حجم عدد العمال المصنف للمؤسسات والمحدد لحجمها المصغر أو الصغير أو المتوسط بالأعداد الإجمالية للعمال في المؤسسات المقاولاتية لأفراد عينتنا والمدرجة بالجدول السابق نحصل على الأنواع التالية¹:

6/1 حالة كانت تنتمي إلى المؤسسات المصغرة عند إنشائها، حيث كان يقدر عدد عمالها بـ 6 عمال فقط ليصبح 14، وبالتالي نسجل حالة نمو الحجم المصغر إلى الحجم الصغير، وهي تنطبق على الحالة الثالثة 3.

¹ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01 - 18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001⁴ - 7.

6/2 حالة أيضا انتقلت من مؤسسة صغيرة إلى مؤسسة متوسطة، حيث انطلقت عند النشأة بعدد قليل من العمال لتصل الآن تقريبا 4400 عامل وهي تنطبق على الحالة 2.

أما الحالة رقم 1 فقد انطلقت بـ 20 عامل لتصل إلى 56 عامل.

6/3 حالة كانت تنتمي إلى الحجم المصغر، وحافظت عليه لكن مع تسجيل ارتفاع ولو طفيف في عدد العمال وهي تنطبق على الحالة 4 . 5 . 6 حيث انطلقت الحالة 4 من 4 عمال لتصل إلى 6 عمال، الحالة 5 انطلقت بـ 3 عمال لتصل إلى 6 عمال، أما الحالة 6 فقد انطلقت بـ 4 لتصل إلى 6 عمال.

من المؤكد أن جميع المؤسسات ودون استثناء زاد عدد عمالها من فترة إنشائها إلى الفترة التي انجزت فيها الدراسة وهذا في الواقع تشير إلى قدرتها على خلق مناصب شغل لكن تبقى هذه المؤسسات تختلف في درجة ونسبة هذه الزيادة في العدد الإجمالي للعمال فبينما هو صعود قوي في الحالة 1 . 2 نجده ضعيفا في بقية الحالات.

جدول يبين توزيع عدد العمال حسب طبيعة النشاط

النشاط / عدد العمال	الصناعة	البناء العمومية	والأشغال	الخدمات	الأعمال الحرة	المجموع
من 1 . 9	/	/		2	1	3
10 . 49	/	/		1	/	1
50 فما فوق	1	1		/	/	2
المجموع	1	1		3	1	6

القطاع الصناعي وقطاع البناء والأشغال العمومية يعتبران القطاعان الأعلى نسبة من حيث توفيرهما لليد العاملة مقارنة بالأنشطة الأخرى، ويشغل يد عاملة معتبرة تتمثل في الفئة العمالية الأكثر من 50 عامل. وتتأكد هذه النسبة في المؤسسات المتوسطة حالة واحدة.

يلي قطاع الصناعة قطاع الخدمات بنسبة تتأكد في المؤسسات المصغرة (2 حالة)، ثم بنسبة أقل في المؤسسة الصغيرة (1 حالة).

وفيما يخص قطاع الأعمال الحرة، فإننا نجد نسبة مقارنة لقطاع الخدمات والمتعلقة بالمؤسسات المصغرة والتي تشغل 1 - 9 عاملا، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على دور المؤسسات المصغرة والصغيرة في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال خلق مناصب عمل والقضاء على البطالة.

تجدر الإشارة إلى أن طبيعة النشاط للمؤسسة هو الذي يفسّر لجوءها إلى توظيف أعداد كبيرة من العمال خاصة من اليد العاملة غير المؤهلة.

2-5- تاريخ الإنشاء

يتبين لنا من خلال إجابات أفراد العينة أن السنوات الأخيرة عرفت تطورا في إنشاء المقاولات تماشيا مع المخططات التنموية والسياسية التي تشجع على ذلك.

من خلال النتائج المعروضة يمكن تحديد خصائص العينة فيما يلي:

. معظم أفراد العينة من جنس ذكور 5 من 6 حالات مقابل حالة واحدة من جنس أثنى.

. معظم أفراد العينة من سن 40 فما فوق إلا حالة واحدة رقم 2 وهذا يعكس انتشار روح وثقافة المقاول في هذه الفئة العمرية.

. أغلب أفراد العينة متزوجون، فهم بذلك يملكون الخبرة في إدارة المسؤولية الاقتصادية من خلال مسؤولياتهم على الأسرة.

. أصول أفراد العينة أغلبها حضري.

. جميع أفراد العينة ذوو مستوى تعليمي عالي مقارنة بمقاولي سنوات السبعينيات.

. جميع أفراد العينة ينحدرون من عائلات محافظة وهم يتحلون بوزع ديني.

. معظم المؤسسات المقاولاتية أنشئت في الفترة التي عرفت دعماً أكثر للفعل المقاولاتي من خلال تشجيع إنشاء المؤسسات.

الأصل الاجتماعي: إن التحديد للمجال الاجتماعي لديه أهمية بالغة في فهم الظواهر الاقتصادية سوسيولوجيا وتأثير هذه المجالات على الفعل المقاولاتي بشكل خاص.

وبالنظر إلى إجابات المبحوثين يتبين لنا بأن أفراد عينتنا أغلبهم 6/5 من أصل اجتماعي حضري، وإنشأؤهم للمقاولات يعود إلى أن تمركزهم في المجال الحضري الذي مكنهم من الاتصال الدائم بالمنظومات الرسمية وبشبكة العلاقات الاجتماعية القوية.

المبحث الثاني: تحليل متغيرات الدراسة

المطلب الأول: روح المقاولاتية

يأتي هذا المطلب لتحليل المعطيات المتعلقة بالمحور الثاني الخاص بروح المقاولاتية. ومنه، فإنه يمكن القول أن العمل على نشر الروح المقاولاتية سوف يؤدي إلى تزايد المقاولين المبدعين القادرين على إنشاء مؤسسات وتطويرها، مما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا يجب رسم استراتيجية للتنمية ترسم الخطوط العريضة لبلوغ الأهداف. ولتحقيق هذا، لابد من العمل على تنمية المبادرات الخاصة، لاسيما في المشاريع الصغيرة، والتي تعد من أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكييفها مما يجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة، ويؤكد ماكيلاند Mc Celland على أن العامل الرئيس لتنمية أي بلد ليس المال أو التكنولوجيا، إنما نوي الأفكار المبتكرة والخلاقة.¹

1- التخطيط والرؤية المستقبلية

يعبر مؤشر الاعتماد على الحظ على النظرة المستقبلية، وهو أحد الأبعاد الثقافية التي توصل إليها جيرت هوفستد G.Hofsted، فالثقافات ذات المنظور بعيد المدى تعطي أهمية للعمل والمثابرة والتخطيط والجودة في القيام بالأعمال، مقابل الثقافات ذات النظرة قصيرة المدى التي تحترم التقاليد وتلبية الواجبات الاجتماعية، والتحجج بالقدر، فبالنسبة للنوع الأول النجاح يتطلب العمل ولا مكان للحظ، أما بالنسبة للنوع الثاني فكل شيء قد كتب من قبل وما عليه سوى اتباع قدره.²

صرح جميع أفراد عينتنا بأنهم يمارسون التخطيط في حياتهم المهنية، وأنه لا مكان للحظ في أعمالهم، وأنهم حريصون على أوقاتهم وعدم ترك الأمور للمفاجئات.

1 محمد فوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر مرجع سبق ذكره، 2013 2014 ص 22.
2 سفيان بدراوي، ثقافة المقاول لدى الشباب الجزائري المقاول، مرجع سبق ذكره، 2013 2104 ص 163.

2- المخاطرة والمغامرة والخطأ والخسارة

يرى اورليش بيك أن "المخاطرة أذى محتمل يخيف الفرد ويرتكز على قرار اتخذه بنفسه، إنها عملية حسابية تأخذ باعتبار الخسارة والفائدة محتملة بالاستناد إلى الزمن"¹.

"يعرف أنطوني جينيز في كتابه عالم منفلت (كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا؟) المخاطرة على أنها تلك المجازفات التي يتم تقويمها فعليا في علاقتها بالاحتمالات المستقبلية. كما يقول أنها هي القوة الدافعة للمجتمع الذي يصر على التغيير والذي يريد أن يحدد مستقبله ولا يتركه للدين أو تقاليد أو لقوى الطبيعة"².

أجمع أغلب أفراد عينتنا على أنهم يقبلون بالمخاطرة والمغامرة في بعض المشاريع لكنهم قيّدوا هذا القرار بكون المخاطرة محسوبة مدروسة وقابلة لجميع الاحتمالات، لذلك فعند حدوث الخطأ والخسارة فإنه أمر مقبول وإن كان يقلق لكنه حافز للنجاح.

أما إذا كان الخطأ والخسارة بسبب التهاون واللامبالاة فإنه يقلق كثيرا. هذا الانطباع يعكس الطبيعة الطموحة للمقاول، والتي تشكل الإرادة القوية ضد قوة تأثير منطق "الإنسان مسير لا مخير"، وهذا يفسر بعدم تأثر أفراد العينة بعقيدة القدرية، فيد القدر في صنع الأحداث في حياتنا اليومية تحولت مع مرور الوقت وتراكم التجارب الإنسانية من تفسير افتراضي لظاهرة تعارض النتائج مع المساعي إلى عقيدة تعتقد بها غالبية الناس³.

كما تعكس إجابات أفراد العينة 6/5 الروح المقاولاتية لديهم، وهي التي تميز المقاول عن المسير فشومبيتر خص المقاول بصفة الابتكار والإبداع، والتي يزعم بها المقاول استقرار السوق "التدمير الخلاق"، هذا الابتكار والإبداع يكون قويا كلما قل نقادي المقاول للباقيين.

1 لبنى لطيف، علم الاجتماع المخاطر، علم الاجتماع الجديد، العالم بين المخاطرة والخطر، مقال منشور في 11 مارس 2017 <https://www.makalcloud.com>

2 نفس المرجع أعلاه.

3 جواد البشيتي، القدرية في حياتنا اليومية، الحوار المتمدن، العدد 1635، 7 جويلية 2006. <https://ahewarg.org.show.art.asp>.

الحالة الوحيدة التي صرحت بعدم المخاطرة والمغامرة فهي مؤسسة مخبر التحاليل الطبية، فهي تحبذ حالة الاستقرار وهي ثقافة التقليد وإعادة الإنتاج وهو ما يفسر تقاويه للايقين.

مالك هذه المؤسسة امرأتان، والمعروف أن المرأة لا تحبذ المغامرة تحسبا لأي مخاطر مالية قد تلحقها، فالكثير من النساء يفضلن بيع مجوهراتهن وحليهن حتى لا يلجأن إلى الاقتراض.

3- العائلة والروح المقاولاتية

الحالات	مناقشة فكرة المشروع	مصادر تمويل المشروع	تلقي إعانات مصدرها ونوعها
الحالة 1	مكاتب متخصصة	مدخرات شخصية (الشريك الأجنبي)	العائلة - معنوية
الحالة 2	العائلة - الأصدقاء - مكاتب متخصصة -	مدخرات شخصية	أصحاب نفس المهنة - معنوية
الحالة 3	العائلة - الأصدقاء	مدخرات شخصية	العائلة - الأصدقاء - معنوية من العائلة (مادية ومعنوية من الأصدقاء)
الحالة 4	قرار شخصي	مدخرات شخصية	العائلة معنوية
الحالة 5	قرار شخصي	مدخرات شخصية	العائلة معنوية
الحالة 6	قرار شخصي	العائلة + البنك + الوكالة الوطنية	العائلة معنوية

المصدر: إجابات أفراد العينة

من خلال إجابات أفراد العينة المدرجة في الجدول السابق، يتبين لنا بأن هناك 6/2 حالات قامت بمناقشة فكرة إنشاء المشروع مع العائلة، و6/3 كانت فكرة إنشاء المشروع قرار شخصي كما بينت الإجابات بأن هناك من ناقش الفكرة مع الأصدقاء إلى جانب العائلة، وينطبق على الحالة رقم 2 و3، وصرح 6/2 من أفراد العينة أن فكرة المشروع امتدت أيضا إلى المكاتب الخاصة، وينطبق هذا على الحالة رقم 1 و2.

نتبين من خلال ما سبق أن العائلة تؤدي دورا مهما في عملية إنشاء المؤسسة المقاولاتية فنجد أن العائلة تساهم في إعطاء المقاول صيغة النسق الاجتماعي البسيط الذي يعرف بقوة التضامن والتماسك وذلك من خلال الدعم المعنوي، فدور العائلة لا نقاش فيه، فهي كانت ولا زالت تشكل الوحدة الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تفرض التعاون فيما بين أعضائها، والاعتماد المتبادل في جميع المجالات، ونزوع العائلة إلى دعم أفرادها ومرافقتهم في مساهمهم هو مظهر من مظاهر الحفاظ على كيانها ووجودها، وبالتالي يعتبر المقاول الجزائري الوسط العائلي مصدرا من مصادر الثقة.

كما تؤدي شبكة الأصدقاء دورا مهما في دعم المقاول ابتداء من الفكرة إلى التجسيد، وهذا ما أكدته الحالة رقم 2 و 3، وتعتبر شبكة الأصدقاء نسقا اجتماعيا مهما للمقاول، وهي في غالب الأحيان تظهر على المستوى الاجتماعي فقط لكنها في بعض الأحيان تنتقل إلى المستوى الاقتصادي عن طريق تقديم مساعدات مالية للمقاول.

إلى جانب العائلة والأصدقاء، فإن بعض أفراد العينة 6/2 ناقشوا الفكرة مع مكاتب خاصة، وهذا ينطبق على الحالة رقم 1 و 2، وهذا راجع إلى حجم المؤسستين وطبيعة النشاط (البناء والأشغال العمومية، إنتاج العصائر وصناعة مواد التنظيف).

وحسب نفس الإجابات، فإن جميع أفراد العينة اعتمدوا في تجسيد مشاريعهم على مدخراتهم الشخصية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على امتلاك المقاول الجزائري قوة اليقظة، والحس المقاولاتي الذي يمكنه من تحقيق طموحاته ورغباته، لهذا يعمل المقاول بجد لتحقيق أهدافه عن طريق ادخار مبالغ، ومن خصائص المقاول حسب المفهوم الفييري للمقاول هو الجمع والادخار.

كما كشفت أغلب تصريحات المبحوثين 6/5 أن العيش في وسط مقاولاتي يدفع نحو تنمية الروح المقاولاتية، وبالتالي يساهم دون أدنى شك في دفع الفرد نحو إنشاء مقاولاته الخاصة، فالانتماء إلى عائلة تضم مقاولين يسهل التوجه نحو قرار خلق مؤسسة، فالتنشئة والتربية في وسط مقاولاتي تدفع إلى تقليد

أعضائه من خلال التشبه بهم، فالمقاول بالنسبة للوسط العائلي المقاولاتي يشكل ثقافة عائلية يحافظ على إعادة إنتاجها¹.

كما تبين من خلال تصريحات المبحوثين بأن وجود الفرد في محيط كله بيئة مقاولاتية كما هو الحال مع الحالة رقم 2 و3، فإنه يكسب الفرد تنشئة مهنية ويزيد من عزيمته، كما يساعده على بلورة فكرة النشاط خاصة في العائلات الممتدة التي تضم وجود مقاولين في شكل أعمام وإخوة، والنموذج المقاولاتي الأكثر وجودا في أفراد عينتنا هم الإخوة أو الأخوات 6/3 حالات، ثم أفراد آخرون 3/2 حالة، ثم الأصدقاء حالة واحدة.

تصريحات المبحوثين تعكس دور العائلة كرأس مال اجتماعي يعتمد عليه المقاول في تحقيق طموحاته وأهدافه من خلال التضامن المعنوي، كما يعكس دور العائلة في توريث روح المقاول ونقلها من جيل لآخر.

بعد تحليل الإجابات والمعطيات السابقة، يمكن القول بأن أفراد عينتنا يملكون روحا مقاولاتية ساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم.

المطلب الثاني: الوازع الديني

يحتل الدين مكانة بارزة في تفكير ووجدان البشر أفرادا كانوا أم جماعة، فلا يوجد هناك عاطفة إنسانية أقوى تأثيرا في نفوس الأفراد والجماعات من العاطفة الدينية، فالدين ينظم العلاقات بين البشر والخالق، وبين البشر أنفسهم².

ويعد الدين "ركنا مهما وأساسيا من أركان البناء الاجتماعي، وربما يمكن القول بأن الدين ينظم بقية الأركان التي يتكون منها البناء الاجتماعي، وقد قام كثير من المفكرين والرواد بتوضيح معنى كلمة "الدين"³، ومن هذه التعاريف ما قدمه تايلور Taylor من أن الدين هو الاعتقاد في الكائنات الروحية أو

1 زاهية حساين، عوامل ميلاد البيقظة المقاولاتية، مرجع سبق ذكره، 2015 2016 ص 214.

2 سليم محمد ومسعد الحارثي، الوعي الاجتماعي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

3 حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الدين والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع الديني، مركز الإسكندرية للكتاب، 2004، ص 48.

في الوجودات الروحية¹، واعتبر دوركهايم Durkheim أن المجتمع هو المنبع الأصلي للدين لذلك عرفه على أنها "نسق من المعتقدات والممارسات التي تتصل بشيء مقدس، وهذه المعتقدات والممارسات في مجتمع أخلاقي واحد ويضم كل الذين يرتبطون به"².

أما ماكس فيبر Max Weber فقد تناول موضوع الدين من جانب الأخلاقيات الاقتصادية للدين، وهو ما يؤكد عليه الدين من قيم اقتصادية، فيما أشار راد كليف براون R.K. Prawn إلى الكيفية التي تؤدي بها الطقوس الدينية وظائفها في إثارة وتهدئة القلق بمجرد إقامتها.

وفيما حاول بعض الباحثين ومنهم ادوارد سابيير Edward Sapier أن يوضحوا وظيفة الدين بالنسبة للفرد، فإن معظم الباحثين في علم الاجتماع اهتموا بدراسة الوظيفة الاجتماعية للدين³.

ولعل أهم الوظائف التي يؤديها الدين هي العمل على تماسك وترابط الأفراد حول ايديولوجية خاصة، كما يفرض مجموعة من الضوابط والأحكام المنظمة لسلوكيات الأفراد والجماعات فيؤثر مثلا في النظام الاقتصادي، كالإخلاص في العمل، عدم تبذير الموارد الاقتصادية، والاستفادة منها في تنمية المجتمع وتطويره، وكذا الاستثمار في المشاريع النافعة للأفراد والمجتمعات.

مما يجعل الفرد يتجاوز رغباته الذاتية مقدما أهداف المجموعة من خلال تقديس الدين لنظام القيم والمعايير للمجتمع⁴.

وبقدر التزام الفرد وتمسكه بهذه القواعد والضوابط بقدر ما يكون الوازع الديني قويا.

1 محمد سليم مسعد الحارثي الوعي الاجتماعي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، 2014 ص 23.

2 نفس المرجع أعلاه، ص 23.

3 سامية محمد جابر، علم الاجتماع العام، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 2004، ص 38.

4 محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الديني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 58.

1- الالتزام بالعبادات (الصلاة - الزكاة)

الحالات	مصارف الزكاة
الحالة 1	الأهل والأقارب + لمن يستحقها
الحالة 2	الأهل والأقارب جمعيات يملكها المقاول نفسه، ثم جمعيات خيرية أخرى حاصلة على الثقة، ثم لصندوق الزكاة (جانب رمزي)
الحالة 3	مدرسة قرآنية
الحالة 4	الأهل والأقارب / العمال.
الحالة 5	الأهل والأقارب / دعم جمعية خاصة.
الحالة 6	الأهل والأقارب / دعم جمعيات خاصة.

المصدر: إجابات أفراد العينة

يلاحظ من الإجابات المدرجة في الجدول السابق بأن أفراد عينتنا كلهم ملتزمون بأداء عبادة الصلاة وهم حريصون على دفع وإخراج الزكاة في وقتها ولا يخفى على أحد أن الصلاة والزكاة إلى جانب عبادات أخرى هي من أركان الإسلام ومن أهم شعائره. غير أنه سجل اختلاف في مصارفها فجاءت أغلبية الإجابات لتبين بأن الأهل والأقارب يأتون في المرتبة الأولى لأنهم الأولى بالمعروف، تليها بعد ذلك دعم جمعيات خيرية مملوكة لبعض المقاولين لأنه يشترط توفر عنصر الثقة والصدق والأمانة، وهذا ما لا يمكن التأكد منه في كثير من الجمعيات. وهذا ينطبق على الحالة رقم 2 و 5، وانفرد أحد المقاولين بدفعها لحساب مدرسة قرآنية لأن لديه ثقة مطلقة فيها وينطبق هذا على الحالة رقم 3.

2- مصادر تمويل المشروع عند الإنشاء

الحالات	مصدر رؤوس الأموال الممولة للمشروع
الحالة 1	مدخرات شخصية
الحالة 2	مدخرات شخصية
الحالة 3	مدخرات شخصية
الحالة 4	مدخرات شخصية

الحالة 5	تمويل ثلاثي (مساعدات عائلية - البنك - الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب)
الحالة 6	مدخرات شخصية

المصدر: إجابات أفراد العينة

حسب إجابات أفراد العينة والمدرجة في الجدول السابق فإننا نضع المدخرات الشخصية للمبحوثين في المقام الأول والمعتمدة من طرف أغلب الحالات (6/4) المصدر الثاني مرتبط بشكل مباشر برؤوس الأموال العائلية والتي يتم اللجوء إليها عندما لا توجد مدخرات شخصية أو لا تكفي، والحصول عليها يتم عادة عن طريق الاقتراض من أفراد العائلة، وهذا المصدر نجده ممثلاً في الحالة رقم 05، إلا أنه وجد نفسه مضطراً للبحث خارج حدود العائلة.

المصدر الآخر الذي تم اللجوء إليه من طرف ببعض أفراد العينة هو البنك، وهو مصدر ذو طابع رسمي بالمقارنة مع المصادر الأخرى ولكن حضوره يبقى ضعيفاً، فهو لم يمس إلا حالة واحدة وهي الحالة رقم 5، والتي لم تجد حتى في العائلة ما يوفي غرضها مما اضطرها حسب قولها إلى طلب الحصول على مساعدات مالية وقرض بنكي بواسطة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب « Ansej »، والتي تدخلت كطرف في تحمل نسبة من فوائد القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئة، على العموم نلاحظ أن التمويل الأساسي لمشاريع أفراد عينتنا إنما هو المدخرات الشخصية للمبحوثين، أما العائلة والقروض البنكية فلم تستفد منهما إلا حالة واحدة، وهي الحالة 5.

المتمعن في قراءة هذه المعطيات يستنتج وبكل وضوح عدم الإقبال على البنوك المصرفية والهيئات الحكومية من طرف المبحوثين حيث أقر أغلب أفراد العينة بعدم استفادته من القروض لأنه يرى فيها أنها ربا والربا حرام.

فالمقاول يربط بين الدين والمال ويعتبر أن الفوائد البنكية ربا وهذا يعود إلى عمق القيم الدينية ذات التأثير الكبير على التصورات وسلوكات البشر، فهي تشغل حيزاً هاماً من الثقافة الكامنة، ليس بإمكان الفرد إنكارها فهي موجودة بقوة في لاوعيه.

وتشير إجابة الحالة رقم 5 أن العائلة كانت ولا زالت وستبقى مصدرا هاما للرأسمال الاجتماعي للمقاول.

3- تصور المقاول لمفهوم العمل، الربح، البركة، الرشوة، عمارة الأرض

3-1- العمل

يعمد الإنسان إلى التأثير في الطبيعة بدافع الضرورة التي تدفعه إلى تلبية حاجاته وحاجات غيره، وهذه فطرة الإنسان منذ الوجود، وعند الماركسية يتميز الإنسان عن الحيوان بفضل العمل وتصبح الطبيعة في خدمته يكيفها وفقا لاحتياجاته، وبالعمل تحدد الأنساق المجتمعية والتضامن الاجتماعي¹.

أما من ناحية المنفعة، فإن العمل عند الاقتصاديين هو الوظيفة التي يقوم بها الإنسان بقواه الجسدية والخلقية لإنتاج الثروات والخدمات²، ويرى ابن خلدون أن العمل هو قوام الحياة الاقتصادية وازدهار المجتمع يكون بالعمل بكل أشكاله، ويعطي ابن خلدون مكانة خاصة للفعل الاقتصادي بكل أشكاله، ويرى أن أي نشاط اقتصادي يؤدي دورا تنمويا في المجتمع من خلال توفير الحاجيات وتوفير مناصب عمل³.

"ويبني فيبر مشروعه الفكري والمهم والذي ينطلق فيه من رصده التاريخي لظاهرة التراكم الرأسمالي المحقق في المناطق الخاضعة للذهنية البروتستانتية. فالنسبة إليه ليست المصالح الاقتصادية هي وحدها ما يكمن في جذور التطور التاريخي، وهذا ما دفعه إلى الاستنتاج بأن الرأسمالية ليست في الواقع إلا الوريث الشرعي للكالفينية والطهرانية، حيث يوجد ذلك الزاهد الذي يحول العمل إلى نوع من التقوى ومن الصلاة المستمرة، وهنا يرى فيبر أن الكالفينيين بفضل صرامتهم وتقشفهم يتجهون إلى إعطاء الأمور البشرية حتى الأكثر عادية من بينها دلالة مقدسة"⁴.

1 إسحاق رحمان، دور القطاع الخاص في تنمية مجتمع العمل، مرجع سبق ذكره، 2013 2014 ص 143.

2 نفس المرجع أعلاه، ص 143.

3 نفس المرجع أعلاه، ص 153.

4 إبراهيم العريس، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية لماكس فيبر من الدين إلى الحياة المثمرة،

"وانطلاقاً من هنا يرى فيبر أن عمل رجل الأعمال الحديث إنما هو ذو أساس ديني، حيث أن التنظيم والصراع في المجالات التجارية، يكونان مرتبطين برؤية للعالم ترى أن الأكثر نشاطاً وفعالية في المجتمع هم الذين ينظمون وينتجون ويرتبون فيما الآخرون غير المختارين يخسرون معاركهم حتماً وينتهون"¹

والنسكية البروتستانتية تنظر إلى العمل على أنه إلهام رباني أو نداء رباني يمثل الوسيلة الفضلى إن لم تكن الوحيدة للتأكد من النعمة والخلاص.²

جدول يبين تصور مفهوم العمل لدى أفراد العينة

الحالات	واجب أؤديه	واجب وعبادة في نفس الوقت	وسيلة لتحقيق الرفاهية
الحالة 1		×	
الحالة 2		×	
الحالة 3		×	
الحالة 4		×	
الحالة 5		×	
الحالة 6		×	

المصدر: اجابات أفراد العينة

انققت إجابات أفراد العينة على أن العمل بالنسبة إليهم واجب على القادر عليه بل هو عبادة، وذهب بعضهم إلى التفصيل في هذا الموضوع ليشمل أي شيء يقوم به المقاول مصطحباً معه نية تقديم النفع للآخرين فيكون كل ما يقوم به الشخص عبادة، وهذا ما صرحت به الحالة رقم 3، وهذا ما يميز مفهوم العمل في الإسلام.

¹ إبراهيم العريس، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية لماكس فيبر من الدين إلى الحياة المثمرة،

www.alhayat.com/article/386281 مرجع سبق ذكره.

² زكريا براق، ماكس فيبر الدين وأخلاق العمل والرأسمالية، مرجع سبق ذكره، www.alhiwartodaynet/node/10121.

إجابات أفراد العينة تبين بأن العمل يدخل الفرد في علاقة روحية مع الله وأن العمل وإن كان مقابل أجر فإن الأجر والربح الأساسي بالنسبة لهم هو أمر مرتبط بالأجر الغيبي، وهو في نظرهم أسمى وأهم مما سوف يتحصلون عليه في الحياة الدنيا.

3-2- الربح

الأخلاق الرأسمالية توصي بنوع من الزهد، وتتحاشى الملذات وطلب السلطة والشهرة الاجتماعية. اكتساب الربح في هذا النظام هو بحد ذاته أمر إيجابي محبذ وهدف للحياة المهنية، ويرى ماكس فيبر أن الرأسماليين الجدد لا يكسبون شخصيا شيئا من ثرواتهم، إلا الشعور غير العقلاني بأنهم قاموا بواجباتهم المهنية على نحو جيد، بعبارة أخرى ليس الربح في هذا النظام لخدمة الإنسان واحتياجاته إنما الإنسان لخدمة الربح، فالهدف الرئيس في النظام الرأسمالي هو زيادة مستمرة للربح ويجب على كل فرد صاحب رأس مال في النظام الرأسمالي أن يستخدم كل الإمكانيات المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الأرباح لأنه في غير هذه الحالة محكوم عليه بالإفلاس.¹

يعتبر الربح الهدف الرئيسي للمقاول، فهو خلاصة الجهد والموارد المبذولة وفيما يخص تصور المقاولين أفراد العينة للربح، أجاب أغلب المبحوثين 6/4 حالات بأنهم يرون الربح بأن لا يضر بمصلحة المقاولين وبقدرة المستهلك، بينما ترى الحالة رقم 1، بأنه محدود عموما بفعل عوامل السوق وانفردت الحالة رقم 4 بقولها أن خصوصية المجال الذي تنشط فيه هي التي تضبط الربح وتجعله محدودا باعتبار غلبة الطابع الإنساني على الطابع الربحي، فالشخص قد يكتشف بأن عنده مرضا خبيثا أو مرضا مستعصيا، لذلك فإن هذا القطاع له خصوصيته.

المنتج لإجابات أفراد العينة يمكن أن تتبين بأن الاتجاه العام ينحو لأن يكون الربح مضبوطا بتحقيق المصلحة الخاصة والعامة، وهذا ما توصلت إليه نتائج دراسة قاري تريبو Gary Tribou حول المقاول المسلم إذ ذكر أن الإسلام يقوم على أساس تحقيق منافع المقاول الخاصة ومنافع المجتمع على حد سواء، فلا يجوز تحقيق الربح والثروة دون استفادة المجتمع من ذلك²، ونفس النتيجة توصلت إليها

¹ مجموعة من المؤلفين، العلمانية مذهبا، <http://books.google>، ص 153.

² زينة عرابش، الريادة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي، دراسة حالة المؤسسات الجزائرية، ص 246.

دراسة ميدانية على مستوى المؤسسات الماليزية إذ أكدت على وجود علاقة قوية بين توازن المصالح الشخصية مع العامة.¹

3-3- البركة

تتصل البركة كمفهوم اجتماعي بشكل وثيق بالعادات والتقاليد والاعتقاد من جهة، وبمفاهيم أخرى معروفة في العلوم الاجتماعية كجاذبية الشخصية أو القدرة الخارقة على الإقناع « Charisma » والشرف « Honor » وكذا التميز الاجتماعي « Prestige » من جهة أخرى.²

ويذهب كليفور غليرتز إلى تحليل مفهوم البركة من خلال التركيز على بعدها ومضمونها الاجتماعي ودلالاتها الرمزية في الحياة اليومية للأفراد، وحدد البركة بكونها كيفية ملموسة لفهم الأشكال الحسية التي يتجلى فيها الإلهي أو المقدس في الحياة اليومية للأفراد.³

أما مفهوم البركة في القرآن الكريم، فهي زيادة في القليل وسعة في الضيق وهي كثرة ووفرة ونماء، والبركة هي إحدى ثمار الطاعة، وهي من الأسس المعتمدة في عقيدة المسلم وتصوره. ويقول النووي في شرح معنى البركة، أصل البركة الزيادة، وثبوت الخير والاستمتاع به، وحلول الخير الإلهي في الشيء.⁴

فيما يتعلق لتصوير أفراد عينتنا لمفهوم البركة فقد كانت كالاتي

الحالات	مفهوم البركة
الحالة 1	تكون في المال القليل والكثير.
الحالة 2	تكون في المال القليل والكثير.
الحالة 3	تكون في المال القليل والكثير والمال هم وإدارته هم.
الحالة 4	تكون في المال القليل والكثير.
الحالة 5	تكون في المال القليل والكثير.
الحالة 6	دائما في القليل.

1 زينة عرابش، الريادة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي، دراسة حالة المؤسسات الجزائرية، ص 247.

2 أدريس كمون، مفهوم البركة في الثقافة الشعبية المغربية عند إوارد فسترمارك، www.folkculturebh.org.

3 في الأنثروبولوجيا... محاولة في مفهوم البركة، arabsocio.blogspot.com.

4 www.startimes.com

المصدر: اجابات أفراد العينة

ما يلاحظ من خلال الإجابات هو إجماعهم على أن البركة كما تكون بتحقيق الربح القليل كذلك تكون في الربح الكثير. الحالة رقم 6 انفردت بتصورها للبركة بأنها دائما في القليل رغم أن البركة مصطلح متعدد المعاني والمظاهر الملموسة والمتغيرة من مجتمع لآخر، ورغم أن المخيال الشعبي يشير إلى أن البركة هي في صفة القديسين والمرابطين والأولياء .. مرتبطة بقوة بالنجاح في كل ميادين الحياة، إلا أنه لوحظ ارتباط مفهوم البركة عند أفراد عينتنا بالأعمال وعالم المال.

وجهة نظر ماكس فيبر في كتابه الأخلاق وروح الرأسمالية لا تبتعد عن هذا الإطار، فقد أشار إلى أن الفرد (الكاليفيني) من خلال إنجاز مهمته الدينية اليومية سيجد كل المباركة من الله، وهذا ما يقود الممارسين لحياة التقشف إلى الفاعلية الاقتصادية التي تتجه نحو الادخار وتوفير الثروة.

3-4- الرشوة

إن ظاهرة الفساد الإداري كظاهرة اجتماعية ظاهرة قديمة ممتدة في أعماق التاريخ الإنساني، وهي تتخذ صفة العالمية فلا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات، وتشهد كل المجتمعات استفحالا كبيرا للسلوكات غير المشروعة والمنحرفة إلى درجة الجرم بأن هذه السلوكات أصبحت جزءا من ثقافتها، وينظر إليها كظاهرة اجتماعية مغروسة في الضمير الجمعي بالتعبير الدوركهايمي¹.

وجاء في موسوعة العلوم الاجتماعية تعريف الفساد الإداري بأنه "استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة بما في ذلك كافة أنواع رشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين السياسيين أو القضاء، ولكنه يستبعد الرشاوي التي تحدث فيما بين مؤسسات القطاع الخاص².

ولدراسة هذا السلوك المنحرف لابد من استحضار كل الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية المميزة لمجتمعنا لأن أي خلل وظيفي في هذه الأنساق ينتج مؤسسات عمومية تأخذ مقوماتها من مختلف الأنشطة المنحرفة التي سادت بانتصار المال والجشع وتقهر القيم والأخلاق من جانب آخر.

¹ عبد الكريم جندي، الفساد الإداري والتنمية في المغرب، الحوار المتمدن،

2019/06/22، 00:00، www.alhiwar.org/debat/show.art.asp?aid=387290

² حسين معلوم، البعد الاجتماعي للتنمية نحو مفهوم إسلامي، www.alhayat.com/article/880127/00:58-22/06/2019

وبالنسبة للرشوة، فقد جاءت إجابات أغلب أفراد العينة 6/5 أنهم يرون فيها ضرورة يحتاج إليها المقاول لتنفيذ مشاريعه في بعض الأحيان، فقد جاء على لسان أفراد العينة "بيئة الأعمال موبوءة" "أقبل التعامل بالرشوة مكرها مجبرا على ذلك وإلا خرجت من ساحة المنافسة وعالم الأعمال" "أفضل تسميتها بغير ذلك لأنني أقدمت عليها بعد استفتاء من أكثر من واحد ممن يعتقد أهليتهم للفتوى، وقد أدرجها تحت قاعدة الضرورات تبيح المحظورات" "تعرض لضغوطات كبيرة في حالة عدم دفعها قد تشمل الحجز على السلعة أو إيجاد مشاكل في الضرائب" بيئة الأعمال في الجزائر فاسدة غير نظيفة لا تشجع على الانتاج والاستثمار والإبداع والمنافسة النزيهة، بل تركز الإحباط واليأس والشعور بالهزيمة لولا الاصرار"، و لقد قدم العالم روبرت ميرتون تصنيفا لانماط استجابات الافراد او تكيفهم لذلك التفاوت او الانفصام بين الاهداف المرغوبة و المحددة ثقافيا وبين الاساليب المتاحة لتحقيق هذه الاهداف وقرر أن هناك خمسة انماط النمط الإمتثالي وهو النمط الخاضع لتلك المعايير وتلك الوسائل النمط الابتكاري وهو الذي يقبل بالأهداف المحددة ثقافيا و يرفض الوسائل المتاحة فيبتدع وسائل اخرى قد تكون غير مشروعة حسب ثقافة المجتمع ومعاييرها وتتمثل بقية الانماط في الطقوسية والانسحابية والتمرد وبالتالي فان سلوك افراد العينة يفسر بتعرضهم لضغوطات اجتماعية قادتهم للسلوك المنحرف القبول بالرشوة تسمى هذه الحالة بالانوميا الاجتماعية و هي تحدث عندما ينشأ تناقض بين الدعوة الى تحقيق اهداف و غايات مقرررة ثقافيا و بين وسائل تؤدي الى تحقيق تلك الاهداف و الغايات و لكنها محددة اجتماعيا اي تنقيد بالبناء الاجتماعي.

3-5- عمارة الأرض

مفهوم عمارة الأرض هو العمل على إصلاحها بما يؤدي إلى الانتفاع بخيراتها المسخرة للإنسان عملا بأمر الله الذي يسر للإنسان العيش على الأرض واستخلفه فيها، ولقد استخلف الله الإنسان في الأرض ليقوم بعمارتها بما يحقق مصالح العباد في العيش عليها واستغلال خيراتها والمحافظة على سلامتها تماشيا مع شرع الله الذي أحل الطيبات التي أودعها في الأرض وحرّم الإفساد فيها كالإضرار بالبيئة وسوء استغلال الأرض.

فالجس البشري مطالب بإعمار الأرض والمسلم على وجه الخصوص واجب عليه ذلك من الناحية الإيمانية ومن الناحية الإنسانية فنفذ المسلم يتعداه إلى غيره من الناس جميعا على اختلاف ملتهم، ولفظ العمارة أشمل وأعم من لفظ التنمية من حيث أن تعبير الأرض هي القاعدة المجتمعية التي ينبني عليها الهدف من عملية التنمية، وهي بهذا لا يمكن فصلها عن مضمون استخلاف الله عز وجل للإنسان في الأرض وذلك كما في قوله تعالى "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون" سورة البقرة الآية 30، بناء على ذلك، فإن التنمية كعملية هدفها تعميم الأرض، إنما تلتقي مع القصد من أن الله عز وجل قد سخر لهذه الخليفة، (الإنسان) ما في السماوات والأرض ليستفيد منها وينعم بخيراتها ويسبح بحمده، ومن ثم يتمكن الإنسان (الخليفة)، وعبر هذا التسخير من تحقيق القصد من الاستخلاف وأداء مهمته في تعميم الأرض.¹ إجابات أفراد العينة جاءت لتبين بأن عمارة الأرض تعني لها تحقيق رفاهية المجتمع بإقامة مشاريع نافعة للمجتمع.

4- تحليل المعطيات المتعلقة بالوازع الديني

على مستوى الالتزام بالعبادات، فإن أفراد العينة موضوع الدراسة أظهرت إجاباتها مدى التزامها بعبادة الصلاة والزكاة، حيث تعتبر الصلاة أهم ركن في الإسلام، تربط الإنسان بربه مباشرة دون واسطة، إقامتها تثمر في الإنسان سلوكا إيجابيا مصداقا لقوله تعالى: "إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله أكبر والله يعلم ما تصنعون"²

والفحشاء والمنكر والفساد والإفساد المقصود بها إلحاق الضرر بالنفس أو بالغير سواء كانوا من البشر أو من غيرهم أو حتى بالمحيط الذي يعيش فيه البشر.

وبالنسبة للزكاة، فهي الأخرى عبادة دائما تقرر بالصلاة، إلا أنها عبادة مالية مصارفها موجبة لنفع الغير، الفئات الاجتماعية الهشة كالفقراء والمساكين وفئات أخرى منها كالغارمين وفي سبيل الله. والتي تعني كل ما فيه خير ومنفعة للبشر.

² سورة العنكبوت، الآية 45.

التزام المسلم بهذه العبادة يعكس مدى حرصه على تحقيق كفاية المجتمع وتقديم النفع للآخرين على اختلاف أجناسهم وعقائدهم.

وبخصوص مصادر التمويل التي اعتمد عليها أفراد العينة في إنشاء مؤسساتهم، فقد جاءت كل الإجابات 6/5 باستثناء حالة واحدة لتؤكد بأنهم ابتعدوا عن القروض البنكية مع القدرة على الحصول عليها قناعة منهم بأنها مال حرام.

أما الحالة رقم 5 وهي الحالة الوحيدة التي اعتمدت على التمويل الثلاثي (العائلة - البنك - الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب) فقد أكد لنا بأنه تورط عندما اقترض من البنك لأنه لم يستطع لا المحافظة على مؤسسته ولا تسديد ديونه ويعتقد بأنها لعنة بسبب تعامله بالربا، أما فيما يتعلق بتصورات أفراد العينة للعمل والربح والبركة وعمارة الأرض، فقد جاءت تقريبا كلها مطابقة التصور الإسلامي لها، فالعمل عبادة مقدسة وواجب على القادر عليه، أما الربح فإن الإسلام عموما لم يضع له حدا أقصى وترك ذلك للمنافسة إلا في حالات معينة نهى عن الاحتكار قصد الربح الكثير أين يتحقق الضرر على المجتمع.

أما تصورهم لمفهوم الرشوة فما يلاحظ من خلال إجابات أفراد العينة هو ذلك الانفصام بين السلوك الممارس في الواقع الفاسد الذي يعيشه المقاتل وبين ما يحمله من قيم دينية، فالتطور التاريخي لنموذج التنمية أفرز صراعات على عدة أصعدة بين فئات تريد أن تستحوذ على جزء من مصدر القرار لتستفيد من الربح لصالح زبائنها، ومنه تظهر مصالح فئوية تحاول أن تسيطر على آليات السلطة، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى وقوع التناقض بين المهام داخل الأنظمة الفرعية والمصالح الموضوعية لأشخاص، ومنه تنحرف عن الأداء الوظيفي¹.

إقدامهم على هذا السلوك يبقى مبررا داخل النسق الديني ففي نظرهم السوق محتكر بين فئات معينة، مما يعني وجود أشخاص أقوياء وآخرون يتنازلون عن الجزء لإنقاذ الكل، سندهم في ذلك قواعد فقهية "ترك القليل من أجل إنقاذ الكثير"، في نظرهم اقتصاديا هم يربحون وهم ينتجون في الحلال،

1 الفساد في نظر بعض علماء الاجتماع، مؤشر تخلف تحركه لمصالح الشخصية، <https://www.djazairress.com>.

ويشغلون الناس فلا بأس إن دعتهم الضرورة لمثل هذا السلوك. تبريرهم شرعي فلوئهم للرشوة هو انتقال من حالة العزيمة إلى حالة الرخصة، الضرورات تبيح المحضورات، أما عن مفهوم البركة، فتصورهم حدد البركة في المال القليل والكثير، فهو يرى حتى وإن كان يملك أموالاً قليلة إلا أنه يبادر بالأعمال اعتقاداً منه أن البركة تحف هذه الأعمال وتترك له فرصة توسيعها وإن كانت محدودة، مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم "خير الأعمال أدومها وإن قلت".

بخصوص عمارة الأرض التي جاءت في تصورهم بأنها إقامة مشاريع ذات منفعة، هذه المنفعة تكون في الجانب الاقتصادي بتوفير سلع، تقديم خدمات، وفي الجانب الاجتماعي بكفاية المجتمع وتلبية حاجياته، وتوزيع الثروة على العمال، توفير مناصب عمل وفي الجانب البيئي بإقامة مشاريع لا تضر البيئة. فإنها قريبة من مفهوم الإسلام لها.

بعد تحليل الإجابات والمعطيات السابقة يمكن أن نحكم فعلاً بأن أفراد عينتنا يتصرفون بوازع ديني تمثلت مؤشرات في الجانب التعبدية من خلال الالتزام بعبادة الصلاة والزكاة وفي الجانب السلوكي من خلال الابتعاد عن الحرام (الربا)، والتعامل (بالرشوة). عن كراهية لا عن طواعية.

المطلب الثالث: مسؤولية المقاول نحو العمال

1- لجنة الخدمات الاجتماعية وتقديم الإعانات

تعتبر الخدمة الاجتماعية وسيلة تعتمد المؤسسة، وذلك بغرض الرفع من مستوى العامل المهني، النفسي والاجتماعي، وذلك لما تقدمه من مساعدات مادية، اجتماعية، نفسية وصحية. توفر هذه الخدمة في المؤسسة يعود عليها بالفائدة.

ومع تطور الفكر الاجتماعي تطورت من كونها ذات طابع اختياري، وتقدم على أنها منحة أو صورة من صور العطف والإحسان، إلى كونها وسيلة لزيادة الانتاج وزيادة الربح وتحقيق المصلحة

الشخصية لأصحاب الأعمال إلى أن وصلت إلى كونها ضرورة من ضروريات الاستقرار والعلاقات الإنسانية في مجتمع المصنع وحق من حقوق العمال¹.

وفي الجزائر أدرجت الخدمة الاجتماعية في قوانين الدولة المنظمة والمسيرة للعمل، حيث سخرت كل إمكانياتها لتمس هذه الخدمة كل الطبقات السوسيو مهنية وهذه الخدمة تختلف من قطاع إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى حسب أهمية ومكانة المؤسسة والدور الذي تلعبه في المجتمع.

جدول يبين وجود لجنة خدمات في المؤسسة

الحالات	وجود لجنة خدمات	وجود إعانات
الحالة 1	لا تمنع التكتلات لتفادي الصراع بين العمال والإدارة	هناك إعانات في مناسبات دينية واجتماعية
الحالة 2	لا توجد بشكل رسمي، لكن عمليا موجودة وتؤدي عملها ويغلب عليها الطابع التضامني بين العمال.	هناك إعانات في مناسبات دينية واجتماعية
الحالة 3	لا توجد هناك إعانات على حساب المؤسسة	هناك إعانات على حساب المؤسسة
الحالة 4	لا توجد	توجد إعانات في حالات معينة
الحالة 5	لا	لا
الحالة 6	لا، ولكن هناك إعانات كثيرة في المناسبات الاجتماعية وحسب الحالات.	لا ولكن هناك إعانات كثيرة في المناسبات الاجتماعية وحسب الحالات

المصدر: إجابات أفراد العينة:

تشير الإجابات الواردة في الجدول إلى عدم وجود لجنة الخدمات الاجتماعية بإجماع من كل أفراد العينة، إلا أن الحالة رقم 2 تفردت بتصريحها أن اللجنة متواجدة في أرض الواقع بدليل أنها تقوم بتقديم خدمات متنوعة للعمال، لكنها ليست بشكل رسمي.

¹ إبراهيم بيومي معي، ملاك أحمد الرشيد، مجالات الخدمة الاجتماعية في المجالات الصناعية، مكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1984، ص 34.

كما اتفقت كل الإجابات في مقابل انعدام لجنة الخدمات، فإنها تقوم بتقديم إعانات متنوعة، وفي مختلف المناسبات الدينية والاجتماعية.

وتتطابق هذه النتائج مع نتائج زينة عرابش (سلوك المقاول المسلم ودوره في تحقيق المسؤولية الاجتماعية دراسة حالة مجموعة من المقاولين الجزائريين)، إذ بينت الدراسة أن 65% من المقاولين يهتمون بشؤون العمال واحتياجاتهم الشخصية خصوصا في المناسبات والأعياد، عن طريق مساعدات مادية ومعنوية.

إجابات أفراد العينة تعكس سلوكا تلقائيا، عاطفيا دون منهج أو فلسفة (مناسبات تأتي فجأة)، كما أظهرت إجاباتهم بأن الإعانات التي يقدمها أفراد العينة بدلا عن الخدمات الاجتماعية إنما هي بدافع الإحسان وحب الخير، والمفروض في الخدمة الاجتماعية أنها تقوم على أساس علمي في تقديم المساعدة، ويقوم بها مؤسسة مستخدمة بصفة مباشرة أو عن طريق لجان منتخبة.

2- تكريم المبدعين من العمال وتوزيع الأرباح عليهم

يمثل التكريم تحريضا على التميز والتفوق، وتحفيزا إيجابيا على البذل والإصرار والإخلاص، كما يعتبر التكريم بمختلف أشكاله دعوة صادقة لاستمرار الجهد ومواصلة العطاء أو تثمين ما قدمه المبدع من عطاء، كما يمثل التكريم استثمارا ذكيا في طبقة المبدعين والمميزين والرواد الذين يحققون التنمية الشاملة والمستدامة للوطن، فالتكريم كثافة وقيمة وسلوك هو الدافع على البذل والعطاء والمحفز على ديمومة التميز والإبداع والإنجاز.

ويقصد بالتكريم هنا تكريم العمال المتميزين، وكذا المشاركة في تكريم المبدعين في المجتمع، فبالنسبة للعمال تكريمهم يعني تعزيز الثقة فيهم والاعتراف بالفضل لهم مما يحفزهم على البذل والتفوق، وهذا بدوره ينعكس على أدائهم في المؤسسة.

وفيما يتعلق بالأرباح، فإن المقاول إذا أشرك العمال في أرباح المؤسسة، فإن ذلك سيخلق بيئة صحية في محيط العمل، وسيبدأ كل موظف من تلقاء نفسه بالتخطيط للسنة المقبلة، وكيفية حصول

المؤسسة على ربح أكبر لأنه يعلم تماما أنه ليس موظفا فحسب، بل أصبح جزءا لا يتجزأ من المؤسسة، وسوف يرى أن العمل بالنسبة له هو عمله الخاص الذي يتقاضى عليه أذرا، وإذا حقق أهداف المؤسسة فسوف يتلقى أرباحا.

جدول يبين كيفية تكريم المبدعين وإشراك العمال في الأرباح

الحالات	كيف يتم تكريم المبدعين	هل يتم إشراك العمال في نسبة من الأرباح
الحالة 1	مادية - ترقية	توزيع المكافآت شهريا على أساس المنجز من الأعمال
الحالة 2	تحفيز مادي خاصة في المناسبات	نعم
الحالة 3	اهناك عدة ضوابط: زواج - سكن - أقدمية - مناسبات العيد - حسب الشخص والظروف والموافق	نعم في بعض الأعمال
الحالة 4	لا	نعم
الحالة 5	بزيادة دخله	نعم
الحالة 6	بزيادة الأجر	لا

المصدر: إجابات أفراد العينة:

حسب إجابات أفراد العينة، فإنهم اتفقوا جميعا تقريبا على أنهم يقومون بتكريم المبدعين في مؤسساتهم، وهذا بنسبة 6/5 حالات، لكنهم اختلفوا في كيفية التكريم، فهناك من صرح بأنه يزيد في أجره (المبدع)، وهذا ينطبق على الحالة 5 و6، وهناك من ربط هذا التكريم بظروف وموقف الشخص وشخص المبدع، فقد تكون إعانة في مناسبة الزواج أو شراء سكن أو مناسبة العيد أو الأقدمية، وهذا ينطبق على الحالة 3 و4، أما الحالة 1 فقد أشارت إلى التكريم من خلال التحفيزات المادية.

أما الحالة رقم 4، فهي الحالة الوحيدة التي صرحت بعدم تكريم المبدعين، ما يلاحظ على أفراد العينة أنهم يقومون بمنح المبدعين من العمال امتيازات ذات طابع اجتماعي وديني (الزواج - شراء سكن - العيد - زيادة الأجر - الختان).

إجابات أفراد العينة تعكس تقديسهم لهذه المناسبات الدينية وتعظيمهم لها من خلال إحيائها، هذا السلوك نجده أكثر في الأسر المقاوله واتي ربما تجدها فرصة للتأكيد على مكانتها وحضورها المتميز، حيث تبادر إلى تقديم المساعدات والتبرعات للمحتاجين، وهذا ما تؤكدته الحالة الثانية والثالثة.

وفيما يخص توزيع الأرباح، فإن الإجابات كلها تقريبا 6/5 اتفقت على توزيع الأرباح على العمال وانفردت الحالة رقم 1 بأنها توزع المكافآت شهريا على العمال على أساس المنجز من الأعمال، أما الحالة رقم 3 فقصرت توزيع الأرباح على بعض العمال فقط. وهم الذين لهم دور أساسي في تسيير وإدارة المؤسسة.

3- تأمين العمال ضد المخاطر المهنية

الحوادث المهنية الخطيرة هي أولا مأس إنسانية، لكن الاقتصاد والمجتمع يدفعان أيضا ثمنا باهظا. والحصول على بيئة عمل آمنة وصحية حق من حقوق الإنسان الأساسية، واحترامه على مستويات التنمية كافة وفي مختلف الظروف الاقتصادية واجب وشرط لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

وفي دراسة أجرتها الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، أشار رئيسها إلى أن للاستثمار في الوقاية من المخاطر فوائد اجتماعية واقتصادية ملحوظة، إذ توصلت الدراسة إلى أن متوسط العائد على الاستثمار في الوقاية يبلغ ضعفي المبلغ المستثمر.

ويلزم أصحاب المؤسسات قانونا بتأمين بيئة العمل ضد مختلف المخاطر سواء كانت فيزيائية كالضوضاء والكهرباء الاستاتيكية والديناميكية تغيرات الضغط الجوي، أو كانت مخاطر ميكانيكية وهي التي تنشأ من الاصطدام بين جسم العامل وبين جسم صلب أو كانت هذه المخاطر بيولوجية خاصة إذا كانت طبيعة العمال تعرض العمال لظروف الإصابة بها (رعاية المرضى والتحاليل الطبية، التعامل مع الحيوانات المصابة ومنتجاتها ومخلفاتها).

كما تلزم المؤسسة بتوفير وسائل الوقاية من المخاطر الكيميائية وكذا المخاطر السلبية التي تنشأ من عدم توافرها أخطار وأضرار كوسائل الإنقاذ والإسعاف والنظافة.

جدول يبين تأمين العمال ضد المخاطر المهنية وتوفير بيئة عمل آمنة

الحالات	تأمين العمال ضد المخاطر المهنية
الحالة 1	نعم وجود مراقبين خارجيين، فالعمل يتسم بالخطورة
الحالة 2	نعم
الحالة 3	نعم هذا من الجانب القانوني وطبيعة العمل تتطلب ذلك
الحالة 4	نعم
الحالة 5	نعم
الحالة 6	لا

المصدر: إجابات أفراد العينة:

المتصفح لإجابات أفراد العينة يلاحظ بأن جميعها تقريبا صرحت بأنها تبذل جهدا لخلق وتوفير بيئة عمل آمنة للمحافظة على مستوى أداء العمل بمستوى متوازن، وذلك من خلال توفير وسائل الحماية من المخاطر على اختلاف أنواعها، فتوفير وسائل الوقاية لجميع العاملين فيها يعد حافزا مهما للعامل ومقوما أساسيا لنجاح المؤسسة من خلال التقليل من الإصابات مما يزيد من الإنتاجية في العمل وخفض عدد الساعات المفقودة نتيجة الغياب بسبب الأمراض أو الإصابة.

كما يزيد من ارتباط العامل بالمؤسسة مما يقلل من هروب الكفاءات أو دوران العمال كما تنقص التعويضات عن حوادث العمل.

هذه الإجابات تعكس وعيا كبيرا لأصحاب هذه المؤسسات بالموارد البشري ودوره في المؤسسة لذلك هم حريصون على تنميته والاستثمار فيه بما يعود بالإيجاب على المؤسسة لأن أي تهاون في هذا العنصر سينعكس سلبا على المؤسسة، وهذا ليس في صالحهم.

4- تدريب العمال وتحسين كفاءتهم

مع التغيير الاقتصادي والتكنولوجي الحاصل تلجأ المؤسسات إلى تدريب العمال من أجل التأقلم مع هذا التغيير باعتبار أن التدريب يمثل استثماراً في الموارد البشرية يكون له عائد مريح يظهر في شكل زيادة الإنتاجية، كما أن الفرد مطالب بتدريب قدراته، لسد الثغرة بين أدائه الفعلي والمستوى المطلوب منه، كما أن التدريب يؤدي إلى النهوض بالنواحي الاقتصادية للمؤسسة عن طريق تنمية القدرات الاقتصادية وتعظيم الربح في المؤسسة وضمان البقاء في السوق وكذلك النهوض بالمستوى الاجتماعي للعاملين من خلال شعورهم بالأهمية والمكانة في المؤسسة. ويمكن صياغة أهداف التدريب الاقتصادية والاجتماعية فيما يلي:¹

- زيادة الكفاءة الإنتاجية: يرتفع الإنتاج وتخفض التكاليف بزيادة مهارات الفرد من خلال التدريب.
- ارتفاع الربح: بزيادة الإنتاج وانخفاض التكاليف تزداد مبيعات المؤسسة فيرتفع رقم أعمالها مما يؤدي إلى ربح المؤسسة.
- زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة: انخفاض التكاليف وتحسين الإنتاج في المؤسسة يؤدي إلى رفع حصتها في السوق.
- رفع معنويات الأفراد: اكتساب الفرد لمهارات معينة يعزز ثقته بنفسه، يحقق له نوعاً من الاستقرار النفسي.

جدول يبين استفادة العمال من دورات تدريبية لتحسين كفاءتهم

الحالات	تدريب العمال وتحسين كفاءتهم
الحالة 1	لا
الحالة 2	نعم، هناك مصلحة خاصة بتدريب الفئات المستفيدة (المشاركة في التسيير) المسؤولين تكوين في اللغة الفرنسية لمن يرغب في ذلك.

1 فاطمة الزهراء طيبي ومريم طيوش، دور التدريب في تحسين كفاءة الموارد، دراسة حالة مؤسسة BATICIC للبناءات المصنعة الحديدية والنحاسية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، كلي العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجليلي بونعامة، خميس مليانة، 2016-2017، ص ص 10-09.

الحالة 3	مهنتنا علمية تحتاج إلى تكوين مستمر والا ندخل الى المتحف
الحالة 4	لا
الحالة 5	لا
الحالة 6	لا

المصدر: إجابات أفراد العينة:

تفيد المعطيات الواردة في الجدول أن 6/4 حالات من المؤسسات لا يستفيد عمالها من دورات تدريبية لتحسين كفاءتهم، أما 6/2 حالة فقد صرحتا بأنهما تعملان على تدريب عمالهما لتطوير مهاراتهم، وهذا ينطبق على الحالة رقم 2 و 3، وانفردت الحالة 2 بتصريحها بعدم استفادة كل العمال وهو محصور على فئات معينة، وهي الإطارات المسؤولة والمسيرة وبينت بأن هذا التكوين قد يستمر لمدة عامين، وبالنسبة لتحسين المستوى في اللغة الفرنسية، فهو مفتوح أمام جميع العمال.

بالنسبة للحالة رقم 3 صرحت لنا بأن مهنتها تتطلب التكوين المستمر، لو طلب أحد العمال مواصلة دراسته الجامعية لقبل ذلك مع ضمان الرجوع إلى الوظيفة.

الإجابات التي صرحت بعدم استفادة العمال من دورات تدريبية تعكس حالة من عدم الاهتمام واللامبالاة بالتطور والتغير الحاصل في العالم، والذي يتطلب مسابرتة، فالعنصر البشري يمكن أن يجدد نفسه من خلال التدريب لأن ما ينفق عليه يشكل استثمارا حقيقيا، كما تبين بأنه رغم أهمية التدريب في تحسين الكفاءات فإن المقاول يتغافل عنه، لأنها عملية مكلفة لميزانية المؤسسة، فهو يفضل الربح الآني على الربح الأجل والمستدام.

الحالة رقم 2، والتي صرحت بتدريب بعض العمال فقط (المسيرون والمسؤولون)، فلأن هذه الفئة هي النخبة وهي التي تدير وتنظم وتخطط وتحدد الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وجودها ضروري ويراهن عليه، وأي تقصير في حقها يعني خسارتها، بالتالي يؤدي إلى ضرر بالمؤسسة، أما بقية العمال فهم إما عمال كانوا في القطاع العام ولهم خبرة وهم مؤهلون أو هم عمال يؤدون وظائف بسيطة حتى لو غادروا المؤسسة، فهذا لا يعني خسارة للمؤسسة، لأنه يمكن تعويضهم بآخرين.

المطلب الرابع: "مسؤولية المقاول نحو البيئة"

1- منصب مندوب البيئة ووقت تعيينه

جدول يبين مندوب البيئة ووقت تعيينه

الحالات	توفر المؤسسة على مندوب للبيئة	وقت تعيينه
الحالة 1	لا	
الحالة 2	نعم	منذ سنتين 2014
الحالة 3	لا	
الحالة 4	لا	
الحالة 5	لا	
الحالة 6	لا	

المصدر: إجابات أفراد العينة:

من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن منصب مندوب البيئة شاغر بالنسبة لأغلب الحالات خاصة الحالة رقم 1 و 3 باعتبارها مؤسسة تشغل قرابة 4400 عامل، بالرغم من أن هذا التعيين تم تقريره عام 2003، انطلاقاً من المادة 28 من القانون رقم 3-100 المتعلق بحماية البيئة في البيئة في إطار التنمية المستدامة والذي يلزم كل مؤسسة صناعية بتوفر على بنية تتولى شؤون البيئة أو شخص يسمى مندوب البيئة، أما بقية الحالات 4 و 5 و 6 فهي مؤسسات صغيرة وليست صناعية:

2- طبيعة النفايات وكيفية التخلص منها

جدول يبين طبيعة النفايات وكيفية تسييرها

الحالات	طبيعة النفايات	كيفية التخلص منها
الحالة 1	أترية + معادن + زيوت + إسمنت	لا يوجد نظام لتسييرها
الحالة 2	فضلات صلبة + سائلة	التخلص منها مكلف، ويتم وفق

نموذج معتمد من وزارة البيئة من طرف شركة مقننة ومراقبة، وهناك مشروع لإنشاء محطة العمل بالطاقة الشمسية للتخلص من النفايات		
تباع لإعادة رسكلتها	فضلات صلبة	الحالة 3
بعد الترخيص تدفن بقرار وزاري	أعضاء بشرية	الحالة 4
مصالح النظافة العامة	فضلات صلبة	الحالة 5
مصالح النظافة العامة	فضلات صلبة + سائلة	الحالة 6

المصدر: إجابات أفراد العينة:

من خلال إجابات أفراد العينة الخاصة بطبيعة النفايات الناتجة عن الأنشطة الممارسة من طرفهم يلاحظ بأنها متنوعة فمنها النفايات الصلبة، ومنها السائلة وهذه النفايات منها الحميدة مثل البلاستيك الورق، الزجاج والخشب التي تطرحها بعض الوحدات من أفراد العينة كالحالة رقم 2 - 3 - 4 - 5 - 6 ومنها النفايات الخطيرة التي تطرح على مستوى بعض الوحدات، فهي التي يتعلق نشاطها بالبناء والأشغال العمومية، وهذا ينطبق على الحالة رقم 1، كالمعادن وزيوت المحركات والإسمنت.

- **النفايات الصلبة**، كبراميل ودلاء ملوثة بمواد كيميائية سامة مثل المنظفات، المبيضات وكلها نفايات خطيرة على البيئة.

- **النفايات السائلة**، كزيوت المحركات والمياه المستعملة الناتجة عن عمليتي التصنيع والتنظيف تحوي معادن ثقيلة، منظفات، خراطيش، حبر... إلخ، اما فيما يخص كيفية تسيير أفراد العينة لنفاياتهم، فإنه يتم بعدة طرق، وفقا لطبيعة النفايات وإمكانية رسكلتها.

ففيما يخص مياه الصرف الصحي الناتجة عن التنظيف أو الصيانة يقوم بعض أفراد العينة (الحالة 1) بصبها في قنوات الصرف الصحي من دون أية معالجة مسبقة.

أما الحالة رقم 2 فقد صرحت بأن التخلص من النفايات أمر مكلف تقوم به شركة خاصة معتمدة من طرف وزارة البيئة والتي تقوم بجمع بعض أنواع النفايات خاصة الزيوت المستعملة ليتم تخزينها وتصديرها للخارج لمعالجتها بسبب غياب مرافق الرسكلة في الجزائر نظرا لارتفاع تكاليفها بالجزائر.

وفيما يتعلق بالحالة رقم 3، فقد صرحت بأنها تبيع نفاياتها لإعادة رسكلتها، أما الحالة رقم 4، فنظرا لخصوصية نشاطها، فإنها تدفن نفاياتها أعضاء بشرية أو عينات من أعضاء بشرية بعد استخراج ترخيص من الوزارة المعنية.

وبخصوص الحالة رقم 5 و6، فإنها تتخلص من نفاياتها من طرف مصالح النظافة العمومية.

3- التزام المؤسسة بتطبيق سياسات المنظمة الدولية فيما يتعلق باستخدام الطاقة النظيفة للتقليل من التلوث

لتحسين عملية تسيير النفايات، يجب تشجيع مشاريع الاستثمار في مجال النفايات بمساعدة إنشاء مؤسسات متخصصة في إزالة كل مخلفات الوحدات الصناعية خاصة ورسكلتها. ومثل هذا الاقتراح نادت به وزارة البيئة في العديد من المناسبات بتشجيع كل من يريد خوض مجال النشاط الاقتصادي الأخضر مع تقديم تسهيلات مادية وإدارية (الإعفاءات الجمركية، القروض البنكية، تسهيل المعاملات الإدارية).

ولقد تداركت الوزارة هذه الوضعية، فقامت بإنشاء مؤسسات تساعد على تحقيق مثل هذا الهدف، مثل المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف¹، الوكالة الوطنية للنفايات،² واللذان تلعبان دورا في توجيه الوحدة الصناعية نحو التكنولوجيا الأقل تلويثا للبيئة³.

فبالنسبة للوكالة الوطنية للنفايات، فإنها تلعب دورا أساسيا في تقديم المساعدة التقنية للجماعات المحلية فيما يخص تسيير النفايات (الفرز، الجمع، النقل، المعالجة، التحسين والإزالة)، كما أن هناك مشروع سيتم تحقيقه من طرفها يسمى "بورصة النفايات" تقوم الوكالة من خلاله بعرض نفايات المؤسسات

1 هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تم إنشاؤه في أوت 2002 بناء على المرسوم التنفيذي رقم 02-262 17 أوت 2002 المتضمن إنشاء مركز وطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف بهدف مكافحة التلوث الصناعي.

2 هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المادية، تم إنشاؤها تحت وصاية وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 02-175 ماي 2002.

3 وهيبة سعدي، مخالفة الرمي لعشوائى للنفايات الصناعية (الصلبة والسائلة) وانعكاساتها على الفرد والبيئة، مرجع سبق ذكره، ص 268.

الصناعية التي أمضت على عقد النجاعة البيئي، وهو عقد التزام إرادي تطوعي للمؤسسة لتنشط بطريقة لا تلوث البيئة للتقليل من حجم نفاياتها خاصة الخطيرة منها¹.

جدول يبين التزام أفراد عينتنا بسياسة استخدام الطاقة النظيفة للتقليل من التلوث

الحالات	الالتزام باستخدام الطاقة النظيفة
الحالة 1	بالنسبة للاستثمارات وبخصوص الآليات يتم احترام المعايير الأوروبية فيما يخص الانبعاثات
الحالة 2	ما تيسر
الحالة 3	لا
الحالة 4	لا
الحالة 5	لا
الحالة 6	لا

المصدر: إجابات أفراد العينة:

من خلال إجابات أفراد العينة، فإن الالتزام باستخدام الطاقة النظيفة للتقليل من تلويث البيئة لم يمس إلا حالة واحدة وهي الحالة رقم 1، أما الحالة رقم 2 فقد صرحت بأنها تلتزم بذلك في حدود ما تيسر، وبخصوص الحالات المتبقية، فقد صرحت بالنفي.

إجابات أفراد العينة تعكس لامبالاتهم وضعف الوعي البيئي لديهم وبمواقف سلبية اتجاه البيئة رغم أن وجود مؤسسة خاصة صناعية يعني وجود تلوث وخطر على المجتمع.

وتتطابق هذه النتائج مع دراسة محمد لطرش (دور القيم الدينية في تجسيد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة عينة من المؤسسات بولاية باتنة) في غياب ثقافة حماية البيئة لدى المؤسسات الجزائرية، وبقاء المسؤولية البيئية الحلقة الأضعف.

¹ وهيبه سعدي، مخالفة الرمي لعشوائى للنفايات الصناعية (الصلبة والسائلة) وانعكاساتها على الفرد والبيئة، مرجع سبق ذكره، ص 243.

4- دعم جمعيات حماية البيئة

تعتبر حماية البيئة قضية تهتم كل فرد من أفراد المجتمع، لذلك فإن كل فرد تقع على عاتقه مسؤولية الالتزام بالحفاظ على البيئة التي يعيش فيها. وقد اختار المدافعون عنها صورة الجمعية للتنسيق بين الجهود، حيث تعتبر واجهة معبرة في الأنظمة الديمقراطية التي تنشط فيها هذه الجمعيات. ولقد لعبت كل منها في مجالها دورا هاما في حماية المواطن والبيئة التي يعيش فيها¹.

كما أن للجمعيات دورا هاما في إدخال تغيير إيجابي على سلوكهم في تعاملهم مع عناصر الطبيعة، وتزويدهم بقيم ومفاهيم ومهارات جديدة لاستنهاض ودفع الوعي البيئي بهدف تكوين مجتمع يعي بيئته ويهتم بمشاكلها².

لذلك يعتبر تجنيد المواطن لحماية بيئته إحدى المهام الرئيسية للحكم البيئي الراشد من أجل تنمية مستدامة، وينتظر الكثير من جمعيات البيئة لتفعيل هذه المهمة.

ولطالما نادى الباحثون والمصلحون الاجتماعيون بالعمل التطوعي باعتباره مطلبا تنمويا لاعتقادهم بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون المشاركة الواسعة والفاعلة لكافة أفراد المجتمع. وبهذا يتضح بأن دور التنظيمات المختلفة بما فيها جمعيات حماية البيئة تحول من منطلق تقديم الخدمات إلى منطلق مساعدة الناس على المشاركة في عمليات التنمية التطوعية من خلال المشاركة في حماية البيئة وتحسين جماليات المحيط، وهذا ما تعكسه إجابات بعض أفراد العينة (ليس هناك اتصال من هذه الجمعيات رغم أن هذه المؤسسات هي مؤسسات متوسطة).

1 سمير فريد، دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علم اجتماع التنمية بالمشاركة مع قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، ص 64.

2 نفس المرجع أعلاه، ص 60.

جدول يبين دعم أفراد العينة لجمعيات حماية البيئة والمشاركة في حملات التشجير

الحالات	دعم جمعيات حماية البيئة	المشاركة في حملات التشجير
الحالة 1	لا	لا
الحالة 2	هناك رغبة لتدعيم مثل هذه الجمعيات، لكن لا اتصال حتى الآن	الجمعيات غير موجودة + هناك رغبة
الحالة 3	لا (عدم وجود اتصال)	لا
الحالة 4	لا	سابقا
الحالة 5	نعم - غرس الأشجار	نعم
الحالة 6	نعم معنويا وإن أمكن ماديا	لا

المصدر: إجابات أفراد العينة:

تبين المعطيات الواردة في الجدول بأن أغلب أفراد العينة لا يدعمون جمعيات حماية البيئة، فهناك 6/4 حالات أجابت صراحة بذلك، وهناك 2 من هذه الحالات (6/4) صرحت بأن هذه الجمعيات لم تتصل بها. أما الحالتان المتبقيتان 6/2 فقد صرحتا بتدعيمها للجمعيات الخاصة بحماية البيئة إحداهما معنويا والأخرى عن طريق غرس الأشجار.

أما فيما يتعلق بالمشاركة في حملات التشجير، فقد صرح أغلب أفراد العينة 6/4 بالنفي، وهناك 6/2 حالة صرحت بالإيجاب.

إجابات أفراد العينة تعكس عدم اهتمامهم بهذا النوع من الجمعيات لأن هناك من صرح بأن هذه الجمعيات غير موجودة بل وينتظر الاتصال منها دعم هذا النوع من الجمعيات هو من العمل التطوعي المستمد من قيم وثقافة أي مجتمع يعكس قدرة الفرد على العطاء والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية التي تعترض المجتمع، ولهذا السبب يلاحظ أن وتيرة العمل التطوعي في حقل الثقافة البيئية لا تتراجع مع انخفاض المردود المادي له، إنما بتراجع القيم والحوافز التي تكمن وراءه، وهي القيم والحوافز الدينية والأخلاقية والاجتماعية والإنسانية¹.

¹ سمير قريش دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية مرجع سابق ص 98

المطلب الخامس: مسؤولية المقاول الملتزم نحو المجتمع

1- الجودة وحماية المستهلك

تحتل قضية حماية المستهلك مكانة جوهرية بين القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي تهم المؤسسات كافة كون المستهلك هو محور اهتمام تلك المؤسسات والسبب الأساسي لوجودها، وبرزت كقضية مهمة ضمن قضايا المسؤولية الاجتماعية الواجب على المؤسسات أخذها بعين الاعتبار عند وضع الخطط والبرامج التنموية خاصة في مجتمعاتنا التي تتصف بأنها استهلاكية أكثر منها إنتاجية والمشرع الجزائري خلال مراحل تطوره في مجال ضمان حماية المستهلك واكب كغيره تطور حركة حماية المستهلك في العالم خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي الذي تبنته الجزائر، وصدر أول نص قانون خاص بحماية المستهلك، وأعقب هذا النص جملة من النصوص التشريعية والتنظيمية كانت تصب جميعها في خانة وضع التدابير والإجراءات التي من شأنها التأكد من ضمان جودة المنتجات والخدمات للحفاظ على صحة المستهلك وسلامته.

ويقصد بالجودة تلبية متطلبات المستهلك وتوقعاته من حيث جودة المنتج والخدمة، ويقصد بجودة الخدمة أن يكون مستوى إنتاجها وتقديمها على النحو الذي يتوافق مع رغبات المستهلك والمعلنة والمتوقعة لذلك تسعى المؤسسات إلى رفع الإنتاجية وتحقيق الجودة في السلع المنتجة من خلال استخدام أساليب في الإدارة تحافظ على استمرارية المؤسسة وبقاءها في البيئة التنافسية المحيطة.

جدول يبين مدى التزام أفراد العينة بالجودة في المنتج

الحالات	الالتزام بالجودة وإن كانت فيها كلفة ولماذا؟
الحالة 1	نعم - من أجل تحقيق الزبون الحالي والمحتمل (جانب تسويقي)
الحالة 2	نعم - عدم الالتزام بالجودة يعني الخروج من السوق
الحالة 3	لا - لا نستطيع تسويق المنتج
الحالة 4	العمل المتقن هو الأكثر فعالية
الحالة 5	لا - قد تقلس المؤسسة

الحالة 6	نعم - لكسب المصدقية
----------	---------------------

المصدر: إجابات أفراد العينة:

تشير إجابات أفراد العينة إلى التزام أغلب أفراد العينة بتحقيق الجودة حتى ولو أثقلت كاهل الميزانية وهذا ينطبق على الحالة رقم 1 والتي بررت سلوكها بأن الجودة وإتقان العمل يعني كسب ولاء الزبون الحالي والمحتمل وهذا يمثل له جانب تسويقي. أما الحالة رقم 2 فقد صرحت بأن عدم الالتزام بتحقيق الجودة يعني الخروج من السوق والخسارة في ميدان المنافسة.

الحالة رقم 4 صرحت بأن العمل المتقن وذو الجودة هو الأكثر فعالية قائلة " ce n'est que le sérieux qui reste " وصرحت بأن الالتزام بالجودة يعني كسب المصدقية.

أما باقي الحالات فقد صرحت بالنفي أي عدم الالتزام بالجودة إذا كانت تثقل كاهل الميزانية فبالنسبة للحالة رقم 3 صرحت " لا نستطيع عندئذ تسويق المنتج لأن السوق له ضوابط في السعر ". الحالة رقم 5 "أعلنت بأن التزامها بالجودة يعني إفلاس المؤسسة ".

إجابات أفراد العينة 6/4 الذين أبدوا موقفا إيجابيا من التزامهم بالجودة ولو كلفت الميزانية قليلا تعكس العقلية الإنتاجية لا التجارية لدى أصحابها فالإنتاجية تتطلب وقتا طويلا لتحقيق الاستمرارية والربحية حيث يتطلب إنتاج السلع تتصف بجودة عالية الأمر الذي يناقض العقلية التجارية وهو ما عكسته إجابات بقية الحالات (3-5) فهمهم الأول هو تحقيق الربح الذي يؤمن لهم أهدافهم الخاصة وبالتالي إجاباتهم لم تظهر أي نمط إداري يهتم بتحقيق الرضا من خلال علاقات تشاركية إنسانية تجعل المؤسسة مجتمعا قائما على التفاعل الإنساني في سبيل تحقيق غايات مادية وإنسانية في نفس الوقت. وهذا ما تؤكدته الدراسة التي قام بها نيكوليداس Angelo NICOLAIDES، 2018، مقال بعنوان Corporate social responsibility as an ethical imperative « Athens journal of law », Vol4 , Issue 4, 2018. وهي جعل الشركات قيمها المؤسساتية معروفة عبر قواعد السلوك الخاصة بها، وضمان الجودة والاستدامة البيئية ضمن مدونة قواعد السلوك الخاصة بها يضمن استمراريته ويحافظ على الميزة التنافسية للمؤسسة.

2- تخصيص مصلحة لشكاوى الزبون والالتزام بحاجياته

تعتبر الشكاوي سمة من سمات المؤسسة العاملة على إشباع رغبات الأفراد لنيل رضاهم وكسب ولائهم وثقتهم فيها وكذلك لتحسين أدائها. وتتيح شكاوي العملاء الكشف عن مدى رضاهم بالخدمة المقدمة لذلك وضعت الكثير من المؤسسات آليات كثيرة للتعامل مع تلك الشكاوي باستقلالية ومهنية معتمدة على استراتيجيات متنوعة ومن هذه الآليات المكالمات التليفونية، صناديق الاقتراحات، الشكاوي المباشرة والشخصية للعملاء

جدول يبين تخصيص مصلحة للتعامل مع شكاوي العملاء

الحالات	وجود مصلحة خاصة بشكاوي الزبون - ومدى الالتزام بحاجياته
الحالة 1	لا - /
الحالة 2	هناك مصلحة خاصة+ خطوط هواتف خاصة+ اتصالات شخصية مع الزبائن حسب المستطاع
الحالة 3	لا - /
الحالة 4	لا - /
الحالة 5	لا - /
الحالة 6	لا - /

المصدر: إجابات أفراد العينة:

إجابات أفراد العينة تشير إلى أن 6/5 لا تتوفر مؤسساتهم على مصلحة خاصة بشكاوي الزبون وهناك حالة واحدة صرحت بأنه توجد مصلحة خاصة بذلك مع تخصيص خطوط هاتفية لهذا الغرض إلى جانب اتصالات شخصية مع الزبائن، وعن مدى الالتزام بحاجيات الزبون في حالة الشكاوي أجابت بأن ذلك يكون وفق أو حسب المستطاع وهذا ينطبق على الحالة رقم 2. الإجابات تعكس إما اللامبالاة وعدم الاهتمام بشكاوي الزبائن وإما عدم القدرة على التفاعل مع الشكاوي لأنه حتى الحالة الوحيدة التي صرحت بوجود مصلحة خاصة بذلك نكرت بأن الالتزام بحاجيات الزبون في حالة الشكاوي يكون قدر المستطاع

ولم تذكر المقولة المعروفة في عالم التسويق " بأن الزبون دائماً على حق " بل لمحت لنا بأن تحقيق رغبات الزبون أمر صعب، "واحد يقول ناقص سكر كثير والأخر يقول فيه سكر كثير "

3- دعم الجمعيات

يعتبر العمل الجمعي الفعال من السمات المميزة للمجتمعات الحديثة والدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني عامة والجمعيات خاصة وتعتبر وسيطاً اجتماعياً للتنمية والتحديث وأداة مناسبة للمساهمة في إيصال انشغالات المواطنين للسلطات الحاكمة بطريقة سلمية. ولا يكون ذلك إلا من خلال الوعي السياسي والثقافي للمنخرطين في المجتمع المدني عامة والجمعيات خاصة ومدى مشاركتهم التطوعية الفعالة في بناء مجتمع متكامل الأدوار وخاصة في المراحل الانتقالية التي تمر بها المجتمعات والدول التي تحاول تغيير بنيتها الاقتصادية ونظامها السياسي من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق. حيث تظهر فجوات كبيرة نتيجة انسحاب الدولة من كثير من الخدمات وهذا ما ينعكس على الفئات الاجتماعية الهشة، وهنا تبرز مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات كعضو فعال في تعويض ذلك النقص الذي ينتج عن غياب مؤسسات الدولة ويظهر ذلك جلياً في تطوع ومبادرة الجمعيات في المساهمة في خلق التنمية المجتمعية كما أن التطوع والعمل بدون أجر يعبر عن حالة سمو لنفس الإنسان المتطور ويدل على إخلاصه في العمل والرغبة في التنظيم وهنا تبرز قيمته الاجتماعية والاقتصادية ويعبر عن مساهمته في توسيع العلاقات الاجتماعية وتحسين الأداء التنموي.

جدول يبين مشاركة أفراد العينة في دعم الجمعيات

الحالات	دعم الجمعيات	نوعها	عددتها
الحالة 1	—	—	—
الحالة 2	نعم	ثقافية . خيرية	غير محدود
الحالة 3	نعم	التي تقنع ولي فيها ثقة	غير محدود
الحالة 4	نعم	اجتماعية	—
الحالة 5	نعم	اجتماعية (خاصة به)	—
الحالة 6	نعم	خيرية	—

المصدر: إجابات أفراد العينة:

تبين المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن 6/5 حالات من أفراد العينة يقومون بدعم الجمعيات على اختلاف أنواعها الثقافية والخيرية والاجتماعية وهذا يدل على مدى نجاح هذه المؤسسات التابعة لأفراد العينة وهو في نفس الوقت يعتبر مظهر من مظاهر التفاعل بين المؤسسة والمجتمع يهدف إلى تنمية علاقتها والسعي إلى الحصول على قبول المجتمع ومساندته لها. وما يلاحظ في نوع الجمعيات المدعومة هو غياب الجمعيات الخاصة بحماية البيئة وهذا ما تم التأكد منه فيما يخص جانب مسؤولية المقاول على سلامة المحيط الذي تشتغل به مؤسسته، أما الحالة التي صرحت بعدم دعمها للجمعيات مطلقا فهي الحالة رقم 1 وهي المؤسسة الخاصة بالأشغال العمومية والبناء وهذا ما يعكس عدم مبالاة بالنظر إلى إمكانيات المؤسسة كما يعكس عدم وجود اتصال بين المؤسسة والمجتمع وبالتالي انعدام التفاعل بينها وبينه.

4- توظيف الأرباح وإيجاد مناصب عمل

جدول يبين نسبة الربح وفيما يوظف

الحالات	نسبة الربح	توظيفها
الحالة 1	حسب المشاريع 50_20	استثمارات
الحالة 2	15_10	يعاد استثماره
الحالة 3	لا يقل عن 30	يعاد استثمارها
الحالة 4	موجود	استثماره
الحالة 5	—	زيادة رأس مال المؤسسة
الحالة 6	10	زيادة في رأس مال المؤسسة

المصدر: إجابات أفراد العينة:

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن جميع أفراد العينة يحققون أرباحا سنوية وهي مختلفة باختلاف رأس مال المؤسسة وحجمها والمتمتع في هذه النسب يلاحظ بأنها معتبرة وهي دليل على زيادة

الإنتاج، أما أين تذهب هذه الأرباح؟ فإن 6/4 حالات صرحوا بإعادة استثمارها من جديد سواء بإقامة مشاريع جديدة أو إنشاء فروع للمؤسسة الأم وهذا ينطبق على الحالة رقم 1- 2- 3- 4.

أما الحالة رقم 5 و6 فقد تفرقتا بتوظيف الربح في زيادة رأسمال المؤسسة.

الإجابات تعكس مساهمة هذه المؤسسات في خلق مناصب عمل وتتأكد هذه المساهمة في المؤسسات المتوسطة باعتبارها المؤسسات الأوفر حظا من حيث توفير فرص العمل وهذا دليل على أن المقاول يساهم في بناء نسق تنموي.

المبحث الثالث: مطابقة نتائج التحليل مع الفرضيات

بعد تصنيف البيانات وتحليلها والتعليق عليها، تمكنت الدراسة من الوصول إلى جملة من النتائج المرتبطة بموضوع الدراسة، والتي سنطابقها مع الفرضيات الثلاث التي انطلقنا منها، وهي على التوالي:

المطلب الأول: مطابقة نتائج التحليل مع الفرضية الأولى

يؤدي الازع الديني للمقاوم إلى القيام بمسؤوليته نحو العمال.

بينت الدراسة انعدام وجود لجنة الخدمات لكل مؤسسات أفراد العينة رغم ما تقوم به من خدمات تعكس المستوى الاجتماعي الاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمع، ورغم أن الخدمة الاجتماعية حق من حقوق العمال، كما أنها تهدف إلى مساعدة العمال في مواجهة الصعوبات النفسية والمادية الخاصة بهم أو بأسرهم كما تعمل على تحسين العلاقات بين العاملين في المؤسسة، وتغطية الخدمة الاجتماعية مجالات كثيرة بغية النهوض بالمستوى المعيشي للعامل الذي يعتبر مكوناً أساسياً للنهوض بالمؤسسة والمجتمع.

كالخدمات الصحية، السكنية الترفيهية، خدمة التأمينات الاجتماعية والإعانات المالية، أما المؤسسة الوحيدة التي وجدت بها لجنة الخدمات فقد صرح صاحبها بأنها ليست بشكل رسمي ويغلب عليها الطابع التضامني وهذا ينفي عنها صفة العلمية التي تعكس التنظيم والتخطيط ومراعاة الأولوية في حاجات العمال، لكن ذلك لم يمنع من تقديم إعانات مادية في مختلف المناسبات

كما أسفرت نتائج الدراسة عن انعدام شبه كلي لدورات التدريب لتحسين كفاءات العمال، فرغم أن التدريب يزيد في مهارات العمال ويحسن قدراتهم على الأداء الفعال في إطار مساعدتهم على اكتساب الجديد من المعلومات فالأساليب المدعمة لفعالية إنجازهم إلا أن إجابات أغلب أفراد العينة 6/4 صرحت بالنفي، والحالة رقم 2 التي صرحت بالإيجاب قصرته على بعض الإطارات في التسيير أو المسؤولين.

كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن أفراد العينة يقومون بتكريم المبدعين أو المتميزين في مؤسساتهم واختلفت طريقة تكريمهم إلا أنها كلها ذات طابع مادي.

وبخصوص اشتراك العمال في الأرباح أسفرت نتائج الدراسة على أن أغلب أفراد العينة يشركون العمال في الأرباح لما لهذا الأمر من دور في تحفيز العامل ودفعه إلى زيادة الإنتاج وخلق الولاء للمؤسسة.

كما أسفرت نتائج الدراسة عن وعي كبير بخطورة حوادث العمل لدى أغلب أفراد العينة، وهذا ما صرح به أحدهم (الحالة رقم 1) "العمل يتسم بالخطورة"، كما أن (الحالة رقم 3) صرحت قائلة "طبيعة العمل تتطلب ذلك"، وهذا ما دفعهم إلى تأمين بيئة العمل بتوفير بعض الوسائل اللازمة لحماية العمال من قفازات، أغطية الرأس، أجهزة ضد الحرائق وغيرها من الوسائل الأخرى. كما تعكس إجاباتهم وعيا كبيرا بالمسألة القانونية فالجميع صرح أن الجانب القانوني يتطلب ذلك.

يتضح من كل ما سبق أن التزام المقاول بمسؤوليته نحو العمال موجود، وأن أغلب مؤشرات الفرضية الأولى تحققت، وبالتالي فإن الوازع الديني للمقاول له علاقة بالتزامه بالقيام بمسؤوليته نحو العمال.

المطلب الثاني: مطابقة نتائج التحليل مع الفرضية الثانية

الوازع الديني للمقاول يدفعه إلى تحمل مسؤوليته المجتمعية (نحو المجتمع)

أسفرت نتائج الدراسة عن انعدام شبه كلي لمصلحة خاصة بشكاوي الزبون، رغم أن المؤسسة وجدت لكسب رضى الزبون وولائه، وهو الأمر الذي يزيد في إنتاجيتها والشكاوى ميزة تنافسية يقدمها العميل للمؤسسة لتحسين الأداء لذلك أصبحت المؤسسة ترصد الميزانية المالية وتوظف المختصين للتعامل مع الشكاوى، حيث تأخذ في الحسبان معرفة الأسباب التي تدعو العميل إلى الشكاوى معرفة أسباب إحجام العميل عن الشكاوى، تشجيع العملاء على تقديم الشكاوى.

كما توصلت نتائج الدراسة إلى التزام جميع أفراد العينة تقريبا بالجودة حتى ولو كلف الخزينة بعضا من المال مما يعكس حرصهم على كسب ولاء وثقة الزبون، وبأنه لا يهمهم الربح الآني بقدر ما يهمهم استمرارية المؤسسة.

كما بينت النتائج دعم أغلب أفراد العينة للجمعيات الثقافية والاجتماعية والخيرية ولا يخفى على أحد دور هذه الجمعيات في خلق التنمية المجتمعية، وفي إيصال انشغالات المواطنين للسلطات الحاكمة بطريقة سلمية.

أسفرت نتائج الدراسة عن تحقيق أرباح من طرف جميع أفراد العينة مما يدل على مساهمتهم في زيادة الإنتاج والتنوع في الاقتصاد (مختلف القطاعات).

كما توصلت الدراسة إلى أن الأرباح المحققة يعاد استثمارها عند أغلب أفراد العينة في إقامة مشاريع جديدة أو إنشاء فروع للمؤسسة الأم مما يجعلها تساهم في خلق مناصب عمل والتخفيف من مشكلة البطالة، وتتأكد هذه المساهمة في المؤسسات المتوسطة باعتبارها المؤسسات الأوفر حظاً من حيث توفير فرص العمل.

يتضح مما سبق أن أغلب مؤشرات الفرضية الثانية، قد تحققت مما يؤكد وجود علاقة بين الوازع الديني للمقاوم والقيام بمسؤوليته نحو المجتمع.

المطلب الثالث: مطابقة نتائج التحليل مع الفرضية الثالثة

يؤدي الوازع الديني للمقاوم إلى شعوره بالمسؤولية نحو البيئة التي تنشط بها المؤسسة.

أسفرت نتائج الدراسة على أن منصب مندوب البيئة لا يزال شاغراً بالنسبة ل 6/5 من أفراد العينة، وشغل منذ زمن قليل بالنسبة للحالة الوحيدة رقم 2. منذ سنتين تقريباً، بالرغم من أن القانون نص على استحداث هذا المنصب منذ عام 2003، وبالرغم من أن كل أفراد العينة يمارس نشاطه بعد هذا التاريخ.

وتفيد تقارير تفتيش المنطقتين الصناعيتين روية - رغبة - وادي السمار بأن أغلب الوحدات الصناعية لا تتوفر على مندوب البيئة¹، والذي يتمثل دوره في جرد كلي ومفصل للملوثات الناتجة عن

¹ المادة 05 من المرسوم التنفيذي 240 المؤرخ في 28 جوان 2005، تنص على أن صاحب المؤسسة يمكن أن يضمن بنفسه دور مندوب البيئة، أو يعين شخصاً آخر مع إعلام الوالي ورئيس البلدية، بمعنى أن صاحب المؤسسة بإمكانه أن يكون هو أو غيره مندوب البيئة لمؤسسته بعد استفادته من تكوين خاص.

نشاط المؤسسة من مخلفات صلبة، سائلة أو غازية أو تلوث ضوضائي وتأثيره ومراقبة واحترام المطالب القانونية وضمان للتوعية البيئية للعمال، والمشاركة في تفعيل الالتزامات البيئية للمؤسسة.

كما بينت نتائج الدراسة أن 6/2 من أفراد العينة يقومون بالتخلص من نفاياتهم الصلبة والسائلة في مصالح النظافة العامة رغم أنه يوجد فيها بعض المواد الملوثة والخطيرة على الصحة العمومية (خراطيش حبر - بقايا عتاد إعلام الي، خشب - زجاج - بلاستيك). وهناك الحالة رقم 1، والتي ينتج عن نشاطها نفايات صلبة وسائلة فيها الكثير من المواد الخطيرة والملوثة خاصة الزيوت وبعض المعادن ودلاء لبعض المواد الخاصة بالصيانة إلا أنه لا يوجد نظام لتسييرها.

6/3 من الحالات التي تقوم بالتخلص من نفاياتها بطريقة قانونية محافظة على البيئة.

كما توصلت الدراسة إلى أن أغلب أفراد العينة 6/5 حالة غير ملتزمين بتطبيق واستخدام الطاقة النظيفة للتقليل من التلوث باستخدام تكنولوجيا الإنتاج النظيف وهي التكنولوجيا التي لا يضر استعمالها بالبيئة وبمواردها الطبيعية.

كما أسفرت نتائج الدراسة عن عزوف كلي تقريبا عن دعم جمعيات حماية البيئة بل إن منهم من كان ينتظر الاتصال منها ومنهم من صرح بعدم وجودها. وهذا يعكس تراجع القيم والحوافز التي تكمن وراء العمل التطوعي في حقل الثقافة البيئية.

كما توصلت الدراسة إلى أن أفراد العينة 6/4 لم يشاركوا في حملات التشجير، رغم أنها عمل بسيط غير مكلف ولا يأخذ وقتا كبيرا ورغم أن ديننا الحنيف حث عليه في قوله صلى الله عليه وسلم " ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زراعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة"

كل ما ذكرناه من نتائج يدل بوضوح على عدم تحمل المقاول الملتزم لمسؤوليته نحو البيئة بناء على أن مسؤولية الفرد نحو البيئة يعني إدراكه لدوره في مواجهة البيئة وتحمل نتيجة أعماله بتبني اتجاهات إيجابية نحوها، كدعم جمعيات حماية البيئة، الالتزام باستخدام الطاقة النظيفة صديقة البيئة، ورفع المستوى البيئي للمؤسسة من خلال توعية العمال (مندوب البيئة)، المشاركة في تزيين البيئة،

باختصار تعني مسؤوليته نحو البيئة إدراكه للمشكلات التي تسبب فيها للبيئة واستعداده للمساهمة في حلها وتطوير ظروف البيئة نحو الأفضل، وهو يعكس جانبا أخلاقيا وقيميا لدى الفرد، يتأثر بعدة عوامل تدفعه باتجاه الانحراف عن النسق القيمي السائد في المجتمع.

فمواقف أفراد عينتنا إزاء البيئة لا تزال سلبية، وكل مؤشرات الفرضية الثالثة لم تتحقق، مما يدل على عدم وجود علاقة بين الوازع الديني للمقاوم وتحمله لمسؤوليته نحو البيئة.

خلاصة الفصل السادس

تمثل هدف هذا الفصل في معرفة أثر الالتزام الديني للمقاول في تحقيق جوانب التنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وذلك من خلال عينة من المؤسسات جمعت لهذا الغرض، تتمثل عينة الدراسة في مجموعة مكونة من ست مؤسسات أصحابها اغلبهم ذكور، ذوي مستوى جامعي، سبق لثلاثة منهم العمل في القطاع العام، واثنين منهم في القطاع الخاص، كم أن اغلبها ينتمون الى المجتمع الحضري.

فيما يتعلق بمؤسساتهم، فهي متواجدة على مستوى الجزائر العاصمة، تنتوع مجالات نشاطها بين القطاع الخدماتي، الصناعي، البناء والأشغال العمومية والأعمال الحرة، كما ان اغلبهم ينحدرون من عائلات محافظة.

يتبين من خلال تصنيف البيانات المحصل عليها وتحليلها، أن المقاولين يتحلون بوازع ديني قوي، حيث يتضح ذلك جليا في الجانب التعبدي من خلال الالتزام بعبادة الصلاة والزكاة وفي الجانب السلوكي من خلال الابتعاد عن الحرام (الربا)، والتعامل (بالرشوة) كرها لا طواعية.

الاستنتاج العام

الاستنتاج العام

أظهرت نتائج الدراسة التي أجريت على عينة من المقاولين الملتزمين ان المقاول الملتزم يقوم بمسؤوليته لكن بدرجات متفاوتة والتي من شأنها ان تحقق جوانب من أبعاد التنمية المستدامة. تظهر نتائج الجداول المتعلقة بمحور مسؤولية المقاول الملتزم بنحو العمال. بان لجنة الخدمات الاجتماعية غير موجودة عند جميع افراد العينة الاعانات المقدمة للعمال في مختلف المناسبات الدينية والاجتماعية تعكس سلوكا عاطفيا تلقائيا وهي بدافع الاحسان وحب الخير بعيدة عن اي منهج او فلسفة.

- التكريم كثقافة وقيمة وسلوك هو الدافع على البذل والعطاء والمحفز على ديمومة التميز والابداع والانجاز، ومشاركة العامل في الارباح تجعله جزءا لا يتجزأ من المؤسسة وسوف يرى بأن اهداف المؤسسة هي أهدافه فيسعى إلى تحقيقها وهذا ما تجسد عند افراد العينة وإن اختلفت طرق التكريم. - وعي أصحاب المؤسسات بالموارد البشري ودوره فيها جعلهم يحرصون على تنميته والاستثمار فيه من خلال توفير بيئة عمل آمنة ووسائل الحماية من المخاطر على اختلاف أنواعها مما يزيد من الإنتاجية في العمل ويخفض من عدد الساعات المفقودة بسبب حوادث العمل أو الامراض. - إهمال أغلب أفراد العينة لتدريب العمال وتحسين كفاءتهم لأنها عملية مكلفة وهو ما يعكس عدم الاهتمام واللامبالاة بالتطور والتغير الحاصل في العالم، فما ينفق على العنصر البشري يشكل استثمارا حقيقيا.

كما أظهرت نتائج الجداول المتعلقة بمحور مسؤولية المقاول الملتزم نحو المجتمع بأن:

- العقلية الإنتاجية التي تميز بها أغلب أفراد العينة من خلال التزامهم بالجودة ولو كلفت الميزانية قليلا وهو الأمر الذي يضمن الاستمرارية والربحية وهو ما يعكس النمط الإداري الذي يهتم بتحقيق الرضا من خلال علاقات تشاركية انسانية تجعل المؤسسة مجتمعا قائما على التفاعل الإنساني في سبيل تحقيق غايات مادية وإنسانية في نفس الوقت.

- اللامبالاة وعدم الاهتمام بشكاوى الزبون عند أغلب أفراد العينة وعدم الالتزام بحاجيات الزبون في حالة الشكوى بل ويكون ذلك قدر المستطاع في حالة الاهتمام بها.
- الوعي السياسي والثقافي الذي يميز أفراد العينة ومشاركتهم التطوعية الفعالة في بناء مجتمع متكامل من خلال العمل الجمعي والذي يعتبر مظهر من مظاهر التفاعل بين المؤسسة والمجتمع يهدف إلى تنمية علاقتها والسعي إلى الحصول على قبول المجتمع ومساندته لها.
- مساهمة أفراد العينة في بناء نسق تنموي من خلال إعادة استثمار الأرباح من جديد سواء بإقامة مشاريع جديدة أو إنشاء فروع للمؤسسة الأم وبالتالي خلق مناصب عمل.
- أما نتائج الجداول المتعلقة بمسؤولية المقاول الملتزم نحو البيئة فقد كانت كالآتي:
 - شغور منصب مندوب البيئة عند اغلب أفراد العينة.
 - التزام أفراد العينة بالتخلص من النفايات الناتجة عن الأنشطة الممارسة من طرفهم بطريقة صحيحة.
 - ضعف الوعي البيئي لأغلب أفراد العينة من خلال عدم الالتزام بتطبيق سياسات المنظمة الدولية فيما يتعلق باستخدام الطاقة النظيفة للقليل من التلوث.
 - تراجع وتيرة العمل التطوعي في حقل الثقافة البيئة بالأحجام والعزوف عن دعم جمعيات حماية البيئة والمشاركة في حملات التشجير.

الخاتمة

الخاتمة

حاولنا من خلال دراسة "روح المقاول وتحقيق التنمية المستدامة" الكشف عن دور المقاول الملتزم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الالتزام بمسؤوليته الاجتماعية.

فظاهرة المقاولة قد تم إلباسها طابعا اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا والهدف التقليدي من المقاولة لم يعد يقتصر على تغييرات مادية منحطة، إنما يقضي تغييرات حضارية، وتحولات اجتماعية وثقافة تحدث في شبكة العلاقات الاجتماعية.

في هذه الإطار بدأت مناقشة المسؤولية الاجتماعية لهذا القطاع (المقاولات) خاصة بعد أن اتسعت فعاليته لتصبح ذات طبيعة عالمية بانتشار صيغة الشركات متعددة الجنسيات، الامر الذي أثار قضية هامة تمثلت في أنه إذا كان العالم قد تحول إلى سوق كبيرة لجني الأرباح لصالح القطاع الخاص، فإن هذا الأخير مطالب بضرورة العمل على توجيه جزء من أرباحه إلى السياقات الاجتماعية ليعمل على تطويرها على كافة الأصعدة.

والجزائر اليوم تزخر بشريحة معتبرة من المقاولين الذين ساهموا في توسيع النسيج المؤسسي للقطاع الخاص، وبث النشاط في قطاعاته المختلفة، حيث حقق الكثير منهم نجاحات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، والذي يظهر في عدد مناصب الشغل المستخدمة، وإحياء للأنشطة الحرفية وتمكين المرأة الريفية من لوج عالم الشغل، وتأهيدا للعنصر البشري وهذا ما يترجم التوجه الاجتماعي للمقاول ورغبته في المشاركة الفعالة في تنمية المجتمع.

ولمحاولة الباحثة الإلمام المتزايد بالموضوع الذي يعتبر من المواضيع التي حظيت بالاهتمام من خلال الدعم السياسي والمالي والقانوني والثقافي من طرف الدولة. تم تناول مفهوم المقاول، والمقاولة روح المقاولة، المسؤولية الاجتماعية لتنمية المستدامة، الدين، الاستثمار المسؤول اجتماعيا، القطاع الخاص وغيرها من المفاهيم لبناء ولتشكيل النظرة العامة حول موضوع الدراسة، فيما يخص الجانب النظري لها.

كما أن نوع عينة الدراسة فرض على الباحثة استخدام مجموعة من الاساليب المنهجية لمعالجة موضوع الدراسة من استخدام دراسة الحالة، الاسلوب الوصفي، استمارة المقابلة وقد توصلت الباحثة إلي مجموعة من النتائج من خلال معالجتها لهذه الدراسة:

- لا يمكن أن ننكر أن الإطار المؤسسي والتشريعي الجزائري عرف تطورا عميقا منذ دخول الدول في الإصلاحات وعملية التحول نحو اقتصاد السوق، فالقطاع الخاص أصبح محرك هذه العملية ورهانا أساسيا لصناع القرار.
- فالمتتبع لمسار الإصلاحات التي سار بها القطاع المقاوлатي الخاص في الجزائر وجد حركية فعلية عن طريق تحضير أرضية على كل المستويات (المؤسسي والفردى) من أجل تنظيم سوق العمال وتحقيق البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.
- فعرفت هذه المرحلة بوضع آليات سياسية هادفة لتنشيط الفعل المقاوлатي مما أدى إلى إنتاج فئة مقاوлатية تتميز بمؤهلات علمية جعلتها تختلف عن الفئات السابقة.
- تبنى الجزائر لعدة مخططات تنموية أغلبها كان فاشلا غرضها لإعادة هيكلة مؤسساتها العمومية والاتجاه نحو اقتصاد السوق، وهذا ما شكل تحديا كبيرا لمسار التنمية المستدامة في الجزائر، لذا تعمل الجزائر على الحد من هذه التحديات بإرساء جذور التنمية المستدامة من خلال تبنى المشاريع الكبرى.
- الدوافع الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاتجاه تبنى المسؤولية الاجتماعية تتمثل في القيم والمعتقدات الشخصية للإدارة العليا والمسيرين، وغالبا لا تربط برامج المسؤولية الاجتماعية في هذه المؤسسات (الصغيرة والكبيرة) باستراتيجيتها إنما يقتصر الأمر على مبادرات وتطوعات هامشية.
- يبقى الإطار القانوني والتنظيمي للمسؤولية الاجتماعية غير كاف لدفع المؤسسات على احترام الحد الأدنى من المسؤولية الاجتماعية خصوصا عندما يتعلق الأمر بالتنفيذ.

- معظم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر لا تطبق المفهوم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية، فقبل مرحلة الإصلاحات الاقتصادية كانت الدولة هي المحرك الأساسي لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأكثر الأطراف الذي حظي بالاهتمام هو العامل أما بعد الإصلاحات فقد تقلص دور القطاع العام (المؤسسات الاقتصادية العمومية التي استطاعت الصمود) في امتصاص البطالة بشكل ملفت، وبالنسبة للدور الاجتماعي لها فقد قل اهتمامها بالعامل وفقا لما جاءت به القوانين.

- مبادئ المسؤولية الاجتماعية متأصلة في الإسلام من خلال آيات قرآنية وأحاديث شريفة وقواعد فقهية، وليست مستحدثة. أداؤها واجب ديني وفضيلة إسلامية يؤديها المسلمون استجابة لأمر الله عز وجل، ولأمر رسوله صلى الله عليه وسلم، ولعل خير تجسيد لهذه الأصالة مبدأ التكافل الاجتماعي الذي نظمته الإسلام.

- أما بالنسبة للمؤسسات الخاصة الوطنية فإن أغلبها مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وهي تساهم في المجال الاقتصادي من خلال دورها في زيادة الإنتاج الداخلي الخام، واجتماعيا ساعدت هذه المؤسسات على امتصاص البطالة وتغيب برامج المسؤولية الاجتماعية تماما، وظروف العامل في القطاع الخاص ليست مصادرة كما هو الحال في القطاع العام.

وفيما يتعلق بالبرامج الموجهة للمجتمع فهي قليلة جدا في القطاع الخاص، وإن وجدت فهي لا ترق إلى أن تكون ضمن استراتيجية الإدارة للمؤسسة، وأي قرار يتعلق بالمساهمة المجتمعية لا يأتي بعد تحقيق الأهداف المالية.

وقد أظهرت الدراسة التطبيقية التي قامت بها الباحثة ما يلي:

- غياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية.
- يمارس أفراد العينة برامج ذات طابع خيري وتطوعي، لا يرتبط بالمفهوم الحقيقي للمسؤولية الاجتماعية، فهو لا يتم ضمن خطة تنموية، ولا يرتبط بالسياسة العامة للمؤسسات.
- عند ترتيب أنماط المسؤولية الاجتماعية للمقاول الملتزم وجدنا أن المسؤولية اتجه العامل هي الأوفر حظا، تليها المسؤولية اتجه المجتمع ثم اتجه البيئة.

-
- غياب الوعي بالثقافة البيئية لدى أفراد العينة وتبقى البيئة بعيدة عن اهتمام المقاول الملتزم رغم أن الدين الإسلامي حث على الاهتمام بها وعده واجبا دينيا ومن الإيمان.
- الانفصام بين الوازع الديني للمقاول وما يتضمنه من قيم وأخلاق وعقيدة ما يمارسه في سلوكه اليومي خاصة في الجانب البيئي. رغم أن التدين كممارسة في الفكر والعمل هو تعبير عن الإيمان، وفي الوقت نفسه هو صناعة وتعزيز له.

التساؤلات التي برزت في معالجتنا

- ضرورة تعامل المؤسسات الخاصة بشكل جدي مع برامج المسؤولية الاجتماعية.
- يتعين على المؤسسات الخاصة تضمين سياسة المسؤولية الاجتماعية في سياستها العامة.
- ضرورة التفريق بين العمل الخيري وبرامج المسؤولية الاجتماعية.
- ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية ومبادئها الصحيحة والمكاسب التي أمكن تحقيقها من وراء الالتزام بها من خلال عرض نماذج ناجحة لبعض المؤسسات.
- تعزيز التعاون بين الجامعات ومنظمات الأعمال لتلبية الاحتياجات من برامج المسؤولية الاجتماعية.
- تقديم حوافز للمنظمات التي تقوم بتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية مثل الإعفاءات الضريبية، الأولوية في المناقصات.
- تفعيل الخطاب الديني وضرورة تغيير منهجه في تناوله للقضايا من خلال تناول الأمور المهمة المستحدثة في حياة المجتمع المسلم ومحاولة ربطها بالإيمان.
- ضرورة التأصيل الشرعي لكثير من القضايا المتعلقة بالمعاملات والجانب الاقتصادي حتى يعرف المقلوب بأن هذه الأمور جزء من الدين والالتزام بها أو عدم الالتزام بها هو تطبيق لحكم شرعي.
- ضرورة إرجاع الفاعلية والقوة الإيجابية إلى العقيدة، حتى يستطيع المسلم التخلص من الانقسام الذي أصابه في حياته اليومية، لأن التقرب إلى الله لا ينحصر في إقامة الشعائر التعبديّة، بل يجب أن يشمل أيضاً الاهتمام الاجتماعي.

قائمة العراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب

- 1- أبو كريشة (عبد الرحيم تمام)، دراسات في علم الاجتماع التنموية، المكتب الجامعي الحديث، الأزريطية، 2003
- 2- أحمد (مروة)، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، عمان، 2008.
- 3- أحمد مصطفى (مريم)، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996
- 4- برنوطي (سعاد نائف)، إدارة الأعمال الصغيرة وأبعاد الريادة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- 5- بكار (عبد الكريم)، مدخل إلى التنمية المتكاملة: رؤية إسلامية، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، 2001
- 6- لبكري (ثامر)، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008.
- 7- بن نبي (مالك)، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الشروق، بيروت.
- 8- بن نبي (مالك)، فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونج، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، 1981 .
- 9- بن هاني (حسين)، التنمية في الوطن العربي، دار الكندي، الأردن، 1990.
- 10 - بومخلوف (محمد)، التنظيم الصناعي والبيئة.
- 11- جودت (ناصر) وعلي الخضر (محمد)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل، دار الملايين للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع.
- 12- حامد (خالد)، التنمية المستدامة، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2014.
- 13- حامد (عمار)، النظرية الغربية والتنمية العربية، الواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الوحدة، ط 3، 1985.

- 14- حسين (يوسف)، نقد مالك بن نبي للفكر السياسي الغربي الحديث، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2004.
- 15- خالد (محمد)، منهج البحث العلمي، دار ربحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003.
- 16- الخشاب (أحمد)، التغير الاجتماعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1971.
- 17- الخشاب (سامية مصطفى)، دراسات في علم الاجتماع الديني، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1993.
- 18- خضر (عبد الفتاح)، أزمة البحث في العالم العربي، مكتب صلاح الحجيلان، الرياض، الطبعة الثالثة، 1992.
- 19- الدوري (محمد)، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجزائرية.
- 20- رمسيس (نادية)، النظرية الغربية والتنمية العربية، الواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 169.
- 21- الرياشي (سليمان)، دراسات في التنمية العربية، الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 22- زكار (علي) وبوشيشة (نصر الدين)، الديناميكيات الاجتماعية للعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ط 1، 2013.
- 23- زكي (رمزي)، الليبرالية المستبدة، سينا للنشر، ط 1، 1993.
- 24- زكي (رمزي)، فكر الأزمة، مكتبة مدبولي، ط 1، 1981.
- 25- السكارنة (بلال خلف)، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ط 1، 2008.
- 26- السيد (حسين عدنان)، نظرية العلاقات الدولية، دار الأمواج، ط 2، لبنان، 2003.
- 27- شفيق (محمد)، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1998.

- 28- صابر (شكري) وحلس (موسى)، البناء والتغيير الاجتماعي في فلسطين، دار المنارة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 1990.
- 29- صالح (محمد) وعياش (علي)، المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى .
- 30- صايبي (صندرة)، سيرورة إنشاء المؤسسة: أساليب المرافقة، دار المقاولية، قسنطينة، 2008
- 31- صايغ (يوسف)، التنمية العنصرية من التبعية إلى الاعتماد على الذات في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1992.
- 32- طلعت (همام)، قاموس العلوم النفسية والاجتماعية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984، الطبعة الأولى
- 33- عاطف (محمد) ، معوقات النهضة ومقوماتها في فكر مالك بن نبي، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 34- عبد الباسط (محمد حسين)، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة العالمية، القاهرة، 1970
- 35- عبد الحميد (حسين) ورشوان (أحمد)، الدين والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع الديني، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2004
- 36- عبد الرحمن (أسامة)، قضايا وتحديات تنموية، دار الأزمة، القاهرة، ط 1.
- 37- عبد المجيد (محسن)، الإسلام والتنمية الاجتماعية، دار المنارة، جدة، 1989.
- 38- عبد المعطي (عبد الباسط)، الوعي الديني والحياة الدينية في القرية المصرية، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 1989.
- 39- عرعور (مليقة)، المسؤولية الاجتماعية وإفرازاتها من منظور سوسولوجي، الشبكة السعودية .CRSA.net
- 40- عطوي (عبد الله)، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004.
- 41- علي (ليلة)، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع: قضايا التحديث والتنمية المستدامة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2015 .

- 42- غربي (علي)، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003
- 43- الغزالي (عبد الحميد)، المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، دار الوفاء القاهرة، ط 1، 1989.
- 44- الغطاس (نبيه)، معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، 2002.
- 45- غنيم (عثمان محمد) وماجدة (أحمد)، التنمية المستدامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، المدينة، السنة 2014.
- 46- فضل (عبد الهادي)، أصول البحث، دار المؤرخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1992.
- 47- لبصير (عبد الحميد)، موسوعة علم الاجتماع: مفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة العامة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010 .
- 48- مجدي (عوض مبارك)، الريادة في الأعمال: المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية، عالم الكتب للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 49- محمد جابر (سامية)، علم الاجتماع العام، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 2004.
- 50- مياصي (إكرام)، الاندماج الاقتصادي العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، الجزائر، دار هومة، 2012.
- 51- الميثاق الوطني 1976، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني للجزائر، 1976.
- 52- ناصر (يوسف)، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2010.

المقالات

- 1- حربي (سميرة) وهامل (مهديّة)، التوجه الإيديولوجي لمسار التنمية المستدامة بالجزائر، المقال موجود على موقع جامعة شلف لكن دون تواجد اسم المجلة.
- 2- السويدي (محمد)، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 14، نقلا عن فرفار سامية، المسار التنموي للمؤسسة الصناعية في الجزائر، مقال منشور على شبكة الانترنت.
- 3- شبوطي (حكيم)، "الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية، جامعة بسكرة، العدد 3، جوان 2008، ص 27.
- 4- لطرش (محمد)، دور القيم الدينية في تجسيد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة عينة من المؤسسات بولاية باتنة.
- 5- مقراني (الهاشمي)، القطاع الخاص والنظام العالمي الجديد، التجربة الجزائرية، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة قسنطينة، 2010.

المذكرات وأطروحات الدكتوراه

مذكرات الماجستير

- 1- أبو العلا (عبد التواب)، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بكل أساليب المعرفة ومركز الضبط، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أسيوط، 1998.
- 2- بروبي (سمية)، دور الابداع والابتكار في ابراز الميزة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011،
- 3- بن منصور(لمين)، القيم الدينية في التنمية الاجتماعية، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع تخصص ديني، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، 2009-2010.
- 4- راجي (مختار)، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدية، 2009، ص: 144.
- 5- سليم (محمد) و الحارثي (مسعد)، الوعي الاجتماعي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية تخصص التأهيل والرعاية الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية والنفسية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014 .
- 6- عباوي (الزهرة)، المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة وعلاقتها باختبار النشاط الاجتماعي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعي، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف، 2015-2014.

7- الكنز (لبنى)، دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، تخصص تنمية العلاقات العامة للمؤسسات، جامعة باجي مختار، عنابة، 2008-2009.

أطروحات الدكتوراه

1- بدرابي (سفيان)، ثقافة المقاومة لدى الشباب الجزائري، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، التنمية البشرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015 .

2- حساين (زاهية)، عوامل ميلاد وتنمية اليقظة المقاولانية بين المعاش، الحركية وحوافز المنشئ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علم الاجتماع والتنمية، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية، 2013.

3- رحماني (إسحاق)، المقاولة في القطاع الخاص وعلاقتها بتنمية مجتمع العمل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث ل.م.د، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة، 2017.

4- سلامي (منيرة)، دراسة وتحليل واقع المقاولة النسوية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2015.

5- شلوف (فريدة)، تشكل الهوية الجماعية عند المقاولين الشباب، أطروحة دكتوراه ل م د علم اجتماع الإدارة والعمل، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2017.

6- شنوف (زينب)، تشكل الهوية الجماعية عند المقاولين الشباب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، ل.م.د، علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع الإدارة والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

- 7- صالح (صالح)، المنهج التنموي البديل ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1998-1999.
- 8- طاحون (حسن)، تنمية المسؤولية الاجتماعية: دراسة تجريبية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين الشمس، 1990.
- 9- طويل (فتيحة)، التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه تخصص علم الاجتماع والتنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، شعبة علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر - بسكرة، سنة 2012 -2013.
- 10- غربي (حمزة)، محددات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، علوم تجارية ومالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2015.
- 11- فكرون (السعيد)، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية حالة الجزائر، رسالة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2005_2004.
- 12- قمان (مصطفى)، السياسة المالية للمؤسسات وأبعاد المالية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية والمالية، تخصص مالية المدرسة العليا للتجارة، 2015-2016.
- 13- قوجيل (محمد)، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجاري وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015-2016 .
- 14- مقدم (وهيبة)، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة وهران، 2014 .
- 15- نفوسي (لمياء مرتاض)، دور الشعر الملحون في التنمية الثقافية المحلية دراسة سوسيو أنثروبولوجية بمستغانم ، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، 2013.

الملتقيات

- 1- بريش (السعيد)، عبد اللطيف بلغرسة، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين المعمول ومتطلبات المأمول، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف، يومي 18/17 أفريل 2006.
- 2- صالح (صالح)، مصادر وأساليب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في نظم المشاركة، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003.
- 3- ضحاك (نجية)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين أمس واليوم: أفاق تجربة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 18/17 أفريل 2006.
- 4- غياط (شريف) وبوقموم (محمد)، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006.
- 5- قوريش (نصيرة)، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006.
- 6- مولاي (خضر) وسايح (بوزيد)، دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، المركز الجامعي بغرداية، 22-23 ديسمبر 2011.

النصوص التشريعية والتنظيمية

المرسوم التنفيذي رقم 94-211، المؤرخ في 18 جويلية 1994، الجريدة الرسمية، العدد 42،
16 جويلية 2000.

المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25/02/2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل
المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد 13.

المرسوم رقم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار، المادة: 03، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:
55، الصادر في 26 سبتمبر 2001.

التقارير:

تقرير أهداف التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2019.

المراجع باللغة الأجنبية

Les Ouvrages :

1-Allali (Brahim), **Vers une Théorie de l'entrepreneuriat**, Cahier de la Recherche LISCAF, num 17, Maroc .

2-Benguerna (Mohamed), **Les entrepreneurs Algériens Du Malaise à l'érgence**. In D Liabes la quête de la rigueur sous la direction d D Liabes et M Bnguerna، Casbah، نقلا عن إسحاق رحمانى، مرجع سابق، ص 72. 2006.

3-Bouabdallah (Khaled) et Zouache (Abdallah), **Entrepreneuriat et Développement économique**, les cahiers du créad, Alger, num 73, 2005.

4-Bouni(Christophe), **L'enjeu des Indications du Développement, Notions, Sciences et sociétés**, Vol 6 (3), 1998.

5-Boutillier (Sophie) et Zunidis (Dimitiri), la **légende de l'entrepreneur**, édition la découverte et Syror, Paris, 1999..

6-Bouyacoub (Ahmed), **La Gestion de l'Entreprise Industrielle Publique en Algérie**, Tome 1, o.p.u Alger، 1988..64، ص **مرجع سبق ذكره**، نقلا عن علي زكار ونصر بوشيشة،

7-Djelouat (N) ، ، num 11، 3^{ème} trimestre CREAD، Alger، 1987. نقلا عن بدر اوي سفيان، **ثقافة المقاول لدى الشباب المقاول الجزائري**، ص 48.

8-Fayolle (Alain) et Degeorge (Jean Michel), **Dynamique Entrepreneuriale : le Comportement de l'entrepreneur**, Edition de Boeck, 1ere édition, Paris, Mai 2012. نقلا عن حساين زاهية، **مرجع سبق ذكره**.

9-Fayolle (Alain), **Introduction à l'Entrepreneuriat**, éditions Dunod, Paris, 2005.

10-Fayolle (Allain) ، **Entrepreneuriat**، Dunod، Paris, 2004.

11-Férone (Geneviève), d'arcimoles (Charles-Henri), Bello (Pascal) et Sassenou (Najib), **Le Développement Durable**, Edition d'organisation, Paris, 2001.

12-Filion (Louis Jacques) , **Le Champs de l'Entrepreneuriat, Historique, Evolution, Tendances**, Cahier de recherche num 97, 01 Hec, Montréal, 1997.

13-Fung (Hung Gay), Law (Sheryl A) and Jat (You), **You Socially Responsible Investment in a Gobar Enironment**, Edward Elgar publishing, USA, 2010.....

14-Henni (Ahmed), **Le Cheick et le Patron : Usage de la Modernité dans la Reproduction de la Tradition**, o.p.u Alger,1993. **ثقافة المقاومة لدى الشباب المقاوم الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 79.**

15-Lakehal (Mokhtar), **Dictionnaire d'économie Contemporaine et des Principaux Faits Politiques et Sociaux**, **Maison d'éd, Ville**, 3^{ème} édition, 2002.

16-Liabes (Djalil), **Capital Privé et Patrons d'Industries en Algérie (1962-1982)** CREAD, Alger, 1984.

17-Peneff (Jean), **Industriels Algériens**, CNRS, Paris, 1981.

18-Poulet (Jean Pierre), **Le Développement Durable**, Ellepses, édition, Paris, 2005.

19-Weber (Max), **L éthique Protestante et l'Esprit Du Capitalisme**, collection, les classiques des sciences sociales, Québec, Canada, 2002.

20-Williaime (Jaen Paul), **Sociologie Des Religions**, Imprimerie des presses universitaires de France, Paris, 1^{ère} édition, 1995.

21-Zarbafi (Elisa M), **Responsible Investment and the Claim of Corporate Change**, Gabler research, 1 st edition, Wiesbaden, 2011.

Les Articles:

1-Afsheen (Saima),**“Impact of Corporate Social Responsibility on Firm's Performance”**, **Journal of Finance and Bank Management**, Volume. 3, Issue.2, 2015.

2-Akben (Selcuk Elif) et Kiymaz (Halil), **“Corporate Social Responsibility and Firm Performance: Evidence from an Emerging Market”**, **Accounting and Finance Research**, Vol.6, Issue.4, 2017.

3-Berreziga (Amina), **Entrepreneuriat en Algérie : Réalités et Perspectives**, Thèse de Doctorat, Ecole Supérieur de Commerce, Alger, 2014.

4-Byung (Kim), “**Doing Good Is Not Enough, You Should Have Been Authentic: Organizational Identification, Authentic Leadership and CSR**”, Sustainability Review, 2018.

5-Derras (Omar) ‘ **Place du Secteur Privé Industriel National Dans l’économie Algérienne**’, Revue insaniyat, num 1, 1997, CRASC .

6-Elouidani (Abdelkbir) et Zoubir (Faïçal), “**Corporate Social Responsibility and Financial Performance**”, African J. Accounting, Auditing and Finance, Vol. 4, Issue.1, 2015.

7-Filion (Louis Jacques) , **__Le Champ de l’Entrepreneuriat : Historique, Evolution, Tendances** , Revue internationale PME, vol 10, num 2, 1997.

8-Galdeano (Dulcenombre Madrid), Umair (Ahmed), Meryem (Fati),Rehan (Raja) et Ammar (Ahmed), “**Financial performance and corporate social responsibility in the banking sector of Bahrain: Can engagement moderate?**”, Management Science Letters,2019.

9-Gartner (William), **Who is An Entrepreneur ? Is The Wrong Question** , American Journal of Small Business,Vol.12, Issue.4,1988.....

10-Giovanni Fiori, “**Corporate Social Responsibility and Firms Performance - An Analysis on Italian Listed Companies**”, SSRN Electronic Journal, September 2007.

11-Grigoris (Giannarakis), George (Konteos), Eleni (Zafeiriou) et Xanthi (Partalidou) , “ **The Impact of Corporate Social Responsibility on Financial Performance**”, Investment Management and Financial Innovations, Vol.13, Issue.3, 2016.

12-Ifzal (Ahmad), “**Impact of CSR on Dimensions of Job Performance with Mediating Effect of Overall Justice Perception**”,Europea Journal of Business and Management, Vol. 6, Issue.20, 2014.

13-Juanita (Oeyono), Martin (Samy) et Roberta (Bampton),“**An Examination of Corporate Social Responsibility and Financial Performance: A Study of The Top 50 Indonesian listed Corporations**”, Journal Of Global Responsibility,Vol.2Issue.1, 2011.

Les Mémoires et Thèses Universitaires :

1-Meziane (Amina), **Etude des Facteurs Motivants les Entrepreneurs à Réaliser leurs Projets en Algérie**, Magister en sciences de gestion, Ecole Supérieur de Commerce, 2009.....

- 2-Mishra (Supriti) and Suar (Damodar) ,“**Corporate Social Responsibility Influence Firm Performance of Indian Companies?**”, Journal of Business Ethics,Vol;25, Issue.4,2014.
- 3-Moreau (Régie), L'émergence Organisationnelle : Le cas des Entreprises de Nouvelle Technologie, Thèse de doctorat en sociologie 2004, université de Nante, faculté de sciences sociales..65 نقلا عن حساين زاهية، مرجع سبق ذكره، ص
- 4-Ogundipe (Ayobolawole Adewale) , Olaoye (Clement Olatunji) et Oyerinde (Ajewoye Jonathan) , “**Corporate Social Responsibility and Performance of Oil and Gas Industry in Nigeria**”, EKSU Journal of the Management Scientists, Vol. 2, No. 1, June, 2018.....
- 5-Rajput (Neeru), Batra (Geetanjali) et Pathak (Ruchira) ,“**Linking CSR and Financial Performance: An Empirical Validation**”, Problems and Perspectives in Management,Vol.10, Issue.2,2012.
- 6-Rizwan Ullah (Muhammad) , “ **The Impact of Corporate Social Responsibility on Financial Performance**”, International Journal of Linguistics, Social and Natural Sciences, Vol.1, Issue.1, 2015.
- 7-Selvarajah (Dilashenyi Devi) , Murthy (Uma) et Massilamany (Mathavi) , “**The Impact of Corporate Social Responsibility on Firm’s Financial Performance in Malaysia**”, International Journal of Business and Managemen, Vol.13, Issue.3, 2018.
- 8-Tounés (Azzedine), A l'intervention Entrepreneuriale, Thèse doctorat, Faculté de droit, des sciences économiques et de gestion, université de Rouen, France, 2003.
- 9-Verstraete (Thierry) et Fayolle (Allain), “ **Paradigme et Entrepreneuriat** ”, Revue de l'Entrepreneuriat, vol. 4, N°.1, 2005.
- 10-William D (Bygrave) et Charles W (Hofer), **Théorising About Entrepreneurship** , Entrepreneurship théory and practice, 1992.

LES SEMINAIRES ET LES COLLOQUES

1-Eric (Michael), Laviolette et Loue (Christophe), **les Compétences Entrepreneuriales : Définition et Construction d'un Référentiel**, le congrès internationale francophone en entrepreneuriat et p ME l internalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Hautes école de gestion, Fribourg, Suisse, 25-27, Octobre 2006.

2-Fayolle (Alain), **Du Champ de l'Entrepreneuriat à l'étude du Processus Entrepreneurial : Quelques Idées et Pistes de Recherche**, 6^{ème} congrès international Francophone sur la PME, Hec Montréal, Octobre, 2002.

3-Kumar (Praveen), **Impact Corporate Social Responsibility On Organizational Performance With Reference To Selected Banks In India Reviews And Conceptuel Framowork**, Conference: 1st International Conference on Contemporary Management, university of Jaffna, 2014.

LES RAPPORTS:

1-**A Report On Socially Responsible Investiny Trends In the United States**, 2010, Social investment forum foundation, 2010.

2-**Guide de la Promotion de l'Investissement Socialement Responsable (ISR) par les établissements Financiers**, bonnes pratiques en France et à l'étranger. Observatoire sur la responsabilité sociétale des entreprises, Novembre, 2009.

les Dictionnaires :

1-**Petit Larousse**, Librairie Larousse, Paris, 1986.

قائمة الملاحق

جامعة الجزائر
كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية
قسم علم الاجتماع
تخصص علم الاجتماع الديني

استمارة بالمقابلة

السيد(ة) المقاول(ة) الفاضل(ة)

في اطار تحضير دكتوراه في علم الاجتماع الديني ، يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يهدف الى معالجة دراسة حول "روح المقاول و تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر"
نحيطكم علما أن كل البيانات التي ستدلون بها ستتم معالجتها و تحليلها بكل سرية و تحفظ لأغراض البحث العلمي

ملاحظة : الرجاء وضع (x)

المحور 1 : أهم محفزات المقاول

1- الأمر الذي حفرك لانشاء المؤسسة هو : (يمكن أن تحتر أكثر من اختيار مع الترتيم حسب الأهمية)

- * الرغبة في تحقيق مستوى معيشي معين و تحسين المدخول
- * الرغبة في اغتنام فرصة عمل
- * الرغبة في تحقيق انجاز شخصي
- * الرغبة في الاستقلالية و الاعتماد على النفس
- * تملك رأس مال تريد استثماره
- * الرغبة في تحقيق أحلامك و أفكارك

2- هل اكتسبت خبرة مهنية قبل انشاء مؤسستك ؟ نعم لا

3- ما هي مصادر تمويل مشروعك ؟ ميراث مساعدات عائلية قرض بنكي مدخرات شخصية

4- في حالة إذا ما كنت قد عملت سابقا هل تنشط مؤسستك الخاصة حاليا بنفس مجال عملك السابق ؟
نعم لا

5- هل قمت بمناقشة فكرة إقامة مشروعك مع جهة معينة للتأكد من صحتها و مردوديتها ؟

6- في حالة الإجابة ب نعم يرجى توضيح هذه الجهة

- * أفراد العائلة
- * الأصدقاء
- * المكاتب الخاصة للدراسات
- * آخر

7- هل تحصلت على مساعدات أو اقتراحات من طرف مقولين في محيطك أدت لنجاح مؤسستك؟

نعم لا

8- في حالة الإجابة ب نعم يرجى توضيح هذه المساعدات

* مادية

* معنوية

* أخرى

المحور 2 : مؤشرات الوازع الديني للمقاول

9- هل أنت ملتزم بالصلاة ؟ نعم لا

10- هل أنت تحرص على اخراج الزكاة ؟ نعم لا

11- إذا كان نعم لمن تدفعونها ؟

* لدعم جمعيات خيرية و اجتماعية

* للأهل و الأقارب

* تصرف للعمال على شكل أرباح

* صندوق الزكاة

* آخر

12- ما إذا تعني لك المصطلحات الآتية :

* العمل : واجب أوديه عبادة و واجب في نفس الوقت وسيلة لتحقيق الرفاهية

* الربح : لا حدود له لا يضر بمصلحة المقاول و لا بقدره المستهلك محدود

* البركة : دائما في القليل لا وجود لها في ميدان الأعمال في القليل و الكثير

* الرشوة : وسيلة لتحقيق الأهداف في كل الحالات مال حرام يجب تجنبه في كل الأحوال

ضرورة يحتاج إليها المقاول لتنفيذ مشاريعه في بعض الأحيان

* عمارة الأرض : إقامة مختلف المشاريع دون تمييز إقامة مشاريع ذات منفعة عامة

للمجتمع تحقيق الازدهار و التطور رفاهية المجتمع

13- هل تلتزمون بكل العقود و في كل الحالات ؟ نعم لا

لماذا؟

14- هل تعتقد أن الإعلانات وسيلة فعالة لتسويق المنتج ؟ نعم لا

لماذا؟

15- إذا كانت جودة الانتاج تنقل كاهل المؤسسة ماليا هل تلتزمون بتحقيقها ؟ نعم لا

المحور 3 : المسؤولية الاجتماعية للمقاول

16- هناك منتوجات ضارة ، و لكنها كثيرة و سريعة الربح ، هل يمكن أن تفكر بالاستثمار فيها ؟ نعم
لا

17- إذا علمت أن بعض المنتوجات (سلع و خدمات) فيها ضرر على المستهلك على المدى البعيد هل

* تتوقف عن انتاجها نهائيا

* تنقص من ثمنها لتسويقها

* تسحبها من السوق و لو بالخسارة

* تستثمر في انتاجها

المحور 4 : مؤشرات التنمية المستدامة بالمؤسسة المقاولاتية

- مؤشرات اقتصادية:

18- ما مدى مساهمتكم في الناتج الداخلي الخام؟

19- كم بلغ سقف الانتاج في السنوات الخمس (5) الماضية؟

20- كم يبلغ اليوم (في هذه السنة) ؟

21- ما هي نسبة الأرباح التي تحققتها المؤسسة سنويا ؟

22- هل يتم تدوير جزء من هذه الأرباح في استثمارات المؤسسة ؟

23- راتب او أجر العامل في هذه السنة هل يختلف كثيرا عن راتبه منذ 5 سنوات ؟

- مؤشرات اجتماعية :

24- كم يبلغ عدد العمال الموظفين منذ 5 سنوات ؟

25- الأرباح ، هل توظف في : إقامة مشاريع جديدة إنشاء فروع للمؤسسة زيادة رأس مال المؤسسة

26- هل يخضع كل العمال لنظام التأمين ؟ نعم لا

27- هل يوجد من العمال أو الموظفين من يواصل دراسته الجامعية ؟ نعم لا

28- إذا كانت الإجابة ب نعم ، كم يبلغ عددهم ؟

29- هل يستفيد العمال من دورات تدريبية لتحسين كفاءاتهم في العمل ؟ نعم لا

30- إذا كانت الإجابة ب نعم ، هل يستفيد منها كل العمال ؟ نعم لا

31- إذا كانت الإجابة ب لا ، من هي الفئات المستفيدة ؟

32- ما هي المدة بين الدورات التدريبية للعمال لتحسين كفاءاتهم ؟

33- ما نوع الجمعيات التي تدعمونها ؟

34- ما عدد الجمعيات التي تدعمونها ؟

35- ما نسبة هذا التدعيم من رقم الأعمال ؟

- 36- كيف يتم تكريم المبدعين و مكافأتهم ؟
 37- هل للمؤسسة لجنة خدمات اجتماعية ؟ نعم لا
 38- إذا كانت الإجابة ب نعم ، هل تقوم المؤسسة بتقديم اعانات للعمال في مناسبات خاصة خارج اطار لجنة الخدمات الاجتماعية ؟ (الزواج , العمرة , الولادة, الحج, الختان) نعم لا
 39- هل يتم اشراك العمال في نسبة من أرباح المؤسسة المحققة في كل سنة ؟ نعم لا
 40- هل تراعي المؤسسة بعض الشرائح الاجتماعية عند التسعير مثل الطلاب ، المعوقين أو ذوي الاحتياجات الخاصة ؟ نعم لا
 41- هل تمتلك المؤسسة قسم خاص بشكاوى الزبون ؟ نعم لا
 42- إذا كانت الإجابة ب نعم ، ما مدى التزامكم بحاجيات الزبون ؟

- مؤشرات بيئية:

- 43- هل تتوفر مؤسستكم على مندوب للبيئة ؟ نعم لا
 44- إذا كانت الإجابة ب نعم ، متى تم تعيينه ؟
 45- ما هي طبيعة النفايات الناجمة عن نشاط المؤسسة ؟
 46- كيف يتم تسييرها من أجل التخلص منها ؟
 47- هل تدعمون جمعيات حماية البيئة ؟ نعم لا
 48- إذا كانت الإجابة ب نعم ، كيف يتم ذلك ؟
 49- هل تلتزم المؤسسة بتطبيق سياسات المنظمة الدولية فيما يتعلق باستخدام الطاقة النظيفة للتقليل من التلوث ؟ نعم لا
 50- اختيار مكان إقامة المشروع يتم اعتمادا على : دراسة تأثيره على البيئة اعتبارات أخرى

- 51- هل شاركنم في حملات التشجير ؟ نعم لا
 52- هل تحرص المؤسسة على توفير بيئة عمل آمنة سليمة من ناحية المعدات الضرورية لحماية العمال : كالعقبات ، الأحذية ، النظارات ، القفازات نعم لا

المحور 5 : روح المقاولاتية

- 53- هل تعتمد على الحظ في نجاح مؤسستكم ؟ دائما غالبا نادرا مطلقا
 54- هل لديكم رؤيا مستقبلية عن نشاط مؤسستكم بعد خمس سنوات ؟ نعم لا
 55- هل تشعر بالخوف و القلق في حالة حدوث الخطأ و الخسارة ؟ نعم لا
 56- هل تمتلك مؤسستكم فريق متخصص في قسم البحث و التطوير ؟ نعم لا
 57- هل أنتم مهتمون ببحوث تحسين المنتجات ؟ نعم لا
 58- هل تخاطر في بعض المشاريع ؟ نعم لا

المحور 6 : البيانات الخاصة بالمقاول و المؤسسة

- 59- الجنس
 60- الحالة المدنية أعزب متزوج مطلق

- 61- المستوى الدراسي متوسط ثانوي جامعي خريج تكوين مهني
- 62- الخبرة المهنية
- 63- مهنة الأب
- 64- سنك وقت القيام بمشروع مؤسستك
- 65- هل يوجد في محيطك من كان مقاولا ؟ نعم لا
- 66- إذا كان نعم حدد الآباء الإخوة و الأخوات الأصدقاء أفراد آخرون
- 67- هل يوجد مقاولون خارج محيطك الإجتماعي كنت تطمح أن تكون مثلهم ؟ نعم لا
- 68- هل أنشأت مؤسسة من قبل ؟ نعم لا
- 69- في أي قطاع ؟
- 70- كيف جاءتك فكرة إقامة مشروع مؤسستك ؟
- 71- طبيعة نشاط المؤسسة
- 72- الشكل القانوني للمؤسسة
- 73- عدد العمال بالمؤسسة